حملة إنهاء حالات انعدام الجنسية في مصر

THE CAMPAIGN TO END STATELESSNESS IN EGYPT

Boston University School of Law

International Human Rights Clinic

حملة إنهاء حالة انعدام الجنسية في مصر

شباط / فبراير 2022

أعد هذا البحث وكتبه كلّ من:
جامعة بوسطن – طلاب مركز حقوق الإنسان الدولية
كلوديا بينيت وكريستينا فريد

تحت إشراف وتحرير
البروفيسورة الباحثة سوزان م. أكرم، كلية الحقوق بجامعة بوسطن،
وكريستين ب. بستاني، محاضرة أولى في القانون الدولي، كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية

تحرير إضافي بقلم: زهرة البرازي

أعدّ هذا التقرير ضمن جزء من هبة قدّمتها كارنيجي كوروبوراشين في نيويورك
من خلال جامعة بوسطن

تم توفير الدعم لهذا المنشور
من قبل مؤسسة المجتمع المفتوح

جدول المحتويات

المقدّمة 5
بيان المشكلة 8
المنهجيّة 9
السّياق القانونيّ والتّاريخيّ 11
تحديد عديمي الجنسيّة 11
تاريخ الدولة المصرية، وموجات الهجرة، وقانون الجنسيّة المصريّ 13
مصر في القرن التّاسع عشر وظهور الجنسيّة العثمانيّة والجنسيّة المصريّة 14
الاستقلال الرّسميّ: قانون الجنسيّة المصريّ لعام 1929/1926 19
3. قوانين الجنسية المصرية للأعوام 1950 و1956 و1958 21
4. قانون الجنسية المصري لعام 1975 25
ج. الديموغرافيات الحالية 29
السكان المصريين 29
المهاجرون 35
III. الإطار القانوني بشأن انعدام الجنسية 35
أ. القانون المحلي 36
مصادر القانون 36
اكتساب الجنسية المصرية ومنحها 37
3. التجنس 39
التسجيل المدني للمواطنين المصريين وغير المواطنين 39
أ. شروط تسجيل الولادات 41
ب. وثيقة الزواج 42
ج. إطار الأحوال الشخصية 43
5. الجنسية المزدوجة 44
6. إسقاط الجنسية المصرية وسحبها 45
7. قانون اللاجئين المحليين 46
ب- القانون الدولي والإقليمي 47
الحق في الجنسية لجميع الأشخاص 49
2. حق الطفل في الجنسية 53
4. حقوق اللاجئين وحمايتهم 59
الحقوق الفلسطينية وبروتوكول الدار البيضاء 62
IV. الفجوات في الإطار القانوني والتنفيذ في مصر 63

أ. الثغرات في حماية حق الجميع في الجنسية - اكتساب الجنسية..... 63
1. أحكام قانون الجنسية..... 64
3. تسجيل الولادات..... 68
4. تسجيل الزواج..... 72
ب- الثغرات في الحماية لفئات معيّنة من المواطنين المصريين..... 74
الجماعات الدينية غير المعترف بها في مصر - البهائيون..... 81
3. البدو والمصريون في المناطق الحدودية..... 88
أ. شبه جزيرة سيناء..... 91
شمال سيناء..... 92
جنوب سيناء..... 93
ب. الحدود المصرية الليبية والصحراء الغربية..... 96
ج. مثلث حلايب..... 97
ج. سحب الجنسية..... 100
1. المعارضون السياسيون والأفراد يُعتبرون تهديدًا للأمن القومي..... 101
د. الفجوات في الإطار القانوني والتنفيذ المصري للاجئين البالغين والمشردين والمهاجرين..... 102
1. مذكرة تفاهم بين المفوضية والحكومة المصرية..... 103
2. وثائق التسجيل في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين..... 103
3. تسريع عمليات تحديد وضع اللاجئ..... 105
4. ملف اللاجئين..... 106
هـ- الثغرات في حماية مجموعات محددة من اللاجئين والمهاجرين..... 107
1. السوريون..... 107
2. اليمنيون..... 108
3. العراقيون..... 108
4. السودانيون وسكان جنوب السودان..... 109
5. إريتريون وأثيوبيون وصوماليون..... 110
6. السكان المهاجرين غير اللاجئين..... 111
7. الفلسطينيون..... 112
V. النتائج الرئيسية وجهود أصحاب المصلحة..... 123
أ. الحقوق المتأثرة..... 124
1. التوظيف..... 124
2. التعليم..... 126
3. الرعاية الصحية..... 128
4. حقوق السكن والأرض والملكية..... 130

5. الحماية من الاعتقال والطرد 131
ب. جهود أصحاب المصلحة وإنجازاتهم..... 134
1. الحكومة المصرية..... 134
2. المجتمع المدني في مصر..... 136
3. جهود الأمم المتحدة ووكالاتها..... 137
4. المنظمات الإقليمية..... 139
VI. الاستنتاجات والتوصيات..... 141
أ. إصلاح قانون الجنسية المصري..... 142
ب- إزالة متطلبات شهادة الزواج ومؤسسة الزواج المدني 144
د- تنفيذ حملة التربية الوطنية..... 146
هـ- التجنس والمسار من الإقامة إلى المواطنة 146
ز- ضمان حقوق الفلسطينيين كمواطنين عديمي الجنسية 149
ز. الإطار الإنساني 151
1. الحماية لمنظمات المجتمع المدني 151
الملحق الأول: المسرد..... 153
الملحق الثاني: أصحاب المصلحة 155

ا. المقدّمة

تعدُّ مصر موطناً لما يزيد عن مئة مليون شخص وتستقبل عدداً غير معروف من اللّاجئين والمهاجرين، يقدّر عددهم بالملايين[1] بما فيهم مئات الملايين من الأشخاص عديمي الجنسيّة أو عرضة لأن يصبحوا عديمي الجنسيّة[2]. بما أنّ العديد من حقوق الإنسان الأساسيّة والاستحقاقات الاجتماعيّة – كإمكانيّة العمل والتّعليم والرّعاية الصّحيّة – مرتبطة بالمواطنة والوضع القانونيّ، لا تزال مشكلة انعدام الجنسيّة المستمرّة في مصر تترك عدداً كبيراً من النّاس عرضة لانتهاكات حقوقهم. من المهم الإشارة إلى أنّ مصر طرف في العديد من الاتّفاقيّات الدّوليّة والإقليميّة لحقوق الإنسان التي تتضمّن التزامات بحماية الحقّ في الجنسيّة.

اتّخذت مصر خطوات مهمّة لمعالجة حالات انعدام الجنسيّة – وفي مقدّمتها التّعديلات الأخيرة التي أجرتها مصر على قانون الجنسيّة. في أعقاب حملة مناصرة قادها المجتمع المدني، أصلحت مصر (في عامي 2004 و2011) قانون الجنسيّة التّمييزي بين الجنسين من خلال توسيع نطاق الجنسيّة لتشمل الأطفال المولودين لأمّهات مصريات، ممّا أثّر على ما قدّره مصدر بما يتراوح بين 400,000 إلى أكثر من مليون طفل ولدوا من آباء أجانب[3]. وكرّست مصر لاحقًا هذه الإصلاحات في دستور العام 2014[4] وأدّت دوراً هامًّا في تعزيز المزيد من قوانين الجنسيّة المتساوية بين الجنسين على المستوى الإقليمي من خلال جامعة الدول العربيّة[5].

---

[1] عدد السكان، المجموع – مصر، الجمهورية العربية، البنك الدولي (2019)، https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=EG (آخر زيارة للموقع في 28 تشرين الأوّل/أكتوبر 2021). وما من تقديرات رسمية للاجئين والمهاجرين في مصر، حيث تقدّر بعض المصادر عددهم بخمسة ملايين. راجع إيلينا هابريسكي وأميرة هيتيبا وكلاير مكنالي، الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، العدد 1، 4 (2020). لمراجعة أيضًا عمر كاراسابان، من هم 5 ملايين لاجئ ومهاجر في مصر؟، معهد بروكينغز (4 تشرين الأوّل /أكتوبر 2016) (مشيراً إلى أنّ الحكومة المصريّة ذكرت أنّها "تستضيف 5 ملايين لاجئ ومهاجر" مع كون أحد المكونات الرئيسية لهذا الرقم هو السّوداني)؛ لمراجعة مقدمة الخلاصة الإنسانيّة لمصر 2019، المنظّمة الدولية للهجرة، https://humanitariancompendium.iom.int/appeals/egypt-2019 (آخر زيارة في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021) (("مصر تستضيف الآن 5 ملايين لاجئ من جنسيّات مختلفة")؛ مايكل كاغان، إحصاءات اللاجئين المهمّة وحالة السّودانيين في مصر، موقع "أر أي دي واتش" (15 كانون الثاني/يناير 2014) (يناقش القضايا المنهجية والسياسيّة مع إحصاءات اللاجئين في مصر).

[2] ما من إحصاءات موثوقة متاحة للجميع عن الأشخاص عديمي الجنسية أو السكان المعرضين لخطر انعدام الجنسية في مصر، بسبب الإحصاءات المتعلّقة بانعدام الجنسيّة التي "تشكّل تحديًّا بطبيعته، منهجيًّا وسياسيًّا". لمراجعة المعهد الدولي لمناهضة انعدام الجنسيّة والإدماج، انعدام الجنسية بالأرقام: 2019 نظرة عامة وتحليل للإحصاءات العالمية 4-5 (تموز/يوليو 2019). وقد أبلغت الحكومة المصريّة سنويّاً تقريبا أنّ عددًا ضئيلًا من عديمي الجنسية في مصر – عام 2018، فمثلًا، أشارت الحكومة المصريّة إلى أربعة أفراد عديمي الجنسيّة. ادّعت مصر عام 2010 أنّ ستين شخصاً عديمي الجنسية، وبحلول عام 2016 كان ه19 شخصًا فقط. من المرجّح أن يشير هؤلاء عديمي الجنسية المعترف بهم رسميًّا إلى الأرمن الذين أتوا إلى مصر بعد الحرب العالميّة الأولى أو خلالها ولم يمنحوا الجنسيّة المصرية. المرجع ذاته.

[3] لمراجعة ايروين جاين بيارو، المفوض السامي لشؤون اللاجئين [المشار إليها فيما يلي بإسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين]، قضايا جديدة في بحوث اللاجئين، مسؤولية الحماية: المفوضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين وانعدام الجنسية في مصر، 3 رقم 6 (2012) (نقلًا عن م. لينش، اللاّجئون الدوليون، حياة معلّقة: التّكلفة البشرية لانعدام الجنسيّة، (2005)). لمراجعة أيضًا نساء لاجئات دوليًّا، أرضنا ووطننا، رقم 18 (2013) ("تشير المنظّمات غير الحكومية التي تناضل للتّعديل [2004] أنّ ربع مليون أسرة تضمّ ما يقارب مليون طفل، كانت من أمّهات مصريّات").

[4] لمراجعة دستور جمهوريّة مصر العربية، المواد 6 و80 و18 كانون الثاني/يناير 2014 [يشار إليه فيما يلي بإسم دستور مصر]

[5] مقابلة عن مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (15 نيسان / أبريل 2021)

علاوةً على ذلك، تسجّل مصر نسبة مواليد مرتفعة للغاية، وكثيرا ما يشار إليها على أنّها تشمل حوالي 99٪ من عدد سكانها[6]. ومع ذلك، فإن الحواجز النّظامية أمام الجنسيّة التي يواجهها كل من المواطنين المصريين "غير الموثقين" واللاجئين والنازحين والمهاجرين، تظهر الفجوة بين القانون المحلّي المطبّق حاليّاً وواقع انعدام الجنسيّة في مصر، مقارنة بالتزاماتها الدّولية والإقليميّة.

تُعدّ مشكلة انعدام الجنسية عالمية ومستمرة حتّى اليوم. أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[7] عام 2014 حملة #iBelong (بالعربيّة أنا أنتمي) بهدف وضع حدّ لحالات انعدام الجنسيّة بحلول عام 2024[8]. تهدف المفوضيّة إلى تعبئة الدول والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية للعمل على الحدّ من انعدام الجنسية. وفي العام 2019، وفي سياق الاجتماع رفيع المستوى المعني بانعدام الجنسيّة، تمّ التوصل إلى أكثر من 360 تعهداً لمكافحة انعدام الجنسيّة، بما في ذلك تعهّدات من 252 دولة[9]. وعلى الرغم من عملها الهادف إلى معالجة حالات انعدام الجنسيّة داخل جامعة الدول العربيّة، إلا أنّ مصر لم تقدم أي تعهّد من هذا القبيل، إذ كانت موريتانيا الدولة الوحيدة التي قامت بذلك من بين الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[10]. وعلى الرغم من خطورة ظاهرة انعدام الجنسيّة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنّها حتّى الآن المنطقة الوحيدة التي لم تنشئ بعد شبكة رسميّة لانعدام الجنسيّة. ويواصل بحث العيادة الدولية لحقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة بوسطن وهذا التقرير الناتج عنه الدراسات القطرية السابقة التي أجرتها اللّجنة الدولية للصليب الأحمر حول الوضع في لبنان والأردن، بهدف رسم خرائط تبيّن أوجه التّشابه في القضايا والهياكل القانونيّة التي تعزّز ظاهرة انعدام الجنسيّة في المنطقة. يساهم هذا التقرير في رسم فهم أعمق لمشاكل انعدام الجنسيّة التي تواجهها

---

[6] الزناتي وشركاه [مصر] ووزارة الصحة والسكان المصرية، المسح الديموغرافي والصحي المصري 2014 197-198 (2015) [يشار إليه فيما يلي بإسم وزارة الصحة والسكان، المسح الديموغرافي والصحي المصري 2014]

[7] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي وكالة الأمم المتحدة المسؤولة عن تسجيل اللاجئين (بخلاف الفلسطينيين)، بهدف توفير المساعدة الإنسانية والحماية، وتعزيز الحلول الدائمة للاجئين، بما في ذلك إعادة التوطين في بلد ثالث. سوزان أكرم، البحث عن الحماية للاجئين عديمي الجنسية في الشرق الأوسط: الفلسطينيون والأكراد في لبنان والأردن، 30 المجلة الدولية لقانون اللاجئين، 406-490، رقم 6 (2018).

[8] خطة العمل العالمية لإنهاء حالات انعدام الجنسيّة: 2014-2024، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 1، 2 (2014)، https://www.unhcr.org/54621bf49.html (آخر زيارة للموقع في 4 حزيران / يونيو 2021)

[9] نتائج الجزء الرفيع المستوى حول انعدام الجنسية، المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/ibelong/results-of-the-highlevel-segment-on-statelessness/ (آخر زيارة للموقع في 5 أيّار/ مايو 2021).

[10] المرجع ذات، لمراجعة جامعة بوسطن كلية الحقوق، مركز حقوق الإنسان، حملة إنهاء انعدام الجنسية في الأردن، 2 رقم 4 (2021)

مصر، ويعرض اقتراحات للإصلاح يطال السياق الأوسع لانعدام الجنسيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

على الرغم من أنّ هذا التّقرير يدرس حالات انعدام الجنسيّة في مصر ويشمل جميع السكان، إلا أنّ أبحاثًا مهمّة أجريت مؤخرًا وتطرّقت إلى موضوع انعدام الجنسيّة بين اللاجئين والمهاجرين في مصر[11]. ويستند هذا التقرير إلى هذا البحث ويركّز تحديدًا على رسم خرائط لنسبة الضعف أمام انعدام الجنسيّة بين السكان غير المهاجرين/اللاجئين مع إعطاء أهمية إلى "المواطنين المصريّين غير الشرعيّين"، فضلاً عن عديمي الجنسية قانونيًّا.

أ. بيان المشكلة

إنّ مصر عضو في عدد من الاتفاقيّات الدوليّة التي تكرّس الحقّ في الجنسيّة والمواطنة منها اتفاقيّة حقوق الطفل، والعهد الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسيّة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. علاوة على ذلك، انضمّت مصر إلى عدد من المعاهدات الإقليمية التي تضمن الحق في الجنسيّة والمواطنة، بما في ذلك الميثاق العربي بشأن حقوق الإنسان (الميثاق العربي)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الميثاق الإفريقي)، والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، واتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969 (اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للاجئين لعام 1969). على الرغم من الحماية التي توفرها الصكوك الدوليّة والإقليميّة، إلا أن القوانين المتعلّقة بالجنسيّة ونظام التّسجيل المدني لا تزال بعيدة عن ضمان حصول الأشخاص بشكل مناسب على الجنسيّة، ما يترجم بعدد كبير لعديمي الجنسيّة أو المعرضين لانعدام الجنسية، ما يؤدي إلى حرمان نسبة كبيرة من الشعب من التمتع بحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية الأساسية.

[11] لمراجعة، على سبيل المثال، الجامعة الأميركية في القاهرة، مركز دراسات الهجرة واللجوء، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال أفريقيا: حالة مصر (حزيران/يونيو 2021)؛ برونوين مانبي، كلية لندن لعلوم الاقتصاد، الحد من انعدام الجنسية بين المهاجرين واللاجئين: تسجيل الولادات والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب (حزيران/يونيو 2019). كما أجريت بحوث مهمّة بشأن مسألة انعدام الجنسية والسكان الفلسطينيين في مصر. لمراجعة عروب العابد، غير محميين: الفلسطينيون في مصر منذ عام 1948 (2009).

من بين السكان عديمي الجنسية أو المعرضين لخطر انعدام الجنسية، بعض المجتمعات في الموقع في مصر[12]. يعتبر بعض هؤلاء السكان "مواطنين غير مسجلين" أي بسبب قوانين الجنسية التمييزية أو الثغرات والممارسات الإدارية، هم الأشخاص الذين يُحرمون فعليًا من القدرة على التوثيق الكامل وإثبات مطالبتهم القانونية بالجنسية في مصر. على الرغم من أن البعض قد لا يعتبر رسميًا عديمي الجنسية، إلا أن لديهم نقاط ضعف خاصة في الوثائق وحالة الهوية القانونية[13]، وهي تشمل: (أ) الأطفال الذين لا يستطيع آباؤهم إكمال عملية تسجيل الولادات؛ (ب) والأطفال الذين ولودوا أو يُعتبرون مولودين خارج إطار الزواج، بما في ذلك الزواج العرفي أو زواج الأطفال أو الاغتصاب؛ (ج) وأطفال الشوارع، (د) والأطفال المُهملين / اللقطاء؛ (هـ) والأفراد الذين ينتمون إلى ديانات لا تعترف بها الدولة المصرية، ولا سيما البهائيين. و(و) بعض السكان في المناطق الحدودية لمصر، بما في ذلك السكان البدو ومجتمعات مثلث حلايب. لذا يتعرض اللاجئون والنازحون والمهاجرون غير النظاميين في مصر بشكل خاص لخطر انعدام الجنسية، بما في ذلك السوريين والسودانيين والإثيوبيين والإريتريين والعراقيين والصوماليين الذين يفتقرون إلى المواطنة الفعالة في بلدانهم الأصلية والفلسطينيين[14]. على الرغم من اختلاف أسباب الضعف في الهوية القانونية لهؤلاء السكان، إلا أن العديد منهم يواجهون حواجز مشتركة للوصول إلى جنسيتهم و / أو توثيقها.

ب. المنهجيّة

يرتكز هذا التقرير على الأبحاث القانونيّة والوقائعيّة المتعلّقة بقضايا انعدام الجنسيّة في مصر التي امتدّت من أيلول/ سبتمبر 2020 إلى كانون الثاني/ يناير 2022. وانطوت الأبحاث المتعلّقة بهذا التّقرير على أبحاث وتحليلات مكتبيّة شاملة لقوانين مصر وسياساتها وممارساتها، وأبحاث وتحليلات للقانون الدولي والإقليمي، واستعراض التقارير والدراسات والمواد الأخرى الخاصّة بالمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكوميّة الدوليّة والمنظمات الحكوميّة الدوليّة. وأجريت مقابلات مع منظمات ومحامين وأكاديميّين ذات أهميّة كبيرة. ويشارك الخبراء الذين استشيروا وأجريت معهم مقابلات في الأبحاث، وتقديم المشورة القانونيّة لعديمي الجنسيّة

[12] لمراجعة كايا فليكس، سياقات انعدام الجنسية: مفهوماً "عديمي الجنسية في الموقع" و "انعدام الجنسية في سياق الهجرة"، في فهم انعدام الجنسية 35، 35 (تانداياي بلوم وآخرون 2017) (تجدر الإشارة إلى أنّ مفاهيم انعدام الجنسية في الموقع تشمل السكان عديمي الجنسية في بلدهم، أي الذين لديهم روابط كبيرة ومستقرّة مع بلد ما)

[13] لمراجعة ويندي هنتر، مواطنون غير موثّقين بين انعدام الجنسية والمواطنة 5 (2019). لمراجعة أيضًا بو اللّجنة الدّولية لحقوق الإنسان، حملة لإنهاء انعدام الجنسيّة في الأردن، الحاشية 10 أعلاه، الصّفحة 3 (في سياق لبنان والأردن). واستعملت اللّجنة الدولية للصّليب الأحمر مصطلح "المواطنة غير الكاملة" للإشارة إلى "الأشخاص الذين لم يتمكّن آباؤهم من تسجيلهم أو تسجيل زواجهم رسميّاً"

[14] لمراجعة الجزء الرابع - ه. لا يتناول هذا التقرير المصريين خارج مصر الذين قد يواجهون مخاطر انعدام الجنسية لأسباب أخرى غير سياسات الدولة المصرية، ولا سيّما العمال المهاجرين غير النظاميين الذين قد يواجهون تحديات في التسجيل بسبب وضعهم في بلدان أخرى. لمراجعة مثلًا، إبراهيم عوض ونورهان عبد العزيز، الهجرة المصرية غير النظامية في دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل هجرة غير منتظمة إلى الخليج، 225 - 238 (فيليب فارغز ونصرا م. شاد، 2017.)

واللاجئين و/أو مناصرتهم؛ بالإضافة إلى المواطنين المصريّين الذين يواجهون حواجز تحول دون توثيق جنسيّتهم، والذين يجرّدون من جنسيتهم، والذين يواجهون التمييز في القوانين المتعلقة بمنح الجنسيّة، والسكان المهمّشين تاريخيًّا وعمليًّا في مصر[15].

شارك المركز الدولي لحقوق الإنسان في جامعة بوسطن في استضافة حلقة عمل مع مركز دراسات الهجرة واللاجئين في الجامعة الأميركية في القاهرة في نيسان / أبريل 2021 حيث جمعت أصحاب المصلحة لمناقشة المواضيع التالية: (1) عديمي الجنسيّة في مصر أو المعرّضون لانعدام الجنسيّة؛ و(2) التمييز المستمر بين الجنسين في القوانين المتعلّقة بمنح الجنسيّة في مصر ؛ و(3) تأثير قانون منح الجنسية المصريّة في حقّ الطفل في الحصول على جنسيّة وقدرته على الحصول على التسجيل المدنيّ؛ و(4) الخطوات القادمة في البحث والمناصرة بتطوير شبكة تجمع عديمي الجنسيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والموارد اللّازمة لها. وفي كانون الأوّل/ ديسمبر 2021، عقد المركز مؤتمراً ثانياً خلاله سُلّط الضوء على بعض الأبحاث التي أجريت، وجمع المؤتمر عدداً من أصحاب المصلحة والباحثين لمعالجة مشاكل انعدام الجنسيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي سياق المؤتمر ، أُطلقت رسميّاً منصّة انعدام الجنسيّة وشبكة البحث والمناصرة حول انعدام الجنسيّة في المنطقة.

يُقسّم التقرير على النحو التالي: يعالج الجزء الثاني السياق القانوني والتاريخي والديمغرافي المتعلّق بمنح الجنسيّة وانعدامها في مصر . وينظر الجزء الثالث في القوانين المحلية المصرية المتعلقة بمنح الجنسية والتسجيل المدني وواجبات مصر القانونية الدوليّة والإقليمية للحدّ من ظاهرة انعدام الجنسيّة. أمّا الجزء الرابع فيركز على تحليل الثغرات في الإطار القانوني المحلي والدولي وتطبيق تلك القوانين، إذ يستعرض تأثير تلك الثغرات في المهاجرين وغير اللاجئين. ثم يحلّل القسم الثغرات في الإطار القانوني المتعلق بأعداد اللاجئين، وآثارها على مجموعات معيّنة من اللاجئين والمهاجرين. ويوضح الجزء الخامس بعض عواقب الثغرات في إطار القانون المصري حول منح الجنسيّة، بما في ذلك فيما الحقوق الاجتماعيّة، مثل التوظيف والتعليم والرعاية الصحية والملكية والتحرّر من الاحتجاز التّعسفي واللجوء إلى القضاء. ويتناول القسم أيضاً الجهود التي بذلها أصحاب المصلحة وإنجازاتهم

[15] تشمل قيود الدراسة ما يلي: (1) بسبب جائحة كورونا، أجريت كافة المقابلات الإعلاميّة عبر الإنترنت. (2) أجريت مقابلات مع خبراء بشأن مواضيع محدّدة ومع أشخاص يعملون مع السكان المتضرّرين، لكن ليس مباشرة مع السّكان المتضرّرين؛ (3) البيانات الكمّية الحالية عن السكان المتضررين ليست متاحة دائمًا للجميع؛ و (4) ما من أبحاث قائمة تركّز بشكل خاصّ على حالة الجنسيّة ويتطلّب الأمر تحليل البحوث حول الأسئلة المعنيّة، والتحقيق في المتابعة عن كثب.

لمعالجة حالات انعدام الجنسيّة. ويختم الجزء السادس من هذا التقرير بتوصيات تهدف إلى الحدّ من حالات انعدام الجنسيّة ومنعها ومعالجة مشاكل منح الجنسيّة للمواطنين في مصر.

II. السياق القانوني والتاريخي

قبل التطرّق إلى مناقشة البحث ووضعه اليوم في إطار حالة انعدام الجنسيّة في مصر، يحدّد الجزء الثاني (أ) التّعاريف ذات الصّلة والإطار النّظريّ لتحديد وتحليل السّكان المعرّضين للخطر في مصر. ويعالج الجزء الثّاني (ب) تاريخ قانون الجنسيّة المصريّ وتطوّره، ويقدّم الجزء الثاني (ج) تحليلاً للتركيبة السكانية الحالية في مصر.

أ. تعريف عديمي الجنسيّة

وفقًا لاتفاقيّة عام 1954 المتعلّقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسيّة، "عديم الجنسية هو الشخص الذي لا تعتبره أية دولة مواطنا فيها بمقتضى تشريعها"[16]. غالبًا ما يُشار إلى الأشخاص الذين يقعون ضمن هذا التعريف على أنهم عديمي الجنسية "بحكم القانون"[17]. بالإضافة إلى ذلك، يشير القانون الختامي لاتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية إلى الأشخاص عديمي الجنسية "بحكم الواقع"؛ هذا المصطلح "غير مُعرَّف في أي صك دولي" وليس مكونًا من أي نظام خاص لمعاهدة معنيّة بعديمي الجنسية[18]. بينما تُعرِّف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عديمي الجنسية بحكم الواقع على أنهم "أشخاص خارج بلد جنسيتهم غير قادرين أو، لأيّ سبب ما، غير مستعديّن للاستفادة من حماية ذلك البلد"[19]. يركز هذا التقرير بشكل أساسي على عديمي الجنسية والمعرضين للخطر بحكم القانون. فإنّ تحديد ما إذا كان الشخص مواطنًا بموجب قانون الدولة "يُفسَّر بشكل رسمي على أنه مسألة أمر واقع وقانون في نفس الوقت"[20]. لا يستوفي الشخص أو السكان الذين يُعتبرون "معرضين لخطر" انعدام الجنسية، التعريف القانوني لعديمي الجنسية ،حاليًا لكن بدلاً من ذلك تشير ظروف ذلك الشخص أو السكان إلى "فرصة كبيرة لظهور انعدام الجنسية إن لم يُتخذ إجراء وقائي"[21].

في مصر، من الواضح أنّ عديمي الجنسيّة أو المعرضين لخطر انعدام الجنسية يشملون اللاجئين والمهاجرين الأكثر عرضة والفلسطينيين المشرّدين وبعض سكان المناطق الحدودية المصرية. بالإضافة إلى ذلك، قد يشمل

---

[16] اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، المادة 1 (1)، 28 أيول / سبتمبر 1954، 360 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، 117

[17] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل حماية عديمي الجنسية بموجب اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية 5 (2014)

[18] المرجع ذاته، 5

[19] المرجع ذاته، 5. لمراجعة هيلين لامبرت، اللاجئون عديمو الجنسية، في دليل أوكسفورد لقانون اللجوء الدولي 797، 811 (كاثرين كوستيلو، ميشيل فوستر، وجين ماك آدم، 2021) (بحجة أن "انعدام الجنسية بحكم الواقع" هو مفهوم مشكوك فيه)

[20] لورا فان واس، أمل دي تشيكيرا، وزهرة البرازي، معهد انعدام الجنسية والإدماج، انعدام الجنسية في العالم (2014)

[21] المفكرة القانونية والجنسية وحالات انعدام الجنسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 18 (2016)

الأشخاص أو المعرضون لخطر "الجنسية غير الموثقة" (بالتزامن مع بعض المؤلفات التي تشير إليها بإسم "انعدام الجنسية الإثباتية" أو المعرضين "للجنسية غير المستقرة") السكان الذين يفتقرون إلى الوسائل اللازمة لإثبات جنسيتهم[22] بالكامل أو الذين لا يزالون غير مسجّلين لدى الحكومة المصرية[23]. وبما أنّ الشروط القانونية الصارمة والواسعة النطاق التي تسمح المصريّين بإثبات جنسيتهم، بإمكانها أن تترك العديد منهم من دون وثائق أو وسائل لإثبات وضعهم في الوثائق، يتمتع هؤلاء المصريون "بعضويّة الدولة لكن لا يمكنهم إثبات ذلك"، أو يواجهون عقبات كبيرة بحيث يكاد يكون من المستحيل لهم في ظلّ الظروف الحاليّة إثبات عضويّتهم في الدولة[24].

لم تصدّق مصر على أيّ من الاتفاقيات المتعلقة بانعدام الجنسيّة[25]، بينما يُعدُّ التعريف الأساسي للشخص عديم الجنسية قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفيّ[26]. وتحدّد هذه الاتفاقيات الحقوق والحماية الأساسية لعديمي الجنسيّة. غير أنّ مصر طرف في اتفاقيّة عام 1951 المتعلقة بشأن اللاجئين[27] وبروتوكول عام

---

[22] وفي حين أنّ "ما من تعريف متّفق عليه عالميًّا للجنسيّة"، فقد حدّدت محكمة العدل الدولية الجنسية بأنّها "الرابط القانوني القائم على حقيقة اجتماعية من التعلق وصلة حقيقية بالوجود والمصالح والمشاعر، إلى جانب الحقوق والواجبات المتبادلة" و "التعبير القانوني عن حقيقة أن الفرد الممنوح له، إمّا مباشرة بموجب القانون أو نتيجة لفعل من جانب السلطات، هو في الواقع أوثق صلة بسكان الدولة التي تمنح الجنسية أكثر من ارتباطه بسكان أي دولة أخرى". قضية نوتيبوم (ليختنشتاين ضد غواتيمالا)، الحكم، 1955 محكمة العدل الدولية، 4، 23 (6 نيسان/ أبريل). لمراجعة أيضًا اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الحقّ في الجنسية في أفريقيا 13 (أيار/مايو 2014) (علمًا أنّ "عندما يتعلّق الأمر بالجنسيّة، يجب أن تكون العلاقة بين الفرد والدولة فعّالة: يجب أن يتمتّع الفرد بكافة الحقوق وأن يكون ملزمًا بالالتزامات التي تمنحها تشريعات الدولة لمواطنيها أو تفرضها عليهم").

[23] لمراجعة هانتر، المواطنون غير الموثقين، الحاشية 13 المذكورة أعلاه، 8 (2019) (تحديد وتحليل "الجنسية غير الموثقة" و "انعدام الجنسية الاثباتية"). كما يوضح هذا التقرير، ثمة العديد من المؤهلين للحصول على الجنسية المصرية، لكنهم "عديمي الجنسية لأن السلطات المختصة في الدولة المعنية لا تعتبرهم مواطنين" حتى وإن لم يكن واضحًا للمتضررين أو للمراقبين" "أنهم عديمي الجنسية." معهد المعني بانعدام الجنسية والإدماج، انعدام الجنسية في العالم، الحاشية 20 المذكورة أعلاه، 40. لمراجعة أيضًا نورا لوري، انعدام الجنسية، "بين الوضعين" والمواطنة غير المستقرة، في دليل أوكسفورد للجنسية 745، 746 (أيليت شاشر والآخرون، 2017) (دراسة مفهوم "المواطنة غير المستقرة" للإشارة إلى عدم اليقين المنظم المتمثل في العجز عن تأمين الوصول الدائم إلى حقوق المواطنة). عوامل عديدة تمنع الحصول على الجنسية للمهاجرين ومواطني الدول بما في ذلك: (1) العوامل الهيكلية والاتجاهات العالمية (مثل البنية التحتية لإدارة الهوية وآليات تحديد القياسات الحيوية وتغير المناخ والتنمية الاقتصادية / عدم المساواة)، (2) العوامل المؤسسية (بما في ذلك دور القطاع الخاص وجهاز أمن الدولة والتمثيل (على سبيل المثال، عبر بيانات الإحصاءات) ونوع النظام الحكومي)، و (3) العوامل الفردية (مثل الجغرافيا / مكان الولادة والعرق والإثنية والوضع الاجتماعي والاقتصادي والوضع النسبي). المرجع ذاته، 747.

[24] هانتر، المواطنون غير الموثقين، الحاشية 13 المذكورة أعلاه، 14 (2019)

[25] لمراجعة الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، الحاشية 16 المذكورة أعلاه؛ لمراجعة أيضًا الاتفاقية المتعلّقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسيّة، مجموعة معاهدات الأمم المتّحدة،
https://treaties.un.org/Pages/ViewDetailsII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=V3&chapter=5&Temp=mtdsg2&clang=e
n (آخر زيارة للموقع في 15 تموز/ يوليو 2021). لمراجعة اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، 30 آب/أغسطس، 1961، 989 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة; لمراجعة أيضًا اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961، ومجموعة معاهدات الأمم المتحدة،
https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=V-4&chapter=5
(آخر زيارة للموقع 15 تموز/ يوليو 2021).

[26] لمراجعة لجنة القانون الدولي، مسودة مقالات حول الحماية الدبلوماسية مع التعليقات، 48-49، U.N. Doc. A / 61/10 (2006) (علمًا أن تعريف المادة 1 (1) المنصوص عليه في اتفاقية عام 1954 بشأن انعدام الجنسية يعتبر أنه اكتسب طابعًا عرفيًا)؛ لمراجعة بشكل عام مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المبادئ التوجيهية بشأن انعدام الجنسية رقم 1: تعريف "الشخص عديم الجنسية" في المادة 1 (1) من اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، U.N. Doc. HCR / GS / 12/01 (20 شباط / فبراير 2012).

[27] الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، 28 تموز / يوليو 1952، 189 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 137، لمراجعة أيضًا الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=V-2&chapter=5&Temp=mtdsg2&clang=_en (آخر زيارة للموقع في 15 تموز / يوليو 2021)

1967 المتعلق باللاّجئين[28]، وكلاهما يوفّران الحماية للاّجئين الذين قد يواجهون انعدام الجنسيّة، بالإضافة إلى المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي تحمي الجوانب الأساسية الأخرى للحق في الجنسية[29].

تتلخّص الأسباب الرئيسية لانعدام الجنسية في الثغرات والتنازع في قوانين الجنسية وإرث الاستعمار وعواقب خلافة الدولة و"وراثة" انعدام الجنسية بين الأجيال والحرمان التعسفي من الجنسية والممارسات الإدارية القيديّة، على سبيل المثال، الأمور المتعلقة بإصدار الوثائق اللازمة لإثبات الجنسية[30]. ونظراً إلى النطاق الذي يحدّد الأسباب وكلّ ما يعرقلها، كلّ منها يعكس جانباً مختلفاً تبعاً للسياق. تعرض الأقسام التالية معلومات أساسية عن سياق هذا التقرير من خلال دراسة تاريخ مصر وديمغرافيتها.

ب. تاريخ الدولة المصرية وموجات الهجرة وقانون الجنسيّة المصري

من الضروري مراجعة تطوّر الدولة المصرية الحديثة واتجاهات الهجرة، ولا سيّما قانون الجنسيّة، لوضع القضايا الحالية بانعدام الجنسية والجنسية غير الموثقة في مصر في سياقها. تتناول المناقشة أدناه كيفية تعريف "الهيئة الأصليّة للمواطنين في مصر"، إذ لا تزال عواقب نهجها المحدّد تجاه الجنسية تنعكس حتى اليوم[31].

يستمدّ النظام القانوني الحديث في مصر من تاريخها المعقّد الذي يشمل المواجهات مع السلطنة العثمانية والنظام القانوني الفرنسي والحكم الاستعماري البريطاني وحركات الإصلاح القانوني؛ وقد أثّر كل من هذه الموروثات في تطوّر قانون الجنسيّة المصري[32]. منذ أواخر القرن التاسع عشر، شهد مفهوم الجنسية المصرية تغيّرات مهمّة تشكّلت من خلال تبدّل موقف مصر خلال حكم السلطنة العثمانية والحكم الاستعماري البريطاني والاستقلال والحركات القوميّة وإنشاء دولة إسرائيل والحروب التي تلت من بعدها، بالإضافة إلى اتجاهات موجات الهجرة وغيرها من التيارات والأيديولوجيات السياسية السائدة (ومنها العثمانية والعروبة والقومية العلمانية

---

[28] بروتوكول المتعلق باللاّجئين، 28 كانون الثاني / يناير، 31، 1967، 606 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 267: لمراجعة بروتوكول المتعلق باللاّجئين، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=V-5&chapter=5 (آخر زيارة للموقع في 15 تموز / يوليو 2021).

[29] لمراجعة الجزء الثالث، ب أدناه

[30] معهد المعنيّ بانعدام الجنسية والإدماج، انعدام الجنسية في العالم، لمراجعة الحاشية 20 المذكورة أعلاه، 56

[31] لمراجعة المفكرة القانونية والجنسية وحالات انعدام الجنسية، الحاشية 21 المذكورة أعلاه، 56

[32] لمراجعة برونوين مانبي، المواطنة في إفريقيا: قانون الانتماء 90 (2018) (بالإشارة إلى تراث مصر الاستعماري المعقد وتراثها في تطوير الجنسية المصرية) [يشار إليه فيما يلي باسم مانبي، قانون الانتماء]؛ لمراجعة أيضًا جيانلوكا ب. بارولين، المواطنة في العالم العربي: الأقارب والدين والقومية 73-73، 79-82 [يشار إليها فيما يلي باسم بارولين، المواطنة في العالم العربي]. لمراجعة ناثان ج. براون، القانون والإمبريالية: مصر من منظور مقارن، 29 مجلة القانون والاجتماع 103 (1995) (مناقشة الإصلاحات القانونية الشاملة في مصر، بما في ذلك تطوير المدونات القانونية الحديثة ونظام المحاكم).

والإسلامية)[33]. ونتج عنها قانون الجنسية المصرية الذي أصبح مقيّداً بشكلٍ متزايدٍ، وذلك حتى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين[34].

1. مصر في القرن التاسع عشر وظهور الجنسية العثمانية والمصرية

على الرغم من وقوع مصر رسميًّا تحت الحكم العثماني من عام 1517 حتى 1914، إلّا أنّها عقب الاحتلال الفرنسي تحت حكم نابليون (1798–1801)، أصبحت في القرن التاسع عشر مقاطعة شبه مستقلة، لكنها ذات أهمية كبيرة خلال حكم السلطنة العثمانية[35]. ويتعلق الأمر جزئيًّا إلى تطور الدولة المصرية الحديثة التي أبصرت النور في عهد محمد علي باشا، وهو المؤسّس الألباني للسلالة التي حكمت مصر من القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين. وفي عهد محمد علي وخلفائه، عزّزت مصر جيشها الحديث على أساس المجندين المصريّين فقط[36]، وشهد اقتصاد مصر ازدهاراً اندمج بشكل كبير في الاقتصاد العالمي؛ وعملت على إجراء الإصلاحات الزراعية الرئيسية وبنت قناة السويس، وهي صلة الوصل التي تربط الهند وشرق آسيا بالقوى العظمى؛ وعملت على نظام بيروقراطيّة إدارية مركزية حديثة كاملة مع "إحصاء جيّد" بحلول عام 1848 وأساليب "علمانيّة" لتحديد الهويّة، فضلاً عن المؤسسات التعليمية والصحية[37].

بالإضافة إلى ذلك، شهد النظام القانوني المصري تحوّلاً في ظلّ حكم محمد علي الذي عمل على إضفاء الطابع المركزي على الدولة وتقويض سلطة محاكم العلماء والقضاة المرتبطة بالنظام القانوني التقليدي، وهو

---

[33] لمناقشات حول تطوير قانون الجنسية المصرية والاتجاهات والتأثيرات، كذلك الحصول على جنسية المجموعات المختلفة، راجع داليا مالك، مرصد المواطنة العالمي، تقرير عن قانون المواطنة، مصر 1 (2021) ("شهد مفهوم الجنسية في مصر بتحولات عبر تاريخ البلد، تزامنًا مع الحكم الاستعماري والاستقلال واتجاهات الهجرة والهجرة والمناخ السياسي".) [يُشار إليه فيما يلي بإسم مالك، تقرير عن قانون المواطنة في مصر]؛ ويل هانلي، تحديد الجنسية: الأوروبيون والعثمانيون والمصريون في الإسكندرية 1-21 (2017) [المشار إليها فيما يلي بهانلي، تحديد الجنسية]؛ نجاة عبد الحق، المجتمعات اليهودية واليونانية في مصر: ريادة الأعمال والأعمال قبل عهد ناصر 147-157، 195-210 (2016) [يشار إليها فيما يلي بإسم عبد الحق، المجتمعات اليهودية واليونانية في مصر].

[34] لمراجعة أيضًا مانبي، قانون الانتماء، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 90(مع ملاحظة "التقدم الثابت" لقانون الجنسية المصري نحو "وصول أكثر تقييدا").

[35] لمراجعة خالد فهمي، ولادة الفرد "العلماني": الوسائل الطبية والقانونية لتحديد الهوية في مصر في القرن التاسع عشر، في التسجيل والاعتراف: توثيق الشخص في تاريخ العالم، 335، 344 - 345 (2012)

[36] لمراجعة خالد فهمي، جميع رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، 9 - 14 (2010). (تستخدم الترجمة الحرفية لفهمي كلمة "محمد"، لكنّ اسم الباشا يترجم حرفيًا بشكل شائع). خاض جيش محمد علي أحيانًا الحرب مع السلطان العثماني و "حتى سيطر على مناطق واسعة من الشرق الأوسط"، ووسّع حدود مصر إلى ما يعرف الآن بإسم السودان. المرجع نفسه، 11 - 12. من خلال هذه المواجهات، تمكّن محمد علي من التفاوض على وضع مستقل خاص داخل النظام العثماني، بما في ذلك لقب "حاكم مصر مدى الحياة" ومنح أحفاده الذكور المعروفين بإسم "الخديوي"، حقوقًا وراثيّة في المنصب. لمراجعة علي كوشكون تونسر، الديون السيادية والرقابة المالية الدولية: الشرق الأوسط والبلقان، 1870-1914، 30-31 (2015)

[37] لمراجعة خالد فهمي، ولادة الفرد "العلماني": الأساليب الطبية والقانونية لتحديد الهوية في مصر في القرن التّاسع عشر، في التسجيل والاعتراف: توثيق الشخص في تاريخ العالم 335، 344-47، 352 (2012). يصوّر محمد علي إلى حدّ كبير على أنّه مؤسّس مصر الحديثة. لمراجعة مثلًا، محمد ر. عبد السلام، جمهورية مصر العربية: مذكّرة تمهيديّة، في دساتير أكسفورد للعالم (2019) [يشار إليها فيما يلي بإسم عبد السلام، جمهورية مصر العربية: مذكرة تمهيدية]. لمراجعة أيضًا خالد فهمي، جميع رجال الباشا، الحاشية 36 المذكورة أعلاه، 17 ("عوضًا عن اعتبار كلمة "مصر" إشارة إلى أمّة ذات هويّة غير مغشوشة تسكن إقليمًا ذا حدود متميزة تجعل منها بلاداً متميّزًا بشكلٍ كبيرٍ عن الأمم الأخرى، ... أصبحت كلمة "مصر" تشير إلى أمّة لم تُعرّف على هذا النّحو إلا في القرن التاسع عشر ومعظمها نتيجة لسياسات محمد علي").

النظام القانوني الإسلامي السائد في العالم الإسلامي قبل النظام الحديث[38]. وقد "اقترضت" النّخب المصرية القوانين الأوروبية التي "حلّت" مكان قواعد النظام القانوني التقليدي ومؤسساته – وكان الاستثناء من هذا التحوّل في مجال قانون الأسرة[39]. لكن بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، كان للتّكلفة العالية لهذا التحوّل إلى "الدولة الحديثة" أثرها ليس فقط إنسانيًا، لكن أيضًا في الديون الكبيرة للأوروبيين[40]. وبحلول عام 1870، منح فقدان مصر لحصة الملكية في قناة السويس البريطانيّين ذريعة لاحتلال مصر (والسودان) بدءاً من عام 1882[41]. على الرغم من بقاء مصر تحت حكم السلطنة العثمانية حتى زوال الأخيرة، من عام 1882 حتّى 1922، انضمّت مصر رسميًّا إلى الإمبراطورية البريطانية كأرض "محجّبة" ، أي أنّها كانت تخضع لإدارة وزارة الخارجية البريطانيّة لكنها احتفظت رسميًّا بالمؤسسات العثمانية وسلطة الخديويّة المتنامية والقوانين المصريّة الحاكمة ونظام المحاكم تحديدًا[42]. وفي ذلك الوقت أي طوال فترة الاحتلال، اكتسبت الحركة الوطنية شعبيّة لدى الشعب المصري بين عامي 1881 و1982 وحملت شعار التمرد العرابي وهو "مصر للمصريين"[43].

وعلى الرغم من نسبة الديون الضخمة، وبحلول الثمانينيات وعلى مدى السنوات السبعين التالية، اعتبر البعض مصر "الدولة الأكثر ازدهاراً وحداثة ووعداً في الشرق الأوسط"[44]. وفي هذه الفترة، ارتفع عدد السكان بشكل كبير من 4.5 مليون عام 1800 إلى 7.8 مليون عام 1882، ثمّ بلغ ثلاثة أضعاف ما هو عليه وسجّل 24 مليون بحلول عام 1954، بسبب نموّ القاهرة والإسكندرية بشكل ملحوظ[45]. و "توافد" العمال الأوروبيّون من البلقان وإيطاليا وإسبانيا إلى مصر، حيث استقرّ بعضهم بشكل دائم والبعض الآخر على توافد على أساس

---

[38] لمراجعة لما أبو عوده، تحديث قانون الأسرة المسلمة: قضية مصر، 37 مجلة فاندربيلت للقانون عبر الوطني، 1043، 1047 (2004)

[39] المرجع ذاته. (علمًا أنّ هذا التقسيم بين قانون الأسرة والمجالات الأخرى في القانون لا يزال قائمًا حتى اليوم).

[40] لمراجعة خالد فهمي، جميع رجال الباشا، الحاشية 36 المذكورة أعلاه، 10-14 و73-76 و126 و260-61 (مع تفصيل حول الوحشية والبؤس اللذين ارتبطا بتشكيل جيش حديث إلى جانب التصنيع والإصلاحات الزراعية في مصر). لمراجع أيضًا إلهام خوري المقدسي، شرق المتوسط وصنع التطرف العالمي، 1860-1914، 3، 137 - 138 (2013) (مناقشة الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في نهاية القرن التاسع عشر وبداية الإضرابات العمالية في بداية القرن العشرين وما نتج عنها)

[41] علي كوشكون تونسر، الديون السيادية والرقابة المالية الدولية: الشرق الأوسط والبلقان، 1870-1914، 100 - 122 (2015). ونتيجةً لذلك، أُلغي أوّل دستور لمصر الحديثة لعام 1882، ما أنشأ تمثيلاً برلمانيا لأوّل مرّة تحت الحكم العثماني، في غضون أشهر مع سيطرة البريطانيين. كان من المفترض أن يكون دستور عام 1882 "مشروعًا إصلاحيًّا أوسع نطاقًا لبناء مؤسّسات حديثة" قادرة على معالجة الأزمات الاقتصادية والسياسية في ذلك الوقت. عبد السلام، جمهورية مصر العربية: المذكرة الاستهلاليّة، الحاشية 37 المذكرة أعلاه.

[42] لمراجعة إيمي م. جينيل، الإمبراطورية بموجب القانون: السيادة العثمانية والاحتلال البريطاني لمصر، 1882-1923، 13-14، 84-89 (2013) (أطروحة دكتوراه، جامعة كولومبيا) (مناقشة الوضع المعقّد لمصر خلال فترة الاحتلال عندما خضعت سلطات الخديوي للتوسيع لكنّ "سلطات القنصل العام البريطاني كانت ذات أهميّة قصوى"). لمراجعة أيضًا ويل هانلي، متى توقّف المصريون عن كونهم عثمانيين؟ دراسة حالة المواطنة الإمبراطوريّة، في المواطنة متعدّدة المستويات، 89، 89 - 92 (2013) ("حين غزت بريطانيا مصر واحتلّتها عام 1882، لم يتبقّ سوى القليل من السيطرة المباشرة [العثمانيّة]. يتّفق المؤرّخون على أنّ مصر، ولكافة النوايا والأغراض، كانت مستقلّة عن السلطنة العثمانية بحلول الربع الأخير من القرن).

[43] لمراجعة خالد فهمي، جميع رجال الباشا، الحاشية 36 المذكورة أعلاه، 267. لمراجعة أيضًا هانلي، التعريف بالجنسية، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 16.

[44] إيميه إسرائيل-بيليتييه، حول البحر الأبيض المتوسط والنيل: يهود مصر 6 (2018).

[45] المرجع ذاته، 5-6

موسميّ[46]. وهاجر الحرفيون والصانعون اليدويّون والموظفون من داخل وخارج الولايات العثمانيّة إلى مصر. وانعكس ذلك بتضاعف عدد سكان الإسكندرية والقاهرة الذين ولودوا خارج مصر[47]. وبحلول مطلع القرن، أصبحت مصر مركزًا محوريّاً للفكر والابتكار والإنتاج، وموقعًا مركزيًا لحركة النّهضة (أو النّهضة العربيّة). وشكّلت القاهرة والإسكندريّة تحديدًا، محاور مرتبطة بمختلف أنحاء العالم من خلال "شبكات من الناس والمعلومات وتبادل رأس المال والسلع الأساسية"؛ وكان التداول الفكري متعدّد التوجهات وعابر للانقسامات الاجتماعية[48]. كما اعتُبرت المواطنة (أو "الهوية الوطنية")[49] والانتماء من الأفكار الأساسية التي اكتشفتها النخبة المتعلّمة من مختلف الثقافات والأديان في مصر وذلك بشكل متزايد وعلى نطاق أوسع[50]، خاصّة وأنّ سكان مصر عانوا الاضطرابات الهيكلية الدراماتيكية التي نشأت مع اندماجها في اقتصاد معولم متقلّب[51].

وعلى الرغم من ذلك، اعتبرت "الجنسيّة" بالنسبة إلى الشعب المصري مسألة قانونيّة[52]. وفي حكم العثمانيين، وعندما طُبّقت إصلاحات التنظيمات في القرن التاسع عشر[53]، اعتُبر المصريّون "رعايا عثمانييّن" بموجب قانون الجنسية العثماني الأول لعام 1869 وطوال عام 1890[54]. وبعد أن دخل القانون حيّز التّنفيذ، كان أي شخص يقيم على أراضي السّلطنة العثمانية معترفًا به بوصفه مواطنًا، بغض النظر عن عرقه أو انتمائه الديني[55]. قبل هذه الفترة، نظّم الحكم العثماني السكان في السلطنة لا عن طريق الأرض ولا اللّغة، لكن على أساس الطائفة، ما سمح للمجتمعات ("الملة") أن يكون لكلّ منها "تنظيمها الداخلي وأن تتمتّع بتسلسل هرمي ديني"[56]. وكانت

---

[46] المرجع ذاته، 5

[47] المرجع ذاته، 5-6، 19

[48] لمراجعة خوري - مقدسي، شرق المتوسط وصنع التطرف العالمي، الحاشية 40 المذكورة أعلاه، 5 و9.

[49]لمراجعة ويل هانلي، ما هي الجنسية العثمانية التي كانت وما لم تكن كذلك، 3 مجلة جمعية الدراسات العثمانية والتركية، 277 و278 (2016). لمراجعة أيضًا فاتح عزام، المواطنة الفلسطينية (غير الفلسطينية)، 73 مجلة الشرق الأوسط، 573 و575 (2019) ("ناقش الباحثون طبيعة المواطنة العثمانية، سواء كانت محاولة ناجحة لخلق "هوية وطنية"، ما أدّى إلى تآكل التمييز المدني والديني أو ما إذا كانت تحافظ على وضع الموضوع... في مصطلحات القانون").

[50] لمراجعة هانلي، تحديد بالجنسية، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 1 و21. لمراجعة أيضًا إسرائيل-بيليتييه، يهود مصر، الحاشية 44 المذكورة أعلاه، 7 و12-20.

[51] لمراجعة خوري - مقدسي، شرق البحر الأبيض المتوسط وصنع التطرف العالمي، الحاشية 40 المذكورة أعلاه، 3 و5.

[52]لمراجعة هانلي، تحديد بالجنسية، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 16

[53] تشير التنظيمات إلى الإصلاحات العثمانية الشاملة في الإدارة العسكرية والاقتصادية للسلطنة، فضلاً عن أنظمة التعليم والمالية التي بدأت عام 1839 لمعالجة تدهور النظام البيروقراطي المركزي. ويقال إنّ الإصلاحات انقسمت على نموذجين: "من جهة، الطائفية التقليديّة المجتمعيّة (أي نظام الملة)، ومن جهة أخرى، التجريد القسري من الجنسية والعثمانية". بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 73.

[54] لمراجعة بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 73. لمراجعة أيضًا هانلي، التعريف بالجنسية، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 256. "لقد وفّر قانون الجنسيّة العثماني لعام 1869 احتياجات المصريين والعثمانيين غير المصريين على حدٍّ سواءٍ عندما كانوا خارج السلطنة، لكنّه لم يقدّم أي وسيلة للتّمييز بين المصريين محليّاً". المرجع ذاته.

[55]المفكّرة لشؤون القانون والجنسية وحالات انعدام الجنسيّة، الحاشية 21 المذكورة أعلاه، 45. بعد ذلك، نُقلت الجنسية العثمانية من الوالد إلى الطفل أو يمكن الحصول عليها عن طريق طلب من قبل الذين ولدوا على الأراضي العثمانية بعد بلوغ سنّ الرشد، أو عن طريق أخذ الجنسيّة بعد الإقامة لمدّة خمس سنوات. المرجع ذاته.

[56] تغيّر هذا الأمر في القرن التّاسع عشر حيث أدرك "الإصلاحيّون" العثمانيّون الحاجة إلى تأسيس الحياة الاجتماعيّة والسّياسية للدولة على أساس جديد. بطرس أبو منة، المسيحيون بين العثمانيّة والقوميّة السورية: أفكار بطرس البستاني، المجلّة الدّوليّة لدراسات الشّرق الأوسط العدد 11، الصّفحة 287 (1980). راجع أيضًا سابا محمود، الاختلاف الدّيني في العصر العلماني: تقرير الأقلية الصّفحات 35-36، 38-39 (2016) [يشار إليه فيما يلي

الطائفة السنية المهيمنة وحامي "أهل الكتاب"، أيّ اليهود والمسيحيين والمسلمين[57]. نتيجة لذلك، نعت البعض النظام العثماني بإسم "سلطنة الاختلافات"، استنادًا إلى "المبدأين التوأمين للتعددية الدينية وعدم المساواة"[58]. لكن مع تراجع نفوذ السلطنة العثمانية، خضع هذا النظام للتفكّك باستمرار[59]، و"بنت الجنسية العثمانية علاقة أكثر مباشرة بين الفرد والدولة"[60]. أمّا فيما يتعلق بالتركيبة السكانية الدينية، كان سكان مصر إلى حدّ كبير ينتمون إلى السّنة المسلمين، مع المسيحيين، ومعظمهم من المسيحيّين الأرثوذكس الأقباط، أي ثاني أكبر مجموعة دينيّة[61].

بالإضافة إلى الجنسية العثمانية، أبصرت الجنسية الأصلية النور في بعض المقاطعات ذات الحكم الذاتي[62]. وعلى الرغم من وضعها الخاص داخل السلطنة العثمانية، إلا أنّ تعريفًا قانونيًا نُشر أوّل مرة عام 1900 لكلمة "مصري" وسُنّ في مرسوم بموجب قانون مصري، لم يميّز كثيرًا بين "المصريين" و "العثمانيين"، مع تحديد أن الجنسية المصرية تُمنح للرعايا العثمانيّين الذين ولودوا أو أقيموا منذ فترة طويلة في مصر[63]. وعام 1905، اعتبر معظم المصريين أنفسهم رعايا عثمانيّة[64]. وبغضّ النظر عن ذلك، اعتُبر الحصول على الجنسية المصرية بالنسبة إلى معظم الناس، مسألة قضاء وليس حقًا أو مشاركة سياسيّة[65]. ومع ذلك، تغيّر تحديد الهوية الذاتيّة بشكلٍ كبيرٍ بحلول عام 1914، إذ أصبحت الجنسيّة علامة أساسيّة على الهويّة[66].

باسم سابا محمود، الاختلاف الديني في عصر علماني]. وللاطّلاع على دراسة لنظام الملة في مصر وكيف اختلف عن المفهوم العلماني اللّاحق ل "الأقليات" العرقية والدينية وحلّ محلّه، اراجع عبد الحق والجاليات اليهودية واليونانية في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 53 و60.

[56] تغيّر هذا الأمر في القرن التاسع عشر حين "أدرك الإصلاحيون العثمانيون الحاجة إلى تأسيس الحياة الاجتماعية والسياسية للدولة على أساس جديد". بطرس أبو منة، المسيحيون بين العثمانية والقومية السورية: أفكار بطرس البستاني، 11 المجلة الدولية دراسات الشرق الأوسط، 287 (1980). لمراجعة أيضًا سابا محمود، الاختلاف الديني في العصر العلماني: تقرير الأقلية 35-36، 38-39 (2016) [يشار إليه فيما يلي بإسم سابا محمود، الاختلاف الديني في عصر علماني]. وللاطّلاع على دراسة لنظام الملة في مصر واختلافه عن المفهوم العلماني اللّاحق ل "الأقليات" العرقية والدينية وحلّ مكانه، راجع عبد الحق والجاليات اليهودية واليونانية في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 53 و60.

[57] سابا محمود، الاختلاف الديني في العصر العلماني، الحاشية 56 المذكورة أعلاه، 38 و39

[58] المرجع ذاته

[59] المرجع ذاته، 39

[60] راشيل سكوت، المواطنة والنظام العام وسيادة الدولة: المادة 3 من الدستور المصري و"الأديان السماوية الإلهيّة"، في أزمة المواطنة في العالم العربي، 382 (2017) ("عام 1869، فرضت الحكومة العثمانية على العثمانيين الجنسية العثمانية التي صُمّمت على غرار المفاهيم الغربية للمواطنة: كلمَن ولد من أب عثماني يعدُّ عثمانيًا وكان متساويًا بالحقوق بغض النظر عن الدين أو اللّغة").

[61] لمراجعة محمد صالح، سكان ما قبل الاستعمار الذين سُلّط الضوء عليهم: رقمنة الإحصاءات المصريّة في القرن التاسع عشر، 46 الأساليب التاريخية، 5-6 (2013). لمراجعة إسرائيل-بيليتييه، يهود مصر، الحاشية 44 المذكورة أعلاه، 7 (بالإشارة إلى عدد اليهود في مصر في الثمانينيات والتسعينيات)

[62] بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 74 و79.

[63] مالك، تقرير عن قانون الجنسيّة المصري، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 2 (نقلًا عن الوقائع المصريّة 70، رقم 74، 4 تموز / يوليو 1900). لمراجعة أيضًا هانلي، التعريف بالجنسية، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 256-58 و261-62 و268-70.

[64] ويل هانلي، متى توقف المصريون عن كونهم عثمانيين؟ دراسة حالة المواطنة الإمبراطورية، في المواطنة المتعدّدة، 89 و93 (2013)

[65] المرجع ذاته، 95؛ لمراجعة أيضًا هانلي، ما هي الجنسية العثمانية التي كانت وما لم تكن كذلك، الحاشية 49 المذكورة أعلاه، 278-81.

[66] هانلي، التعريف بالجنسيّة، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 16

أصبح التعريف القانونيّ لمن كان "مصريًّا" أكثر تحديداً بعد الحرب العالمية الأولى. وركّز التعريف الجديد إلى حدٍّ كبيرٍ على فترة إقامة الفرد في مصر والسلطنة العثمانية، كما هو محدّد في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1914، عندما أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على السلطنة العثمانية[67]. وقضت بريطانيا على الحكم العثماني في مصر في نهاية العام 1914، وأصبحت "الخديفية" في عهد خلفاء محمد علي "سلطنة" مصر خاضعة للإدارة البريطانية[68]. وعلى الرغم من ممارسة بريطانيا سلطتها العسكريّة والإداريّة في مصر منذ عام 1882، إلا أنّ "إنهاء السيادة العثمانية في زمن الحرب كان ذا أهمية نظرية إلى حدٍّ كبيرٍ على مستوى الدولة"، لكنّه غيّر بشكل جذريّ وضع المواطنين العثمانيّين، إذ خضع السكان إلى الأحكام العرفيّة[69].

بعد نهاية الحرب العالميّة الأولى وانهيار السلطنة العثمانية، شكّل زعيم حزب الوفد القومي المصري سعد زغلول، وفداً لعرض المطالبات المصريّة بالاستقلال في مؤتمر فرساي عام 1919. لكنّ البريطانيين تجاهلوا مطالبهم واعتقلوا أعضاء الوفد وأرسلوهم إلى المنفى[70]. وفي هذه الفترة، انتشرت القوميّة المصريّة على نطاق واسع، وتخطّت نفوذ النخبة المتعلمة وأدّت إلى اندلاع ثورة شعبيّة[71]. وعام 1922 ومن طرف واحد، أعلنت بريطانيا استقلال مصر، لكن عمليًا، ظلّ البلد أرضاً استعماريّة تتمتّع بقدر محدود من السيادة ضمن الحكم الإمبراطوري البريطاني، حيث احتفظت بريطانيا لنفسها "بحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليّات" والجيش وأمن الاتّصالات وأراضي السودان[72]. علاوة على ذلك، نصّت المادة 17 من معاهدة لوزان على تخلّي تركيا عن كافة الحقوق والألقاب لها في مصر والسودان، ودخلت حيّز التّنفيذ في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1914[73]. نتيجة لذلك، لم يعد للجنسيّة العثمانيّة أثرًا، وشقّت الطريق أمام جنسيّات جديدة كاملة حدّدتها المعاهدات"[74].

---

[67] بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 80. أمل عبد الهادي، توليد القانون المصري بشأن الجنسيّة، دراسة الحالة للمواطنة الإفريقيّة والتّمييز في مصر، 34، 38-39 (2005). لا يزال تاريخ 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914 مهمًّا لتحديد من هو مؤهل للحصول على الجنسية المصرية. لمراجعة مالك، تقرير عن قانون الجنسية المصري، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 1؛ لمراجعة القانون رقم 26 لعام 1975 (بشأن الجنسيّة المصرية)، 29 أيّار/ مايو 1975 (مصر)

[68] عبد السلام، جمهورية مصر العربية: المذكرة الاستهلاليّة، الحاشية 37 المذكورة أعلاه.

[69] لمراجعة هانلي، التعريف بالجنسيّة، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 16؛ لمراجعة أيضًا ناثان ج. براون، القانون والإمبرياليّة: مصر من منظور مقارن، 22 مجلة القانون والمجتمع، 103 و111 (1995).

[70] عبد السلام، جمهورية مصر العربية: المذكرة الاستهلاليّة، الحاشية 37 المذكورة أعلاه

[71] هانلي، التعريف بالجنسية، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 16

[72] عبد السلام، جمهورية مصر العربية: المذكرة الاستهلالية، الحاشية 37 المذكورة أعلاه. ناثان ج. براون، القانون والإمبرياليّة: مصر من منظور مقارن. 29 مجلة القانون والمجتمع، 103 و107 (1995).

[73] لمراجعة إيمي م. جينيل، الإمبراطورية بموجب القانون: السيادة العثمانية والاحتلال البريطاني لمصر،1882-1923، 159-160 رقم 35 (2013) (أطروحة دكتوراه، جامعة كولومبيا) ارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 75.

[74] المرجع ذاته

2. الاستقلال الرسمي: قانون الجنسية المصري لعام 1929/1926

أقرّ الدستور المصري عام 1923 ملكيّة دستورية مع برلمان يتألّف من مجلسين، يتمتّع الملك بسلطة كبيرة عليه[75]. وأصبح دستور عام 1923 نموذجًا لكلّ دستور من دساتير مصر التي تلت[76]؛ إذ بالنسبة إلى البعض كان هذا بمثابة خطوة تعكس بداية العصر الليبرالي أو "عصر الملكية الدستورية الأرستقراطية" (1923 و1952)[77]. بعد فترة وجيزة، أُصدرت أول قوانين الجنسيّة في ظلّ مصر "المستقلّة" عام 1926، وإلى حدّ ما، نُقّحت عام 1929[78].

ينصّ قانون الجنسية لعام 1926 على ما يلي:

i. يُعتبر الرعايا العثمانيون المقيمون في مصر في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1914 أو من بعده حتى دخول القانون حيز التّنفيذ، مواطنين مصريّين كحقّ من حقوقهم[79]؛
ii. حقّ اختيار أقاليم أخرى التي تلزم ولادة أو ولادة أحد الوالدين في ذلك الإقليم ونقل الإقامة إلى بلد الاختيار في غضون ستّة أشهر؛
iii. حقّ الرعايا العثمانيين السابقين إذا كانوا مقيمين في مصر في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914 أو من بعده، الحصول على الجنسية المصرية؛
iv. حقّ الرعايا العثمانيين الذين لم يقيموا أبداً في مصر نقل إقامتهم إلى مصر في غضون عام ليصبحوا مواطنين بعد خمس سنوات[80]؛
v. يكون الفرد مصريًّا إذا ولد من أم مصرية في إقليم مصر أو خارجه، طالما لم يثبت وضع الأب[81].

وقد نقّح مرسوم القانون لعام 1929 جوانب معيّنة من قانون عام 1926، بما في ذلك حكم "القانون المزدوج" الذي بموجبه، يمكن للطفل الذي ولد في مصر من أب أجنبيّ لكنه ينتمي عرقيًّا إلى غالبيّة سكان بلد لغته

---

[75] عبد السلام، جمهورية مصر العربية: المذكرة الاستهلاليّة، الحاشية 37 المذكورة أعلاه

[76] موقع ConstitueNt - التاريخ الدستوري لمصر، معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية، https://constitutionnet.org/country/egypt (آخر زيارة للموقع في 24 تموز / يوليو 2021).

[77] لمراجعة سلمى بوتمان، توليد المواطنة في مصر الحادي عشر (1999) (مشيرًا إلى الفترة بأنها "الليبرالية")؛ عبد الحق، المجتمعان اليهودي واليوناني في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 151.

[78] أمل عبد الهادي، قانون الجنسية المصري، الحاشية 67 المذكورة أعلاه، 38. صدرت المادة 10 من القانون رقم 26 لعام 1926 من دون مشاركة البرلمان المصري، ما أدى إلى تعليق السلطة التنفيذية للقانون، "لكنّ المحاكم كانت ترتكز عليه كلّما وقعت القضايا المعروضة على المحاكم تحت لوائحها" المرجع ذاته. فأُصدر القانون رقم 19 لعام 1929، رغم أنه "في جوهره يماثل القانون رقم 1926/26". المرجع نفسه.

[79] بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 80؛ لمراجعة أيضًا عبد الحق، المجتمعان اليهودي واليوناني في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 148 (اقتباس الحكم المناسب من القانون 19 لعام 1929)

[80] بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 80-81 (حُذفت الاقتباسات)

[81] أمل عبد الهادي، إحداث قانون الجنسية المصري، الحاشية 67 المذكورة أعلاه، 34، 37-38 (نقلاً عن القانون رقم 26 لعام 1926، المادة 10). لمراجعة أيضًا قانون الجنسية العثماني لعام 1909: هانلي، ما كانت الجنسية العثمانية وما لم تكن كذلك، الحاشية 49 المذكورة أعلاه، 290-91.

العربيّة أو دينه الإسلام، أن يُمنح الجنسيّة (المادة 6 (4))[82]. بموجب المادة 7 من قانون عام 1929، تسمح الولادة في مصر أيضًا ليس فقط بالعيش بشكل دائم في البلد، لكن أيضًا باكتساب الجنسيّة المصريّة في سنّ الرشد[83]. إذ تمنح تلقائيًا المرأة الأجنبيّة التي تتزوّج من مصري، الجنسيّة المصريّة، في حين أنّ المرأة المصريّة التي تتزوّج من رجل أجنبيّ، تفقدُ جنسيّتها المصريّة، إلاّ في الحالات التي لا تمنح فيها جنسيّة زوجها[84].

شكّلت قوانين الجنسيّة لعامي 1926 و1929 خطوات أوليّة نحو تشكيل "كيان علماني"[85]. وتماشيًا مع شعار ثورة عام 1919، "الدين لله والوطن للجميع"، لم يظهر أيّ تمييز يذكر بموجب القانون لتحديد من هو مواطن مصريّ بحسب الانتماء الديني، ومع ذلك، بلغ عدد غالبيّة السكان في تلك الفترة 5 ملايين نسمة، وكانوا من المسلمين السُنة[86]. وقُدّر عدد المسيحيّين الأقباط بـ8٪[87]، واليهود بأقلّ من 1٪، وبلغ عددهم نحو 60,000 نسمة[88]. لم يكن الدين جزءاً من النقاش حول الجنسيّة – بدلا من ذلك، يشير المعلّقون إلى "التطرف العلماني"[89]. وتجدر الإشارة إلى أنّ التصنيف لمن كان مصريًّا أو أجنبيًّا كان يتبدّل إلى حدّ ما، كما في الإحصاءات المصرية في العقود السابقة[90]. وأصبح السوريّون والأرمن واليونانيّون واليهود الذين بلغوا مصر وأتوا من مناطق السلطنة العثمانية السابقة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، مصريّين ما لم يختاروا بشكل واضح وصريح أيّ جنسيّة أخرى[91]. وعثر عدد كبير من سكان مصر المتنوّعين والمندمجين إلى حدّ كبير، على بلدان جديدة بعد سقوط السلطنة العثمانية، ولا سيّما السوريين والأرمن واليهود. لكن بالإضافة إلى الأقليات العرقية والدينية والقوميّة الأخرى (الأرمن والمسيحيون والفرنسيّون واليونانيون والإيطاليون مثلًا) بقي العديد منهم من المواطنين

---

[82] بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 81

[83] المرجع ذاته

[84] المرجع نفسه، 81. تشمل الأحكام الأخرى في قانون الجنسيّة أحكامًا تتعلّق بالتجنيس وفقدانه والحرمان من الجنسية. لمراجعة أيضًا أمل عبد الهادي، قانون الجنسيّة المصري، الحاشية 67 المذكورة أعلاه، 38.

[85] بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 79 (علمًا أنّ الخطوات الأساسية الأخرى شملت إنهاء الاستسلام عام 1937، ومجموعة من الامتيازات والإعفاءات الطويلة الأمد التي تتجاوز الحدود الإقليمية للأجانب، وإنشاء محاكم عامة للدولة بحلول عام 1955)؛ لمراجعة أيضًا هانلي، ما هي الجنسية العثمانية التي كانت وما لم تكن كذلك، الحاشية 49 المذكورة أعلاه، 284.

[86] عبد الحق، المجتمعان اليهودي واليوناني في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 24

[87] أنتوني أوماهوني، المسيحية الشرقية في الشرق الأوسط الحديث، 61 (2009)

[88] لمراجعة إسرائيل-بيليتيبه، يهود مصر، الحاشية 44 المذكورة أعلاه، 7. لمراجعة أيضًا عبد الحق، المجتمعان اليهودي واليوناني في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 64-65 (مع إبراز أوجه التّباين مع الإحصاءات الديمغرافية والفئات المتغيرة خلال الفترة).

[89] عبد الحق، المجتمعان اليهودي واليوناني في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 152

[90] لمراجعة روجر أوين، إحصاء السكان لعام 1917 وعلاقته بالأنظمة الإحصائية الثلاثة في مصر في القرن التاسع عشر، 9 مجلّة علم الاجتماع التاريخي 457، 462-63 (1996) (علمًا أنّ الإحصاء أشار إلى غياب الجنسيّة "القبطية" أو "اليهودية"، فيمكن اعتبار الأقباط "مصريين حسب الجنسية والعرق، لكنّ الأقباط بحسب الدين"، والآخرون يمكن أن يكونوا "مصريين حسب الجنسية لكن من عرق آخر، وبعض الفئات المحتملة مثل "السودانيين" أو "البربر" أو البدو أو الترك أو "الأرمن"). لمراجعة أيضًا عبد الحق، والمجتمعان اليهودي واليوناني في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 63-65 (مع الإشارة إلى تغيير فئات الهوية في هذه الفترة)؛ أيضًا محمد صالح، سكان ما قبل الاستعمار الذين أحضروا إلى النور، الحاشية 61 المذكورة أعلاه.

[91] عبد الحق، المجتمعان اليهودي واليوناني في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 148

المصريين. وشمل التجنيس بموجب قانون الجنسية لعام 1929 تفضيلات للعرق والدين (أي للبلدان التي كانت اللغة السائدة فيها هي اللغة العربية أو كان دين الأغلبية هو الإسلام)[92].

3. قوانين الجنسية المصرية للأعوام 1950 و1956 و1958

أدّت التحولات السياسية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي إلى تغييرات مهمة متعلقة بقانون الجنسية عام 1950[93]. نمت حركة التحرر الوطني ضد الاحتلال البريطاني بشكل ملحوظ، لا سيّما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ما أدى إلى إلغاء قانون الامتيازات الأجنبية عام 1949 الذي قدّم منذ ذلك الحين عام 1875 امتيازات محددة للأجانب المقيمين في مصر، بما في ذلك المحاكمة أمام محاكم خاصة (مختلطة)[94]. بالإضافة إلى ذلك، ولّدت إقامة دولة إسرائيل عام 1948 التي أدّت إلى تهجير واسع النطاق لأكثر من 700000 فلسطيني، تأثيرًا خاصًا على قانون الجنسية المصري لعام 1950[95]. كما اعترف القانون 1950/160 بعديمي الجنسية لأول مرة؛ إذ سمحت المادة 2 (3) للأطفال الذين ولودوا خارج مصر "من أم مصرية ومن أب مجهول الجنسية أو لا جنسية له بإعلام وزارة الداخلية باختيارهم في التجنّس"[96]. وزُعم أن هذا الأمر وُلد نتيجة تبني مصر للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948). تنصّ المادة 15(1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن " لكل فرد حق التمتع بجنسية ما"، كما تنصّ المادة 15 (2) على أنّ "لا يجوز، تعسّفًا، حرمان أيّ شخص من جنسيته ولا من حقّه في تغيير جنسيته"[97]. وألغى قانون الجنسية لعام 1950 شرط حق الأرض المزدوج الوارد في قانون المرسوم لعام 1929[98].

في 23 تموز / يوليو 1952، أطاحت مجموعة من ضباط الجيش تسمى "الضباط الأحرار" بقيادة اللواء محمد نجيب والعقيد جمال عبد الناصر بالعاهل المصري الملك فاروق، وأقامت "جمهورية ضابط"[99]. أدّت الإطاحة

---

[92] لمراجعة بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 80 و81؛ عبد الحق، المجتمعان اليهودي واليوناني في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 63 و66. ولأسباب مختلفة، واجه العديد من الأرمن صعوبة في الحصول على الجنسية المصرية، ولم يُوضّح وضعهم القانوني في مصر حتى عام 1961. المرجع ذاته، 148-50. لمراجعة أيضًا لورا فان واس، مفوضيّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة الأشخاص عديمي الجنسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 16 (2010).

[93] أمل عبد الهادي، إحداث قانون الجنسية المصري، الحاشية 67 أعلاه، 38، 34.

[94] المرجع ذاته

[95] المرجع ذاته، 34، 38-39. لمراجعة الجزء الرابع، ه. 7 أدناه

[96] المرجع ذاته، 34، 39

[97] المرجع ذاته

[98] مانبي، قانون الانتماء، الحاشية 32 أعلاه، 90

[99] لمراجعة جويل بنين، جمال عبد الناصر المصري كان شخصية شاهقة ترك إرثًا غامضًا، جاكوبين (حزيران / يونيو 2020)؛ لمراجعة أيضًا العبد، الفلسطينيون في مصر منذ عام 1948، الحاشية 11 أعلاه، 40

بالملكية المصرية التي عُرفت فيما بعد بالثورة المصرية عام 1952، إلى إعلان الجمهورية عام 1953 وضمانة عبد الناصر إلى سدّة الرئاسة (1954–70). فألغت الجمهورية الجديدة الشريعة الإسلامية ومحاكم الملل وأعطت الولاية القضائية على مسائل قانون الأسرة للمحاكم الوطنية المصرية (1955)[100]. في أوائل عام 1956، تبنّت مصر دستورًا جديدًا، وبحلول حزيران / يونيو 1956، سحبت بريطانيا كفة قواتها من الأراضي المصرية[101]. وبعد شهر، في تموز / يوليو 1956، أمّم الرئيس عبد الناصر قناة السويس لتمويل سد أسوان العالي[102]. وبحلول تشرين الأول / أكتوبر في العام ذاته، غزت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل مصر بسبب تأميم قناة السويس في محاولة للإطاحة بحكومة عبد الناصر، وعُرف الأمر بأزمة السويس (أو الحرب العربية الإسرائيلية الثانية). فشلت هذه المحاولة في النهاية بسبب تدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ما يمثل نقطة تحوّل في موقع مصر في مواجهة القوى العالمية – وظهور عبد الناصر بمثابة زعيم للحركة القومية العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحتضان "الاشتراكية العربية"[103].

ساهم شعور متنام معيّن بالهوية الوطنية، لا سيّما من خلال المشاعر "المعادية للملكية ومعاداة الغرب والصهيونية" التي انبثقت عن حركة التحرير واستقلال السودان عام 1956 والحرب العربية الإسرائيلية الثانية عام 1956، في تغييرات في قانون الجنسية لعام 1956 الذي عرّف بشكل أكبر الارتباط بمصر[104]. وينصّ القانون رقم 391 لعام 1956 على أنّ بغض النظر عن الجنسية العثمانية، تتطلب الجنسية المصرية إقامة مستمرة في مصر اعتبارًا من عام 1900 وما بعده[105]. وضمّ القانون المزيد من الشروط المستعصية على مَن وُلد من أم مصرية وأب عديم الجنسية أو مجهول خارج مصر. وبالتالي، خضع الأطفال الذين وُلودوا خارج مصر من أم مصرية وأب عديم الجنسية أو مجهول الجنسية، لقرارات استنسابية بشأن جنسيتهم أصدرتها وزارة الداخلية، عوضًا عن الحصول تلقائيًا على الجنسية المصرية[106]. كما نصّ قانون الجنسية لعام 1956 على

---

[100] راشيل سكوت، المواطنة والنظام العام وسيادة الدولة: المادة 3 من الدستور المصري و "الديانات السماوية المكشوفة"، في أزمة المواطنة في العالم العربي 392 (2017) (مع ملاحظة أنه في المقام الأول قانون الأحوال الشخصية من بين جميع المصريين، كان يجب أن يحكمهم الشريعة الإسلامية، مع استثناءات منصوص عليها لغير المسلمين لاستخدام قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهم طالما أن أي نزاع ينشأ بين الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس الطائفة، وفي ظل مؤسسات قضائية طائفية منظمة).

[101] لمراجعة جويل بنين، جمال عبد الناصر من مصر كان شخصية شاهقة ترك إرثًا غامضًا، جاكوبين (حزيران / يونيو 2020). وفي شباط / فبراير 1953، اتفقت مصر وبريطانيا على السماح للسودانيين بإجراء استفتاء للاختيار بين الاستقلال والاتحاد مع مصر. صوتت غالبية السودانيين لصالح الاستقلال في استفتاء عام 1953، وحصل السودان في النهاية على استقلاله في عام 1956. انظر السودان - التاريخ، (2020). لمراجعة أيضًا عبد السلام، جمهورية مصر العربية: ملاحظة تمهيدية، الحاشية 37 أعلاه.

[102] أمل عبد الهادي، إحداث قانون الجنسية المصري، الحاشية 67 أعلاه، 39، 34 (2005).

[103] جويل بنين، جمال عبد الناصر المصري، كان شخصية شاهقة ترك إرثًا غامضًا، جاكوبين (حزيران / يونيو 2020)؛ لمحة عن مصر - الجدول الزمني، بي بي سي (7 كانون الثاني / يناير 2019).

[104] أمل عبد الهادي، إحداث قانون الجنسية المصري، الحاشية 67 أعلاه، 39، 34. مانبي، قانون الانتماء، الحاشية 32 أعلاه، 90.

[105] بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 أعلاه، 81.

[106] أمل عبد الهادي، إحداث قانون الجنسية المصري، الحاشية 67 أعلاه، 34، 40.

أنّ الجنسية يمكن سحبها لحماية أمن وسلامة الدولة، بما في ذلك مغادرة البلاد "لمدة ستة أشهر أو أكثر من دون نية العودة إلى مصر"[107].

ولأول مرة، ذكر قانون الجنسية لعام 1956 مصطلح "الصهيونية" للإشارة إلى عدم الولاء للدولة بمثابة معيار لسحب الجنسية المصرية، بالإضافة إلى كونه تهمة بالخيانة[108]. ونظرًا لعدم تعريف هذا المصطلح، لاحظ النقاد احتمالية دمجها مع "اليهودية"[109] باعتبارها دين اعترفت به الدولة المصرية، حيث كوّن أتباعها مجتمعًا دينيًا تاريخيًا[110]. وبناءً على الأحداث السياسية في المنطقة وداخل البلد[111]، واجه اليهود المصريون بالإضافة إلى اليهود غير المواطنين المقيمين في مصر صعوبات في البقاء في البلد، وطُرد بعضهم عام 1956[112]. وعلى مدى عقود، ارتفع عدد اليهود في مصر، لكن بعد إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، وانخفض عددهم بشكل ملحوظ[113]. وبسبب ضغط الحكومة، غادر 25000 يهودي مصر تقريبًا، ما قلّل عدد سكانهم إلى 15000 تقريبًا بحلول عام 1956 و12000 بحلول 1967[114].

خضعت مصر للدمج مع سوريا عام 1958، باعتبار ذلك الأمر جزء من الوحدة العربية التي أصبحت مصر تحت حكم ناصر بطلة لها، وذلك بهدف إنشاء الجمهورية العربية المتحدة[115]. بالإضافة إلى دستور جديد أُقرّ عام 1958، احتاجت مصر إلى قانون جديد لتعريف حالة الجنسية بموجب هذا الاتحاد[116]. وعليه، عكس القانون رقم 82 لعام 1958 إلى حد كبير القانون السابق رقم 391 لعام 1956، باستثناء استبدال "جنسية الجمهورية العربية المتحدة" بالمفهوم السابق "للجنسية المصرية"[117]. كما عزز "أفكار العضوية في مجتمع

---

[107] بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 أعلاه، 81-82. تم التحكم في الهجرة بإحكام خلال هذه الفترة. جيراسيموس تسورباس، مصر: الهجرة وسياسة الجالية في بلد عبور ناشئ سياسة الهجرة. (8 آب / أغسطس 2018).

[108] لمراجعة مانبي، قانون الانتماء، الحاشية 32 أعلاه، 90. بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 أعلاه، 81.

[109] مالك، تقرير عن قانون المواطنة في مصر، الحاشية 33 أعلاه، 21.

[110] عبد السلام، جمهورية مصر العربية: ملاحظة تمهيدية، الحاشية 37 أعلاه. المجتمعات اليهودية واليونانية عبد الحق في مصر، الحاشية 33 أعلاه، 65.

[111] لمراجعة ديفيد دي كيركباتريك، تسلسل زمني لليهود في مصر، نيويورك تايمز (23 يونيو 2015).

[112] المرجع ذاته، (نقلاً عن جويل بينين، تشتت اليهود المصريين (1998)). لمراجعة أيضًا عبد الحق، المجتمعات اليهودية واليونانية في مصر، الحاشية 33 أعلاه، 209-210 (أُجبر العديد من المصريين اليونانيين واليهود المصريين وغيرهم على مغادرة مصر قبل وبعد تأميم الشركات الخاصة عام 1961 بسبب التغيرات في الوضع السياسي).

[113] إسرائيل بيليتير، يهود مصر، الحاشية 44 المذكورة أعلاه، 7.

[114] ديفيد دي كيركباتريك، تسلسل زمني لليهود في مصر، نيويورك تايمز (23 يونيو 2015) (مع الإشارة أيضًا إلى اعتقال مئات اليهود المصريين للاشتباه في تجسسهم لصالح إسرائيل) ؛ لمراجعة أيضًا إسرائيل بيليتير، يهود مصر الحاشية 44 أعلاه، 20-21 (توضح بالتفصيل كيف أدت القيود المتزايدة على التوظيف ومصادرة الأعمال إلى انخفاض وجود اليهود المصريين، لمراجعة أيضًا مجتمعات عبد الحق واليهودية واليونانية في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 24-25 ، 209-210 (2016) (مناقشة قانون الجنسية والتحولات في الهوية اليهودية وكذلك الوضع الاقتصادي في مصر).

[115] أمل عبد الهادي، إحداث قانون الجنسية المصري، الحاشية 67 المذكورة أعلاه، 40.

[116] المرجع ذاته

[117] المرجع ذاته

عربي"[118] من خلال النصّ على أن "المواطن المغترب، وهو عضو في المجتمع العربي الذي لم يكن مقيمًا أو من مواطني دولة عربية، يُعتبر بمثابة مواطن ويمكن تجنيسه بموجب أحكام متساهلة أكثر"[119]. وبالتالي، حُلّت الجمهورية العربية المتحدة بعد أن انسحبت سوريا من الاتحاد عام 1961، بينما بقي قانون الجنسية لعام 1958 ساري المفعول على المصريين وليس السوريين حتى العام 1975[120].

تبنّت مصر في الستينيات توجهًا اقتصاديًا اشتراكيًا رسميًا، من خلال تأميم معظم الشركات غير الزراعية والحدّ من ملكية الأراضي الزراعية وتوسيع برامج الرعاية الاجتماعية بشكل ملحوظ. وفي الوقت نفسه، خضع العديد من الهياكل والمؤسسات الليبرالية للتقويض، ناهيك عن قمع اليساريين وأعضاء الإخوان المسلمين[121]. وحين جذبت مصر المهاجرين قبل عام 1952، ساهم صعود القومية المرتبطة بثورة الضباط الأحرار، إلى جانب تأميم الأعمال التجارية، في تراجع ما يسمى بمصر "الأممية"، وغادر العديد من رواد الأعمال الناجحين مصر، ومن ضمنهم أصحاب الأصول المهاجرة[122]. وتجلّى الاستثناء من هذا الانخفاض في الهجرة من خلال وصول الفلسطينيين النازحين الفارين من الحرب عام 1948 و1956 و1967[123]. ومن بعد اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، لا سيّما خسارة مصر لشبه جزيرة سيناء لصالح إسرائيل وضعف الظروف الاقتصادية، واجهت حكومة عبد الناصر استياءً شعبيًا كبيرًا، بما في ذلك بين الإسلاميين[124]. وعقب السنوات التي تلت هذه الأحداث، انتقل ميزان القوى من مصر إلى مصر دول الخليج العربي التي ظهرت لمساعدة مصر[125].

أدى انتقال مصر إلى حكم رئيس أنور السادات بعد وفاة عبد الناصر عام 1970، إلى تحوّل بعيد عن إطار حكم الناصر الذي "بُني على مفاهيم القومية والعلمانية وسيطرة الدولة الأيديولوجية والاقتصاد المخطط مركزيًا"، ما جعل مصر دولة أكثر محافظة اجتماعيًا لكن ليبرالية على الصعيد الاقتصادي الليبرالي في سنوات فترة

---

[118] المرجع ذاته، 40. مانبي، قانون الانتماء، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 90.

[119] بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 82.

[120] وبموجب القانون المصري رقم 26 لعام 1975، فإن حاملي الجنسية العربية المتحدة الذين لا يستوفون معايير القانون رقم 26 لا يعتبرون مواطنين مصريين. أمل عبد الهادي، إحداث قانون الجنسية المصري، الحاشية 67 أعلاه، 40.

[121] لمراجعة جويل بنين، جمال عبد الناصر المصري كان شخصية شاهقة ترك إرثًا غامضًا، جاكوبين (حزيران / يونيو 2020)؛ لمراجعة إسرائيل بيليتير، يهود مصر، الحاشية 44 المذكورة أعلاه، 20.

[122] تسوراباس، مصر: الهجرة وسياسة الجالية، الحاشية 107 المذكورة أعلاه (مع الإشارة إلى أن تأميم مصر للشركات و "سياسات التصنيع البديلة للواردات، ضمن مناخ سياسي أوسع معادٍ للغرب وما بعد الاستعمار"، كان أيضًا عاملاً في انخفاض الهجرة إلى مصر طوال فترة عبد الناصر). لمراجعة أيضًا عبد الحق، المجتمعان اليهودي واليوناني في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 207-210.

[123] تسوراباس، مصر: الهجرة وسياسة الجالية، الحاشية 107 المذكورة أعلاه.

[124] لمراجعة كلارك ب. لومباردي، الأحكام الدستورية التي تجعل الشريعة "أ" أو "المصدر الرئيسي" للتشريع: من أين أتت؟ ماذا تعني؟ هل هي مهمة؟ 28 مراجعة القانون الدولي للجامعة الأميركية 733، 755 (2013).

[125] جيراسيموس تسوراباس، سياسات الهجرة في مصر الحديثة: استراتيجيات لنظام البقاء على قيد الحياة في أنظمة الحكم الذاتي 128، 130 (2018).

الانفتاح من السبعينيات وحتى التسعينيات[126]. كما شهدت الفترة التي تلت تلك الأحداث ظهور نهج "إسلامي"[127] معيّن. لذا أقرّ السادات دستورًا جديدًا مع مجموعة متنوعة من الدوائر الانتخابية في مصر، بما في ذلك الإسلاميين"[128]. ونتيجة لذلك، تضمن دستور مصر لعام 1971 لأول مرة ما يسمى "بند الشريعة" الذي يعترف بأن " أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع" عُدّل وعُزّز بعد عقد تقريبًا للردّ على النقد الإسلامي المتزايد[129]. وبما أنّ مصر اعتمدت سياسة الانفتاح، اعترفت بالهجرة باعتبارها حقّ للمواطن ضمن حقّ دستوري في دستور عام 1971 ورفع كافة القيود المفروضة عن الهجرة الدولية للمصريين[130]. ونظرًا للوضع الاقتصادي الضعيف في مصر، إلى جانب نقص فرص العمل في وجه نسبة متزايدة بوتيرة عالية للسكان، شهدت السنوات التالية توسعًا كبيرًا في الهجرة المصرية نحو الازدهار الاقتصادي لدول الخليج في فترة الازدهار النفطي بعد عام 1973[131].

4. قانون الجنسية المصري لعام 1975

على الرغم من حلّ الجمهورية العربية المتحدة والانتقال إلى حكم السادات، لم يُستبدل قانون الجنسية المصري لعام 1958 حتى صدور القانون رقم 26 لعام 1975 (قانون الجنسية لعام 1975). ولا يزال قانون الجنسية لعام 1975 ساري المفعول حتى اليوم مع بعض التعديلات، وبالتالي يشكّل الموضوع الأساسي لهذا التقرير. كما قيّد قانون الجنسية لعام 1975 الحصول على الجنسية على أساس قانون الأرض، وزاد متطلبات الإقامة للتجنيس[132]، وأظهر "صياغة قانونية للظروف المتعلّقة باكتساب الجنسية وسحبها"[133]. وبحسب دمج حق

---

[126] سلمى بوتمان، هندسة المواطنة في مصر، 11، الحاشية 77 أعلاه، 1

[127] المرجع ذاته، يستخدم مصطلح "إسلامي" لوصف ناشط إسلامي سياسي أو اجتماعي. تمت صياغته في تفضيله على المصطلح الأكثر شيوعًا "الأصولية الإسلامية". الإسلاميون ملتزمون بتنفيذ رؤيتهم الأيديولوجية للإسلام في الدولة و / أو المجتمع. غالبًا ما يُنظر إلى موقفهم على أنه نقد للمؤسسة والوضع الراهن. ينتمي معظمهم إلى المنظمات الإسلامية أو الحركات الاجتماعية (الحركات الإسلامية)". إسلامي، في قاموس أوكسفورد للإسلام (جون ل. إسبوسيتو 2003) (آخر زيارة للموقع في 21 حزيران /يونيو 2021). وتجدر الإشارة إلى أن في مصر المعاصرة، ثمة "أنواع" متعددة من الإسلاميين لهم أجندات وإيديولوجيات متنوعة ومتضاربة أحيانًا. لمراجعة بشكل عام محمد فاضل، الدستورية والديمقراطية والتقسيم السياسي: فضائل أسلوب الحياة، في ندوة الدراسات الشرقية والآسيوية، والقانون والسياسة وصياغة الدستور في الربيع العربي (آذار / مارس 2015).

[128]كلارك ب. لومباردي، الأحكام الدستورية التي تجعل الشريعة "أ" أو "المصدر الرئيسي للتشريع": من أين أتت؟ ماذا تعني؟ هل هي مهمة؟ 28 . مراجعة القانون الدولي للجامعة الأميركية، 755 (2013).

[129] المرجع ذاته. كلارك لومباردي وناثان براون، هل الدساتير التي تتطلب الالتزام بالشريعة تهدد حقوق الإنسان؟ كيف توفق المحكمة الدستورية المصرية بين الشريعة الإسلامية وسيادة القانون الليبرالية، 21. مراجعة القانون الدولي للجامعة الأميركية 379 (2006).

[130] تسوراباس، مصر: الهجرة وسياسة الجالية، الحاشية 107 المذكورة أعلاه؛ تسوراباس سياسات الهجرة في مصر الحديثة، الحاشية 127 المذكورة أعلاه، 31. لمراجعة دستور جمهورية مصر العربية، المادة. 52، 11 أيلول / سبتمبر 1971

[131]تسوراباس، سياسة الهجرة في مصر الحديثة، الحاشية 127 المذكورة أعلاه، 188؛ تسوراباس، مصر: الهجرة وسياسة الجالية، الحاشية 107 المذكورة أعلاه. لمراجعة عامة لارتفاع عدد سكان مصر، بسيرا وصندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق القومي للسكان، تحليل واقع السكان، مصر 2016، 19 (كانون الأول / ديسمبر 2016)

[132] مانبي، قانون الانتماء، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 90.

[133] مالك، تقرير عن قانون المواطنة في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 1. القانون رقم 26 لعام 1975، الحاشية 67 المذكورة أعلاه.

الهجرة في دستور عام 1971، ألغى قانون الجنسية أيضًا البند الذي يمكن بموجبه سحب الجنسية المصرية على أساس الهجرة[134]. ومع ذلك، استمرّ قانون الجنسية لعام 1975 في تضمين أحكام تمييزية بين الجنسين، رغم أحكام دستور 1971 المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (المادة 11) وعدم التمييز أمام القانون (المادة 40)[135].

ولّدت اتفاقيات كامب ديفيد لعام 1977 التي أنهت الحرب بين إسرائيل ومصر رسميًا، عواقب جسيمة، بما في ذلك المساعدات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة من الولايات المتحدة إلى مصر وانسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء[136]، ما أثّر على السكان البدو أكثر من الآخرين. لذا وبعد عقود، لم يحصل بعض البدو في سيناء على الجنسية المصرية و / أو أصبحوا عديمي الجنسية[137]. بالإضافة إلى ذلك، وبعد أن اتّجه السادات نحو التقارب مع الولايات المتحدة وإسرائيل، تغيّر موقف مصر السابق المناهض للصهيونية، ومنذ عام 1978، فقد الفلسطينيون في مصر عددًا من الحقوق، ومن ضمنها حقوق الإقامة القانونية والتوظيف والملكية[138]. في تشرين الأول / أكتوبر 1981، اغتيل الرئيس أنور السادات وترك نائبه وقائد القوات الجوية السابق محمد حسني مبارك، خلفًا له لما يقارب لثلاثين عامًا[139]. وفقًا لاستنتاج أحد المعلقين، أصبحت الحكومة المصرية في عهد مبارك "نظامًا استبداديًا ليبراليًا وفّر بشكل محدود... [وحتى الآن] بشكل مدهش درجات كبيرة من التعددية"[140].

خلال الثمانينيات والتسعينيات، على الرغم من استمرار البطالة المرتفعة في مصر، عاد العديد من المهاجرين المصريين من الدول العربية والخليجية بسبب التحولات في سياسات العمل في مجلس التعاون الخليجي والترحيل الجماعي بسبب الاضطرابات المختلفة، من ضمنها حرب العراق عام 1991[141]. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن مصر استضافت تاريخيًا العديد من اللاجئين[142]، إلّا أنّ مصر ابتداءً من الثمانينيات شهدت زيادة

---

[134] تسوراباس، سياسات الهجرة في مصر الحديثة، الحاشية 127 المذكورة أعلاه، 31.

[135] أمل عبد الهادي، إحداث قانون الجنسية المصري، الحاشية 67 المذكورة أعلاه، 40.

[136] أيمن زهري، مكانة مصر في نظام الهجرة الإقليمي كدولة مستقبلة، 3 المجلة الأوروبية للهجرة الدولية 12 (2003).

[137] أكبر أحمد وهاريسون أكينز، لا ربيع عربي لبدو مصر، بروكنجز إنست. (15 شباط / فبراير 2012) (مشيرة إلى حرمان العزازمة في سيناء من الجنسية المصرية)؛ لمراجعة معهد شؤون انعدام الجنسية والإدماج، حالة انعدام الجنسية بالأرقام: 2019، الحاشية 2 المذكورة أعلاه، 4-5. لمناقشة الوضع والحصول على الجنسية للجماعات البدوية في مصر، لمراجعة الجزء الرابع، ب.3 أدناه.

[138] تسوراباس، مصر: الهجرة وسياسة الجالية، الحاشية 107 المذكورة أعلاه.

[139] عبد السلام، جمهورية مصر العربية: ملاحظة تمهيدية، الحاشية 37 المذكورة أعلاه.

[140] هيو روبرتس، الثورة التي لم تحصل، 35 مجلة لندن للكتب 12 (12 أيلول / سبتمبر 2013) (حُذفت الاستشهادات والاقتباسات الداخلية).

[141] تسوراباس، مصر: الهجرة وسياسة الجالية، الحاشية 107 المذكورة أعلاه.

[142] من بين مجتمعات اللاجئين التي استضافتها مصر تاريخياً، يُذكر الأرمن الفارين من الإبادة الجماعية في أوائل القرن العشرين والفلسطينيون الفارون من إقامة دولة إسرائيل عام 1948، ونزاع 1967 والاحتلال الإسرائيلي، ومرة أخرى بعد أيلول الأسود في الأردن عام 1971، وفرّ السودانيون الجنوبيون بعد اندلاع الحرب الأولى في السودان عام 1955. كارين جاكوبسن وميساء أيوب وأليس جونسون، اللاجئون السودانيون في القاهرة، 27 مجلة دراسات اللاجئين 145، 146 (2014).

هائلة في اللاجئين والمهاجرين من البلدان الإفريقية المجاورة بسبب الصراع وعدم الاستقرار السياسي في السودان، وفي التسعينيات في إثيوبيا وإريتريا والصومال. استمرت هذه الزيادة في عدد اللاجئين إلى مصر حتى يومنا هذا[143].

شرّع نظام مبارك عددًا من الإصلاحات الملحوظة، وعكس جزئيًا الاتجاه السائد في قانون الجنسية التقييدي بشكل متزايد. وفي عام 1983، أعاد القانون رقم 111 المتعلّق بالهجرة ورعاية المصريين في الخارج الجنسية المصرية للمهاجرين الذين فقدوها في السابق بسبب العيش خارج بلدهم[144]. كما عدّل قانون رقم 154 لعام 2004 المادة 2 من قانون رقم 26 لعام 1975، ما يسمح باكتساب الجنسية المصرية عن طريق حق الدم[145]. ظهر هذا التعديل في قانون الجنسية نتيجة سنوات من المناصرة والضغط من جانب الناشطين والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ومجموعات حقوق الإنسان وحقوق المرأة، بحجّة أن المادة كانت غير دستورية وتمييزًا ضدّ المرأة ما اعتُبر انتهاكًا للمادة 11 من دستور عام 1971 الذي كفل المساواة بين الرجل والمرأة[146]. كما أدّى تعديل عام 2004 إلى إصلاحات مهمة في مصر[147]، وتجسّدت تغييرات أخرى في السنوات التي تلت تلك الأحداث، بما في ذلك قانون الطفل لعام 2008 الذي أعطى الوالدَيْن الحق في التسجيل ولادة طفل والتقاضي الذي تناول قضايا الحصول على الجنسية والتوثيق لمَن ينتمي إلى ديانة غير معترف بها، وتحديداً البهائيين[148]. أسفرت القضايا المرفوعة نيابة عن المتقدمين البهائيين عن مرسوم عام 2009 يوجه دائرة الأحوال المدنية لترك خانة الديانة فارغة في وثائق الهوية لأتباع الديانات غير الديانات الثلاث التي

---

[143] كارين جاكوبسن وميساء أيوب وأليس جونسون، اللاجئون السودانيون في القاهرة، 27 مجلة دراسات اللاجئين 145، 146 (2014)؛ أيمن زهري، مكانة مصر في نظام الهجرة الإقليمي كدولة مستقبلة، 3 المجلة الأوروبية للهجرة الدولية 129 (2003). الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 1-6، 23-24؛ لمراجعة أيضًا راي جريديني، لائحة الهجرة إلى مصر، معهد الشرق الأوسط. (2010).

[144] القانون رقم 111 لعام 1983 (بشأن هجرة وكفالة المصريين في الخارج)، آب / أغسطس. 11، 1983، 20. (مصر). ليا مولر فونك، إدارة المسافة: دراسة سياسات الهجرة والجالية المصرية، 15 هجرة شوهدت من مصر - التنقلات والسياسات 47، 56 (2017).

[145] القانون رقم 154 لعام 2004 (بتعديل بعض أحكام القانون رقم 26 لسنة 1975 بشأن الجنسية المصرية)، 14تموز / يوليو 2004 (مصر).

[146] أمل عبد الهادي، إحداث قانون الجنسية المصري، الحاشية 67 أعلاه، 41-49. على الرغم من أن مصر كانت أول دولة في المنطقة تمنح المرأة الحق في التصويت في دستورها لعام 1956 وصدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1981، إلا أن قانون الجنسية فيها كان تمييزيًا بين الجنسين منذ بدايته. المرجع ذاته.

[147] أُدخلت إصلاحات تمنح المرأة حقوقًا متساوية لمنح جنسيتها لأطفالها في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد إصلاح مصر عام 2004، بما في ذلك: الجزائر (2005)، المغرب (2007)، تونس (تمت معالجة الثغرات المتبقية في 2010) واليمن (2010)). المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إزالة التمييز بين الجنسين من قوانين الجنسية 2 رقم 3 (آذار / مارس 2015).

[148] القانون رقم 12 لعام 1996 لإصدار قانون الطفل، المعدل بالقانون رقم 126 لعام 2008، في 28 آذار / مارس 1996 (مصر). لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 44 من الاتفاقية، الملاحظات الختامية لاتفاقية حقوق الطفل: مصر، U.N. Doc. CRC / C / EGY / CO / 3-4، 42 ¶ (15 تموز / يوليو 2011).

تعترف بها الدولة (الإسلام والمسيحية واليهودية)، ما يُعتبر خطوة مهمة في تقليص العوائق التي تحول دون تحسين وضع المواطنة[149].

أدى تدهور الاقتصاد الوطني والاضطرابات الاجتماعية والاستياء من النظام السياسي، بما في ذلك الانتهاكات طويلة الأمد لحقوق الإنسان في عهد الرئيس مبارك، إلى اندلاع "الربيع العربي" في مصر في كانون الثاني / يناير 2011[150]، حين نزل 150 مليونًا إلى الشوارع للمطالبة بـ"الخبز والحرية والعدالة"، ما أدى إلى الإطاحة بالرئيس مبارك في شباط / فبراير 2011 بعد ثلاثة عقود من الحكم الاستبدادي[151]. فلاحظ بعض المراقبين أن الربيع العربي في مصر سعى إلى تحدي "إقصاء العمال والشباب والنساء والإسلاميين في الشرق الأوسط وتهميشهم... الأمر الذي يمهد الطريق لتعريفات أكثر شمولاً للمواطنة[152]". ومن بين العديد من المتظاهرين، ظهرت أمهات مصريات لأبناء غير مواطنين ولدوا من آباء فلسطينيين للمطالبة بمنح الجنسية لأطفالهن الذين يشكّلون فئة من المحرمين سابقًا من الجنسية رغم الإصلاح عام 2004[153]. وبحلول أيار / مايو، أصدرت الحكومة مرسومًا يضمن الجنسية للأبناء المولودين من أمهات مصريات وآباء فلسطينيين بعبارات مختلفة، وإن كان ذلك الأمر وفقًا لشروط مختلفة[154].

انتُخب محمد مرسي رئيسًا عام 2012 من جماعة الإخوان المسلمين لما اعتبره شريف بسوني بأنّ انتخابه هي "أول انتخابات حرة ونزيهة في مصر منذ خمسينيات القرن الماضي"، ثمّ اعتُمد دستورًا جديدًا بعد ذلك بوقت قصير[155]. لكن خلال عام وبحلول تموز / يوليو 2013، أطاح الجيش والنظام العسكري الانتقالي الثاني بمرسي من مكتبه. وفي أيار / مايو 2014، انتُخب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير عبد الفتاح

---

[149] مانبي، قانون الانتماء، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 123.

[150] تسورباس، سياسات الهجرة في مصر الحديثة، الحاشية 127 المذكورة أعلاه، 204. رويل ميجر ونيلز بوتينشون، أزمة المواطنة في العالم العربي 3-1 (2017).

[151] عبد السلام، جمهورية مصر العربية: ملاحظة تمهيدية، الحاشية 37 أعلاه.

[152] مرفت ف. حاتم، الربيع العربي يلتقي بحركة احتلوا وول ستريت: أمثلة لتعريفات متغيرة للمواطنة في عالم عالمي، 8 مجلة المجتمع المدني401، 402 (2012)؛ خالد فهمي، الثورة الطويلة، العيون (3 تشرين الثاني / نوفمبر 2015). لاحظ المعلقون أن مفاهيم مثل الكرامة والحرية والمساواة والحقوق والعدالة الاجتماعية كانت مركزية في الانتفاضة، ومصطلحات مثل كما كان "الشعب" من التعبيرات المركزية للمظاهرات الجماهيرية. رويل ميجر ونيلز بوتينشان، أزمة المواطنة في العالم العربي 6-7 (2017).

[153] جيانلوكا بارولين، سياسة جديدة بشأن الجنسية المصرية لأبناء الآباء الفلسطينيين، مرصد المواطنة (نشرين الثاني / نوفمبر 2011).

[154] كيلي ماكبرايد وليندسي كينغستون، الاختفاء القانوني والثورة، 15 مجلة حقوق الإنسان، 159، 162، 4 (2014)؛ لمراجعة أيضًا اتفاقية حقوق الطفل، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 44 من الاتفاقية، الملاحظات الختامية: مصر، الحاشية 148 أعلاه، 44. أفادت المصادر أن بعض الأفراد الذين ولدوا من أمهات مصريات وآباء فلسطينيين تم تجنيسهم عامي 2011 و2012. جُردوا لاحقًا من الجنسية المصرية بعد الانقلاب العسكري عام 2013. لجنسية المصرية المحرومة من 800 شخصًا، من بينهم فلسطينيين، صحيفة إيجبت إندبيندت (29 تشرين الأول / أكتوبر 2014).

[155] شريف بسوني، مصر في المرحلة الانتقالية، رقم 4 (2013) ("في حزيران / يونيو 2012، في أول انتخابات حرة ونزيهة في مصر، انتُخب مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي رئيساً. وقد صوت أكثر من 50٪ من الناخبين المسجلين، وأعطى هؤلاء الناخبون مرسي أغلبية أقل بقليل من 52٪.

السيسي رئيسًا للجمهورية[156]. إذ تضمّن الدستور الجديد الذي أصيغ عام 2013 واعتُمد في أوائل 2014، إصلاحًا لعام 2004 لتحويل الجنسية المصرية حقًا دستوريًا "لأي شخص وُلد من أب مصري أو أم مصرية"[157]. بالإضافة إلى ذلك، نصّ دستور 2014 على ما يلي: "لكل طفل الحق في الاسم وبطاقة الهوية"[158].

في حين أن بعض مطالب حركات الاحتجاج والإصلاحات القانونية السابقة قد تحققت وشقت طريقها إلى تبني مصر لاحقًا لدساتير جديدة في عامَيْ 2012 و2014، لكنّ تطلعات الكثيرين لم تتحقق بعد[159]. فأدّت تحركات الناشطين إلى توسيع حقوق معيّنة بموجب قانون الجنسية، بما في ذلك تمديد حقوق التصويت للمصريين في الخارج والسماح لمَنْ يحمل جنسية مزدوجة بالترشح للبرلمان[160]. بينما تركت الجهود المبذولة أيضًا للقضاء على المعارضة السياسية في ظلّ الحكومة الحالية علامة على قانون الجنسية، كما يتضح من التعديل المقترح لتوسيع نطاق سلطة الدولة في سحب الجنسية من المصريين[161]. يخضع كل جانب من الجوانب المحددة لقانون الجنسية كما هو قائم اليوم إلى جانب تعديلاته والقوانين الأخرى ذات الصلة، لمناقشة المزيد من التفاصيل بدءًا من الجزء الثالث حتى الخامس من هذا التقرير.

ج. الديموغرافيات الحالية

نظرًا إلى التركيبة المعقدة لسكان مصر، تسلّط الأقسام التالية أولاً الضوء على الخصائص الديموغرافية لمصر بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمجتمعات العرقية والدينية المختلفة، قبل النظر بشكل منفصل في مسألة اللاجئين والمهاجرين.

1. <u>السكان المصريين</u>

على الرغم من أنّ مصر هي الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وثالث أكبر دولة من ناحية عدد السكان في إفريقيا، إلّا أنّ عدد السكان المصريين البالغ 104 ملايين

---

[156] شريف بسوني، سجلات الثورة المصرية وما بعدها: 2011-2016 1 (2017).

[157] عبد السلام، جمهورية مصر العربية: ملاحظة تمهيدية، الحاشية 37 أعلاه. دستور مصر، الحاشية 4 أعلاه، المادة 6.

[158] دستور مصر، الحاشية 4 أعلاه، المادة 80.

[159] المرجع ذاته، المادة 6، 32. لتحليل تأثير الدستور المصري لعام 2012 و2014 على وضع الدين والجماعات الدينية؛ راشيل سكوت، المواطنة والنظام العام وسيادة الدولة: المادة 3 من الدستور المصري و "الديانات السماوية المكشوفة"، في أزمة المواطنة في العالم العربي (2017)

[160] مالك، تقرير عن قانون المواطنة في مصر، الحاشية 33 أعلاه، 1.

[161] ولاء علي، كل ما تريد معرفته عن تعديلات قانون الجنسية المصرية، مصر اليوم (17 تشرين الأول / أكتوبر 2018)؛ مالك، تقرير عن قانون المواطنة في مصر، الحاشية 33 أعلاه، 17. لمراجعة حالة حقوق الإنسان في البلد، لمراجعة هويمن رايتس واتش، التقرير العالمي 2021: أحداث مصر لعام 2020 (2021).

اليوم[162] غالبًا ما يتم اعتبارهم "متجانسين عرقيًا"[163]، مع بعض التقديرات بنسبة 99.7٪ من "المصريين" و0.3٪ يُطلق عليهم "آخرين"[164]؛ أو أحيانًا 99٪ هم "عرب" و1٪ هم "نوبيين"[165]. وبالتالي، تعكس التقديرات الأكثر تحديدًا نسبة 3–4٪ من السكان "النوبيين"[166]، وأقل من 1٪ من السكان "البدو"[167]، وما يقدر بـ26000 "أمازيغي" (أو أمازيغ)[168]، وعددًا غير معروف من "الدوم" أو "الدوماري" (يقدر ما بين 270000 إلى 1745000 تقريبًا) في مصر[169].

ومع ذلك، تُعتبر تعريفات فئات "عرقية" أو "ثقافية" معيّنة ديناميكية وغالبًا ما تكون مرتبطة بالنتائج السياسية؛ إذ لا تمثل كل فئة بشكل ضروري هوية حصرية للطرفين[170]. وتشير بعض المصادر إلى

---

[162] عادل عبد الغفار، الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا: آفاق وتحديات 151 (2019) (مع ملاحظة أن مشاريع الأمم المتحدة ستصل بحلول عام 2050 إلى 150 مليون نسمة و200 مليون شخص بحلول عام 2100). لمراجعة أيضا البصيرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلس القومي للسكان، تحليل وضع السكان، مصر 2016 19 (كانون الأول / ديسمبر 2016).

[163] شعب مصر، موسوعة بريطانيا، https://www.britannica.com/place/Egypt/People (آخر زيارة للموقع في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2021)؛ هيلين تشابين ميتز، مكتبة الكونجرس، مصر: دراسة قطرية (1991). عند مقارنتها بأكثر دولتين من حيث عدد السكان في إفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا، يتضح سبب اعتبار مصر أقل تنوعًا. لمراجعة مثلًا، يوناتان فسحا، التمكين والإقصاء: قصة اتحادين أفريقيين، في إعادة النظر في الوحدة والتنوع في البلدان الفيدرالية: تغيير المفاهيم، مقترحات الإصلاح والوقائع المؤسسية الجديدة 57، 57-58. آلان جانيون ومايكل بيرجس، 2018 (يشرح بالتفصيل التركيب الإثنوغرافي المعقد لإثيوبيا ونيجيريا).

[164] كتاب حقائق العالم، مصر، وكالة المخابرات المركزية الأميركية (2021)، https://www.cia.gov/the-worldfactbook/countries/egypt/#people-and-society (آخر زيارة للموقع في 31 كانون الأول / ديسمبر 2021)؛ التاريخ الدستوري لمصر، موقع CONSTITUTIONNET، https://constitutionnet.org/country/egypt (آخر زيارة للموقع في 6 تشرين الثاني / نوفمبر 2021) (مع ملاحظة "[أ] حوالي 90٪ من السكان مسلمون و 99.6٪ من عرقية مصرية.") .

[165] رفيق بوستاني وفيليب فارجوز، أطلس دو موندي أراب 126 (1990) (مع الإشارة إلى 160 ألف نوبي من أصل 53 مليون نسمة في مصر آنذاك). انظر أيضًا هالة نهاد نصر الدين، الجماعات العرقية / الدينية في مصر: المظالم والآفاق الشاملة، معهد بايكر للسياسة العامة. (5 تشرين الأول / أكتوبر 2018) (مع ملاحظة أن اعتبارًا من عام 2014 يقدر عدد النوبيين بحوالي 300000 في مصر).

[166]مصر: النوبيون، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات: الدليل العالمي للأقليات والسكان الأصليين، https://minorityrights.org/minorities/nubians/ (آخر زيارة للموقع في 24 كانون الثاني / يناير 2022) ("في ظلّ اختلاف التقديرات، يُعتقد أن عدد النوبيين في مصر قد يصل إلى 3 أو 4 ملايين")؛ لمراجعة أيضًا محمود مراد، بالنسبة إلى النوبيين في مصر، سنوات الصبر تنفد ويزداد الغضب، رويترز (17 تشرين الثاني / نوفمبر 2015) ("أُجري إحصاء مصري للنوبيين مرة واحدة فقط، قبل وقت قصير من اقتلاعهم. في ذلك الوقت بلغ عددهم 100.000"؛ اليوم، على الرغم من اختلاف التقديرات، تقول جماعات المناصرة أن عددهم قد يبلغ 3 ملايين من سكان مصر البالغ عددهم 90 مليون نسمة ").

[167] روث كارك وسيث فرانتزمان، الإمبراطورية والولاية والبدو في الشرق الأوسط، الماضي والحاضر: دراسة مقارنة لسياسات الأراضي والاستيطان، 48 مجلة دراسات منطقة البحر المتوسط 503 (2012) [يُشار إليها فيما يلي باسم كارك وفرانتزمان، إمبراطورية الدولة وبدو الشرق الأوسط].

[168] فادي صالح، الأقليات المنسية: النوبيون والأمازيغ في مصر في الدستور المعدل، مدونة مجلس الأطلسي (2013)؛ لمراجعة أيضًا عمر الناغي، من هم أمازيغ مصر؟، المونيتر (29 أيلول / سبتمبر 2015).

[169] ألكساندرا بارس، الغجر في مصر المعاصرة: حول أطوار المجتمع 18 2017 (مع الإشارة إلى مجموعة من تقديرات السكان الدوم، مثل "1.745.000، ومعظمهم" مسلمون سنّة "... بينما وفقًا لموقع Idlewild، يبلغ عدد الدوم في مصر 270.000 و99٪ منهم مسلمون، لكن مع تزايد عدد السكان المسيحيين... [و] [أ] طبقًا لموقع Ethnologue، بلغ عدد الغجر المسلمين في مصر 1.080.000، أو 2٪ من السكان، بما في ذلك 864.000 حلبي و216.000غجري "). لمراجعة أيضًا ألكسندرا بارس، غجر مصر الخفيون، موقع الحوار العالمي، https://globaldialogue.isa-sociology.org/egypts-invisible-gypsies/ (آخر زيارة للموقع في 20 أيار / مايو 2021) ؛ لمراجعة أيضًا البريد الإلكتروني من أربان روي، منسق البرنامج، جامعة جونز هوبكنز، إلى كريستوفر كريش وسوزان أكرم وكريستين بستاني، المركز الدولي لحقوق الإنسان (22 آب / أغسطس 2021) (في ملف لدى المؤلف) (مع ملاحظة أن الدوم في مصر قد يملكون الجنسية عمومًا، لكن بالنظر إلى الجغرافيا والسياسية المعقدة في مصر، يتطلب هذا الأمر مزيدًا من البحث لتأكيد).

[170] ماجا جانمير، الشعب الأصلي مقابل التنمية: تعبئة الحقوق النوبية في مصر، في دراسات السكان الأصليين النقدية. 27، 28-29 (2017) (مع الإشارة إلى أن النوبيين "يتألفون من ثلاث مجموعات متميزة ثقافيًا ولغويًا: كنوز وفاديشة وعرب"؛ واعتبروا أنفسهم سابقًا مجموعات فرعية إقليمية، لكنهم أصبحوا يُعرفون بشكل جماعي بإسم "النوبيين" فقط بعد التهجير). لمراجعة أيضًا إسرائيل بيليتير، يهود مصر، الحاشية 44 أعلاه، 7، 16-17 (وصف التحولات في مفاهيم التراث "العربي" المصري).

أن "الشعب المصري" مكوّن من "العديد من الأعراق والمجموعات العرقية"، من ضمنها "الأفارقة والعرب والبربر واليونانيين والفرس والرومان والأتراك"[171]. كما يُعتبر السكان متجانسين لغويًا (نسبيًا)، وتُعتبر اللغة العربية المصرية (وإن كانت تتميز بلهجات إقليمية متميزة في مصر) هي اللغة السائدة[172].

تتكون التركيبة الدينية الحالية في مصر من أغلبية سنية تُقدّر بنحو 90٪[173]؛ وتُقدّر نسبة المسيحيين من الأقباط الأرثوذكس ما بين 4–20٪[174]، (ويشير البعض إلى أنهم أكثر عرضة بنسبة 10٪)[175]؛ بالإضافة إلى الشيعة المسلمين بنسبة 1–2٪[176]؛ و1500 – 7000 (أو أكثر) من البهائيين[177]، وأقلّ من 30 يهوديًا[178]. إلى جانب المسيحيين الأقباط، تُقدّر نسبة المجتمعات المسيحية الأخرى بأقلّ من 2٪ من السكان، بما في ذلك الأنجليين / الأسقفيين والأرمن الرسوليين والكاثوليك (الأرمنية والكلدانية والملكية والمارونية واللاتينية والسريانية) والأرثوذكسيين (اليونانية والسريانية)[179]. وثمة أعداد ضئيلة من مسلمي الداودي البهرة المسلمين الأحمديين و"المغتربين من مختلف الجماعات الدينية"[180].

---

[171] أيمن زهري مكانة مصر في نظام الهجرة الإقليمي كدولة مستقبلة. 3 المجلة الأوروبية للهجرة الدولية 129 (2003)؛ لمراجعة أيضًا شريف بسوني، سجلات الثورة المصرية وما بعدها: 2011-2016 2 (2017) ("المصرية وغيرها من الخصائص الوطنية كانت مشروطة بالجغرافيا الخاصة لبلد يكاد يكون مربع الشكل ومقسومًا طوليًا على نهر النيل، أطول نهر في العالم يمتد من الجنوب إلى الشمال.")

[172] لغات مصر، موسوعة بريطانيا https://www.britannica.com/place/Egypt/Languages (آخر زيارة للموقع في 6 تشرين الثاني / نوفمبر 2021).

[173] وزارة الخارجية الأميركية، تقرير 2020 حول الحرية الدينية الدولية: مصر (21 أيار / مايو 2021) (مع ملاحظة أن معظم الخبراء يعتقدون أن 90٪ من السكان هم من المسلمين السنة)؛ لمراجعة أيضًا المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، مصر: الدليل العالمي للأقليات والشعوب الأصلية، https://minorityrights.org/country/egypt/ (آخر زيارة للموقع في 24 كانون الثاني / يناير 2022) (يعكس الجماعات الدينية المسلمة غير السنية ما يصل إلى 15٪ من السكان).

[174] سيباستيان الصاصر، صراع الطلاق القبطي في مصر المعاصرة، 66 مجلة بوصلة الاجتماع 333، 335 (2019) (مع ملاحظة الإحصائيات الرسمية التي تشير إلى أن الأقباط يشكلون أكثر من 6٪ من السكان)؛ لمراجعة أيضًا: أقباط مصر: المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، الدليل العالمي للأقليات والسكان الأصليين، https://minorityrights.org/minorities/copts/#:~:text=Historical%20context,the%20Christian%20community%20in%20451 (آخر زيارة للموقع في 24 كانون الثاني / يناير، 2022) ("الأقباط هم أكبر أقلية في مصر، على الرغم من أن أعدادهم الدقيقة لا تزال غير مؤكدة. وتتراوح الأرقام بين 4.7 و7.1 مليون، ويشكلون ما بين 6 إلى 9% من السكان، حتى وأن بعض التقديرات تشير إلى أن النسبة تصل إلى 10 إلى 20%")؛ وزارة الخارجية الأميركية، تقرير 2020 عن الحرية الدينية الدولية: مصر، الحاشية 173 أعلاه (مع ملاحظة أن 10٪ من السكان مسيحيون، 90٪ منهم أقباط)؛ لمراجعة أيضًا كونراد هاكيت، ما هو عدد المسيحيين في مصر؟ مركز بيو للبحوث (2011).

[175] مقابلة عن بعد مع مخبر سري، مؤسسة أكاديمية (10 شباط / فبراير 2021) (مع ملاحظة أن تقديرات السكان الأقباط يصعب تقييمها وتشكّل موضوعًا حساسًا على الصعيد السياسي؛ بينما يعتقد بعض الأقباط أنهم يمثلون ما بين 15-20٪ من سكان مصر، ويخمن "الأقباط يشكلون 10٪ من السكان).

[176] لمراجعة مثلًا، مصر: الشيعة، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات: الدليل العالمي للأقليات والسكان الأصليين، https://minorityrights.org/minorities/shia-3/ (آخر زيارة للموقع في 24 كانون الثاني / يناير 2022) (حجم السكان الشيعة غير واضح وتتراوح الأرقام بين 800.000 و2 مليون من إجمالي عدد سكان مصر البالغ 90 مليون تقريبًا. ")

[177] سابا محمود، الاختلاف الديني في العصر العلماني، الحاشية 56 أعلاه، 149-151؛ لمراجعة أيضًا مصر: البهائية، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات: الدليل العالمي للأقليات والسكان الأصليين، https://minorityrights.org/minorities/bahai-6/ (آخر زيارة في 24 كانون الثاني / يناير 2022) ("العدد الدقيق للبهائيين في مصر اليوم [غير مؤكد]، على الرغم من تتراوح الأرقام بين 1500-2000 إلى أكثر من 7000").

[178] مصر، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات: الدليل العالمي للأقليات والسكان الأصليين، https://minorityrights.org/country/egypt/ (مع الإشارة إلى "أقل من 30" يهوديًا)؛ ديكلان والش ورونين بيرجمان، عودة حلوة ومرة ليهود مصر، نيويورك تايمز (23 شباط / فبراير 2020).

[179] وزارة الخارجية الأميركية، تقرير 2020 عن الحرية الدينية الدولية: مصر، الحاشية 173 أعلاه.

[180] المرجع ذاته

وجدت أبحاث لجنة حقوق الإنسان الإسلامية أن بعض الجماعات العرقية والدينية معرضة لانعدام الجنسية بناءً على هوية معيّنة، وعلى سبيل المثال، لبعض السكان البدو والبهائيين. إذ يعتمد احتمال أن يكون الفرد مواطنًا غير موثق أو عديم الجنسية باعتباره من أقلية عرقية أو دينية في مصر إلى حد كبير على نقاط ضعف إضافية تشمل الفقر والموقع الجغرافي داخل البلد، وكل منها يخلق صعوبات، مثل القدرة المحدودة على السفر أو الوصول إلى خدمات التعليم أو التسجيل[181]. كما يُعتبر الوصول إلى خدمات الدولة مثلًا أمرًا صعبًا في المناطق المحيطة أو المناطق الريفية، لا سيّما بالنسبة إلى سكان المناطق البعيدة عن وادي النيل والدلتا[182]. وثمّة تفاوت موثق عالميًا بين الوصول إلى التسجيل المدني مثل شهادات الولادة لسكان المناطق الريفية مقابل المراكز الحضرية، فضلاً عن التفاوتات القائمة على مستويات الفقر، وكلها تنطبق على مصر[183]. اعتبارًا من عام 2015، بلغ معدل الفقر في مصر 28٪، وقد نما في العقد الماضي[184]. أما اليوم فتُقدّر نسبة السكان في الريف بـ57٪[185]، ونسبة الفقر أعلى، وعواقب الفقر المدقع أكثر حدة، لا سيما في مناطق الشمال في مصر[186]. وقد يؤدي مستوى الفقر ومكان الإقامة، أي الريف مقابل المدينة وشمال مصر مقابل جنوبها[187]، إلى زيادة

[181] مقابلة عن بعد مع مخبر سري، الحاشية 175 أعلاه؛ مقابلة عن بعد مع منى عرابي، أستاذة مساعدة في القانون، الفكر الاجتماعي والفقه القانوني، كلية امهيرست (4 آذار / مارس 2021)؛ لمراجعة أيضًا البريد الإلكتروني من تيسا روز فارمر، أستاذة مساعدة، جامعة فرجينيا، إلى كريستوفر كريش وسوزان أكرم وكريستين بستاني، المركز الدولي لحقوق الإنسان (11 آذار / مارس 2021) (في ملف لدى المؤلف) (مع ملاحظة أن الأمازيغ / السيوي في سيوة عمومًا هم مواطنون مصريون؛ يصوتون ويملكون بطاقات هوية وجوازات سفر، ويشاركون في الخدمة العسكرية الإجبارية، وما إلى ذلك)؛ بريد إلكتروني من مخبر سري، معهد أكاديمي، إلى كريستوفر كريش، المركز الدولي لحقوق الإنسان (11 تموز / يوليو 2021) (في ملف لدى المؤلف). وبالتالي، وجدت اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان أن في حين أن مجموعة معينة، مثل المسيحيين الأقباط، قد تواجه تمييزًا دينيًا، لم تكن هويتهم الدينية وحدها عاملاً حاسمًا أو عقبة أمام الحصول على الجنسية. فكونهم من أسرة فقيرة في صعيد مصر، بالإضافة إلى كونهم من أقلية محرومة، يحرم الطفل من الحصول على الوثائق. لمراجعة جينيفر برينكرهوف، العمل الخيري للجالية في مجتمع معرض للخطر، 37 قطاع غير محصن وتطوعي، 411، 419 (2009) (مع ملاحظة أن غالبية الأقباط يقيمون في صعيد مصر حيث توجد أعلى معدلات الفقر).

[182] بريد إلكتروني من مخبر سري، الحاشية 181 أعلاه.

[183] هانتر، مواطنون غير موثقين، الحاشية 13 أعلاه، 9-12. لمراجعة أيضًا اليونيسف، حق كل طفل في الولادة: الاستفسارات والاتجاهات في تسجيل الولادات 23 (كانون الأول / ديسمبر 2013).

[184] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واليونيسف، الأطفال في مصر 2016، إحصاء إحصائي 9 (2017).

[185] سكان الريف (٪ من إجمالي السكان) - جمهورية مصر العربية (2020)، البنك الدولي، https://data.worldbank.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS?locations=EG (آخر زيارة في كانون الأول / ديسمبر 2018) 12، 2021).

[186] كريستيان جيريك وكايلي بريطانيا ومحمود المهداوي وجيهان السيسي، النظام الصحي في مصر، في أنظمة وسياسات الرعاية الصحية 1، 3 (إيووت فان جينكين ورينهارد بوس، 2018)

[187] نسبة الفقر عالية في مصر وثمة عدم مساواة عميقة داخل الدولة، فضلاً عن التجزئة بين المناطق الحضرية والريفية. نيستا سينها، موجز الفقر والإنصاف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جمهورية مصر العربية، مجموعة البنك الدولي (نيسان / أبريل 2020). يبلغ نصيب الفرد من الدخل في المناطق الحضرية 67٪ أعلى من الدخل في المناطق الريفية. داخل حالة عدم المساواة في جمهورية مصر العربية: حقائق وتصورات لدى الناس والزمان والمكان، البنك الدولي 41 (2017). ومع ذلك، فإن الانقسام لا يقتصر على المناطق الحضرية في مقابل المناطق الريفية فحسب، بل يتعلق بالجغرافيا، حيث توجد فجوة كبيرة بين المدن الأربع الرئيسية وبقية البلد. المرجع ذاته، 53. أفقر القرى لديها معدل فقر مقدّر بنسبة 82٪ مقابل 22٪ في المناطق الحضرية في مصر و28٪ في ريف مصر. المرجع ذاته، 13. ترتبط مستويات الفقر الحالية والمتوقعة ارتباطًا وثيقًا بعدم المساواة الذي طال أمده المرتبط بتحويل الأعباء المالية من الأغنياء إلى الفقراء. لمراجعة ماجد مندور، حرب السيسي على الفقراء، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (23 أيلول / سبتمبر 2020).

خطر عدم التوثيق[188]. وفي الواقع، لاحظت لجنة حقوق الطفل عام 2011 القلق الكبير تجاه معدلات تسجيل الولادات غير الموحدة بعد في كافة أنحاء البلد، مع فجوات مستمرة في شمال مصر من بين مجموعات أخرى[189]. كما يشكّل ضعف عدد السكان الكبير في مدن مصر (القاهرة مثلًا حيث يبلغ عدد السكان 20 مليون تقريبًا) والأحياء الفقيرة في المدن مشكلة معيّنة، وعلى سبيل المثال، مسألة أطفال الشوارع[190].

ثمة سمة ديموغرافية مهمة أخرى لمصر وهي أنّ عُشر سكانها تقريبًا يعيشون في الخارج، بعد أن نزحوا و / أو هاجروا[191]. واعتبارًا من عام 2016، عاش أكثر من 6 ملايين مهاجر مصري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيّما في المملكة العربية السعودية والأردن ودول الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة. كما يقيم 3 ملايين مواطن مصري وأحفادهم في أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا[192]. وعلى الرغم من أن وضع المصريين الذين هاجروا أو عملوا في الخارج يتجاوز إلى حد كبير نطاق هذا التقرير، نظرًا إلى أعدادهم الكبيرة ووضعهم غير المستقر أحيانًا في البلدان المضيفة (بما في ذلك في نقاط مختلفة حيث يُطردون بشكل جماعي أو بناء على طلب من الحكومة المصرية)[193]، يستحق الوصول إلى الوثائق للمطالبة بالجنسية المصرية مزيدًا من البحث والاهتمام لتقييم نقاط الضعف المحتملة لانعدام الجنسية[194].

2. اللاجئون

تستضيف مصر اليوم العديد من اللاجئين، وقد استضافت تاريخيًا عددًا كبيرًا من الفلسطينيين؛ وينطبق على غالبية هؤلاء تعريف اللاجئين وعديمي الجنسية، حتى وإنّ عدد الفلسطينيين المسجلين لدى

---

[188] لمراجعة مثلًا، اليونيسف، حق كل طفل في الولادة: التفاوتات والاتجاهات في تسجيل الولادات 24 (كانون الأول / ديسمبر 2013) (مع ملاحظة معدلات تسجيل الولادات المنخفضة في المناطق الريفية والأفراد ذوي الدخل المنخفض).

[189] اتفاقية حقوق الطفل، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 44 من الاتفاقية، الملاحظات الختامية: مصر، الحاشية 148 أعلاه، 44.

[190] المرجع ذاته¶ 44. لمراجعة أيضًا ماجدة أ. محمد والآخرين، أسباب حياة الشارع وعواقبها على الأطفال المشردين: اختيار أم إكراه؟، 86 المجلة الطبية لجامعة القاهرة، 1345، 1346 (2018). أشارت دراسة أجريت عام 2012 في مصر إلى أن معدلات الفقر والحرمان بين بعض الأطفال في الأحياء الفقيرة في المدن وصلت أو تجاوزت تلك في المناطق الأكثر حرمانًا في البلد. اليونيسف، مصر، مرفق تنمية المستوطنات غير الرسمية، فقر الأطفال متعدد الأبعاد في الأحياء الفقيرة والمناطق غير المخططة في مصر 1 (2013).

[191] تسورلباس، مصر: الهجرة وسياسة الجالية، الحاشية 107 المذكورة أعلاه.

[192] المرجع ذاته

[193] المرجع ذاته؛ لمراجعة أيضًا جيراسيموس تسورلباس، سياسة الهجرة المصرية إلى ليبيا، مشروع الأبحاث والمعلومات للشرق الأوسط (7 آذار / مارس 2015)

[194] مصر: تجريد ناشط من الجنسية، منظمة هيومن رايتس ووتش (11 شباط / فبراير 2021)؛ لمراجعة بشكل عام مشروع حول ديمقراطية الشرق الأوسط، التجريد من الهوية: مخاطر قانون الجنسية الجديد القمعي في مصر (5 كانون الأول / ديسمبر 2017).

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ضئيل في مصر[195]. تشير التقديرات إلى أنّ ما بين 50000 و300000 فلسطيني ما زالوا يقيمون في مصر[196].

تشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنّ مصر تستضيف حاليًا أكثر من 266726 طالب لجوء مسجل ولاجئ من 63 دولة[197]، لكن قد تقلّل هذه الأرقام بشكل كبير العدد الإجمالي للاجئين في البلد، وكثير منهم غير مسجلين لدى المفوضية (عدد ضئيل من الفلسطينيين في مصر مسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين)[198]. بين عامَيْ 2011 و2014 فقط، قدّر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أنّ "أكثر من 2.3 مليون سوري وليبي قد جاءوا إلى مصر... ومعظم هؤلاء المهاجرين لم يسجلوا أنفسهم بمثابة لاجئين، لا سيّما مَن مِنهم يعيشون من دون مساعدة مالية رسمية، لتجنب الرفض" إذا حاولوا الوصول إلى الدول الأوروبية لاحقًا[199]. وما يقارب من نصف اللاجئين السكان هم لاجئون من سوريا[200]. كما يشكّل اللاجئون من السودان وجنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا واليمن والعراق والصومال، جزءًا كبيرًا من عدد اللاجئين[201]. ويقيم معظم اللاجئين وطالبو اللجوء في مصر في مجتمعات المدن في القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط ومدن الساحل الشمالي[202]. لم يُظهر عدد اللاجئين وطالبي اللجوء أي علامات على الانكماش أو حتى الركوض. أبلغت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن زيادة مطردة في "الأشخاص المعنيين" في مصر[203]. ارتفع العدد من 289231 إلى 314937 عام 2018، ثم إلى 324740 عام 2019[204]. ينظر الكثير من

---

[195] ماكبرايد وكينغستون، الاختفاء القانوني والثورة، الحاشية 154 المذكورة أعلاه، 162 رقم 3.

[196] [196] لمراجعة عاصم خليل، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين، قضية اللاجئين الفلسطينيين في مصر والأردن ولبنان وسوريا 1 رقم 1 (2010) (ملاحظة: في مصر "يُقدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين بما يتراوح بين 50000 و70000") [يشار إليه فيما يلي بإسم "عاصم خليل"، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين]؛ لمراجعة أيضًا عروب العبد، المجتمع غير المرئي: فلسطينيو مصر، شبكة نتورك (8 حزيران / يونيو 2011) (ملاحظة: عدد الفلسطينيين في مصر غير معروف لكنه قد يصل إلى 80000)؛ تسورباس، مصر: الهجرة وسياسة الجالية، الحاشية 107 المذكورة أعلاه.).

[197] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التحديث التشغيلي لمصر تموز / يوليو – أيلول / سبتمبر 2021، https://www.unhcr.org/eg/unhcr-egyptdocuments (آخر زيارة للموقع في 5 شباط / فبراير 2021)

[198] لمراجعة على سبيل المثال، عمر كاراسبان، من هم 5 ملايين لاجئ في مصر؟، موقع بروكنجز إنست. (4 تشرين الأول / أكتوبر 2016)؛ ماكبرايد وكينغستون، الاختفاء القانوني والثورة، الحاشية 154 المذكورة أعلاه، 162 رقم 3.).

[199] لبصيرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وحزب المؤتمر الوطني، تحليل وضع السكان، مصر 2016 34 (كانون الأول / ديسمبر 2016).

[200] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التحديث التشغيلي لمصر، تموز / يوليو – أيلول / سبتمبر 2021، الحاشية 197 المذكورة أعلاه.

[201] المرجع ذاته

[202] سياق اللاجئين في مصر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/eg/about-us/refugee-context-in-egypt (آخر زيارة للموقع في 22 نيسان / أبريل 2021

[203] مسرد المصطلحات، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://reporting.unhcr.org/glossary/p (آخر زيارة للموقع في 1 أيار / مايو 2021) (تعريف الشخص المعني بأنه "شخص تهتم المفوضية بحمايته ومساعدته. وهذا يشمل اللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية والمشردين داخليًا والعائدين

[204] سياق اللاجئين في مصر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 202 المذكورة أعلاه

طالبي اللجوء إلى مصر على أنها بلد عبور، ويصلون من دون نية البقاء، لكن بمثابة نقطة انتقالية للوصول إلى أوروبا[205]. لكنّ الواقع يفرض البقاء في مصر لسنوات، وحتى عقود، قبل التمكن من العبور إلى أوروبا، إذا فعلوا ذلك في أي وقت[206].

3. المهاجرون

على الرغم من غياب إحصاءات رسمية تعكس العدد الدقيق، إلّا أنّ مصر تستضيف عددًا أقلّ من المهاجرين. إذ تتوفر هذه الأرقام عادة في البلد بانتظام، والبعض الآخر بشكل غير منتظم. فيدخل المهاجرون مصر باعتبارها بلد المقصد بشكل أساسي من شرق إفريقيا بحثًا عن الفرص الاقتصادية والمالية، لكن وعلى سبيل المثال وفي المقام الأول، طالبي اللجوء واللاجئين الذين ينظرون إلى مصر بمثابة دولة عبور، والذين يريدون العبور من مصر إلى أوروبا[207]. لكن كما هو الحال مع اللاجئين، يبقى العديد من المهاجرين (إن لم يكن معظمهم) في مصر لسنوات وحتى عقود، قبل العبور إلى أوروبا أو العودة إلى ديارهم. لذا، كثير ممن استقروا في البداية في مصر، لا سيما منذ القرن الإفريقي، وممن أرادوا الهجرة، ينتهي بهم الأمر بالاستقرار الدائم في مصر مع أسرهم[208].

III. الإطار القانوني بشأن انعدام الجنسية

تتجلّى ثلاث مجالات في القانون من خلال التزامات مصر تجاه عديمي الجنسية والمعرضين لخطر انعدام الجنسية ضمن ولايتها القضائية والقانون المحلي الحالي في مصر والقانون الدولي والقانون الإقليمي لجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وأنظمة منظمة المؤتمر الإسلامي. وبالتالي، تكتسب

[205] نورهان عبد العزيز، بعيدًا عن الأنظار: طالبو لجوء مرفوضون وأفراد ملفات مغلقة في مصر 31 (شباط / فبراير 2018) (أطروحة ماجستير، الجامعة الأميركية في القاهرة)

[206] المرجع ذاته. على الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يقومون برحلة خطيرة لعبور وسط البحر الأبيض المتوسط غير معروف، إلا أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تفيد بأن أكثر من 1400 شخص ماتوا أو فقدوا عام 2020 أثناء القيام بالرحلة. لمراجعة بوابة البيانات التشغيلية لوضع البحر الأبيض المتوسط، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، https://data2.unhcr.org/en/situations/mediterranean (آخر زيارة للموقع في 2 تشرين الثاني / نوفمبر 2021) (توفر أيضًا بيانات عن السنوات الماضية)؛ دون موراي، اللاجئون في مصر يخاطرون بكل شيء عند عبور البحر الميت إلى أوروبا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (21 تشرين الأول / أكتوبر 2016)

[207] نورهان عبد العزيز، بعيدًا عن الأنظار: طالبو اللجوء المرفوضون والملفات المغلقة، الحاشية 205 المذكورة أعلاه، في31

[208] لمراجعة، على سبيل المثال، موجز دولة مصر، مركز الهجرة المختلط (آذار / مارس 2018)

المعاهدات والاتفاقيات الدولية بما في ذلك الاتفاقيات الإقليمية "قوة القانون عند إصدارها وفقاً لأحكام الدستور"[209] و"بحكم نشرها تصبح قوانين عادية"[210].

أ. القانون المحلي

تتعدد مصادر القانون المحلي المصري المتعلقة بتحديد الجنسية. يبحث الجزء الثالث أ المصادر الأساسية للقانون قبل معالجة كيفية تنظيم قانون الجنسية المصري لاكتساب الجنسية ومنحها، بالإضافة إلى التجنس والتسجيل المدني والجوانب الأخرى المتعلقة بالجنسية المزدوجة والتجريد من الجنسية والإطار القانوني للاجئين عديمي الجنسية.

1. مصادر القانون

ثمّة مجموعة متنوعة من المصادر القانونية في مصر لتنظيم مسألة اكتساب الجنسية. فتضمن المادة 6 من الدستور المصري لعام 2014 أي الدستور الحالي، حق الجنسية لجميع الأطفال الذين ولدوا من والدَيْن مصريين. وعليه، تنصّ على أنّ: "الجنسية حق لمن يولد من أب مصري أو من أم مصرية، والاعتراف القانوني به ومنحه أوراقاً رسمية تثبت بياناته الشخصية، حق يكفله القانون وينظمه. ويحدد القانون شروط اكتساب الجنسية"[211]. فيحلّ الدستور مكان كافة القوانين الأخرى في البلد، لكن هذه المتطلبات مدرجة أيضًا في قانون الجنسية المصري الحالي. وعليه، هنا يكمن الأساس في القانون رقم 26 لسنة 1975 بشأن الجنسية المصرية، وفي عدد من التعديلات الأخرى على القانون منذ دخوله حيز التنفيذ. لذا تنصّ المادة 29 من قانون الجنسية لعام 1975 تحديدًا، على أنّ المسؤولية تقع على عاتق وزارة الداخلية بشأن مسألة الجنسية وتتمتع بسلطة لسحب الجنسية والبت في طلبات التجنيس[212].

---

[209] دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، المادة 15

[210] طارق بدوي وعبدالله خليل، حقوق الأجانب والحصول على الجنسية، في إفريقيا، مراجعة مسألة الجنسية والتمييز في دراسة وضع مصر 4، 6 (2005)

[211] دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، المادة 6

[212] قانون رقم 26 لعام 1975، الحاشية 67 المذكورة أعلاه، المادة 29

2. اكتساب الجنسية المصرية ومنحها

يُنظم اكتساب الجنسية بموجب قانون الجنسية المصري لعام 1975 من خلال آليات حق الدم وحق الأرض. فتحدد المادة 1 من قانون الجنسية لعام 1975 مَن يُعتبرون مصريين لدى صدور القانون، بمن فيهم: (1) المتوطنين في مصر قبل 5 من تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1914؛ (2) من كان في 22 شباط / فبراير سنة 1958 متمتعًا بالجنسية المصرية طبقًا لأحكام القانون رقم 391 لسنة 1956 الخاص بالجنسية المصرية؛ و(3) مَن اكتسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة طبقًا لأحكام القانون رقم 82 لسنة 1958[213].

تنص المواد اللاحقة من قانون الجنسية لعام 1975 على من يُعتبر مصريًا، والأكثر صلة بالحصول على الجنسية حاليًا. تنص المادة 2 من قانون 1975 على مزيج من معايير النسب والولادة:

من ولد من أب مصري، (2) من ولد في مصر من أم مصرية ومن أب مجهول الجنسية أو لا جنسية له، (3) من ولد في مصر من أم مصرية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانونًا، (4) من ولد في مصر من أبوين مجهولين، ويعتبر اللقيط في مصر مولودًا فيها ما لم يثبت العكس[214].

عُدّلت هذه المادة عام 2004 ليصبح نصها كما يلي: يكون مصريًا: (1) من ولد أب مصري، أو أم مصرية، (2) ومَن ولد في مصر من أبوين مجهولين، ويعتبر اللقيط في مصر مولودًا فيها ما لم يثبت العكس"[215]. كما نصّ القانون رقم 154 لعام 2004 على بند الجنسية بأثر رجعي:

يكون لمَن ولد أم مصرية وأب غير مصري قبل تاريخ العمل بهذا القانون، أن يعلن وزير الداخلية رغبته في التمتع بالجنسية المصرية، ويُعتبر مصريًا بصدور قرار بذلك من الوزير، أو بانقضاء مدة سنة من تاريخ إعلان من دون صدور قرار مسبب منه بالرفض[216].

علاوة على ذلك، تتضمن المادة ذاتها حكمًا رجعيًا ضمن نطاق أوسع: "فإذا توفي شخص ولد من أم مصرية وأب غير مصري قبل تاريخ هذا العمل بهذا القانون يكون لأولاده حق التمتع بالجنسية[217].

---

[213] المرجع ذاته، المادة 1: أمل عبدالهادي، إحداث قانون الجنسية المصري، الحاشية 67 المذكورة أعلاه، 40

[214] قانون رقم 26 لعام 1975، الحاشية المذكورة أعلاه، المادة 2

[215] لمراجعة القانون رقم 154 لعام 2004، الحاشية 145 المذكورة أعلاه، المادة 1. ألغى تعديل عام 2004 أيضًا المادة 3 من قانون الجنسية لعام 1975 التي تنص على أن يمكن للأشخاص الذين ولدوا في الخارج من أم مصرية وأب مجهول أو عديم الجنسية اختيار الجنسية المصرية في غضون عام واحد من بلوغ سن الرشد. المرجع ذاته، المادة 2.

[216] المرجع ذاته، المادة 3

[217] المرجع ذاته

كما يمكن اكتساب الجنسية المصرية عن طريق الزواج. إذ يمكن لزوجة المواطن المصري الحصول على الجنسية عن طريق زوجها إذا أبلغت وزير الداخلية بعد عامين من الزواج، ويمكن منحها وفقًا لاجتهاد من وزير الداخلية[218]. وإذا اكتسبت الجنسية المصرية عن طريق زوجها وإذا انتهى الزواج بعد اكتسابها الجنسية، فتحتفظ بجنسيتها المصرية ما لم تستعيد جنسيتها السابقة أو تتزوج من غير مصري وتتجنس بجنسيته. وبالتالي، يجوز للمرأة الحصول على الجنسية المصرية من خلال الزواج من مواطن مصري، لكن يتطلب هذا الأمر إذنًا استنسابيًا من وزير الداخلية[219]. ولا بدّ من الملاحظة أنّ ذات إمكانية اكتساب الجنسية غير متاحة للرجل المتزوج من مصرية، ما يُعتبر تمييزًا ضدّ المصريات ومتجذرًا في القانون.

تنصّ المادة 12 من قانون رقم 154 على الاحتفاظ بالجنسية عند الزواج:

المصرية التي تتزوج من أجنبي تظل محتفظة بجنسيتها المصرية إلا إذا رغبت في اكتساب جنسية زوجها، وأثبتت رغبتها هذه عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون جنسية زوجها يدخلها في هذا الجنسية، ومع ذلك تظل محتفظة بجنسيتها المصرية إذا أعلنت رغبتها في ذلك خلال سنة من تاريخ دخولها في جنسية زوجها[220].

بصرف النظر عن الولادة أو النسب أو التجنس، ثمّة معايير استثنائية أخرى يمكن من خلالها اكتساب الجنسية المصرية. إذ ينصّ القانون رقم 173 لعام 2018 على إمكانية حصول الأجانب على الجنسية بإذن من وزير الداخلية، وذلك بعد فترة من إقامة مدتها خمس سنوات واستثمار بقيمة 7 ملايين جنيه مصري أي 391،000 دولار أميركي[221]. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب المادة 5 من القانون لعام 1975، يجوز منح الجنسية المصرية بمرسوم رئاسي لأي أجنبي يُعتقد أنه أدى خدمات مشرفة للبلد، كذلك لرؤساء الطوائف الدينية في مصر[222].

[218] قانون رقم 26 لعام 1975، الحاشية 67 المذكورة أعلاه، المادة 7
[219] المرجع ذاته، المادة 8
[220] قانون رقم 154 لعام 2004، الحاشية 145 المذكورة أعلاه، المادة 12
[221] لمراجعة قانون رقم 173 لعام 2018 (تعديل بعض أحكام القانون رقم 89 لعام 1960 بشأن دخول وإقامة وخروج الأجانب في أراضي جمهورية مصر العربية وقانون رقم 26 لعام 1975 بشأن الجنسية المصرية)، المادة 1، آب / أغسطس 2018 (مصر)
[222] قانون رقم 26 لعام 1975، الحاشية 67 المذكورة أعلاه، المادة 5

3. التجنيس

تعتمد مصر أيضًا إجراءات التجنس في قانون الجنسية لعام 1975. إذ تنص المادة 4 من القانون على جواز منح الجنسية المصرية من قبل وزير الداخلية عند استيفاء معايير معيّنة:

1- "لكلّ من وُلد في مصر لأب أصله مصري متى طلب التجنس بالجنسية المصرية بعد جعل إقامته العادية في مصر وكان بالغا سن الرشد عند تقديم الطلب"[223].
2- "لكلّ من ينتمي إلى الأصل المصري متى طلب التجنس بالجنسية المصرية بعد خمس سنوات من جعل إقامته العادية في مصر وكان بالغًا الرشد عند تقديم الطلب"[224].
3- "لكلّ أجنبي ولد في مصر لأب أجنبي وُلد أيضًا فيها إذا كان هذا الأجنبي ينتمي لغالبية السكان في بلد لغته العربية أو دينه الإسلام، متى طلب التجنس خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد"[225].
4- "لكلّ أجنبي وُلد في مصر وكانت إقامته العادية فيها عند بلوغه سن الرشد متى طلب خلال سنة من بلوغه سن الرشد التجنس بالجنسية المصرية" (تخضع هذه الفئة لشروط معيّنة)[226]؛
5- "لكلّ أجنبي جعل إقامته العادية في مصر مدة عشر سنوات متتالية على الأقل سابقة على تقديم طلب التجنس متى كان بالغا الرشد وتوافرت فيه الشروط المبينة في البند الرابع"[227].

من الواضح أن منع الأشخاص الذين يعانون إعاقة عقلية أو جسدية من التجنيس هو أمر ذات أهمية، ولا تتوفر علنًا أي أرقام رسمية تشير إلى عدد المجنسين سنويًا في مصر، ولا أي معلومات تشير إلى كيفية ممارسة هذه الإجراءات الاستنسابية.

4. التسجيل المدني للمواطنين المصريين وغير المواطنين

انبثق التسجيل المدني منذ البداية من المرسوم رقم 23 لعام 1912، بهدف التسجيل الإلزامي لحالات الولادات والوفيات[228]. كما خضعت الإجراءات للتسجيل المدني للعديد من التغيرات؛ فيستمرّ النظام العمل وفقًا للمرسوم رقم 11 لعام 1965 (المُعدّل للمرسوم رقم 260 لعام 1969)، الذي يحدّد أنّ

[223] المرجع ذاته، المادة 4 (1)
[224] المرجع ذاته، المادة 4 (2)
[225] المرجع ذاته، المادة 4 (3)
[226] الشروط هي التالية: 1. أن يكون سليم العقل غير مصاب بعاهة تجعله عالة على المجتمع؛ 2. أن يكون حسن السلوك محمود السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره؛ أن تكون له وسيلة مشروعة للكسب المرجع ذاته، المادة 4.
[227] المرجع ذاته
[228] تطوير نظام الإحصاء الحيوي في مصر، 13، المعهد الدولي للتسجيل الحيوي والإحصاء، 1 (كانون الثاني / يناير 1981

"طلبات الولادات والوفيات كانت تُرسل إلى مكتب طبي (إما مكتب أو مركز أو وحدة طبية) أو إلى رئيس البلدية في المناطق التي لا تتوفر فيها أي من هذه المكاتب"[229]. على الرغم من غياب أرقام دقيقة للسكان المصريين وغير المصريين، إلا أنّ نظام التتبع الديموغرافي[230] في مصر والتسجيل المدني[231]، برنامجًا حكوميًا راسخًا منذ فترة طويلة، ويُبلغ عن تسجيل الولادات على أنه عالمي تقريبًا، إذ سجل المسح السكاني والصحي لعام 2014 أنّ 99 ٪ من كافة الولادات قد سُجّلت[232]. تم معالجة هذا الأمر بمزيد من التفصيل في الجزء الرابع، أ–ب.

بالإضافة إلى عملية تسجيل الولادات، ينصّ القانون رقم 143 لعام 1994 بشأن الأحوال المدنية على واجب المصري التقدم للحصول على بطاقة هوية في غضون ستة أشهر من بلوغ سن السادسة عشرة[233]. تُهتبر بطاقات الهوية الوطنية هذه ضرورية للحياة اليومية في مصر (كما هو مفصّل في هذا التقرير). بغية الحصول على بطاقة هوية وطنية، يجب تقديم شهادة الولادة، وكذلك عقد الزواج (إن وجد)، وبعض المستندات الأخرى مثل إثبات ملكية الممتلكات أو عقد الإيجار (إذا كان المسجل لا يعيش مع الوالدين)، أو بطاقة هوية قديمة (إن وجدت)[234].

---

[229] المرجع ذاته

[230] وارين روبنسون وفاطمة الزناتي، الثورة الديموغرافية في مصر، 38 (2006). خالد فهمي، ولادة الفرد "العلماني": الطرق الطبية والقانونية لتحديد الهوية في مصر في القرن التاسع عشر، في التسجيل والاعتراف: توثيق الشخص في تاريخ العالم، 335، 344-345 (2012). وفي أوائل القرن التاسع عشر، أدركت السلطات في مصر أهمية إجراء إحصاء حقيقي على عكس التقديرات السكانية - إذ أشار محمد علي في أوائل عام 1827 إلى أن "رفاهية الشعب تعتمد على الإحصاء الجيّد". كان إحصاء 1848 بمثابة نقطة تحول في إنتاج "إحصاء جيد". المرجع ذاته. محمد صالح، سكان ما قبل الاستعمار أُحضروا إلى العالم، الحاشية 61 المذكورة أعلاه، 6 ("ربما تكون الإحصاءات المصرية أقدم إحصاءات حديثة في الشرق الأوسط ومن بين أقدم الإحصاءات من أي بلد غير غربي."

[231] تطوير نظام الإحصاء الحيوي في مصر، المعهد الدولي للتسجيل الحيوي والإحصاء، 1 (كانون الثاني / يناير 1981. تُجمع هذه الإحصاءات الحيوية من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهو المسؤول أيضًا عن إدارة الإحصاء الوطني. قسم الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إحصاءات شؤون التقسيم والديمغرافية والاجتماعية، التقرير الفني عن حالة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منطقة الإسكوا، ¶ 92 مستند الأمم المتحدة 30) ESA / STAT / 2009/9 آذار / مارس 2009). هذا النظام مركزي، في حين أنّ الولادات والوفيات "مسجلة على المستوى المحلي من قبل المكاتب والوحدات الصحية (التابعة لوزارة الصحة)"، وتُرسل استمارات التسجيل إلى مكتب السجل المدني التابع لوزارة الداخلية لمراجعتها، ثم يتلقى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "معلومات عن الأحداث الحيوية المسجلة من مكتب السجل المدني... [و] يجمع الإحصاءات وينشرها" المرجع ذاته ¶ 90.

[232] وزارة الصحة والسكان، المسح الديموغرافي والصحي في مصر 2014، الحاشية 6 المذكورة أعلاه، 197

[233] مصر: معلومات عن بطاقات الهوية الوطنية بما في ذلك شكلها؛ متطلبات وإجراءات الحصول على البطاقة، وإمكانية الحصول على المستندات المطلوبة للتقدم بطلب للحصول على بطاقة عن طريق وكيل (2010 – حزيران / يونيو 2016)، مجلس الهجرة واللاجئين في كندا (26 أيار / مايو 2016)

[234] المرجع ذاته

أ. شروط تسجيل الولادات

يُعدّ تسجيل الولادات أمرًا بالغ الأهمية لتحديد الهوية القانونية ومنع حالات انعدام الجنسية، وتُعتبر شهادة الولادة دليلًا أساسيًا للروابط الأسرية للطفل وتساعد على إثبات جنسيته. يصبح الأطفال الذين لم تؤكّد هويتهم أو مكان ولادتهم أو نسبهم عرضة لانعدام الجنسية. إذ يخضع تسجيل الولادات للقانون رقم 12 لعام 1996 – بإصدار قانون الطفل بصيغته المعدلة بالقانون رقم 126 لعام 2008، وتحديداً الفصل الثاني، وينص على التالي: "يجب التبليغ عن المواليد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ حدوث الولادة، ويكون التبليغ على النموذج المعد لذلك إلى مكتب الصحة في الجهة التي حدثت فيها الولادة... أو إلى الجهة الصحية في الجهات التي ليست بها مكاتب صحة أو إلى العمدة (رئيس القضاة أو رئيس بلدية القرية) في غيرها من الجهات"[235].

تسمح المادة 15 لأربعة أشخاص بالإبلاغ عن ولادة طفل: والد الطفل (إذا كان حاضرًا) ووالدة الطفل (بشرط إثبات العلاقة الزوجية على النحو الذي نبنيه اللائحة التنفيذية) ومديرو المستشفيات والمؤسسات العقابية ودور الحجر الصحي وغيرها من الأماكن التي تقع فيها الولادات، والعمدة والشيخ[236]، كما يبلغ الأقارب والأصهار البالغون حتى الدرجة الثانية عن الولادة[237]. بالإضافة إلى ذلك، مَن تقع عليه مسؤولية الإبلاغ عن الولادة يخضع لعقوبة إن لم ينفذوا ذلك، لكن هذه المادة لا تحدد العقوبة، بينما تنصّ المادة 23 على أنّ انتهاكًا لأحكام المادة 15 سيؤدي إلى فرض غرامة تتراوح بين 10 و100 جنيه مصري؛ ومع ذلك، يبدو أنّ هذا لم يُنفذ[238].

ينصّ تعديل عام 2008 لقانون الطفل لعام 1996 على أنّ " للأم الحق في الإبلاغ عن وليدها وقيده بسجلات المواليد واستخراج شهادة ميلاد له مدونا بها اسمها، ولا يعتد بهذه الشهادة في غير إثبات واقعة الميلاد"[239].

توضح المادة 16 المعلومات المطلوبة لتسجيل الولادات وأسماء الوالدَيْن التي سيتم إدراجها. المعلومات التالية مطلوبة عند الإبلاغ عن ولادة: (1) تاريخ الولادة، (2) الجنس (ذكر أو أنثى)، (3) اسم الطفل

---

[235] القانون رقم 12 لعام 1996 بإصدار قانون الطفل، المعدّل بالقانون رقم 126 لعام 2008، الحاشية 148 المذكورة أعلاه، المادة 14

[236] المرجع ذاته، المادة 15

[237] المرجع ذاته، المادة 15

[238] المرجع ذاته، المادة 23

[239] المرجع ذاته، المادة 15. قد يؤدي تقييد استخدام شهادات الولادات التي تم الحصول عليها بهذه الطريقة إلى تقويض تأكيد حالة الجنسية مقارنة بشهادات الولادات الصادرة بموجب أحكام أخرى من المادة 15، وبالتالي التمييز بين قيمة شهادات الولادة مع تسجيل الأم فقط وتلك المسجلة لدى الأب. ومع ذلك، تتطلب طريقة تنفيذ هذا التمييز بحثًا إضافيًا.

واسم عائلته، (4) اسم الوالدَيْن واسم عائلتهما وجنسيتهما ودينهما ومحل إقامتهما ومهنتهما، (5) وموقع السجل المدني للوالدين، إذا كان معلومًا للمبلغ، و (6) أي بيانات أخرى مطلوبة بموجب مرسوم صادر عن وزير الداخلية، بالاتفاق مع وزير الصحة[240].

أما بالنسبة إلى الأطفال اللاجئين، فالمستندات التالية مطلوبة عند الإبلاغ عن ولادة في مصر لدى مكتب السجل المدني: (1) وثائق زواج أو طلاق صالحة أو موثقة قانونًا، (2) إشعار الولادة من قبل مستشفى أو أي مرفق طبي، (3) في حالة الولادة في المنزل، يرجى إبلاغ مكتب الصحة لإصدار إشعار الولادة، (4) بطاقة تسجيل مفوضية اللاجئين أو جوازات سفر صالحة للأب والأم، و(5) شهادة وفاة في حالة وفاة الأب[241].

بموجب المادة 17، يكون السجل المدني مسؤولاً عن إصدار شهادات الولادة بما في ذلك البيانات المنصوص عليها في المادة 16[242]. بينما تنصّ المادة 22 على عدم ذكر اسم الوالد أو الوالدة أو كليهما معًا، في الحالات الآتية: (1) إذا كان الوالدان من المحارم وفقًا للشريعة الإسلامية فلا يذكر اسماهما؛ (2) إذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها فلا يذكر اسمها؛ (3) وبالنسبة إلى الوالدَيْن غير المسلمين، وإذا كان الوالد متزوجًا وكان المولود من غير زوجته الشرعية فلا يذكر اسمه إلا إذا كانت الولادة قبل الزواج أو بعد فسخه[243].

ب. وثيقة الزواج

تُطلب وثيقة الزواج أو الطلاق الصالحة والمصدقة قانونًا للإبلاغ عن ولادة في مصر[244]. ونظرًا لعدم عقد الزواج المدني في مصر، تنظّم قوانين الأحوال الشخصية القائمة على الدين هذه الإجراءات[245]. والحدّ الأدنى لسن الزواج لدى كافة الأديان هو ثمانية عشر عامًا[246]، كما لا تعترف مصر إلّا بالزواج

[240] المرجع ذاته، المادة 16

[241] المساعدة - شهادات الولادة لحديثي الولادة في مصر، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين https://help.unhcr.org/egypt/en / (اختر "شهادات الولادة لحديثي الولادة" في القائمة) (آخر زيارة في 17 آب / أغسطس 2021)

[242] قانون الطفل المصري رقم 12 لعام 1996 والمعدل بالقانون 126 لعام 2008، الحاشية 148 المذكورة أعلاه، المادة 17

[243] المرجع ذاته، المادة 22

[244] المساعدة - شهادات الولادة لحديثي الولادة في مصر، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الحاشية 241 المذكورة أعلاه

[245] مقابلة عن بعد مع المحامي محمد فرحات (23 آذار / مارس 2021)؛ مقابلة عن بعد مع مخبر سري، الحاشية 175 المذكورة أعلاه. سابا محمود، الاختلاف الديني في عمر علمي، الحاشية 56 المذكورة أعلاه، 115 رقم 15.

[246] المرصد القومي لحقوق الطفل والأمومة، سياسة العمل: إنهاء زواج الأطفال 1-2 (حزيران / يونيو 2018)

بين الجنسين[247]. وإذا كان والدا الطفل متزوجين وفقًا لدين لا تعترف به الحكومة المصرية، فتُعتبر حينها شهادة الزواج باطلة والزواج باطل[248].

ج. إطار الأحوال الشخصية

ليُعتبر الزواج صالحًا بموجب القانون المصري، ولا سيّما لتسجيل الطفل في السجل المدني، لا بدّ من أن يُعقد الزواج بموجب دين تعترف به الدولة المصرية. فلا تعترف مصر إلّا بالديانات الإبراهيمية، أي الإسلام واليهودية والمسيحية، وتتطلب إدراج الدين في بطاقات الهوية الوطنية[249]، الأمر الذي يسبب مشاكل للأفراد في مصر الذين لا ينتمون إلى الديانات الثلاث المعترف بها[250].

وبموجب القانون المصري – بالنسبة إلى الغالبية العظمى من السكان المسلمين – تنظم قوانين الأحوال الشخصية الزواج وفقًا لمبادئ الشريعة[251]. ويخضع عقد زواج لحكم قاضٍ إسلامي أو رجل ديني. ويتطلب تسجيل الزواج بطاقات الهوية للطرفين والشهود ودفع الرسوم[252].

أما بموجب قوانين الأحوال الشخصية، فينبغي على الرجل غير المسلم اعتناق الإسلام للزواج من امرأة مسلمة. نظريًا، يمكن للمرأة المسيحية أو اليهودية أن تتزوج من رجل مسلم من دون الاضطرار إلى تغيير دينها، ويُعقد الزواج بعد ذلك بموجب الشريعة، لكن عمليًا، قد يكون هذا أكثر تعقيدًا[253]. على سبيل المثال، ينبغي على الامرأة المسيحية الحصول على موافقة خطية من الكنيسة للزواج من رجل من غير دينها، ومن المعلوم أنّ الكنيسة القبطية غالبًا ما ترفض الموافقة على الزواج بين الأديان[254].

---

[247] حقوق المثليين في مصر، مؤشر العدالة، https://www.equaldex.com/region/egypt (آخر زيارة في 28 كانون الثاني / يناير 2022).

[248] مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية 181 المذكورة أعلاه. مقابلة عن بعد مع مخبر سري، الحاشية 175 المذكورة أعلاه. لمراجعة بشكل عام منى عرابي، التصريح بالاعتناق الديني في المحاكم الإدارية: القانون والحقوق وعدم التعيين العلماني، 17 تنوع جديد 64 (2015) (معاينة قوانين الأحوال الشخصية وعقود الزواج والعلاقات القانونية الأخرى بين الفرد والدولة، ولا سيّما فيما يتعلق بالبهائيين)

[249] دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، في الديباجة. لمراجعة عبد السلام، جمهورية مصر العربية: مذكرة تمهيدية، الحاشية 37 المذكورة أعلاه

[250] تم تحليل هذا في الجزء الرابع، ب .2 فيما يتعلق بالبهائيين. عام 2021، تضمن مشروع قانون أحكامًا تهدد بمزيد من تقويض قوانين الأحوال الشخصية المطبقة على المرأة في مصر، وكان من شأنها أن تزيد من صعوبة تسجيل ولادة النساء لأطفالهن؛ لكنها سُحبت بعد ذلك بعد الاحتجاجات. لمراجعة مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد يثير الغضب في مصر، الشوارع المصرية (27 شباط / فبراير 2021)؛ نوران أحمد، النظام بين الاستقرار والتعثر: قانون الأسرة في مصر، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (3 آب / أغسطس 2021).).

[251] لمراجعة الجنس وحقوق الأرض، منظمة الأغذية والزراعة. للأمم المتحدة، http://www.fao.org/genderlandrights-database/country-profiles/countries-list/national-legal-framework/womens-property-and-use-rights-inpersonal-laws/en/?country_iso3=EGY (آخر زيارة للموقع في 6 تشرين الثاني / نوفمبر 2021) [علمًا أن قوانين الأحوال الشخصية 1920/25 و1929/25 و1943/77 و1960/260 و1985/100 (المعدلة في 27 كانون الثاني / يناير 2000) توفر الإطار القانوني المناسب للأحوال الشخصية للمرأة في مصر؛ وهذا الإطار مستمد من الشريعة الإسلامية].

[252] المرجع ذاته

[253] ناتالي برنارد-موجيرون، تعزيز حقوق المرأة (مصر)، قوانين الأحوال الشخصية في مصر، الأسئلة الشائعة 28 (2010)

[254] علي جمال، مصر: الحب الممنوع للرومانسية بين الأديان، بي بي سي (24 تشرين الثاني / نوفمبر 2014)

وبالنسبة للزواج المسيحي، تعقد الطائفة المعنيّة في الكنيسة المسيحية الزواج وتباشر بوثائق الزواج. وبالتالي، تُستخدم شهادات زواج من الكنيسة بمثابة دليل على الزواج ولشهادات الميلاد ولتسجيل الأطفال في السجل المدني[255].

يخضع قانون الأحوال الشخصية في مصر لقانون ديني لا يعترف بالعلاقات الجنسية خارج الزواج. ولمتابعة إجراءات الأبوة لتسجيل الطفل بشكل قانوني، يحق للأم تسجيل الطفل باسم مؤقت يختاره المسؤول عن إصدار شهادات الولادة. ولمتابعة تأكيد الأبوة، يجب على الأم رفع دعوى قضائية وتقديم دليل على علاقة جنسية مع الرجل الذي تدعي أنه والد الطفل (مثل وثيقة مكتوبة من قبل الزوجين والمراسلات بينهما وما إلى ذلك)، وشهادات حيّة للتأكيد على العلاقة المعنيّة. وإذا فقدت الأم القضية، فيظلّ الطفل غير موثق[256]. وثمّة إجراءات أخرى يمكن للأم من خلالها محاولة تسجيل طفلها، لكنها تتطلب وقتًا طويلًا وتكاليف باهظة[257]. حدّد تقرير نشره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2016، عدد الأبوين الذي بلغ 75000، ويشير إلى أن عدد الزيجات السرية قد وصلت إلى 9٪ من جميع الزيجات في مصر[258]. وهذا يشير إلى أن عدد العائلات المتأثرة بعملية التسجيل التقييدية في حالات خارج الزواج قد يكون أكبر بكثير مما تم سُجّل.

5. الجنسية المزدوجة

ما من قانون يمنع ازدواج الجنسية أو تعددها في مصر. ومع ذلك، يُطلب من الذين يتقدمون للحصول على جنسية أخرى إبلاغ الحكومة المصرية بنيّتهم في الحصول على جنسية أخرى[259]. لذا يجب على المتقدم أن يعلن رغبته في الاحتفاظ بالجنسية المصرية خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ اكتساب الجنسية الأجنبية. وبشكل عام، يمكن إعفاء الأفراد ذوي الجنسية المزدوجة من الخدمة العسكرية ويحظر عليهم الترشح للبرلمان[260]. ثمة لوائح أخرى خاصة تعالج مسألة مزدوجي الجنسية[261]. كما يشير القانون المدني المصري إلى أن في حالة "مجهول الجنسية أو شخص متعدد الجنسية"، يجب

---

[255] مقابلة عن بعد مع مخبر سري، الحاشية 175 المذكورة أعلاه.

[256] الجامعة الأميركية في القاهرة، منع انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: الوضع في مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 25-26.

[257] مقابلة عن بعد مع محمد فرحات، الحاشية 245 المذكورة أعلاه

[258] حسام ربيع، الأمهات المصريات يكافحن من أجل إثبات الأبوة والحقوق لأطفالهن، أوقات متساوية (21 أيلول / سبتمبر 2018)

[259] القانون رقم 26 لعام 1975، الحاشية 67 المذكورة أعلاه، المادة 10

[260] ولاء علي، كل ما تريد معرفته عن تعديلات قانون الجنسية المصرية، مصر اليوم (17 تشرين الأول / أكتوبر 2018)

[261] أندرو توبين، تحديث: مصر - قانون جديد يهدد الفنادق والاستثمارات الدولية الأخرى في سيناء، كلايد أند كو (2013) (علمًا أن المرسوم بقانون رقم 14 لعام 2012 بشأن تكامل تنمية شبه جزيرة سيناء يتطلب أن يكون المتجنسون مزدوجي الجنسية، ويحظر على المصريين الذين لديهم أب أجنبي ملكية الأراضي والممتلكات في شبه جزيرة سيناء). لمراجعة أدناه، الجزء الخامس أ.4

على القضاء تحديد القانون الواجب التطبيق. ومع ذلك، يسري القانون المصري إذا كان الشخص مواطنًا مصريًا حتى إذا كان الفرد "يعتبر في نفس الوقت من قبل دولة أجنبية واحدة أو أكثر مواطنًا" لتلك الدولة الأجنبية[262].

6. إسقاط الجنسية المصرية وسحبها

ينصّ قانون الجنسية لعام 1975 على إسقاط الجنسية أو سحبها من خلال مرسوم صادر عن مجلس الوزراء بموجب معايير فردية؛ لذا يسري أي مرسوم سحب الجنسية فور صدوره[263]. ويجوز للمواطن المصري التخلي طوعًا عن جنسيته بعد اكتساب جنسية أجنبية، الأمر الذي يُنظّم بمرسوم من وزير الداخلية[264].

كما تتيح المادة 15 سحب الجنسية من كلّ مَن اكتسبها "بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة"[265]، لكنها تسمح أيضًا "بسحبها من كل من اكتسبها بالتجنس أو بالزواج وذلك خلال السنوات الخمسة التالية لاكتسابه إياها"، وذلك في حالات معيّنة[266]. وينصّ قانون الجنسية لعام 1975 على إسقاط الجنسية من المصريين الذين يتمتّعون بالجنسية كحق في الولادة في ظلّ مجموعة واسعة من الظروف[267]. هذه الظروف هي التالية: (1) إذا دخل في جنسيته أجنبية على خالف المادة 10؛ (2) إذا قبل دخول الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية من دون ترخيص سابق يصدر من وزير الحربية؛ (3) إذا كانت إقامة العادية في الخارج وصدر حكم بإدانته في جناية من الجنايات المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج؛ (4) إذا قبل في الخارج وظيفة لدى حكومة أجنبية أو أحدى الهيئات الأجنبية أو الدولية وبقى فيها بالرغم من صدور أمر مسبب اليه من مجلس الوزراء بتركها، إذا كان بقاؤه في هذه الوظيفة من شأنه أن يهدد المصالح العليا للبلاد، وذلك بعد مضى ستة أشهر من تاريخ إخطاره بالأمر المشار إليه في محل وظيفته في الخارج؛ (5) إذا كانت إقامة العادية في الخارج وانضم

---

[262] القانون المصري، جمهورية مصر العربي، المادة 25

[263] القانون رقم 26، لعام 1975، المادة 22

[264] المرجع ذاته، المادة 10

[265] المرجع ذاته، المادة 15

[266] المرجع ذاته، الحالات هي التالية: (1) إذا حكم عليه في مصر بعقوبة جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف؛ (2) إذا حكم عليه قضائيًا في جريمة من الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج أو من جهة الداخل؛ (3) إذا كان قد انقطع عن الإقامة في مصر مدة سنتين متتاليتين وكان ذلك الانقطاع بلا عذر يقبله وزير الداخلية.

[267] المرجع ذاته، المادة 16

إلى هيئة أجنبية من أغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للدولة بالقوة أو بأية وسيلة من الوسائل غير المشروعة؛ (6) إذا عمل لمصلحة دولة أو حكومة أجنبية وفي في حالة حرب مع مصر، أو كانت العالقات الدبلوماسية قد قطعت معها، وكان من شأن ذلك الأضرار بمركز مصر الحربي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي أو المساس بأية مصلحة قومية أخرى؛ (7) إذا اتصف في أي وقت من الأوقات بالصهيونية[268]. كما تنصّ المادة 17 على سحب الجنسية عمن يكون قد اكتسبها معه بطريق التبعية كلهم أو بعضهم[269].

ثمّة معيار متدني لإسقاط الجنسية: "يكفي أن يشكّ مجلس الوزراء في ولاء الشخص لمصر لتجريد هذا الشخص من الجنسية المصرية أو حرمانه من طلب التجنس، حتى لو وُلد و / أو عاش في مصر، أو تزوج من مواطن مصري"[270]. ما من أرقام للجمهور حول عدد الجنسيات – وحتى إن توفرت – التي يتم سحبها سنويًا[271].

7. قانون اللاجئين المحليين

تضمن المادة 91 من دستور 2014 حق اللجوء السياسي، إذ نصّت على أن: "للدولة أن تمنح حق اللجوء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة. وتسليم اللاجئين السياسيين محظور"[272]. وعلى الرغم من هذه السياسة، إلّا أنّ التشريعات المحلية تغيب عن مصر حتى الآن بشأن اللاجئين أو اللجوء[273].

وبدلاً من ذلك، أعطت مذكرة التفاهم لعام 1954 بين الحكومة المصرية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية تحديد وضع اللاجئ للمفوضية ونطاق عمليات المفوضية، فضلاً

---

[268] المرجع ذاته

[269] المرجع ذاته، المادة 17 (تشير التبعية في هذا السياق إلى مَن اكتسب الجنسية المصرية من خلال علاقته بمواطن مصري).

[270] طارق بدوي، قانون الجنسية المصرية، القانون الدولي الخاص، وتأثيرهما على الحقوق الفردية، 6 (3) قانون وحوكمة الشرق الأوسط 272، 279 (2014) [يُشار إليه فيما يلي بإسم بدوي، قانون الجنسية المصرية])

[271] لمراجعة المعلومات في الجزء الرابع، ج.

[272] دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، المادة 91

[273] لأهداف تتعلق بالإقامة، يقسم القانون المصري الأجانب إلى أربع فئات: (1) الأجانب ذوو الإقامة الخاصة؛ (2) الأجانب ذوو الإقامة العادية؛ (3) الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة؛ و(4) الأجانب الذين حصلوا على الإقامة بسبب الاستثمار المالي الكبير. لمراجعة القانون رقم 173 لعام 2018، الحاشية 221 المذكورة أعلاه، المادة 1. مصر بصدد صياغة تشريع بشأن اللجوء، رغم عدم الانتهاء منه أو الإعلان عنه بعد. لمراجعة نعمت شرف الدين، اللاجئون في مصر: الممارسات والقانون المستقبلي 60 (13 أيلول / سبتمبر 2020) (أطروحة ماجستير، الجامعة الأميركية في القاهرة) (في الملف لدى الجامعة الأميركية في القاهرة، مؤسسة المعرفة في الجامعة الأميركية في القاهرة

عن التزامات الحكومة المصرية بالتعاون مع قضايا اللاجئين[274]. بينما لا تشمل مذكرة التفاهم عديمي الجنسية تحت ولاية المفوضية، فقط اللاجئين "الحسن النية"[275]. بموجب مذكرة التفاهم، فإنّ المفوضية مطالبة بما يلي: (1) التعاون مع السلطات الحكومية وإجراء التعداد السكاني وتحديد اللاجئين المؤهلين بموجب ولاية المفوض السامي؛ (2) تسهيل العودة الطوعية للاجئين؛ (3) تشجيع المبادرات التي تؤدي إلى توطين اللاجئين المقيمين في مصر في المهجر بالتعاون مع الحكومة المصرية والمنظمات الدولية المختصة؛ (4) مساعدة اللاجئين الأكثر عوزاً في نطاق الانتداب والمقيمين في مصر ضمن حدود الأموال المتاحة؛ و(5) ضمان تنسيق الأنشطة في مصر لصالح اللاجئين بموجب التفويض من قبل جمعيات الرفاهية المرخصة حسب الأصول من قبل الحكومة[276]. وبالتالي، تُجرى كافة العمليات في مصر المتعلقة بتسجيل اللاجئين والتوثيق وتحديد وضع اللاجئ، من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ب- القانون الدولي والإقليمي

لمصر التزامات قانونية واسعة النطاق بموجب القانون الدولي والإقليمي لاحترام الحق في الجنسية وحماية عديمي الجنسية والمعرضين لخطر انعدام الجنسية[277]. وتُعدّ مصر عضوًا مؤسسًا في جامعة

---

[274] مذكرة التفاهم بين مصر والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي أول اتفاقية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لإنشاء أول مكتب للمفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ يعالج المكتب ما يقارب ثلثي عبء تحديد وضع اللاجئين العالمي التابع للمفوضية. نورهان عبد العزيز، بعيدًا عن الأنظار بعيدًا عن الحقوق: طالبو اللجوء المرفوضون والملفات المغلقة، الحاشية 205 المذكورة أعلاه، 18. سياق اللاجئين في مصر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 202 المذكورة أعلاه

[275] مذكرة تفاهم بين الحكومة المصرية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المادة 6 (10 شباط / فبراير 1954)

[276] المرجع ذاته، المادة 2. لمراجعة طارق بدوي، اتحاد أوروبي متوسطي للأبحاث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية، مذكرة التفاهم بين مصر ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: المشاكل والتوصيات 7 (2010) (تنصّ على أن العديد من الاستنتاجات تنبثق من مذكرة التفاهم: "(1) يتعين على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إجراء تحديد وضع اللاجئ نيابة عن الحكومة مقابل إصدار الحكومة تصاريح الإقامة للاجئين المعترف بهم؛ (2) أنّ على عكس ما ينصّ عليه قانون مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فلا يُعتبر الاندماج المحلي حلاً دائمًا معترفًا به للاجئين في مصر؛ و(3) أن الحكومة المصرية ليست مسؤولة مالياً عن اللاجئين المفوضين. وبدلاً من ذلك، فإن الحكومة المصرية مقيدة بمنح تصاريح إقامة مؤقتة للاجئين، وتفويض جمعيات الرعاية لتقديم المساعدة للاجئين"

[277] هيئات حقوق الإنسان - إجراءات الشكوى، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان [مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان]، https://www.ohchr.org/en/hrbodies/tbpetitions/pages/hrtbpetitions.aspx (آخر زيارة في 5 آذار / مارس 2021). بشكل عام وفي ظلّ ظروف معيّنة، تتلقى ثماني هيئات المعاهدات لحقوق الإنسان (مركز الحقوق المدنية والسياسية ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل) الشكاوى الفردية أو الاتصالات من الأفراد وتنظر فيها. قد يقرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أيضًا أن دولة ما قد انتهكت التزاماتها بموجب المعاهدة ويقدم توصيات وإجراءات متابعة. المرجع ذاته

الدول العربية[278] ومنظمة التعاون الإسلامي[279] والاتحاد الإفريقي[280]. وكلّ نظام يحمي الحق في الجنسية ويفرض التزامات على الدول لضمان الحق من خلال القانون الوطني. وبصفة دولة موقعة على اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات والقانون العرفي الدولي، تلتزم مصر بعدم إبطال هدف المعاهدة وغرضها التي وقعتها لكن لم تصدق عليها، حتّى تعلن أنها لا تنوي أن تصبح طرفًا في المعاهدة[281].

وحتى الآن، لم تصدق مصر على اتفاقية عام 1954 اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية[282] أو اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية[283]. بالإضافة إلى تقديم تعريف لانعدام الجنسية[284]، تعترف هذه الاتفاقيات بأنّ الحماية لعديم الجنسية لا تشكّل بديلاً عن حيازة جنسية، وتقع على عاتق الدول مسؤولية تسهيل عملية تجنيس عديمي الجنسية[285]. يعالج القسم التالي الالتزامات القانونية الحالية لمصر التي تنصّ على الحق في الجنسية وتحليل التزامات مصر فيما يتعلق بـ(1) الحق في الجنسية لجميع الأشخاص و(2) حق الطفل في الجنسية و(3) الحق في الحصول عليها والالتزام بمنح الجنسية من دون تمييز على أساس الجنس و(4) الحقوق والحماية للاجئين.

---

[278] أنشأت جامعة الدول العربية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان عام 1968، وتتألف من ممثل سياسي واحد من كلّ دولة عضو. وتقدّم إدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية الدعم الفني للجنة الدائمة. على الرغم من المحاولات العديدة، إلّا أنّ اقتراحات تشكيل محكمة عربية لحقوق الإنسان ومحكمة عدل عربية لم تؤت ثمارها حتى الآن. ميرفت رشماوي، رابطة الدول العربية لمعايير وآليات حقوق الإنسان 27 و29 و53 (2015). لا يزال الافتقار إلى هيئة قانونية أو حقوقية مستقلة يظهر فجوة في معالجة الشواغل المتعلقة بالحق في الجنسية ضمن إطار جامعة الدول العربية، وقد أدى إلى ندرة الاجتهاد القضائي حول هذا الموضوع

[279] تُعدّ كافة أعضاء جامعة الدول العربية البالغ عددهم 22 عضوًا أعضاءً في منظمة التعاون الإسلامي. كما أدّت مراجعة ميثاق منظمة التعاون الإسلامي لعام 2008 إلى إنشاء اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، بمثابة هيئة مصممة لتحقيق التوازن بين الإسلام والنظام الدولي لحقوق الإنسان. لمراجعة إيوانا سيسماس، مذكرة تمهيدية للنظام الأساسي للجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، 50 مواد قانونية دولية، 1148 (2011)

[280] لمراجعة الدول الأعضاء، الاتحاد الإفريقي، https://au.int/en/member_states/countryprofiles2 (آخر زيارة للموقع في 25 كانون الثاني / يناير 2022

[281] لمراجعة اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، المادة 18 (أ)، 27 كانون الثاني / يناير 1980، 1155 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 331. عندما لا تدخل المعاهدة حيز التنفيذ، تبقى مصر ملزمة بأحكام المعاهدة بشرط ألا يتم تأخير دخولها حيز التنفيذ من دون داع. المرجع ذاته. المادة 18 (ب). لمراجعة أيضًا اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة،

https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXIII1&chapter=23&Temp=mtdsg3&clan=_en (آخر زيارة للموقع في 15 أيار / مايو 2021).

[282]اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، الحاشية 25 المذكورة أعلاه. لم توقع مصر على الاتفاقية بشأن انعدام الجنسية لعام 1954 (على الرغم من أن مصدرًا واحدًا على الأقل أشار إلى انضمام مصر إليها). تشير مجموعة معاهدات الأمم المتحدة الرسمية إلى أن مصر ليست طرفًا في أي من الاتفاقيتين المتعلقتين بانعدام الجنسية

[283] اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، الحاشية 25 المذكورة أعلاه

[284] لمراجعة الجزء الثاني أ

[285] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، نصّ اتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، مع مذكرة تمهيدية من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 3 (أيار / مايو 2014)

1. الحق في الجنسية لجميع الأشخاص

يُعدّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صكًّا غير ملزم، لكن اعتُرف بالعديد من أحكامه بمثابة جزء من القانون العرفي الدول[286]. تنصّ المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكلّ فرد حق التمتع بجنسية ما" و"لا يجوز، تعسُّفًا، حرمان أيّ شخص من جنسيته ولا من حقّه في تغيير جنسيته"[287]. وبالتالي، يفرض الحق الإيجابي "الحصول على الجنسية وقدرة الفرد على أن يصبح مواطنًا في دولة معيّنة" [المادة 15 (1)]، "بينما يقيّد أيضًا الحظر السلبي للمادة 15 عمل الدولة في مسألة الجنسية"[288]. وفقًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بلورت وسائل دولية وإقليمية الحق في اكتساب الجنسية والاحتفاظ بها. وفي حين لا تزال "المعايير المقبولة عالميًا بشأن إسناد الجنسية غائبة"[289]، يبدو أن الفكرة السائدة والقائلة بإن لكلّ شخص الحق في الجنسية بمثابة حق من حقوق الإنسان، قد أصبحت قانونًا عرفيًا دوليًا[290]. ومع ذلك، لا يزال من الصعب تحديد مدى التزام صاحب الواجب بمنح الجنسية بموجب قانون القانون العرفي الدولي[291].

وفي هذا الإطار، تدعم أحكام حقوق الإنسان الهامة الأخرى الحق في الحصول على الجنسية. إذ يُعدّ مبدأ عدم التمييز مكوّنًا عالميًا للوسائل سُلّط الضوء عليها في هذا القسم، ولو أنّ نطاق عدم التمييز ليس موحدًا[292]. تتطلب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي صادقت عليها مصر، منح الجنسية "من دون التمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الأثني"[293] (يُعالج التمييز بين الجنسين في قسم لاحق). وفي حين أنّ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري غالبًا ما تُقرأ لاستبعاد حقوق غير المواطنين وفقًا للمادة 1 (2) والمادة 1 (3)[294]،

---

[286] لجنة القانون الدولية، مشروع المواد بشأن الحماية الديبلوماسية مع الشروح

[287] قرار 217 للجمعية العامة (III) أ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 15 (10 كانون الأول / ديسمبر 1948)

[288] جوناثان بيالوسكي، الحماية الإقليمية للحق في الجنسية، 24 قانون كاردوزو الدولي المقارن وقانون الأخلاقيات 153، 157 (2015)

[289] سيرينا فورلاتي، الجنسية كحق من حقوق الإنسان، في تغيير دور الجنسية في القانون الدولي 18، 19 (لسيرينا فورلاتي وأليساندرا أنوني، 2013)

[290] لمراجعة روبرت جون بينيسيس ف. تنزانيا، المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الحكم في 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2019، التطبيق رقم 2015/013، ¶ 87 (ينصّ على أنّ "الحق في الجنسية هو جانب أساسي من كرامة الإنسان")؛ لمراجعة أيضًا التعديلات المقترحة على أحكام التجنس في دستور كوستاريكا، اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، الفتوى 84/4 (19 كانون الثاني / يناير 1984) السلسلة أ رقم 4، الفقرات 32-33 (الجنسية هي "حق أصيل لجميع البشر")

[291] سيرينا فورلاتي، الجنسية كحق من حقوق الإنسان، الحاشية 289 المذكورة أعلاه)

[292] لمراجعة على سبيل المثال، المادة 3 (1) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 22 أيار / مايو 2004، جامعة الدول العربية [يشار إليه فيما يلي بالميثاق العربي]؛ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 2، 21 المواد القانونية الدولية 58 (1982)، منظمة الوحدة الإفريقية، [يشار إليها فيما يلي بالميثاق الإفريقي]؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 2 (1)، 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1989، 1577 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 3 [يشار إليها فيما يلي باتفاقية حقوق الطفل]

[293] الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 5، 21 كانون الأول / ديسمبر 1965، 660 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، 195

[294] المرجع ذاته، المادة 1 (2) والمادة 1 (3)

إلّا أنّ لجنة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الدول الأطراف بضمان "عدم التمييز ضد مجموعات معيّنة من غير المواطنين فيما يتعلق بالحصول على الجنسية أو التجنس"، بما في ذلك العوائق "التي تحول دون التجنس التي قد تكون موجودة للمقيمين لفترات طويلة أو دائمة"[295]. كما أقرّت لجنة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بأنّ الحرمان من الجنسية على أساس تمييزي يُعدّ انتهاكًا للاتفاقية، وأنّ الحرمان من الجنسية للمقيمين لفترات طويلة أو الدائمة قد يخرق الاتفاقية، وأنّ الدول الأطراف ملزمة بتقليل حالات انعدام الجنسية[296]. الإضافة إلى ذلك، تنصّ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها مصر عام 2008، على أنّ الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يمتّعوا "على قدم المساواة مع الآخرين... الحق في اكتساب الجنسية وتغييرها" بما في ذلك الحق في الوصول إلى الوثائق المعنيّة"[297]. توضح التزامات عدم التمييز بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الترابط بين الجنسية والحقوق والالتزامات الأخرى إلى جانب المفاهيم الأوسع للحق في الجنسية في القانون الدولي الذي تبنته مصر من خلال المعاهدات أو القانون العرفي الدولي.

كما صادقت مصر على مواثيق إقليمية تعترف بالحق في الجنسية باعتباره حق أساسي للجميع. لعبت جامعة الدول العربية تحديدًا دورًا مركزيًا في إلزام الدول العربية بالتزامات تتعلق بالحق في الجنسية. إذ دخل الميثاق العربي لعام 2004 حيز التنفيذ رسميًا في آذار / مارس 2008[298]، مع تصديق مصر على الميثاق في حزيران / يونيو 2019[299]. كما ينصّ الميثاق العربي على أنّ "لكلّ شخص الحق في التمتع بجنسية ولا يجوز إسقاطها عن أي شخص بشكل تعسفي أو غير قانوني"[300]. يمنح الحكم

---

[295] لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم XXX للجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن التمييز ضد غير المواطنين، 13، (1 تشرين الأول / أكتوبر 2002) [GR XXX]

[296] المرجع ذاته، ¶ 14-16. لمراجعة بشكل عام باتريك ثورنبيري، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: شرح (2016).).

[297] اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المادة 18 (1)، 3 أيار / مايو 2008، 2515 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة؛ لمراجعة أيضًا اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-15&chapter=4&clang=_en (آخر زيارة للموقع في 15 تموز / يوليو 2021)

[298] لمراجعة محمد أمين الميداني، ماتيلد كابانيتس، وسوزان أكرم، الميثاق العربي لحقوق الإنسان 24 مجلة القانون الدولي الصادرة عن جامعة بوسطن، 147، 147-149 (2004) (مع ترجمة إنجليزية للميثاق العربي ومراجعة بإيجاز صياغة تاريخ الميثاق العربي لعام 2004). لمراجعة أيضاً مرفت رشماوي، الميثاق العربي المنقح لحقوق الإنسان: خطوة إلى الأمام، 5 مراجعة قانون حقوق الإنسان 361، 361-362 (2005) (مع الإشارة إلى أنّ الميثاق العربي الأصلي لحقوق الإنسان تبنّته جامعة الدول العربية عام 1994، لكنه "انتُقد على نطاق واسع حينها من قبل العديد من منظمات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها، باعتباره فشل للوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، [و] لم تبدِ دولة واحدة من دول جامعة الدول العربية استعدادها للتصديق عليها")؛ لمراجعة أيضًا مرفت رشماوي، الميثاق العربي لحقوق الإنسان وجامعة الدول العربية: تحديث، 10 مراجعة قانون حقوق الإنسان 169، 169 (2010) (علمًا أنّ الدول الأولى التي صدقت على الميثاق العربي هي الجزائر والبحرين والأردن وفلسطين وسوريا وليبيا والإمارات العربية المتحدة، ما يوفر التصديقات السبع اللازمة لدخوله حيز التنفيذ وفقًا للمادة 49 (2)).)

[299] مصر تنضم إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان بموجب مرسوم رئاسي، مصر اليوم (14 حزيران / يونيو 2019)

[300] الميثاق العربي، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة 29 (1)

المتعلق بالحرمان من الجنسية أيضًا سلطة تقديرية أوسع للدولة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لأنه يسمح تحديدًا للدولة برفض الجنسية "لسبب قانوني يتوافق مع تشريع [الدولة]" مقابل الحماية الأوسع للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من "الحرمان التعسفي"[301].

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت جامعة الدول العربية اتفاقية المواطنة للمقيمين في الدول العربية بخلاف بلدانهم الأصلية (المعروفة أيضًا بـ"اتفاقية الجنسية العربية") التي صدّقت عليها مصر ودخلت حيز التنفيذ عام 1956[302]. كما اقترحت جامعة الدول العربية مؤخرًا مراجعة هذه الاتفاقية لتتماشى مع المعايير الدولية[303]. بينما يتناقض اهتمام جامعة الدول العربية في البداية بالحق في الجنسية مع منظمة التعاون الإسلامي التي لم تتضمن الحق في الجنسية في إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام عام 1990 (حتى وأنه يبدو حقًا في الحصول على الجنسية قد يُدرج في إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان[304].

لا يعترف الميثاق الإفريقي للاتحاد الأفريقي لعام 1986 صراحة بالحق في الحصول على الجنسية[305]. بينما نصّ على إنشاء اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المكلفة بالإشراف على تنفيذ الميثاق الإفريقي[306] الذي قرّر أنّ الحق في الحصول على الجنسية متضمن في الميثاق[307]. فسّرت اللجنة

---

[301] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الحاشية 287 المذكورة أعلاه، المادة 15

[302] لمراجعة اتفاقية الجنسية للمقيمين العرب في الدول العربية بخلاف بلدانهم الأصلية، جامعة الدول العربية (1954). لمراجعة أيضًا ميرفت رشماوي، رابطة معايير وآليات حقوق الإنسان للدول العربية 96 (2015) (علمًا أنّ اتفاقية المواطنة (1994) لم تدخل حيز التنفيذ، لكن مصر صدقت على هذه الاتفاقية أو بصدد التصديق عليها). لمراجعة أيضًا ماجا جانمير ودلال ستيفنز، أنظمة اللاجئين الإقليمية: الشرق الأوسط، في دليل أوكسفورد لقانون اللاجئين الدولي 334، 342 (كاثرين كوستيلو، جين ماك آدم، وميشيل فوستر محرران، 2021) (علمًا أنّ هذه الاتفاقية قد تقتصر المصطلحات على مَن يُعتبر عربي). والجدير بالذكر أنّ مصدرًا واحدًا على الأقل يشير إلى أن اتفاقية الجنسية العربية قد ألغاها مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية. اتفاقية الجنسية العربية، مبادرة حقوق المواطنة في إفريقيا، https://citizenshiprightsafrica.org/arab-nationality-convention/ (آخر زيارة للموقع في 2 شباط / فبراير 2022)

[303] المؤتمر العربي الأول حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية، لتعزيز حقوق المرأة في الحصول على الجنسية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، البيان الختامي (1-2 تشرين الأول / أكتوبر، 2017)؛ مقابلة عن بعد مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 5 المذكورة أعلاه.

[304] لمراجعة توران كاياوغلو، إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان: الوعود والمزالق الجدول 1، منظمة بروكينجز (28 أيلول / سبتمبر 2020). حاولت منظمة التعاون الإسلامي توفير إطارًا جديدًا لحقوق الإنسان من خلال إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان، بينما أجّل مجلس وزراء الخارجية في نيسان / أبريل 2020 اعتماد النص المُعد للموافقة عليه بسبب جائحة كوفيد-19

[305] الميثاق الإفريقي، الحاشية 292 المذكورة أعلاه؛ لمراجعة أيضًا مقاربة الاتحاد الإفريقي بشأن الحق في الجنسية في إفريقيا: تأثير انعدام الجنسية على تنمية إفريقيا والحاجة إلى القضاء عليها، إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي، https://www.achpr.org/public/Document/file/Any/presentation_approach_on_statelessness_in_africa_dpa_auc.pdf (آخر زيارة للموقع في 15 تموز / يوليو 2021).

[306] سارة بالاسيوس أرابيلس، كشف تأثير إفريقيا على تطوير القانون الدولي للاجئين، 65 مجلة القانون الإفريقي، 28 (1 أيار / مايو 2021) (نقلاً عن الميثاق الإفريقي المادة 2).

[307] لمراجعة إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، الحق في الحصول على الجنسية في إفريقيا، الحاشية 22 المذكورة أعلاه، 5 رقم 31 (علمًا أنّ "المادة الثامنة والعشرون من مشروع الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (CAB / LEG / 67/1) الذي أعده القاضي كيبا مباي، ينصّ أولًا على أن "لكلّ شخص الحق في الحصول على الجنسية"، وأن "لكلّ شخص الحق في جنسية الدولة التي ولد في إقليمها إذا لم يكن لديه الحق

الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب العديد من أحكام المعاهدة على أنها تضمن الحق في الحصول على الجنسية[308]. على سبيل المثال، تتضمن المادة 2 حظرًا على التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس "الأصل القومي أو الاجتماعي"[309]. يفرض هذا الأمر التزامات لتأمين كل حق من الحقوق المنصوص عليها في "الميثاق الإفريقي" "لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، مواطنين كانوا أو غير المواطنين"، وينطوي على حقوق الجنسية[310]؛ تم تفسير نصوص أخرى لحماية الحق في الحصول على الجنسية[311]. لا تُعدّ هذه التفسيرات للميثاق الأفريقي ملزمة رسميًا لمصر، لكنها تعزز حق الجنسية باعتباره من مكونات القانون العرفي الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ البروتوكول الاختياري للميثاق الإفريقي المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب (المحكمة الإفريقية) التي بدورها اعترفت بهذا الحق[312]. لكن في حالتين على الأقل، أقرت المحكمة الأفريقية بأن الحق في الجنسية جزء من القانون العرفي الدولي[313]؛ في حين أن المحكمة الإفريقية لم تبت بعد في قضية

في أي جنسية أخرى" وأن "لا يُحرم الفرد تعسفيًا من جنسيته أو من الحق في تغييرها" لكن هذه الأحكام لم تصبح جزءًا من النص النهائي للميثاق الإفريقي).

[308] إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، الحق في الحصول على الجنسية في إفريقيا، الحاشية 22 المذكورة أعلاه، المادة 6

[309] الميثاق الإفريقي، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة 2

[310] لمراجعة الاجتماع الإفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان. زامبيا، بيان 92/71، إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي 22 (تشرين الأول / أكتوبر 1996)

[311] ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، مطلب المادة 3 المتعلق بالمساواة في الحماية أمام القانون. إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي، الحق في الجنسية في أفريقيا، الحاشية 22 المذكورة أعلاه، 6 (نقلًا عن جون ك. موديز بوتسوانا، بيان 93/97 إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي ¶ 89 (6 تشرين الثاني / نوفمبر 2000). كما خضع حكم المادة 5 لترسيخ الكرامة المتأصلة في جميع البشر، للقراءة على أنه يشمل ضمنيًا حقوق الجنسية. لمراجعة (سارة بالاسيوس أرابيلس، كشف تأثير إفريقيا على تطوير القانون الدولي للاجئين، 65 مجلة القانون الإفريقي، 28 (1 أيار / مايو 2021) (نقلاً عن المجتمع النوبي في كينيا، بيان 06/317، إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي ¶ 136-151 (30 أيار / مايو 2006)) لمراجعة 234: قرار بشأن الحق في الحصول على الجنسية، إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي (23 نيسان / أبريل 2013). لاحظت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في قرارها أن "الحرمان من الوصول إلى وثائق الهوية التي تمنح الفرد الحق في التمتع بالحقوق المرتبطة بالجنسية ينتهك حق الفرد في الاعتراف بشخصيته القانونية... والمطالبة بالجنسية أو الجنسية كوضع قانوني محمي بموجب المادة 5.").

الجالية النوبية في كينيا، إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي ¶ 140. وتشمل الأمثلة الأخرى الحق في محاكمة عادلة (المادة 7) وحظر الطرد الجماعي (المادة 12) وحماية وحدة الأسرة (المادة 18). لمراجعة الاجتماع الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، زامبيا بيان 92/71، إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي، ¶ 30 (تشرين الأول / أكتوبر 1996)؛ معهد حقوق الإنسان والتنمية (نيابة عن اللاجئين السيراليونيين في غينيا)، جمهورية غينيا، بيان 02/249، إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي ¶ بيان 44، 72 (كانون الأول / ديسمبر 2004)؛ منظمة العفو الدولية، زامبيا، بيان 98/212، إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي، 59 (أيار / مايو 1999)

[312] بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، منظمة الوحدة الإفريقية (10 حزيران / يونيو 1998). في تموز / يوليو 2008، أصدر الاتحاد الإفريقي بروتوكولاً بشأن النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان، لدمج المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مع محكمة العدل الإفريقية؛ لم يجر هذا الدمج بعد لأن البروتوكول لم يصل إلى العدد المطلوب من التصديقات ليدخل حيز التنفيذ. لمراجعة بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان، الاتحاد الإفريقي (1 تموز / يوليو 2008). لمراجعة أيضًا معاهدات واتفاقيات وبروتوكولات ومواثيق منظمة الوحدة الإفريقية / الاتحاد الإفريقي، https://au.int/en/treaties (آخر زيارة للموقع في 15 تموز / يوليو 2021) (علمًا أنّ مصر وقعت على البروتوكول الاختياري في 17 شباط / فبراير 1999، لكنها لم تصدق عليه)

[313] في قضية أنودو ضد جمهورية تنزانيا المتحدة، ذكرت المحكمة الإفريقية أن "في حين أنّ منح الجنسية يندرج ضمن نطاق سيادة الدول... يجب ممارسة سلطة حرمان شخص من جنسيته وفقًا للمعايير الدولية لتجنب خطر انعدام الجنسية". أنودو ضد تنزانيا، حكم 2015/012، إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي ¶ 77-78 (22 آذار / مارس 2018). عززت المحكمة الإفريقية لاحقًا هذا الحكم، مفسرةً قضية أنودو ضدّ تنزانيا التي تنصّ على أن "الحق في الجنسية كما هو منصوص عليه بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمكن تطبيقه كقاعدة ملزمة إلى المدى الذي اكتسب فيه الصك قاعدة القانون العرفي الدولي"، ومن ثم يحمل "الحق في الجنسية جانبًا أساسيًا من كرامة الإنسان... لذلك تُعتبر حماية كرامة الإنسان حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان". قضية بينسيز ضدّ تنزانيا، حكم 2015/013، إدارة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي ¶ 85 - 87 (28

تتعلق بمصر، فيشير فقه اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأفريقية إلى أن مصر ستكون ملزمة بتوفير الحق في الجنسية بموجب الميثاق الإفريقي.

2. حق الطفل في الجنسية

تُعدّ مصر طرفًا في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تضمن حق الجنسية للأطفال. وفي هذا الإطار، تنصّ المادة 24 (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه مصر عام 1982، على أنّ لكل طفل الحق في اكتساب جنسية[314]. ومثال آخر في هذا الإطار، تنصّ المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها مصر عام 1990، على أنّ لكل طفل الحق في اكتساب جنسية، وتلزم المادة 8 الدول الأطراف "باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته... وذلك من دون تدخل غير شرعي"[315]. كما تفرض اتفاقية حقوق الطفل على تحديدًا على الدول تنفيذ حق الطفل في الجنسية "وفقًا لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان، ولاسيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك"[316]. كما تطالب اتفاقية حقوق الطفل مصر "بتقديم المساعدة والحماية المناسبتين" عندما يُحرم الطفل من عنصر أو أكثر من هويته، بما في ذلك جنسيته[317]. وبموجب كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، فيقع على عاتق مصر التزامات إضافية لحماية حقوق الطفل للجنسية ووضعه القانوني. إذ تفرض الاتفاقيتان تسجيل الطفل فور ولادته[318]. وفي حال الأطفال المهاجرين، تنصّ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي انضمت إليها مصر عام 1993، تحديدًا على أن " لكل طفل من أطفال العامل المهاجر الحق في الحصول على أسم وفي تسجيل ولادته، وفي الحصول على جنسية"[319].

تشرين الثاني / نوفمبر 2019) (التشديد مضاف). لمراجعة أيضًا برونوين مانبي وكليمنت برناردو موبانغا، ملاحظة: روبرت جون بينيسيس ضدّ جمهورية تنزانيا المتحدة، 2 مراجعة انعدام الجنسية والمواطنة، 172-178 (29 حزيران / يونيو 2020) (ينصّ على أن "الحكم يعزز القول بأنه في حال إصدار مستندات تعترف بالجنسية لشخص ما، يقع عبء الإثبات على عاتق الدولة بأنه لم يكن مواطناً. وأخيرًا، بالإضافة إلى النتائج التي توصل إليها أنودو، استندت المحكمة الإفريقية إلى فقه اللجنة الإفريقية لتأكيد أن حماية "الوضع القانوني" في المادة 5 من الميثاق الإفريقي تتضمن الحق في الجنسية.").)

[314] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 24 (3)، 16 كانون الأول / ديسمبر 1966، 999 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 171

[315]اتفاقية حقوق الطفل، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة 7 (1) و8 (1)

[316] المرجع ذاته، المادة 7 (2)

[317] المرجع ذاته، المادة 8 (2)

[318] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الحاشية 314 المذكورة أعلاه، المادة 24 (2)؛ اتفاقية حقوق الطفل، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة 7 (1). شددت لجنة حقوق الإنسان بشكل خاص على "أهمية عدم التمييز:" [لا] يجب أن يكون التمييز فيما يتعلق باكتساب الجنسية مقبولًا بموجب القانون الداخلي فيما بين الأطفال الشرعيين والأطفال الذين ولدوا خارج إطار الزواج أو من أبوين عديمي الجنسية أو من جنسية أحد الوالدين أو كليهما. بيجي بريت، التمييز وانعدام الجنسية لدى الطفولة ضمن عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أطفال العالم عديمي الجنسية 169، 171 (كانون الثاني / يناير 2017)

[319] الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة 29 كانون الأول / ديسمبر 1990، 2220 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 2؛ لمراجعة أيضًا الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة

أما فيما يتعلق بجامعة الدول العربية، فتلتزم الدول الأطراف في الميثاق العربي على اتخاذ "الإجراءات التي تراها مناسبة وبما يتفق مع تشريعاتها الداخلية الخاصة بالجنسية في تمكين الأطفال من اكتساب جنسية الأم مع مراعاة مصلحة الطفل في كل الأحوال"[320]. بالإضافة إلى ذلك، ينصّ الميثاق العربي لحقوق الطفل الذي صدر عام 1983، حتى وأن الدول العربية أعطته تركيزًا أقل من اتفاقية حقوق الطفل[321]، على حق الطفل في الجنسية. كما يترك الميثاق العربي لحقوق الطفل مصطلح "العربي" الاجتماعي – العرقي غامضًا مبهمًا[322]، ولا يحدد أيضًا ما إذا كانت استحقاقاته "مستحقة لجميع الأطفال العرب أو لمواطني الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية فقط"[323]. ومع ذلك، أفادت الجامعة الأميركية في القاهرة أن "مصر شاركت لاحقًا في إعلانات غير ملزمة تلتزم بضمان حقوق الأطفال من دون الإشارة إلى الانتماء العرقي" مشيرة إلى أن تفسير مصر لهذه الحقوق قد يكون أكثر توافقًا مع معايير حقوق الإنسان[324]. كما أوصت جامعة الدول العربية عام 2009 الدول "بضرورة تعزيز تقاريرها إلى لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة" لكنها لم تنصح بالعمل بشكل مستقل لمراجعة اتفاقية حقوق الطفل[325].

استمرت جامعة الدول العربية في تعزيز حق الطفل في الجنسية، فأقرّ قرارها رقم 216 عام 2001، "بالحقوق الفردية للأطفال وما يرتبط بها من حق في الإسم والهوية والنسب والجنسية"[326]. كما أعلنت جامعة الدول العربية عزمها على "تسجيل كل طفل عند الولادة للحفاظ على حقه في هوية اسم وجنسية وإنفاذ القوانين واللوائح الخاصة بهذا المعنى" في إعلان مراكش لعام 2010 (المؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى حول حقوق الطفل، إعلان مراكش، جامعة الدول العربية (كانون الأول / ديسمبر 2010).)[327]. أخيرًا، وبالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أصدرت جامعة الدول العربية عام 2018، إعلانًا من بين أمور أخرى، لدعوة أمانة جامعة الدول العربية إلى سنّ قانون عربي نموذجي يعكس أفضل الممارسات لمنح

---

https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-13&chapter=4&clang=_en (آخر زيار للموقع في 15 تموز / يوليو 2021)

320 الميثاق العربي، الحاشية 292، المادة 29 (2)

321 ميرفت رشماوي، جامعة الدول العربية، معايير وآليات حقوق الإنسان 83 (2015)

322 الجامعة الأميركية في القاهرة، مستحقات اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 83

323 المرجع ذاته

324 المرجع ذاته، 139 (نقلاً عن إعلان القاهرة بشأن تحديات التنمية وديناميكيات السكان، والمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014) وإعلان الرباط بشأن الأطفال في العالم الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي (2003)

325 ميرفت رشماوي، جامعة الدول العربية لمعايير وآليات حقوق الإنسان 84 (2015)

326 الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة، رسالة بتاريخ 14 أيار / مايو 2001 من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، U.N. Doc. A / 55942-S / 2001/485، المرفق الأول (15 أيار / مايو 2001).

327 الإعلان العربي حول "الانتماء والهوية القانونية"، جامعة الدول العربية (28 شباط / فبراير 2018)؛ مقابلة عن بعد مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 5 المذكورة أعلاه.)

الجنسية عند الولادة (بما في ذلك الأطفال اللاجئين). ودعت الدول الأعضاء إلى ضمان حصول جميع الأطفال على جنسية، وحثّ الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن للحدّ من حالات انعدام الجنسية.

كما أكّد الإعلان من جديد على تركيز جامعة الدول العربية على حقوق المرأة وجنسيتها الذي تمت مناقشته بمزيد من التفصيل أدناه[328].

وعلى سبيل المقارنة، لم يدخل ميثاق حقوق الطفل في الإسلام لمنظمة التعاون الإسلامي حيز التنفيذ حتى الآن، لأنه لم يحصل على العشرين توقيعًا كما هو مطلوب (ولا يمكن تأكيد ما إذا كانت مصر من الدول الموقعة على هذا التقرير)[329]، لكنه يبقى جزءًا مهمًا من نظام منظمة التعاون الإسلامي[330]. يتطلب من الدول "المحافظة على عناصر هوية الطفل، بما في ذلك إسمه وجنسيته وصلته العائلية... وبذل كلّ جهد لحلّ مشكلة انعدام الجنسية لأي طفل يولد على أراضيها أو لأي من مواطنيها خارج أراضيها"[331]. وإذا كان الطفل مجهول النسب، فله "الحق في إسم ولقب وجنسية"[332]. يلزم عهد حقوق الطفل في الإسلام الدول بـ"اتخاذ التدابير اللازمة لنفاذ العهد، وفقًا لإجراءاتها الداخلية"، وعندما تقتضي الحاجة "إنهاء العمل بالأعراف أو التقاليد أو الممارسات التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، والحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا العهد"[333].

يوفر الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل لعام 1990، حماية مهمة وصريحة للحق في الجنسية للأطفال، ويلزم الدول الأطراف باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تبنيها تدابير تشريعية لتفعيل تدابير الحماية[334]. تعترف

---

[328] الإعلان العربي حول "الانتماء والهوية القانونية"، جامعة الدول العربية (28 شباط / فبراير 2018)؛ مقابلة عن بعد مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 5 المذكورة أعلاه.)

[329] لمراجعة الوثيقة الختامية للمناقشة الموضوعية حول إعادة النظر في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الطفل في الإسلام لتعزيز حقوق الأطفال في الدول الأعضاء، اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (نيسان / أبريل 2017) (علمًا أنّ "8 دول أعضاء وقعت حتى الآن على العهد وصدقت عليه دولتان فقط. ومن ناحية أخرى، وقعت كافة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وصدقت على اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة لدعم المطالبة بمراجعة اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لجعلها متوافقة مع الاتفاقية الدولية وجعلها أكثر تمثيلًا وقاعدة عريضة وقابلة للتنفيذ")؛ لمراجعة أيضاً ميثاق حقوق الطفل في الإسلام، المادة 23، 2005، منظمة التعاون الإسلامي (تنصّ على شرط تصديق عشرين دولة لتدخل حيز التنفيذ)؛ لمراجعة أيضًا محمود المنشيبوري وتوران كاياوغلو، منظمة التعاون الإسلامي وحقوق الطفل، منظمة التعاون الإسلامي وحقوق الإنسان 198((طبعات ماري جول بيترسن وتوران كاياوغلو، 2019)

[330] لمراجعة القرار رقم 47/1 بشأن المسائل المتعلقة بعمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي الذي اعتمدته الدورة السابعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، منظمة التعاون الإسلامي 4 (تشرين الثاني / نوفمبر 2020) (في جلسة مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي أيضًا طلب من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي عقد مجموعة عمل حكومية دولية لمناقشة المراجعة النهائية لاتفاقية حقوق الطفل)

[331] عهد حقوق الطفل في الإسلام المادة 7، 2005، منظمة التعاون الإسلامي

[332] المرجع ذاته

[333] المرجع ذاته، المادة 4

[334] الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، المادة 1 (1)، 1991، الاتحاد الإفريقي. صدقت مصر أيضًا على ميثاق الشباب الأفريقي عام 2015. ميثاق الشباب الأفريقي، 2006، الاتحاد الإفريقي (يشير "الشباب" في هذا السياق إلى الفئة العمرية 15-35 عامًا). كما أنّ ميثاق الشباب الإفريقي لا ينصّ صراحة على الحق في الجنسية، لكنه يحمي من التمييز. ميثاق الشباب الإفريقي، المادة 2 (2). يؤسس أيضًا الحق في حرية التنقل (المادة 3)، "الحق في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية" (المادة 10) والحق في "المشاركة في جميع مجالات المجتمع" (المادة. 11)

المادة 6 من الميثاق الإفريقي "بثلاثة حقوق مترابطة"[335] بالنصّ على الحق في الاسم عند الولادة[336]، والحق في التسجيل فور الولادة[337]، وأخيراً "الحق في اكتساب الجنسية"[338]. كما تفرض المادة 6 التزامًا بضمان أن تشريعات الدولة تعترف بالمبدأ القائل بإن الطفل "يجب أن يكتسب جنسية الدولة التي ولد فيها إذا لم يتم منحه الجنسية من قبل أي دولة أخرى لدى ولادته وفقًا لقوانينها"[339]. وبالتالي، ينسق بند الميثاق الإفريقي "المبدأ الذي أرسته كل من [اتفاقية عام 1961] التي تنصّ على أن الطفل الذي سيكون عديم الجنسية يجب أن يتمتع بجنسية الدولة التي ولد فيها، و[اتفاقية حقوق الطفل] التي تلزم الدول الأطراف لمنح حق كل طفل في اكتساب الجنسية"[340]. كما أدى اعتماد الميثاق إلى إنشاء اللجنة الإفريقية للخبراء المعنيين بحقوق الطفل ورفاهيته، وهي هيئة مكلفة بتنفيذ الميثاق ولها سلطة المشاركة في عملية المراجعة الدورية، وتلقي الرسائل من أي أشخاص أو منظمات تتعلق بتدابير الحماية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والتحقيق في أي مسألة تقع في نطاق الاتفاقية[341]. لقد شددت اللجنة الإفريقية لخبراء في حقوق الطفل ورفاهيته مرارًا وتكرارًا على أن الدول الأطراف يجب أن تلتزم بالحد من حالات انعدام الجنسية، وأن الحق في الجنسية هو حق أساسي من حقوق الإنسان، رغم أنها لم تتناول تحديدًا مخاوف الجنسية المتعلقة بمصر[342].

3. المساواة بين الجنسين في قانون الجنسية

كان من الشائع معاملة الرجال والنساء بشكل مختلف حتى العقود الأخيرة، فيما يتعلق بحقوق المواطنة والجنسية، وذلك يعود جزئياً إلى الطبيعة التمييزية لقوانين الجنسية البريطانية والفرنسية التي فُرضت على أراضيهم الاستعمارية، فضلًا عن الهياكل الأبوية المستمرة، فكان ضمان المساواة بين الجنسين في الجنسية تحديًا طويل الأمد[343]. وعلى الرغم من أن مصر كانت رائدة في إصلاح قوانين الجنسية الخاصة بها لتتوافق مع المعايير

---

[335] أبيلا جيتاشيو أسيفا، الضمانات ضد انعدام الجنسية في مرحلة الطفولة بموجب نظام حقوق الإنسان الإفريقي، أطفال العالم عديمي الجنسية 359، 360 (كانون الثاني / يناير 2017)

[336] الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، الحاشية 334 المذكورة أعلاه، المادة 6 (1)

[337] المرجع ذاته، المادة 6 (2)

[338] المرجع ذاته، المادة 6 (3)

[339] المرجع ذاته، المادة 6 (4). لمراجعة أيضًا التعليق العام على المادة 6 من الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، اللجنة الإفريقية لخبراء في حقوق الطفل ورفاهيته، ACERWC / GC / 02 11 (2014) ("تتوقع اللجنة تحديدًا الدول الأطراف... التي تكون قوانينها ناقصة أو قديمة لمواءمتها مع المعايير المطلوبة من خلال إصلاح القانون، مستوحاة من التعليق العام الحالي وأفضل الممارسات من الدول الأطراف الأخرى.").

[340] أبيلا جيتاشيو أسيفا، الضمانات ضد انعدام الجنسية في مرحلة الطفولة بموجب نظام حقوق الإنسان الإفريقي، أطفال العالم عديمي الجنسية 359، 360 (كانون الثاني / يناير 2017)

[341] اللجنة الإفريقية لخبراء في حقوق الطفل ورفاهيته، الحاشية 334 المذكورة أعلاه، المادة 42-45

[342] جوناثان بيالوسكي، الحماية الإقليمية للحق في الجنسية، 24 قانون كاردوزو الدولي المقارن وقانون الأخلاقيات 153، 187 (2015) (نقلاً عن معهد حقوق الإنسان والتنمية في إفريقيا ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح نيابة عن الأطفال المنحدرين من أصل نوبي في كينيا ضد جمهورية كينيا، القرار رقم 002، اللجنة الإفريقية لخبراء في حقوق الطفل ورفاهيته، ¶ 48، (22 آذار / مارس 2011) (يذكر أن "الآثار المترتبة على تعدد الأجيال للحرمان من الحق في الجنسية واضحة ولها تأثير أوسع بكثير مما قد يظهر للوهلة الأولى.)

[343] لورا فان واس وزهرة البرازي وديردري بريغان، التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية: مسارات حقوق الإنسان إلى الحياد بين الجنسين، في حقوق الإنسان الدولية للمرأة، 194، 196 (طبعة ن. رايلي، 2019). لمراجعة أيضًا ملك بن سلامة دبدوب، الموروثات الاستعمارية في الجنسية

الدولية، إلّا أنّ قوانين الجنسية التمييزية لا تزال تؤثر على حقوق المرأة في منحها لأطفالها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[344]. اعتُرف بالحق الإنساني للمرأة في "اكتساب جنسيتها والاحتفاظ بها ومنحها وتغييرها بشكل مستقل" في إعلان عام 1963 بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي اعتمدته الجمعية العامة عام 1967[345]. وعليه، ولّد الإعلان زخمًا للتصدي للتمييز بين الجنسين، ما أدّى إلى إعداد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[346] التي صدّقت مصر عليها عام 1981[347]. بينما تنصّ المادة 1 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[348] على تعريف واسع للتمييز ضد المرأة، وتنصّ المادة 9 تحديدًا على ما يلي:

"تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية، أو أن تفرض عليها جنسية الزوج. تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما"[349].

علاوة على ذلك وبموجب المادة 15 (4)، " تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم"[350]. وعلى الرغم من أنّ مصر تحفظت على مواد أخرى من الاتفاقية، إلّا أنها لا تتحفظ على هذه المواد المتعلقة بالجنسية[351].

السورية وخطر انعدام الجنسية، 3 مراجعة الجنسية والمواطنة 6، 10 (2021) (شرح تركات القوانين الاستعمارية لفرنسا وبريطانيا في تشكيل أحكام قانون الجنسية التمييزية بين الجنسين في سوريا)

[344] مقابلة عن بعد مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 5 المذكورة أعلاه

[345]لمراجعة لورا فان فاز والآخرين، التمييز بين الجنسين في قانون الجنسية: مسارات حقوق الإنسان إلى الحياد بين الجنسين، الحاشية 343 المذكورة أعلاه، 197-198. لمراجعة القرار رقم 2265 (XXII) (د -22)، إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 5 (7 تشرين الثاني / نوفمبر 1967) (ينصّ على أن "تكون للمرأة ذات الحقوق التي للرجل فيما يتعلق باكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. ولا يترتب على الزواج من أجنبي أي مساس آلي بجنسية الزوجة يجعلها بلا جنسية أو يفرض عليها جنسية زوجها.")؛ المرجع ذاته، المادة 6 ("للوالدين حقوق وواجبات متساوية في الأمور المتعلقة بأطفالهم. ويكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول في جميع الأحوال"

[346] لورا فان فاز والآخرين، التمييز بين الجنسين في قانون الجنسية: مسارات حقوق الإنسان إلى الحياد بين الجنسين، الحاشية 343 المذكورة أعلاه، 198

[347] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 1، 18 كانون الأول / ديسمبر 1979، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. لمراجعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4 (آخر زيار للموقع في 15 تموز / يوليو 2021

[348] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الحاشية 347 المذكورة أعلاه، المادة 1 (يعنى مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر

[349] المرجع ذاته، المادة 19

[350] المرجع ذاته، المادة 15 (4)

[351] لمراجعة، على سبيل المثال، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الحاشية 347 المذكورة أعلاه، المواد 2، 16. احتفظت مصر بالمادة السابقة بأنها لن تلتزم إلا بالقدر الذي لا يتعارض فيه هذا الامتثال مع الشريعة الإسلامية، وللأخيرة أن الامتثال يجب أن يكون "من دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية التي تنص على أن الممنوحة حقوقًا مساوية لحقوق أزواجهم... لذا تقيّد الشريعة حق الزوجة في الطلاق من خلال

وضمن الإطار الإقليمي، يقرّ الميثاق العربي لعام 2004 بأنّ الرجال والنساء "متساوون في الكرامة الإنسانية، في الحقوق والواجبات، في إطار التمييز الإيجابي الذي وضعته الشريعة الإسلامية لصالح المرأة وغيرها من القوانين والتشريعات والمواثيق الدولية الدينية "التي تتطلب من الدول" اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة"[352]. ويشمل هذا الأمر المساواة في منح الجنسية للأطفال بموجب المادة 29 (2)، رغم أنّ المادة 29 (2)[353] ("للدول الأطراف أن تتخذ الإجراءات التي تراها مناسبة وبما يتفق مع تشريعاتها الداخلية الخاصة بالجنسية في تمكين الأطفال من اكتساب جنسية الأم مع مراعاة مصلحة الطفل"[354]، قد تُفسّر على أنها توفر للدول مجالًا واسعًا لتنظيم منح الجنسية[355]. كما تشير المادة 43 إلى أن الميثاق العربي لا ينتقص من الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية أو الإقليمية الأخرى[356]؛ لكنّ الأمر يتطلّب من الدول أن تتقيّد بأعلى معايير التزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي[357]. في حال عدم استيفاء التشريعات المحلية لمعايير الميثاق العربي، يتعيّن على مصر جعل قانونها متوافقًا مع الميثاق. علاوة على ذلك، تحلّ التزامات مصر بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة محلّ تفسيرها للمادة 29 (2) من الميثاق العربي[358]. كما دعت جامعة الدول العربية الدول الأعضاء إلى تنفيذ التشريعات المتعلقة بالجنسية وفقًا للمعايير الدولية، وطالبت كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بإنهاء جميع الأشكال التمييز في قوانين الجنسية الخاصة بها، وشجعت على التنفيذ الفعّال لهذه القوانين[359].

كما أصدر الاتحاد الأفريقي صكوكًا محددة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، لكن حتى الآن لم توقع أو تصدق مصر على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا (بروتوكول مابوتو)[360]. إذ ينصّ بروتوكول مابوتو على حماية الجنسية على أساس المساواة بين الجنسين، أي أن المرأة

جعلها مشروطة بحكم القاضي، في حين لم يتم وضع مثل هذا القيد في حالة الزوج". لمراجعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، الحاشية 347 المذكورة أعلاه. لمراجعة أيضًا اللجنة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: مصر، 14، 7 / U.N. Doc. CEDAW / C / EGY / CO (شباط / فبراير 2010)

[352] الميثاق العربي، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة 3 (3)

[353] المرجع ذاته، المادة 29 (2)

[354] المرجع ذاته

[355] جوناثان بيالوسكي، الحماية الإقليمية للحق في الجنسية، 24 قانون كاردوزو الدولي المقارن وقانون الأخلاقيات 153، 187 (2015)

[356] الميثاق العربي، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة 43

[357] لمراجعة محمد مطر، المادة 43 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان: التوفيق بين المعايير الوطنية والإقليمية والدولية، 26 مجلة هارفرد لحقوق الإنسان، 91، 108 (2013)؛ لمراجعة أيضًا اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، الحاشية 281 المذكورة أعلاه، المادة 30.

[358] الميثاق العربي، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة 43.

[359] لمراجعة المؤتمر العربي الأول حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة الجنسية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، البيان الختامي (1-2 تشرين الأول / أكتوبر، 2017

[360] معاهدات واتفاقيات وبروتوكولات ومواثيق منظمة الوحدة الإفريقية / الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الإفريقي، https://au.int/en/treaties (آخر زيارة للموقع في 15 تموز / يوليو 2021)

"لها الحق في الاحتفاظ بجنسيتها أو اكتساب جنسية زوجها" وأن "للمرأة والرجل حقوق متساوية، فيما يتعلق بجنسية أطفالهم إلا في الحالات التي يتعارض فيها ذلك مع أحد أحكام التشريعات الوطنية أو يتعارض مع مصالح الأمن القومي"[361].

على الرغم من أنّ مصر لم تصدق على بروتوكول مابوتو، إلا أنها لم تُعف من التزامها بالحق في الجنسية بموجب الميثاق الإفريقي وحماية الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل من التمييز، بما في ذلك على أساس الجنس[362].

4. حقوق اللاجئين وحمايتهم

صدّقت مصر على اتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 المتعلق بأوضاع اللاجئين[363]؛ ويوفر هذان النصّان التعريف العرفي للاجئين في القانون الدولي[364]. تنصّ اتفاقية عام 1951 أيضًا على أن تدابيرها للحماية "لا تنطبق على الأشخاص الذين يتلقون حاليًا من الأعضاء أو وكالات الأمم المتحدة بخلاف الحماية أو المساعدة [المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين]"[365]، وهو بند تمت قراءته بشكل شائع (لكن بشكل غير صحيح) لاستبعاد اللاجئين الفلسطينيين من الحماية القانونية[366].

تطالب المادة 25 من الاتفاقية لعام 1951 الدول بترتيب المساعدة لتسليم الوثائق التي تصدرها السلطات الوطنية عادة[367]. كما تطالب المادة 27 الدول "بإصدار أوراق هوية لأي لاجئ في أراضيها لا يملك وثيقة سفر صالحة"[368]. وتطلب المادة 28 من الدول إصدار وثائق للاجئين "بغرض السفر خارج أراضيها"[369]. أخيرًا، تتطلب المادة 34 أن تقوم الدول "قدر الإمكان بتسهيل استيعاب اللاجئين وتجنسهم... وبذل كل جهد ممكن

---

361 الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا [بروتوكول مابوتو]، المواد 6 (ز)، 6 (ح) (1995)، منظمة الوحدة الإفريقية

362 لمراجعة الميثاق الإفريقي، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة 2؛ الميثاق الافريقي لحقوق ورفاهية الطفل، الحاشية 334 المذكورة أعلاه، المادة 3

363 لمراجعة الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، الحاشية 27 المذكورة أعلاه؛ البروتوكول المتعلق بأوضاع اللاجئين، الحاشية 28 المذكورة أعلاه

364 يُعرّف اللاجئ من خلال هذه الصكوك على أنه الشخص الذي "بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي، يكون خارج بلد جنسيته وغير قادر على أو، بسبب هذا الخوف، غير مستعد للاستفادة من حماية ذلك البلد؛ أو من ليس لديه جنسية ويكون خارج بلد إقامته المعتاد السابق نتيجة لهذه الأحداث، أو يكون غير قادر أو غير راغب، بسبب هذا الخوف، في العودة إليه". لمراجعة الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، الحاشية 27 المذكورة أعلاه، المادة 1 (أ)؛ البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين، الحاشية 28 المذكورة أعلاه، المادة 1. لتحقيق هذا التعريف للاجئ، يستلزم أن يظهر شخص عديم الجنسية "عدم قدرته أو عدم رغبته في العودة إلى بلد إقامته المعتاد السابق". هيلين لامبرت، اللاجئون عديمو الجنسية، دليل أوكسفورد لقانون اللاجئين الدولي 797، 805 (طبعات كاثرين كوستيلو، ميشيل فوستر، وجين ماك آدم، 2021)

365 الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، الحاشية 27 المذكورة أعلاه، المادة 1 (د)

366 لمراجعة الجزء الرابع ه.7

367 الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، الحاشية 27 المذكورة أعلاه، المادة 25

368 المرجع ذاته، المادة 27

369 المرجع ذاته، المادة 28

لتسريع إجراءات التجنيس"[370]. تفرض هذه الأحكام عددًا من الالتزامات على الدول الأطراف في الاتفاقية لعام 1951 والبروتوكول لعام 1967 لحماية هوية اللاجئين ووضعهم الموثق. تضمن اتفاقية اللاجئين أيضًا الوصول غير التمييزي إلى عدد من الاستحقاقات الاجتماعية، بما في ذلك المحاكم والتعليم والسكن والتوظيف والتوثيق للاجئين، بمن فيهم اللاجئين عديمي الجنسية[371].

وبعد استشارات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والخبراء والمجتمع المدني والسكان المعنيّين، تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2018 الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين كونه إطار عمل زيادة مشاركة تحمل المسؤولية. إذ اعترف هذا الاتفاق بأهمية التسجيل المدني وتسجيل الولادة لتأسيس هوية قانونية والحدّ من خطورة انعدام الجنسية لدى اللاجئين، ناهيك عن الاعتراف بانعدام الجنسية الذي قد "يكون سببًا ونتيجة على حدّ سواء لتحركات اللاجئين"[372]. وإلى جانب الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة، أعاد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين "التركيز اللازم على الطبيعة المطولة والمترابطة للاجئين وانعدام الجنسية ومخاوف النزوح الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"[373]. في حين أنّ من المبكر تحديد دور الاتفاقيات العالمية في معالجة مسألة انعدام الجنسية في مصر، إلّا أنّ أبحاث أخرى قد تراقب هذه التطورات.

تُعدّ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 الخاصة باللاجئين أيضًا مصدرًا قويًا لحقوق اللاجئين وتوسع تعريف "اللاجئ" المنصوص عليه في اتفاقية اللاجئين لعام 1951[374]. كثيرًا ما تعترف المفوضية والدول

---

[370] المرجع ذاته، المادة 34

[371] البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، الحاشية 28 المذكورة أعلاه. تحفظت مصر على خمس مواد من اتفاقية اللاجئين تتعلق بالأحوال الشخصية ونظام الحصص والحصول على التعليم الابتدائي والحصول على الإغاثة والمساعدة العامة وتشريعات العمل والضمان الاجتماعي. وتحديدًا، أصدرت مصر تحفظًا على المادة 12 (1) لأنها "تتعارض مع المادة 25 من القانون المدني المصري والتي تنص على ما يلي: "يعلن القاضي القانون الواجب التطبيق في حالة الأشخاص عديمي الجنسية أو يتمتعون بأكثر من جنسية واحدة في ذات الوقت. في حالة الأشخاص وإن وُجد دليل، وفقًا لمصر، على الجنسية المصرية، وفي ذات الوقت وفقًا لدولة أجنبية واحدة أو أكثر، على جنسية تلك الدولة، يجب تطبيق القانون المصري".).

[372] ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، ¶، مستند الأمم المتحدة أ/12/73 (الجزء الثاني) (2018)

[373] سوزان أكرم، تقييم تأثير الاتفاقات العالمية بشأن اللاجئين والهجرة في الشرق الأوسط، 30 المجلة الدولية لقانون اللاجئين 691، 693 (2018).
لمراجعة الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة ¶ 20 (ه)، مستند الأمم المتحدة أ/قرار/195/73 (2018) (الاعتراف بأهداف تعزيز التدابير "للحدّ من انعدام الجنسية، بما في ذلك تسجيل حالات الولادات لدى النازحين والتأكيد على أنّ النساء والرجال يمكنهما على حدّ سواء نقل جنسيتهما لأطفالهما، كذلك منح الجنسية للأطفال الذين ولدوا على أرض دولة أخرى، لا سيّما حين يكون الطفل عديم الجنسية، بما في ذلك احترام حق الإنسان في الجنسية ووفقًا للتشريعات المحلية"

[374] يشمل تعريف اتفاقية اللاجئين الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 "كل شخص يضطر، بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو أحداث تخلّ بالنظام العام بشكل خطير في أي جزء من أو في كل بلد منشئه أو جنسيته، إلى مغادرة مكانه. الاتفاقية المنظمة للجوانب الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، المادة 1 (2)، 10 أيلول / سبتمبر 1969، 1001 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 45، منظمة الوحدة الإفريقية. لا يتطلب هذا التعريف عناصر "التعمد أو التمييز المتأصلة في الاتفاقية لعام 1951" التي تتطلب فقط معايير موضوعية تستند إلى الظروف في بلد المنشأ. لمراجعة مارينا شارب، الاتفاقية الإفريقية للاجئين لعام 1969: الابتكارات والمفاهيم الخاطئة والإغفالات 58: المجلة القانونية مكجيل 95، 103 (2012). لمراجعة أيضًا سارة بالاسيوس أرابيلس، كشف تأثير إفريقيا على تطوير القانون الدولي للاجئين، 65 مجلة القانون الإفريقي، 1 9، 17 (1 أيار / مايو 2021) (علمًا أن "موضوع حماية اللاجئين أُدرج على جدول أعمال [اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية] منذ دورتها السادسة التي عُقدت في القاهرة عام 1964 بعد الإشارة التي قدمها العضو الإفريقي في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في ذلك الوقت: حكومة مصر". أدّت هذه المناقشات إلى صياغة وضع اللاجئين ومعاملتهم (مبادئ بانكوك لعام 1966) التي اعترفت بإمكانية تطبيق مبدأ عدم الإعادة

الأطراف باللاجئين فقط على أساس المادة 1 (2)، بغض النظر عن التطبيق المحتمل لتعريف اتفاقية اللاجئين لعام 1951[375]. تحظر اتفاقية اللاجئين الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969 التمييز ضدّ اللاجئين من قبل الدول المضيفة وفقًا للأسس ذاتها مثل اتفاقية عام 1951[376]، كما تحظر التمييز على أساس الجنسية أو مجموعة اجتماعية معيّنة أو الرأي السياسي[377]. ومع ذلك، يمكن القول إن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 بشأن اللاجئين تقتصر على اللاجئين الذين ينحدرون من دول إفريقية، وبالتالي قد تُستبعد غالبية اللاجئين الفلسطينيين في مصر[378].

كما يوفر الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته حماية خاصة للأطفال اللاجئين. إذ تتطلب المادة 23 من الدول الأطراف توفير الحماية المناسبة والمساعدة للأطفال اللاجئين، بما في ذلك الحصول على المعلومات اللازمة للم شمل الأسرة. وفي الحالات التي تغيب فيها أسرة أو وصي، ينبغي توفير الحماية للطفل اللاجئ على قدم المساواة مع أي طفل آخر محروم من البيئة الأسرية[379]. كما شدّد الميثاق على أهمية برامج التسجيل الشامل للولادات، مشيرًا إلى أن "الأطفال الذين ولودوا من أجانب وطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين مؤهلين بشكل متساوٍ لتسجيل الولادات بالطريقة ذاتها للمواطنين"[380]. ويرتبط هذا الأمر أيضًا ارتباطًا وثيقًا برأي لجنة حقوق الطفل الإفريقية التي تعتبر أنّ "إنكار الحق في تسجيل الولادات... هو عمل من أفعال التمييز" وانتهك للمادة 3 من الميثاق الإفريقي[381].

القسرية بأوسع معانيه. المرجع ذاته. كان تعريف اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969 بشأن اللاجئين مؤثرًا بشكل كبير في صكوك حماية اللاجئين الإقليمية الأخرى. لمراجعة، على سبيل المثال، 2001 مبادئ بانكوك بشأن حالة اللاجئين ومعاملتهم (مبادئ بانكوك) المادة 1، المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية (2001)

375 لمراجعة مارينا شارب، الاتفاقية الإفريقية للاجئين لعام 1969: الابتكارات والمفاهيم الخاطئة والإغفالات 58:1 مجلة مكجيل 95، 102-103 (2012)]. لمراجعة أيضًا سارة بالاسيوس أرابيلس، كشف تأثير إفريقيا على تطوير القانون الدولي للاجئين، 65 مجلة القانون الإفريقي، 1 9، 17 (1 أيار / مايو 2021) (علمًا أن اتفاقية اللاجئين الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 وسعت نطاق مفهوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية)

376 الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، الحاشية 27 المذكورة أعلاه، المادة 3

377 اتفاقية اللاجئين الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969، الحاشية 374 المذكورة أعلاه، المادة 4. لمراجعة أيضًا مارينا شارب، منظمة الوحدة الإفريقية ومشاركة الاتحاد الإفريقي في حماية اللاجئين: 1963-2011، 21.1 المجلة الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن 50، 57 (2013)

378 عاصم خليل، اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية: مقاربة قائمة على الحقوق 17 (2009)

379 الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، الحاشية 334 المذكورة أعلاه، المادة 23- وينص الميثاق على الحق في لم شمل الأسرة، بما في ذلك إلزام الدولة بلم شمل العائلات التي تشتت بسبب "التشرد الداخلي أو الخارجي الناجم عن نزاع مسلح أو كارثة طبيعية". المرجع ذاته، المادة 25 (2). لمراجعة أيضًا الجامعة الأمريكية في القاهرة، مستحقات اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 85

380 التعليق العام على المادة 6 من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، اللجنة الإفريقية لخبراء حقوق الطفل ورفاهيته، ¶ 50 الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته / التعليق العام / 02 (2014)

381 المرجع ذاته، ¶ 57

تنصّ المادة 28 من الميثاق العربي على أن للجميع الحق في طلب اللجوء السياسي، لكنها لا تنصّ على مزيد من حقوق اللاجئين أو حماية المعرضين لخطر انعدام الجنسية[382]. إذ واصلت جامعة الدول العربية الاعتراف بأهمية حق الطفل اللاجئ في الجنسية، على سبيل المثال في الإعلان العربي بشأن "الانتماء والهوية القانونية" الذي دعت فيه جامعة الدول العربية الدول الأعضاء إلى سن قانون نموذجي لضمان منح الجنسية في الولادة، "بما في ذلك الأطفال المشردين واللاجئين"[383].

أ. الحقوق الفلسطينية وبروتوكول الدار البيضاء

أصدرت جامعة الدول العربية تدابير حماية خاصة للفلسطينيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لذا يعتبر بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية لعام 1965 (بروتوكول الدار البيضاء) مصدرًا مهمًا للحقوق القانونية للفلسطينيين[384]. بينما لا ينصّ بروتوكول الدار البيضاء على حقوق الجنسية للفلسطينيين في الدول الأطراف، ويمنح الفلسطينيين حقوقًا متساوية مع مواطني الدول المضيفة فيما يتعلق بالعديد من الاستحقاقات الاجتماعية التي تشمل الحق في الدخول / الخروج من الدول الموقعة والحق في دخول / الخروج من الدول العربية الأخرى والحق في وثائق سفر صالحة (وتجديدها) والحق في المعاملة المتساوية مع جميع مواطني دول جامعة الدول العربية[385].

بنيت القرارات اللاحقة على إطار بروتوكول الدار البيضاء. فأجاز قرار جامعة الدول العربية رقم 2600 لعام 1970 منح الجنسية المزدوجة للفلسطينيين، وبالتالي الاعتراف بالتوافق بين الجنسية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية عبر الاغتراب[386]. لذا هدف القرار 8 لعام 1982 إلى توضيح أحكام بروتوكول الدار البيضاء تطابقها، جرّاء الإخفاقات الملحوظة للدول المضيفة في الوفاء ببنود بروتوكول الدار البيضاء[387]. ومع ذلك، سمح القرار 5093 لعام 1991 للدول "بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين وفقًا للقانون المحلي" بدلاً من الالتزام

---

[382] الميثاق العربي، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة 28- وافق مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية على الاتفاقية العربية بشأن تنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية عام 1994، لكن ذلك لم يدخل حيز التنفيذ. ميرفت رشماوي، رابطة الدول العربية لمعايير وآليات حقوق الإنسان 99 (2015)؛ لمراجعة الاتفاقية العربية بشأن تنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية، جامعة الدول العربية (1994).

[383] الإعلان العربي حول "الانتماء والهوية القانونية"، جامعة الدول العربية (28 شباط / فبراير 2018)

[384] بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية، جامعة الدول العربية (11 أيلول / سبتمبر 1965)، REFWORLD، https://www.refworld.org/docid/460a2b252.html (آخر زيارة للموقع في 15 شباط / فبراير 2021) [يُشار إليه فيما بعد بروتوكول الدار البيضاء] (لم تبدِ مصر أي تحفظات على بروتوكول الدار البيضاء)

[385] بروتوكول الدار البيضاء، المواد 1-5، جامعة الدول العربية (1965). يوفر بروتوكول الدار البيضاء إطارًا حقوقيًا أقوى من القرارات السابقة غير الملزمة التي وافقت عليها جامعة الدول العربية أثناء التهجير الجماعي للفلسطينيين من وطنهم. لمراجعة، على سبيل المثال، عاصم خليل، اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية، الحاشية 378 المذكورة أعلاه، 16 (علمًا أن قرار جامعة الدول العربية رقم 424 لعام 1952 ينص على الحق في لم شمل الأسرة، وقرار جامعة الدول العربية رقم 714 لعام 1952 ينص على إصدار وثيقة سفر موحدة للفلسطينيين)

[386] المرجع ذاته

[387] المرجع ذاته

ببروتوكول الدار البيضاء[388]. وقد لوحظ أن القرار رقم 5093 يضعف أي احترام متبقي لبنود البروتوكول، ومنذ ذلك الحين، "قُلّصت الحماية لمثل هذه الحقوق، إذا لم يتم التخلص منها بشكل كامل"[389]. كما اعترفت به اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في التقارير السابقة[390]، بموجب قواعد المعاهدات المعيارية بما في ذلك اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات والقانون الدولي العرفي، فلا يكون للقرار الإعلاني تأثير إلغاء، وبالتالي تبقى مصر ملزمة ببروتوكول الدار البيضاء. ومع ذلك، يوضّح فشل الدول الأطراف في تلبية متطلبات بروتوكول الدار البيضاء، إلى جانب عجز جامعة الدول العربية عن محاسبة الدول على إخفاقاتها في حماية الفلسطينيين، التعقيدات العملية للمشاركة الإقليمية المستمرة في حماية حقوق الفلسطينيين.

IV. الفجوات في الإطار القانوني والتنفيذ في مصر

على الرغم من إصلاحات قانون الجنسية، إلا أنّ بعض الفجوات والتناقضات لا تزال في القانون المحلي والسياسة والممارسات الإدارية في مصر حيث تديم مشاكل ومخاطر انعدام الجنسية. وفي هذا الإطار، يحلّل الجزء الرابع هذه الثغرات والتناقضات. أولاً، يعالج التزام مصر بحماية الحق في الجنسية لجميع الأشخاص، لا سيما فيما يتعلق بقانون الجنسية والعوائق التي تحول دون التسجيل المدني وتسجيل الولادات والزواج. ثانيًا، يعالج الثغرات في التسجيل المدني لشرائح معينة من المواطنين المصريين وسحب الجنسية. ويختتم القسم بدراسة الثغرات في الحماية للاجئين البالغين والنازحين والمهاجرين، ولا سيما الفلسطينيين في مصر.

أ. الثغرات في حماية حق الجميع في الجنسية ـ اكتساب الجنسية

في بادئ الأمر، ثمة ثغرات في قوانين الجنسية المصرية وفي تنفيذها فيما يتعلق بقدرة المواطنين المصريين على اكتساب الجنسية، وتتعلق بأحكام قانون الجنسية نفسها والعوائق في التسجيل المدني وعمليات التوثيق المعنيّة.

---

[388] المرجع ذاته

[389] المرجع ذاته

[390] لمراجعة، على سبيل المثال، تقرير مركز حقوق الإنسان الدولي في جامعة بوسطن، الحملة لإنهاء انعدام الجنسية في الأردن، الحاشية 10 المذكورة أعلاه، 86

من المهم أن نلاحظ مرة أخرى أن مصر تتميّز بأقوى برامج الدولة للتسجيل المدني في إفريقيا[391]. بلغ التسجيل الشامل للولادات عام 2014 في البلد ما يقارب 99٪ من جميع الولادات[392]. ومع ذلك، أقرت التقارير بأن تسجيل الولادات في سيناء لم يُحتسب، ومن المبهم ما إذا كانت البيانات تشمل اللاجئين أم النازحين أو المهاجرين[393]، ولدى إجراء الدراسة، لم تتناول الأرقام أيضًا نقص تسجيل الولادات للأشخاص فوق سن الخامسة[394]. وتتناول الأقسام اللاحقة من هذا التقرير بعض من هذه الفجوات فيما يتعلق بالمواطنين المصريين واللاجئين / المهاجرين.

1. أحكام قانون الجنسية

عدّلت مصر قانون الجنسية الذي يميز بين الجنسين بالقانون رقم 154 لعام 2004. وقد أتاح ذلك منح الجنسية المصرية للأطفال بأثر رجعي من دون التمييز بين الجنسين. وكان هذا التعديل تقدمًا كبيرًا في التخفيف من حالات انعدام الجنسية، إذ أثر على الآلاف وربما مئات الآلاف من الأفراد[395]. في البداية، لم يُطبق القانون على الأطفال الذين ولودوا من أب فلسطيني وأم مصرية. وبعد احتجاجات وضغط كبير من المجتمع المدني، أصدرت الحكومة المرسوم رقم 1231 لعام 2011 الذي وسّع نطاق منح الجنسية لأبناء المصريات المتزوجات من فلسطينيين[396]. في عام 2008، سحبت مصر أيضًا تحفظها على المادة 9 (2) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[397].

في حين أن إصلاحات عامي 2004 و2011 شكّلت خطوة حاسمة نحو الامتثال لضمانات حق الطفل في الجنسية بموجب المادة 24 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 7 (1) من اتفاقية

---

[391] لمراجعة الجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، تقرير عن حال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا 3 (تشرين الثاني / نوفمبر 2017) (موضحًا أن "أربعة بلدان فقط (مصر وموريشيوس وسيشيل وجنوب إفريقيا) تمكنت من الحفاظ على نظام إلزامي وعالمي نظام التسجيل الذي يفي بالمعايير الدولية، بما في ذلك مستوى مرضٍ من تغطية التسجيل واكتمال تسجيل الأحداث الحيوية والمعلومات حول سبب الوفاة ")

[392] وزارة الصحة والسكان، المسح الديموغرافي والصحي في مصر 2014، الحاشية 6 المذكورة أعلاه، 197

[393] المرجع ذاته، 198

[394] المرجع ذاته، 197-198

[395] من غير المعروف عدد الذين كانوا عديمي الجنسية من بين هؤلاء. لمراجعة لورا فان فاز، حالة عديمي الجنسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحاشية 92 المذكورة أعلاه، 13 (بينما أفاد أحد المصادر بأن عدد الأطفال عديمي الجنسية من أمهات مصريات يبلغ 250000 تقريبًا، وأوضح مصدر آخر أن التعديل التشريعي سيستفيد منه مليون فرد من 468000 أسرة، وعدد غير معروف منهم كانوا عديمي الجنسية في البداية "). لمراجعة أيضًا موطننا وبلدنا واللاجئات الدولية رقم 18 (2013) ("المنظمات غير الحكومية التي تناضل لتعديل [2004] يقول إن ربع مليون أسرة، تضم ما يقارب مليون طفل من مصريات"). لم يُصنف عدد عديمي الجنسية من بين 400000 إلى مليون طفل ولدوا من أمهات مصريات وآباء أجانب. ومع ذلك، تشير بعض المصادر إلى أن ما يقدر بثلث جميع المصريات المتزوجات من غير المواطنين، متزوجات من فلسطينيين ما يشير إلى أن عدد الأطفال عديمي الجنسية المحتمل تأثرهم كبير. لمراجعة، على سبيل المثال، عروب العبد، الفلسطينيون في مصر: الهوية والحقوق الأساسية وسياسات الدولة المضيفة، 28 مسح اللاجئين الربع سنوي، 531، 543 (2009)

[396] برونوين مانبي، المواطنة وانعدام الجنسية في إفريقيا: قانون وسياسة الانتماء 384 (2015) (أطروحة، جامعة ماستريخت)؛ مكبرايد وكينجستون، الاختفاء القانوني والثورة، الحاشية 154 المذكورة أعلاه، 162 رقم 3

[397] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة: مصر، الحاشية 351 المذكورة أعلاه، ¶ 5

حقوق الطفل، والمادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة 6 من اتفاقية حقوق الطفل، لا تزال بعض الثغرات المهمة قائمة. وتشمل هذه الإصلاحات تطبيق القانون على الأفراد الذين ولدوا قبل عام 2004، وتنفيذ القانون من حيث الاختلافات القانونية والإدارية القائمة على النوع الاجتماعي في الحصول على الوثائق، والحواجز المنهجية للتسجيل المدني. كما تتعارض أوجه القصور هذه مع أحكام الدستور المصري لعام 2014 التي تضمن الحق في الجنسية للأطفال المولودين لأبوين وأمهات مصريين[398].

في حين أن القانون رقم 154 يؤدي إلى أثر رجعي، لكن الأطفال الذين ولودوا من أمهات مصريات وآباء أجانب قبل دخول القانون حيز التنفيذ، لم يُمنحوا الجنسية المصرية تلقائيًا، وطُلب منهم التقدم للحصول عليها من وزير الداخلية، وكان أمام الوزير سنة واحدة من تاريخ الطلب للرفض[399]. ويبدو أن وزير الداخلية لم يعد يملك سلطة لتقرير تجنيس الذين ولودوا قبل 2004 لأن دستور 2014 يضمن هذا الحق في المساواة لأي شخص ولد من أب مصري أو أم مصرية[400].

وقد أثيرت مخاوف أخرى من أن الحكومة لم تنشر بشكل كافٍ معلومات عن تعديل القانون رقم 154، إذ لم يكن المتضررون، لا سيما في المناطق الريفية، على علم به[401]. كما أُبلغ عن أن الإجراءات نفسها مرهقة للغاية ويصعب على الكثيرين تنفيذها[402]. على سبيل المثال، تشمل المستندات المطلوبة للحصول على الجنسية تقديم شهادات ولادة الأب والجد، وتُجرى عملية التقديم فقط في القاهرة في مجمع المصالح الحكومية[403].

أما بالنسبة إلى الأطفال الذين ولودوا من أبوين غير مصريين وعديمي الجنسية قانونًا (بما في ذلك على سبيل المثال، الأطفال الذين ولودوا من فلسطينيين عديمي الجنسية)، فيفشل القانون في الوفاء بالتزامه بضمان حق الطفل في الجنسية وتسجيل الولادات. بينما قد تدعي الدول أن الالتزام بمنح الجنسية لطفل معيّن ينتمي إلى دولة أخرى، بموجب المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل والمادة 6 من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، يقع الالتزام على حالة إقامة الطفل "لا سيما حيث يكون الطفل لولا عديم الجنسية"، ودائمًا ما يكون البلد الذي

---

398 دستور مصر، الحاشية 4 أعلاه، المادة 6. لمراجعة أيضًا بدوي، تشريع الجنسية المصرية، الحاشية 270 أعلاه، 276 (2014) (علمًا أن وفقًا للحكم الدستوري، "[1] يترتب على ذلك أن أي قيود على حق المرأة في نقل جنسيتها إلى أطفالها كانت قد أُقرّت قبل كانون الثاني / يناير 2014 ولم تعد صالحة").

399 عبد السلام، جمهورية مصر العربية: ملاحظة تمهيدية، الحاشية 37 المذكورة أعلاه

400 لمراجعة أيضًا بدوي، قانون الجنسية المصرية، الحاشية 270 المذكورة أعلاه، 276

401 اللاجئات الدولية ووطننا وبلدنا، الحاشية 3 المذكورة أعلاه، 9

402 لمراجعة القانون رقم 154 لعام 2004، الحاشية 145 المذكورة أعلاه، المادة 3. لمراجعة أيضًا مانبي، تسجيل الولادات، والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب، الحاشية 11 المذكورة أعلاه؛ لورا فان فاس، حالة عديمي الجنسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحاشية 92 المذكورة أعلاه، 13).

403 اللاجئات الدولية ووطننا وبلدنا، الحاشية 3 المذكورة أعلاه، 9

يعيش فيه الطفل[404]. شدّد الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته على أنّ، وبناءً على المصلحة الفضلى للطفل، تنصّ المادة 6 (3) على اكتساب الأطفال الجنسية منذ الولادة بدلاً من الانتظار حتى بلوغهم سنّ 18[405].

يعتبر الحصول على الجنسية المصرية من خلال التجنس بموجب قانون الجنسية عملية استنسابية، ويبدو أنها تُطبق على أساس محدود للغاية[406]. بينما يمنح قانون الجنسية حق الجنسية للأجنبيات المتزوجات من رجال مصريين بعد عامين، إلا أنه لا يمنح الجنسية للرجال الأجانب المتزوجين من مصريات[407]. وهذا الأمر مخالف لالتزامات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بعدم التمييز على أساس الجنس من ناحية قدرة المرأة على منح الجنسية للأزواج غير المواطنين[408].

يتضمن قانون الجنسية أيضًا شروطًا تفضيلية للتجنس للأشخاص من أصل مصري أو عربي والمسلمين. وتتعارض المتطلبات التي تختلف بناءً على الأسس المحمية والتي تعتبر تمييزية في التطبيق، مع التزامات مصر بموجب المادة 1 (3) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[409]. لذا أشارت لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى أنّ الدول لا ينبغي أن تميّز في الحصول على الجنسية أو التجنس، وأن الحرمان من الجنسية، على المدى الطويل، قد يضرّ بالمقيمين ويؤدي إلى انتهاكات بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[410]. ويشمل هذا الأمر أي اختلافات في المتطلبات الكبيرة

---

[404] اتفاقية حقوق الطفل، الحاشية 292 أعلاه، المادة 7؛ الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، الحاشية 334 أعلاه، المادة 6 (3) و6 (4).

[405] لمراجعة معهد حقوق الإنسان والتنمية في إفريقيا ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح نيابة عن الأطفال المنحدرين من أصل نوبي في كينيا، جمهورية كينيا، القرار رقم 002، اللجنة الإفريقية لخبراء حقوق الطفل ورفاهيته (22 آذار / مارس 2011)؛ أيبلا جيتاشيو أسيفا، الضمانات ضد انعدام الجنسية في مرحلة الطفولة بموجب نظام حقوق الإنسان الإفريقي، أطفال العالم عديمي الجنسية 359، 360 (كانون الثاني / يناير 2017)

[406] الجامعة الأميركية في القاهرة، منع انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 23. بدوي، قانون الجنسية المصرية، الحاشية 270 المذكورة أعلاه، 272-273، 276

[407] بدوي، قانون الجنسية المصرية، الحاشية 270 المذكورة أعلاه، 277 رقم 11. "على عكس الزوجات الأجنبيات، فإن الأزواج الأجانب غير مؤهلين لبرنامج التجنس لعامين، رغم أنهم قد يكونون مؤهلين لأحد مخططات التجنس المعجلة الأخرى التي تمت مناقشتها أعلاه، بناءً على أصلهم القومي أو العرقي و / أو مكان الولادة." المرجع ذاته 272

[408] لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 32 بشأن الأبعاد المتعلقة بالجنس لوضع اللاجئ واللجوء والجنسية وانعدام الجنسية للنساء، 52، U.N. Doc. CEDAW / C / GC / 32 (14 تشرين الثاني / نوفمبر 2014) (توضح أن المادة 9 توسع الالتزام بضمان المساواة بين الرجل والمرأة في القدرة على منح جنسيتهما للأزواج

[409] الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، الحاشية 293 المذكورة أعلاه، المادة 1 (3) (تقع "الأحكام القانونية للدول الأطراف بشأن الجنسية أو المواطنة أو التجنس" ضمن المجال المحجوز للدول ذات السيادة"، شرط ألا تميّز هذه الأحكام ضد أي جنسية معينة"). لمراجعة باتريك ثورنبيري، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: تعليق 144، 158 (2016) ("فيما يتعلق بـ[مادة اتفاقية القضاء على التمييز العنصري] 1 (3) والاستخدام المتكرر لـ" الجنسية"، الممارسة اللاحقة تدعم وجهة النظر القائلة بإن "الجنسية" بالمعنى الثاني لأساس محظور من التمييز تعني "الأصل القومي" على قدم المساواة مع "الأصل العرقي"

[410] لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 34 بشأن التمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي، CERD / C / GC / 34، 13، 15 (2011).

للإقامة لمجموعات معيّنة التي قد تكون مرهقة للغاية[411]. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تفسير متطلبات عدم الإعاقة على أنها تتعارض مع التزامات مصر بموجب المادة 18 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[412]، كذلك المادة المحتملة 53 من دستور مصر[413].

على الرغم من هذه الثغرات والتناقضات في القانون، إلّا أنّ المحامين المصريين يفيدون أن حتى بالنسبة للمتقدمين الذين استوفوا المتطلبات، فإن التجنس لا يقدم مسارًا قابلاً للتطبيق للحصول على الجنسية لأنه نادرًا ما يُنفذ[414]. في حين تغيب إحصاءات رسمية عن التجنيس[415]، تشير المصادر إلى أن "التجنيس يكاد لا يُمنح أبدًا، باستثناء لمَن ولد في مصر، من أب مصري أو من بلد عربي أو مسلم"[416]. وقد يؤثر تعديل مصر لعام 2019 لقانون الجنسية الخاص بها، على منح الجنسية للمستثمرين على عدد من عمليات التجنس الناجحة لذوي الدخل المرتفع و / أو صافي الثروة، بما في ذلك عديمي الجنسية من دول الخليج العربية[417]. ومع ذلك، لن يخفف الكثير من انعدام الجنسية بين الغالبية العظمى من السكان المعرضين للخطر في مصر الذين يفتقرون إلى الموارد المالية اللازمة لبرنامج المستثمر[418].

2. <u>العواقب في التسجيل المدني</u>

وبما أن اكتساب الجنسية يعتمد على "التوثيق" من خلال شهادة الولادة مثلًا، يُعتبر التسجيل المدني عنصرًا أساسيًا في منع انعدام الجنسية[419]. فيربط القانون الدولي والإقليمي بين الحق في تسجيل الولادات والحق في الحصول على إسم وجنسية[420]، وتنصّ المادة 18 من الدستور المصري على أن "لكل طفل الحق في الاسم وبطاقة الهوية"[421].

---

411 يجب على غير المؤهلين للحصول على مسارات التجنس المعجل تلبية المتطلبات الصارمة للقسم 4 (5) الذي يتطلب إقامة لمدة عشر سنوات متتالية في مصر بالإضافة إلى متطلبات أخرى. بدوي، قانون الجنسية المصرية، حاشية 270 المذكورة أعلاه، 278

412 الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، الحاشية 297 المذكورة أعلاه، المادة 18

413 دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، المادة 53

414 الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 23

415 مانبي، تسجيل الولادات والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 13-14

416 لمراجعة، على سبيل المثال، براونن مانبي، النضال من أجل المواطنة في أفريقيا 142 (2009)

417 لمراجعة محمد شمعة، مقابل 250 ألف دولار، يمكنك أيضًا أن تكون مصريًا، أخبار عربية (كانون الأول / ديسمبر 2019)

418 لمراجعة أيضًا بدوي، قانون الجنسية المصرية، الحاشية 270 المذكورة أعلاه، 278 (علمًا أنّ عام 2014، اعتُقد أنّ مخطط الاستثمار في المواطنة المقترح "يستهدف في المقام الأول العرب عديمي الجنسية من الخليج")

419 هانتر، مواطنون غير موثقين، الحاشية 13 المذكورة أعلاه، 1 و2، 17. يُعدّ تسجيل ولادة الشخص في السجل المدني خطوة حاسمة للمواطنة الكاملة، لأنه ينتج عنه سجل قانوني لمكان ولادة الطفل وهوية الوالدين المهمّين لإثبات استحقاقه للجنسية. المرجع ذاته، 1

420 تعليق عام على المادة 6 من الميثاق الإفريقي للحقوق

421 دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، المادة 80

لاحظت لجنة حقوق الطفل ولجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أن بعض الفجوات الكبيرة لا تزال تظهر في تسجيل الولادات في مصر، مع تفاوتات في معدلات التسجيل لا سيّما بين فئات سكانية معيّنة[422]. يجب التأكيد على الحاجة إلى مزيد من البحث الإحصائي للتحقق من أرقام تسجيل الولادات للفئات المعرضة للخطر[423]. إذ أشار الباحثون إلى أن ثمّة أيضًا تحديات منهجية في مصر تعقد التقييم الدقيق لنطاق انعدام الجنسية والثغرات بناءً على نقاط الضعف في عملية التسجيل المدني[424].

3. تسجيل الولادات

يلاحظ أصحاب المصلحة العوائق الأساسية لتسجيل الولادات وإصدار الشهادات في مصر، ما يعرض العديد من الأفراد لخطر الافتقار إلى الوضع القانوني، ويؤدي إلى استمرار المشاكل في الوصول إلى الوثائق الأخرى. إذ تظهر مشاكل عديدة بسبب مهلة مصر البالغة خمسة عشر يومًا بعد الولادة لتبليغ مكتب الصحة المحلي بالولادة، ومتطلبات التوثيق الشاملة التي تشمل شهادة الزواج ووثائق الهوية الصالحة لكل من الوالدين[425]. كما لاحظ المناصرون لهذه المسألة أن مهلة الخمسة عشر يومًا وحدها تؤدي إلى تحديات هائلة[426]. لذا يعجز الكثير في مصر عن تحقيق المتطلبات في تلك الفترة الزمنية، ما يجبرهم على متابعة العملية الأطول والأكثر شدة والطويلة التي تشمل إبلاغ الشرطة والحصول على تقرير منها. كما تترك العملية سلطة استنسابية كبيرة للسلطات[427]. وعلى الرغم من أن العديد من المناصرين يشيرون إلى أهمية تشجيع إصدار شهادة الولادة، بما في ذلك منع الاتجار بالأطفال[428]، إلّا أن مهلة الخمسة عشر يومًا لتسجيل الولادات مرهقة[429]. فأوصت لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام رقم 7 بأن "تتخذ الحكومات كافة التدابير اللازمة لضمان تسجيل جميع الأطفال عند الولادة، من خلال نظام تسجيل شامل جيد الإدارة ومتاح للجميع ومجاني"، وأن "النظام الفعّال" يحتاج إلى

---

[422] اتفاقية حقوق الطفل، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 44 من الاتفاقية، الملاحظات الختامية: مصر، الحاشية 148 المذكورة أعلاه، ¶ 44. لمراجعة أيضًا مصر، المتطلبات الرسمية لإصدار شهادات الولادة والزواج، مكتب دعم اللجوء الأوروبي للاستعلام (2 أيار / مايو 2018) ("وفقًا للمعلومات التي جمعتها بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي عام 2014، لا تزال شريحة من السكان لا تمتلك شهادات الولادة")

[423] الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 29

[424] هانتر، مواطنون غير موثقين، الحاشية 13 المذكورة أعلاه، 9 (علمًا أنّ ثمّة معيار منخفض للولادة التي يُحتسب على أنها مسجلة، بما في ذلك، تقرير مقدم الرعاية عن تسجيل الولادة مثلًا، حتى لو لم تتوفر شهادة الولادة

[425] القانون رقم 12 لعام 1996 بإصدار قانون الطفل، المعدل بالقانون رقم 126 لعام 2008، الحاشية 148 المذكورة أعلاه، المادة 14

[426] لمراجعة، على سبيل المثال، مقابلة عن بعد مع محمد فرحات، الحاشية 245 المذكورة أعلاه؛ مقابلة عن بعد مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (10 شباط / فبراير 2021)

[427] مانبي، تسجيل الولادات والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 14

[428] مقابلة عن بعد مع أشرف روكسي، محامي اللجوء

[429] مانبي، تسجيل الولادات والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 6 (علمًا أنّ مهلة الخمسة عشر يومًا عقبة أمام تسجيل الولادات بنجاح)؛ لمراجعة أيضًا مقابلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 426 المذكورة أعلاه (علمًا أنّ التعقيدات في تسجيل الولادات التي تنطوي على حالات الأطفال غير المتزوجين والناجين من العنف الاجتماعي، من بين أمور أخرى، واقتراح الخطوات التي قد تتخذها المفوضية للمساعدة في مثل هذه الحالات

"المرونة والاستجابة لظروف الأسر"[430]. بينما أشارت لجنة حقوق الطفل إلى أن تسجيل الولادات يجب أن يكون مجانيًا، تطلب مصر الحصول على شهادة مختومة مقابل رسوم[431]، والتكاليف والوقت اللازم للتسجيل المتأخر قد تكون باهظة بالنسبة لكثير من المصريين[432].

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن قانون الجنسية ينصّ على عدم التمييز بين الجنسين في منح الجنسية المصرية إلى الأطفال، لا تزال بعض الحواجز القانونية والتنظيمية الكبيرة قائمة على النوع الاجتماعي أمام النساء لتسجيل الولادات وإصدار الشهادات. على سبيل المثال، لا يُسمح للمرأة بتسجيل ولادة طفل أو الحصول على شهادة ولادة طفلها على قدم المساواة مع الرجل[433]. لكن بموجب المادة 15 من القانون رقم 12 لعام 1996، بصيغته المعدلة بالقانون رقم 126 لعام 2008، يحق للأم تسجيل ولادة طفل، وتشترط اللائحة التنفيذية للمادة 23 من القرار الوزاري المصري رقم 2075 على الأم، تقديم وثائق غير متوفرة لآلاف الأمهات المصريات، لا سيّما إثبات الزواج من والد الطفل[434]. بينما يمكن للأب تسجيل ولادة الطفل، ويجب أن يكون المخبر الأساسي/ ما يُعتبر بحدّ ذاته تمييزًا بين الجنسين، ولا يجوز للأم القيام بذلك إلا إذا قدمت دليلًا على الزواج بالإضافة إلى شهادة موقعة تفيد بأن الطفل هو من زوجها. وإذا لم تستطع إثبات علاقتها الزوجية، يمكنها تسجيل ولادة طفلها إذا قدمت شهادة من شخص ما قد شهد على الولادة[435]. وإذا كان الأب متوفى أو مفقودًا، فيجب على الأم تقديم دليل إضافي من لتسجيل الطفل، بما في ذلك تقديم شهادة وفاة الأب وشهادة

[430] ممثل مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة من أجل حقوق الإنسان، تسجيل الولادات وحق كل فرد في الاعتراف به في كل مكان كشخص أمام القانون، U.N. Doc. A / HRC / 27/22، 13 17) حزيران / يونيو 2014

[431] اتفاقية حقوق الطفل، لمراجعة التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 44 من الاتفاقية، الملاحظات الختامية: مصر، الحاشية 148 المذكورة أعلاه، ¶ 44. لمراجعة أيضًا المواطنون غير الموثقين، مصر اليوم (13 أيلول / سبتمبر 2013) ("التكلفة عائق آخر أمام الحصول على أوراق التسجيل، ليس فقط من ناحية سعر الوثيقة نفسها (شهادة الولادة تكلّف 15 جنيهًا مصريًا تقريبًا) لكن في الحقيقة أن يتعيّن على الناس في قرى عديدة، السفر لمسافات بعيدة للوصول إلى أقرب سجّلات مدنية.").

[432] الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 30-34 (توضح الإجراءات الشاملة المرتبطة بالتسجيل المتأخر

[433] لوسيا هانمر ومارينا إليفانت، دور تحديد الهوية في إنهاء زواج الأطفال، تحديد الهوية من أجل التنمية، مجموعة البنك الدولي 19 (تموز / يوليو 2016

[434] المرجع ذاته، الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 أعلاه المذكورة أعلاه، 26-27. تشير المصادر إلى أن قبل التعديل عام 2008، عجزت النساء المتزوجات تسجيل أطفالهن. لمراجعة حسام ربيع، أمهات مصريات يكافحن من أجل إثبات الأبوة والحقوق لأطفالهن، موقع إيكول تايمز (21 أيلول / سبتمبر 2018)

[435] لوسيا هانمر ومارينا إليفانت، دور تحديد الهوية في إنهاء زواج الأطفال، تحديد الهوية من أجل التنمية، مجموعة البنك الدولي 19 (تموز / يوليو 2016) (نقلاً عن قانون الأحوال المدنية، القانون رقم 143 لعام 1994، المادة 20؛ القانون رقم 12 لعام 1996 بإصدار قانون الطفل المعدل بالقانون رقم 126 لعام 2008، الحاشية 148 المذكورة أعلاه، المادة 145). الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 26-27.

الزواج[436]. ويتعارض منع النساء من القدرة على تسجيل أطفالهن، مع التزامات مصر بموجب المادة 9 (2) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[437].

صحيح أنّ القانون المصري يسمح للأمهات العازبات بتسجيل طفل وُلد خلال فترة الزواج، لكن ثمة عقبات مهمة مرتبطة بالمتطلبات التنظيمية وأوجه القصور في عملية التنفيذ[438]. وفقًا للخبراء، ينبغي على الأمهات أن يعتمدن عمليًا في هذه الحالات على مستشار قانوني للحصول على شهادات ولادة أبنائهم[439]. لكن ثمة نقص واسع النطاق في المعرفة بين المسؤولين الحكوميين بأنّ الأمهات العازبات يُسمح لهن بالتسجيل، ما يشير إلى فجوة خطيرة في تدريب المسجلين المدنيين[440]. علاوة على ذلك، يشير المحامون إلى أن وصمة العار الاجتماعية عادة ما تمنع المرأة من محاولة تسجيل طفل وُلد خارج إطار الزواج. وأشار أحد المحامين إلى أن تسجيل الولادات غير الزوجية صعب للغاية في مصر، بينما في حالات اغتصاب وتقرير للشرطة يؤكد الاغتصاب، فقد يكون التسجيل أسهل أحيانًا[441]. لذا من المرجح أن يكون لدى الأم العازبة أحد أفراد أسرتها الذكور للتدخل نيابة عنها أو مرافقتها لتسجيل ولادة الطفل بإسم أحد أفراد أسرة الذكر[442]. فيلاحظ المحامون أنّ النساء يتعيّن عليهن أحيانًا اللجوء إلى الرشاوى في الحالات التي تفتقر إلى الوثائق[443]. كما يلاحظ البعض أن

---

[436] الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 27 (نقلاً عن الكتيبات التي طورتها المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، وهي منظمة غير حكومية تقدم المساعدة القانونية للحصول على شهادات ولادة للاجئين في مصر)

[437] لمراجعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الحاشية 347 المذكورة أعلاه، المادة 9 (2) ("تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.")؛ لمراجعة أيضاً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الحاشية 314 المذكورة أعلاه، المادة 3 (تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوى الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد.

[438] مقابلة عن بعد مع محامي اللجوء أشرف روكسي (17 تشرين الثاني / نوفمبر 2020). لمراجعة أميرة عبد العزيز، تقييم نظام الأسر البديلة في مصر، 18 المجلة الاسكتلندية لرعاية الأطفال السكنية 50، 58 (2018) (علمًا أن وفقًا للوائح الحكومية "يمكن للأمهات تسجيل أطفالهن بشهادة زواج ومن دون عقد زواج، [وفي حال] غياب أي شهادة للزواج، يمكن للأم التوقيع على موافقة كتابية رسمية على أنّها والدة هذه الطفلة، وبالتالي سيظهر إسمها فقط في شهادة ولادة الطفل."). وعلى الرغم من هذه اللوائح، إلّا أنّ أميرة عبد العزيز أوضحت بالتفصيل العوائق المختلفة التي تحول دون التسجيل. المرجع ذاته، 55-56

[439] مقابلة عن بعد مع أشرف روكسي، الحاشية 438 المذكورة أعلاه؛ مقابلة عن بعد مع محمد فرحات، الحاشية 245 المذكورة أعلاه

[440] أميرة عبد العزيز، تقييم نظام الأسر البديلة في مصر، الحاشية 438 المذكورة أعلاه، 55-56. بحسب أميرة عبد العزيز، فعلى الرغم من أن الحق في التسجيل "مذكور بوضوح في القانون، إلا أنّ مشاركًا واحدًا فقط في الدراسة كان على علم بهذه المادة، وعلى العكس من ذلك، أبدى معظم المشاركين في الدراسة استغرابهم من هذه المادة. والمخبر الوحيد الذي كان على علم بالمادة هو ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في هذا المجال. وأكّد التحدي العملي الذي يواجهونه في كل مرة يحاولون فيها دعم الأمهات اللواتي لا يملكن شهادات الزواج لممارسة هذا الحق، لا سيما في السجل المدني حيث تُجرى مثل هذه الإجراءات بشكل طبيعي. كان عليهم عادة طلب الدعم القانوني للانتهاء من شهادة ولادة طفلهم في مثل هذه الحالات". المرجع ذاته، 55."

[441] مقابلة عن بعد مع أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه.

[442] مانبي، تسجيل الولادات والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 19.

[443] مقابلة عن بعد مع أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه.

على الرغم من حق الطفل في شهادة الولادة، "يتحول التركيز عمليًا إلى طبيعة العلاقة التي أنجبت الطفل عوضًا عن حقوق الطفل"[444].

تتجلّى فجوة أخرى في قانون التسجيل المدني المصري في حالات معيّنة، حيث لا يسمح القانون بتسجيل إسم الأب أو الأم أو كلا الوالدَيْن في شهادة الولادة[445]. ينصّ القانون على أنّ إذا كانت الأم عزباء عند تسجيل طفلها، فيختار الموظف في القطاع الصحي المسؤول إسم والد الطفل[446]. لاحظت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هذا الأمر يشير إلى وجوب تسجيل الطفل الذي يولد خارج فترة الزواج، "باستخدام أسماء مزيفة للوالدَيْن و / أو الطفل، أو بحذف أسمائهم من الشهادة"[447]. كما لاحظت اللجنة الإفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته أن التمييز على أساس "الحالة الزوجية لوالدَيْ الطفل يجب ألا يمنع الطفل من حمل إسم أحدهما أو كلاهما، أكان والدته أو والده"[448]. يمكن أن يؤدي الفشل في التسجيل الدقيق لكل من والدَيْ الطفل في شهادة الولادة إلى الإضرار بقدرة الطفل على اكتساب الجنسية من كلّ من والدَيْه، ما قد يمثل خطرًا لانعدام الجنسية في المواقف التي يكون فيها أحد الوالدين فقط قادرًا على منح الجنسية[449].

في حالات الأطفال وُلدوا من أمهات وقعن ضحايا / ناجيات من العنف القائم الجنسي، كما هو الحال مع الأطفال الذين ولدوا خارج إطار الزواج، يؤكد المحامون أن ثمة فجوة كبيرة في تسجيل الولادات بسبب نقص المعرفة والوعي بين المسؤولين فيما يتعلق العملية. إذ يعتمد التسجيل على ما إذا كان (1) الأب غير معروف،

---

[444] محمد فرحات، أطفال حالات اغتصاب اللاجئات وانعدام الجنسية، في مصر، 55 نشرة الهجرة القسرية 79، 79 (حزيران / يونيو 2017)

[445] في مصر، حالات عديدة لا يسمح فيها القانون لأحد الوالدَيْن أو كلاهما بذكر إسمهما على شهادة الولادة. إذا كان يحظر على الوالدَيْن الزواج بموجب الشريعة الإسلامية، فلن يُسجّل أسماء الوالدَيْن في شهادة الولادة. وإذا كانت الأم متزوجة وولد وُلد من أب غير زوجها، لا يُسجّل إسمها في شهادة الولادة. أما إذا كان الأب غير المسلم متزوجاً، وولد الطفل من أم غير زوجته الشرعية، فلا يُسجّل إسمه في شهادة الولادة، إلا إذا كان الطفل قد ولد قبل الزواج أو بعد فسخه، باستثناء الأشخاص الذين يسمح دينهم بتعدد الزوجات. القانون رقم 12 لعام 1996 بإصدار قانون الطفل، المعدل بالقانون رقم 126 لعام 2008، الحاشية 148 المذكورة أعلاه، المادة 22

[446] الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 26. لمراجعة أيضًا حسام ربيع، الأمهات المصريات اللواتي يكافحن من أجل إثبات الأبوة والحقوق لأطفالهن، موقع إيكول تايمز (21 أيلول / سبتمبر)، 2018)

[447] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف، مذكرة أساسية حول التمييز بين الجنسين في تسجيل الولادات 12 (أيار / مايو 2021) (القانون رقم 12 لعام 1996 بإصدار قانون الطفل بصيغته المعدلة بالقانون رقم 126 لعام 2008، الحاشية 148 المذكورة أعلاه، المادة 22

[447]تعليق عام على المادة 6 من الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، اللجنة الإفريقية للخبراء المعنيين بحقوق الطفل ورفاهيته، ¶ 16 ACERWC / GC 02 (2014).

[448] تعليق عام على المادة 6 من الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، اللجنة الإفريقية للخبراء المعنيين بحقوق الطفل ورفاهيته، 16 ACERWC / GC 02 (2014).

[449] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف، مذكرة أساسية حول التمييز بين الجنسين في تسجيل الولادات 12 (أيار / مايو 2021). لوحظ أيضًا أن ممارسة تسجيل الأطفال تحت "أسماء مستعارة" تعتبر ضارة للسماح "بمعرفة الروابط البيولوجية ويكون لها تأثير على قدرة الأطفال على إثبات هويتهم ومعرفة أصولهم واكتساب الجنسية من خلال النسب" المرجع ذاته، 15

أو (2) نفي الأب للأبوة أو اختفائه، أو (3) وقوع الاغتصاب في مصر[450]. ويتجلّى عائق آخر من خلال الافتقار إلى الوثائق المطلوبة، بما في ذلك أدلة الاغتصاب، وعبى سبيل المثال سجل الشرطة[451]. وإذا سُجّل، فمن المرجح أن يكون الإسم المعتمد في قضايا الاغتصاب هو والد الأم[452]. لذا يلاحظ المناصرون الحاجة إلى إجراءات لتسهيل تسجيل الولادات للأطفال في مثل هذه الظروف، بما في ذلك تسجيل الأطفال حتى إذا كان الأب ينكر الأبوة، والسماح للأم فقط بأن تكون الأهل لتحديد هوية الطفل[453].

على الرغم من أن القانون يمنح المرأة الحق في متابعة إجراءات الأبوة، إلا أنه لا يشترط أن يخضع الرجال لاختبار الحمض النووي، الأمر الذي يسلط الخبراء الضوء عليه لأنه عقبة أساسية أمام حق الطفل في الهوية القانونية[454]. وفيما يتعلق بقضايا الأبوة، ينبغي على القاضي إصدار حكم بناءً على الأدلة المستندية وشهادات الشهود المؤيدة للعلاقة. وبسبب تراكم القضايا، غالبًا ما تستغرق دعاوى الأبوة سنوات عديدة، وقد ورد أن غالبية دعاوى الأبوة لا تنجح[455]؛ فأصدر الرئيس السيسي عام 2015 مرسومًا وسّع مفهوم مصطلح "يتيم" ليتضمن الأبناء غير المثبتين ومنحهم وصولاً أكبر إلى الخدمات، والسماح للأم بإصدار شهادة ولادة مؤقتة باستخدام إسم الأب الذي تحدده[456]. لكن في الحقيقة، قد تستغرق تسوية نزاعات الأبوة سنوات وتتعارض مع الالتزامات القانونية لمصر لمنح الطفل الحق في هويته الشخصية من دون تأخير غير ضروري[457].

4. تسجيل الزواج

يشكّل شرط الحصول على شهادة زواج سارية المفعول لتسجيل الولادات عائقًا أساسيًا أمام تحقيق التسجيل المدني للكثيرين في مصر، ونقطة البداية لمختلف أشكال التمييز. بينما يسمح القانون بأشكال أخرى لإثبات

---

[450] محمد فرحات، أطفال اغتصاب اللاجئات وانعدام الجنسية، في مصر، 55 نشرة الهجرة القسرية 79، 79 (حزيران / يونيو 2017)

[451] الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 32-33 (تحدّد إجراءات تسجيل الولادات في الحالات التي يكون فيها الحمل نتيجة لاعتداء جنسي)

[452] مقابلة عن بعد مع أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه.

[453] محمد فرحات، أطفال اغتصاب اللاجئات وانعدام الجنسية، في مصر، 55 نشرة الهجرة القسرية 79، 79 (حزيران / يونيو 2017)

[454] حسام ربيع، أمهات مصريات يكافحن من أجل إثبات الأبوة والحقوق لأطفالهن، موقع إيكول تايمز (21 أيلول / سبتمبر 2018). لمراجعة اتفاقية حقوق الطفل، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة 7 و8. أيمن شبانة، القانون الإسلامي للأبوة بين النصوص القانونية الكلاسيكية والسياقات الحديثة: من علم الفراسة إلى تحليل الحمض النووي، مجلة الدراسات الإسلامية، 1 (2014) (تلخيص وتحليل مختلف مواقف فقهاء المسلمين من استخدام اختبار الحمض النووي للتحقق من الأبوة)

[455] حسام ربيع، أمهات مصريات يكافحن من أجل إثبات الأبوة والحقوق لأطفالهن، موقع إيكول تايمز (21 أيلول / سبتمبر 2018). لمراجعة اتفاقية حقوق الطفل، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة 7 و8. أيمن شبانة، القانون الإسلامي للأبوة بين النصوص القانونية الكلاسيكية والسياقات الحديثة: من علم الفراسة إلى تحليل الحمض النووي، مجلة الدراسات الإسلامية، 1 (2014) (تلخيص وتحليل مختلف مواقف فقهاء المسلمين من استخدام اختبار الحمض النووي للتحقق من الأبوة)

[456] حكم المحكمة يلزم السلطات بتسجيل الأطفال من الزواج العرفي، موقع مدى مصر (24 نيسان / أبريل 2017)

[457] لمراجعة اتفاقية حقوق الطفل، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة 7 و8

العلاقة، يلزم عمليًا تقديم شهادة زواج[458]، وإذا لم تملك المرأة شهادة زواج، فيجب عليها طلب المساعدة القانونية[459]. أما الأطفال الذين وُلدوا من والدَيْن في حالات من الزواج غير معترف بها، فيُعتبرون أطفالًا وُلدوا خارج فترة الزواج، ولا يمكن للآباء في مثل هذه الحالات إثبات العلاقة بأطفالهم لمنحهم الجنسية، ولا تسجيل ولادات أطفالهم. لذا يتعارض التمييز على أساس حالة الولادة مع التزامات مصر بموجب المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل. إذ عندما يُسجّل الطفل خارج إطار الزواج من والد أعزب، فيواجه مشاكل أخرى تتعلق بالميراث مثلًا[460].

وحتى لو اعتبرت الدولة الزواج ساريًا، فقد يكون الحصول على الوثائق المتعلقة بالزواج بحد ذاته عائقًا، لا سيما بالنسبة إلى اللاجئين والمهاجرين[461]. لذا قد تكون عملية الحصول على شهادة الزواج مرهقة للفئات المهمشة التي تفتقر إلى وثائق هوية صالحة، وفي حالة اللاجئين والمهاجرين، تُعدّ تصاريح إقامة سارية المتطلبات الأساسية. لذا ينبغي على اللاجئين والمهاجرين أيضًا الحصول على تصريح من سفاراتهم وتقديمه إلى أحد مكاتب التوثيق التابعة لوزارة الخارجية المصرية؛ وبالتالي، يشكّل هذا الأمر عقبة لا يمكن التغلب عليها بالنسبة للكثيرين[462].

وفي حال الزواج العرفي غير الرسمي، يحتاج المسّجل إلى حضور الأب أو نسخة عن بطاقة هوية الأب والشهادات المعنيّة[463]. وإذا اعترض الأب، فتصبح قضية أبوة[464]. اعتبرت محكمة القضاء الإداري في القاهرة عام 2015 أن ديوان الأحوال المدنية لا يمكنه رفض تسجيل طفل ناتج عن زواج عرفي بين مصرية وفلسطيني[465]. كما حكمت المحكمة لحماية حقوق الأطفال، واعتبرت أنّ التوثيق الرسمي ليس عنصرًا ضروريًا لشرعية الزواج، وأنّ الزواج له شرعية دينية إذا أُعلن عنه طوعًا وعلناً[466]. وفي حين أن "التوثيق الرسمي هو

---

[458] الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 36-37؛ لمراجعة أيضًا مانبي، تسجيل الولادات، والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 19

[459] الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 36-37

[460] مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية رقم 181 المذكورة أعلاه.

[461] الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 29-30

[462] المرجع ذاته، 35

[463] مقابلة عن بعد مع أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه

[464] المرجع ذاته

[465] عبد السلام، جمهورية مصر العربية: ملاحظة تمهيدية، الحاشية 37 المذكورة أعلاه. في الحالات التي يُطعن فيها الزواج العرفي، يتعيّن على الأمهات متابعة دعوى الأبوة على النحو المبين أعلاه. ويلاحظ البعض أن غالبية مطالبات الأبوة تستند إلى الزواج العرفي. أمنية طلال، العيش من دون إسم: الخلافات الأبوية في مصر مدمرة لحياة الآلاف، نسخة العربية (12 كانون الثاني / يناير 2015)

[466] المرجع ذاته

شرط أساسي للدعاوى الزوجية... ولا تمتد آثارها لتشمل حق الطفل في تسجيل جنسيته"[467]. ويشير أحد المصادر إلى أن لو كان الحق في الجنسية يستند إلى قانون، وليس حقًا دستوريًا، فربما تكون المحكمة قد حكمت لصالح الحكومة[468]. كما أجبر حكم من المحكمة الإدارية عام 2017 مكتب الأحوال المدنية على تسجيل الأطفال الذين لم يولدوا من زيجات معترف بها رسميًا، رغم عدم معرفة ما إذا كان هذا الحكم يُنفذ بشكل موحد[469].

ب- الثغرات في الحماية لفئات معيّنة من المواطنين المصريين

المواطنون المصريون هم من بين السكان المعرضين لخطر انعدام الجنسية ويُعتبرون "مواطنين غير مسجلين" أو "عديمي الجنسية للأدلة"، أي الأشخاص الذين حُرموا فعليًا من القدرة على التوثيق الكامل لمطالبتهم القانونية بالجنسية بسبب الثغرات الإدارية وللحكومة المصرية[470]، وقد يواجه البعض هذا الموقف بسبب "التحديات الوثائقية التي تنشأ من إهمال الدولة"، في حين أن البعض الآخر قد يعجز عن إثبات المطالبة بالجنسية بسبب "التمييز الواضح ضدّ أفراد ومجموعات معيّنة"[471].

1. <u>الأطفال الضعفاء والمعرضون لخطر انعدام الجنسية</u>

تُعدّ المجموعات التالية من الأطفال عرضة لأن يكونوا مواطنين غير مسجلين في مصر[472]. وفي حين أنّ المهاجرين واللاجئين يقعون أيضًا في هذه الفئات، تركز هذه المناقشة على أطفال المواطنين المصريين. ولا تُعتبر الأرقام الخاصة بأعداد الأطفال لكل فئة موثوقة، كما من الصعب التحقق من طرق الحصول على الأرقام المتاحة.

- غالبًا ما يواجه **الأطفال الذين لم يولدوا خلال فترة الزواج** (يُطلق عليهم أحيانًا "الأطفال خارج إطار الزواج") في مصر وصمة العار الاجتماعية، نظرًا إلى الانعكاس السلبي الملحوظ لـ"عدم الشرعية"، ما

[467] عبد السلام، جمهورية مصر العربية: ملاحظة تمهيدية، الحاشية 37 المذكورة أعلاه.
[468] المرجع ذاته
[469] حكم المحكمة يلزم السلطات بتسجيل الأطفال من الزواج العرفي، موقع مدى مصر (24 أيلول / أبريل 2017)
[470] لمراجعة هانتر، مواطنون غير موثقين، الحاشية 13 المذكورة أعلاه 5
[471] المرجع ذاته، 8-9
[472] لا تُعتبر بالضرورة كلّ فئة متبادلة، وقد يظهر تشابك معيّن بين الفئات، لا سيّما فيما يتعلّق بكيفية تعريف أطفال الشوارع والأطفال المهملين. وعلى سبيل المثال، تشير بعض المصادر إلى أنّ شريحة كبيرة من الأطفال المهملين / اللقطاء وُلدوا خارج إطار الزواج. لمراجعة أيضًا، وجه الأطفال المحتاجين، كتيّب التبنّي (كفالة) في مصر 3 (2020)؛ جاكلين جيبونز، الأيتام في مصر، مجلة الدراسات الآسيوية والإفريقية 40 (2005)

يؤثر على قدرة الأمهات على تسجيل أطفالهن[473]. وعلى الرغم من أن القانون يسمح للأمهات العازبات بتسجيل أطفالهن[474]، إلّا أنّ محامٍ أشار إلى أن الأم العزباء في مصر من المحتمل ألا تسجل طفلها بسبب وصمة العار الاجتماعية[475].

- **يواجه الأطفال الذين ولودوا من والدَيْن متزوجين "عرفيًا" (مسلم عرفي غير رسمي)** عقبات في تسجيل الولادات[476]. فأصبح الزواج العرفي أكثر انتشارًا في العقود الأخيرة ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع تكاليف الزواج[477]. كما أُبلغ عام 2007 عن ثلاثة ملايين عقد زواج عرفي مسجل لدى كاتب العدل، بينما أشار أحد المسؤولين إلى أن الرقم قد يبلغ ثلاثة أضعاف هذا العدد[478]. وأشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2018، إلى أن عدد عقود الزواج العرفي المصدق عليها قانونًا ارتفع إلى 88000 عام 2014، أي ما يقارب 9٪ من حالات الزواج، لكنّ العدد الإجمالي لعقود الزواج العرفي الأخرى غير معروف[479]. وفي حال لم يعترف الوالد بالطفل أو بالزواج العرفي، تصبح العقبات أمام التوثيق عبئًا[480]. وفي ظلّ غياب إحصائيات رسمية تتعلق بعدد دعاوى الأبوة المرفوعة، يقدّر أحد

473 مقابلة عن بعد مع أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه. لمراجعة أيضًا مصر – الهوية القانونية، الائتلاف المعني بشؤون أطفال الشوارع، https://www.streetchildren.org/legal-atlas/map/egypt/legal-identity/can-a-child-obtain-retroactive-or-replacement-birth-registration-documents/ (آخر زيارة للموقع في 3 تشرين الثاني / نوفمبر 2021

474 الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 25-26

475 لمراجعة المقابلة عن بعد مع أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه

476 الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 303، رقم 213. يشير الزواج العرفي إلى "عقد زواج مسلم عرفي فير رسمي بين رجل وامرأة وموقّع بحضور شاهدَيْن، لكنّه لا يُعلن عنه أو لا يُعتبر مسجّل رسميًا لدى السلطات". المرجع ذاته، لا يمنع القانون المصري الزواج غير المسجّل أو العرفي، لكن يمنحه صفة أقلّ من الزواج المسجّل رسميًا. "من بين الأمور الأخرى، يحرم الزواج العرفي الأطفال الذين وُلدوا في حالات كهذه من الوصول إلى حقوق معيّنة... بسبب نقص الوثائق الرسمية، وعلى سبيل المثال شهادة الولادة". مصر – جدول لإلقاء نظرة عامة، حركة مساواة (31 أيار / مايو 2017)

477 حكمت محكمة مصر بمنح الجنسية المصرية لأطفال الزواج العرفي من أجانب، موقع أهرام أونلاين (11 أيلول / 2017)؛ لمراجعة أيضًا جيل كارول وأحمد ماهر، الشباب المصري في عجلة لعقد الزواج، منظمة كريستشن ساينس مونيتر (20 أيلول / سبتمر 2007).

478 جيل كارول وأحمد ماهر، الشباب المصري في عجلة لعقد الزواج، منظمة كريستشن ساينس مونيتر (20 أيلول / سبتمر 2007). مونى أباظا، الرؤى حول الزواج العرفي في الصحافة المصرية، النشرة الإخبارية للمعهد الدولي للدراسات عن الإسلام في العالم المعاصر (تموز / يوليو 2001) (علمًا أنّ الإحصائيات عن الزواج العرفي بين طلاب الجامعات غير موثوق بها، في حين أنّ وزارة الشؤون الاجتماعية أشارت إلى أنّ الزواج العرفي يطال 17% من الطلاب المصريين في الجامعات، تقدّر صحيفة الوفد هذه النسبة بـ70%) أفاد محامٍ أنّ أي عقد زواج يمكن أن يُعتبر رسميًا إذا وثّقته محكمة. بالإضافة على ذلك، إذا ادّعت المرأة على زوجها في الزواج العرفي، فمن الممكن طلب أيضًا التوقيع الصحيح للزوج على عقد الزواج العرفي؛ وحين يُحدّد أنّ الزوج قد وقّع فعليًا على العقد، تتمكن المحكمة عندئذ من وضع ختم رسمي للمحكمة على عقد، الأمر الذي يؤدي إلى تثبيت الزواج وشرعيته. رسالة إلكترونية من أشرف روكسي، محام في شؤون اللجوء، إلى كريستوفر كريش وسوزان أكرم، اللجنة الدولية لحقوق الإنسان (29 كانون الثاني / يناير 2022) (في ملف مع المؤلف)

479 لمراجعة الجدلية القائمة حول القانون الجديد المقدّم لتجريم الزواج العرفي، موقع إيجبت توداي (21 آب / أغسطس 2018)؛ لمراجعة أيضًا حسام ربيعي، الأمهات المصريات اللواتي يكافحن من أجل إثبات الأبوة والحقوق لأطفالهن، موقع إيكول تايمز (21 أيلول / سبتمبر 2018)

480 مي شمس الدين، إثبات الأبوة/ نضال طويل لمئات الأمهات المصريات، موقع مدى مصر (15 آذار / مارس 2017)

المصادر هذا العدد بـ14000 قضية[481]، ومعظمها أبلغ عن أنها تتعلق بالزواج العرفي[482]. كما أفاد تقرير إخباري لعام 2006 أنّ الناشطين يؤكدون أن العدد أقرب إلى مليون[483].

- **الأطفال الذين ولودوا من والدَيْن متزوجين قبل سن 18 عامًا** معرضون أيضًا لخطر عدم التسجيل. فينصّ قانون الطفل المصري لعام 2008 على أنّ سنّ 18 هو الحدّ الأدنى للزواج للذكور والإناث، لكن ممارسات زواج الأطفال استمرت. إذ لوحظ عام 2007 أنّ "ما يقارب واحدة من كل 20 فتاة (4٪) بين 15 إلى 17 عامًا وواحدة من كل 10 مراهقات (11٪) بين 15 و19 عامًا إما متزوجات حاليًا أو متزوجات من قبل، علمًا أنّ ثمّة اختلافات كبيرة بين الإقامة في الريف والمدينة[484]". كما يتزوج العديد من الفتيات "من دون تسجيل الزواج أو الإبلاغ عنه، أو تسجيل أطفالهن الذين ولودوا من هذا الزواج"[485]. وعوضًا عن ذلك، يمكن للزوجين اللجوء إلى الزواج العرفي ولا يحصل الأطفال الذين يولدون خلال فترة هذا الزواج، على شهادة ولادة حتى أن يصبح الزواج رسمي[486]. وفي الوقت الذي انخفض فيه عدد حالات زواج الأطفال، لا يزال زواج الأطفال سائدًا في مصر، لا سيما في المناطق الريفية[487]. إذ تفيد وزارة الصحة والسكان المصرية أنّ 500000 طفل يولدون سنويًا من أمهات مراهقات، ويقدّر مجلس الطفولة والأمومة أنّ 250000 طفل يولدون نتيجة زواج الأطفال سنويًا[488].
- **الأطفال الذين ولودوا نتيجة الاغتصاب** معرضون أيضًا لأن يكونوا غير موثقين[489]. وعلى الرغم من الإشارة تحديدًا إلى اللاجئين، إلا أنّ محام مصري أشار إلى أنّ تسجيل الأطفال الذين ولودوا نتيجة الاغتصاب يُعدّ من أصعب الأمور التي تواجه الضحايا بغض النظر عما إذا كان الاعتداء قد حصل

---

[481] المرجع ذاته؛ لمراجعة أيضًا يولاند كنيل، مخاطر الزواج السري لدى الشباب المصري، موقع بي بي سي نيوز (19 كانون الثاني / يناير 2010)

[482] المرجع ذاته

[483] قضايا الأبوة تسلّط الضوء على مخاطر الزواج العرفي، موقع ذا نيو هيومانتارين (حزيران / يونيو 2006)

[484] المجلس الوطني لمرصد حقوق الطفولة والأمومة، السياسة للعمل: إنهاء زواج الأطفال 1 (حزيران / يونيو 2018)

[485] المرجع ذاته. لمراجعة أيضًا ريم باسم والآخرين، الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من زواج الأطفال في مصر 2 (2018). رفعت مصر السنّ القانوني للزواج عام 2008 للنساء إلى 18 عامًا. اللجنة للقضاء على التمييز ضدّ المرأة، مع التقرير الثامن والعاشر لمصر بموجب المادة 18 من المعاهدة عام 2014، ¶ 18 CEDAW/C/EGY/8-10 (22 نيسان / أبريل 2020)

[486] طارق عبد الجليل، الشدّة الاقتصادية تؤدي إلى زواج الأطفال، موقع الفنار ميديا (18 أيار / مايو 2015) الزواج لدى الطائفة السنيّة هو بمثابة الزواج العرفي)

[487] شاتا مالي وكانتين ودون، الملف الشخصي الأساسي لزواج الأطفال في مصر، مجموعة البنك الدولي 1-3 (آذار / مارس 2016)

[488] لووا رضا، 11% من الفتيات بين 15-19 عامًا متزوجات: وزارة الصحة، موقع إيجبت توداي (5 تموز / يوليو 2018). تفيد وزارة الصحة والسكان المصرية أنّ 500000 طفل يولدون سنويًا من أمهات تحت السنّ. مروان ميناوا، على الرغم من أنّ زواج الأطفال غير شرعي في مصر، إلّا أنّه لا يزال شائعًا للغاية، موقع أرب نيوز (23 شباط 2018) (يشير الإحصاء لعام 2017 إلى أنّ واحدة من كلّ 20 فتات بين 15-17 عامًا متزوجة حاليًا، ما يقارب 118904 فتات يتزوجن تحت سنّ 18 عامًا

[489] مقابلة عن بعد مع أرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه. محمد فرحات، الأطفال الذين ولدوا نتيجة اغتصاب النساء وانعدام الجنسية في مصر، 55 نشرة الهجرة القسرية 79، 79 (حزيران / يونيو 2017)

في مصر أو خارجها[490]. وفي هذا الإطار، تُعتبر إحصائيات الاعتداء الجنسي في مصر غير موثوقة إلى حدّ كبير لأسباب متعددة، بما في ذلك وصمة العار الاجتماعية الكبيرة التي تمنع التبليغ عن الاعتداء[491]. فلاحظت وزارة الداخلية المصرية عام 2006 أنّ 20000 امرأة وفتاة يتعرضن للاغتصاب سنويًا، لكن المركز المصري لحقوق المرأة أشار إلى أن من المرجح أن يتضاعف هذا الرقم بعشرة لأن الضحايا / الناجيات يترددون في الإبلاغ عن الحالات بسبب وصمة العار الاجتماعية[492]. بينما وافق البرلمان المصري عام 2020 على التعديلات التي ترعاها الحكومة لضمان عدم الكشف عن الهوية وحماية هويات الضحايا في قضايا الاعتداء الجنسي[493]، تعيق معاملة السلطات العدائية والمسيئة المحتملة للضحايا / الناجيات، بما في ذلك اختبار العذرية المحتمل، عملية إبلاغ الضحايا عن الاعتداء الجنسي[494].

- يتعرض **أطفال الشوارع** أيضًا لخطر عدم التسجيل خوفًا من وصمة العار الاجتماعية، فضلاً عن الصعوبات المتزايدة في تأخير تسجيل الولادات[495]. في الوقت الذي يختلف التعريف لكلّ مصطلح، يعتبر الباحثون والمنظمات غير الحكومية أن "أطفال الشوارع" هم "قاصرون يقضون معظم وقتهم في الشارع من دون حماية أو توجيه"، و "مع تواصل شبه معدوم أو معدوم بشكل عام مع عائلاتهم"[496]. لا تتوفر إحصاءات رسمية أو بيانات موثوقة عن عدد أطفال الشوارع في مصر، إذ تؤثر الاختلافات

---

[490] محمد فرحات، الأطفال الذين ولدوا نتيجة اغتصاب النساء وانعدام الجنسية في مصر، 55 نشرة الهجرة القسرية 79، 79 (حزيران / يونيو 2017)

[491] عزّة العلامي وسحر مصطفى وعبير هاجرس، الحالات المبلغ عنها بشأن الاعتداء الجنسي على النساء خلال 5 سنوات في منطقة قناة السويس، مصر: دراسة ديمغرافية، المجلة المصرية لعلوم الطب الشرعي 1 118، 118-23 (2011) (نقص تفصيلي لبيانات إحصائية موثوق بها وحالات التبليغ مقدّمة من الضحايا

[492] عزّة العلامي وسحر مصطفى وعبير هاجرس، الحالات المبلغ عنها بشأن الاعتداء الجنسي على النساء خلال 5 سنوات في منطقة قناة السويس، مصر: دراسة ديمغرافية، المجلة المصرية لعلوم الطب الشرعي 1 118، 118-23 (2011) (نقص تفصيلي لبيانات إحصائية موثوق بها وحالات التبليغ مقدّمة من الضحايا

[493] منى فاروق، مصر توفق على القانون لحماية هويات النساء اللواتي يبلغن عن اعتداء جنسي، رويترز (16 آب / أغسطس 2020)

[494] لمراجعة هيومن رايتس واتش، التقدّم لدى اللجنة للقضاء على التمييز ضدّ النساء، مراجعة التقرير الدوري لجمهورية مصر العربية للجلسة التاسعة والسبعين الابتدائية، (13 تسرين الأول / أوكتوبر 2020)؛ لمراجعة أيضًا منى نجار ويوسف الحلو وأليزا أوفريشتيج، حين يتجاوز البحث حدوده، مجلة نيويورك تايمز (5 تموز / يوليو 2021) (حالات تفصيلية عن الاعتداء الجنسي من قبل السلطات المصرية حين يبلغ شخص ما عن جريمة للشرطة)

[495] لمراجعة الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين الأطفال المهاجرين واللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 40. لمراجعة أيضًا مصر – الهوية القانونية، الانتلاف المعني بشؤون أطفال الشوارع، الحاشية 473 المذكورة أعلاه. "أطفال الشوارع المنفصلين عن والديهم ويفتقرون إلى وثائق الهوية يعجزون عن الحصول على أي شهادة ولادة بأثر رجعي أو بديل عنها"). ريم المنشاوي، دور المنظمات غير الحكومية في معالجة أزمة أطفال الشوارع في مصر 61 (2015) (رسالة ماجستير، الجامعة الأميركية في القاهرة)؛ هانتر، مواطنون غير موثقين، الحاشية 13 المذكورة أعلاه، 13

[496] لمراجعة فيصل حجازي وآخرين، مصر: أطفال الشوارع وتعاطي المخدرات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، https://www.unodc.org/newsletter/en/perspectives/0601/page006.html (آخر زيارة للموقع في 7 تموز / يوليو 2021). لمراجعة أيضًا لورينزو غوارسيللو ونيهان كوسيليسي، لمحة عن أطفال شوارع القاهرة 8 (تشرين الثاني / نوفمبر 2009) ("في هذا التقرير، أطفال الشوارع هو مصطلح يستخدم لوصف كل من الأطفال الذين يعملون في شوارع وأسواق المدن ويبيعون أو يتسولون ويعيشون مع عائلاتهم وأطفال الشوارع المشردين الذين يعملون ويعيشون وينامون في الشوارع، وغالبًا ما يفتقرون إلى أي اتصال مع عائلاتهم. والمجموعة الأخيرة هي الأكثر عرضة للخطر").

في تعريف المصطلحات، بالإضافة إلى التحديات في إجراء عمليات المسح، على معرفة الأعداد المقدرة لهؤلاء الأطفال. وتقدّر الحكومة عدد أطفال الشوارع بـ16000، في حين أن مصادر أخرى تقدّر العدد بنسبة أعلى بكثير، من 200000 إلى ملايين[497]. كما يميل أطفال الشوارع إلى العيش في المدن الكبيرة في منطقة بور سعيد ومدينة القاهرة والسويس والإسكندرية[498].

- **الأطفال المهملين / اللقطاء** معرضون أيضًا لأن يكونوا غير مسجلين[499]. غالبًا ما يعتمد تسجيل الولادات على نوع الرعاية أو المؤسسة التي يعيش فيها الأطفال؛ وفي هذا الإطار، اعتبر أحد المحامين أنّ من المحتمل أن تكون غالبية الأطفال المهملين / اللقطاء غير مسجلة[500]. يشير تقرير حديث إلى أن في بعض الحالات يكون الطفل قد هجره الوالدان، وفي حالات أخرى، يكون أحد الوالدَيْن قد تخلى عن الأسرة والآخر سيفارق الحياة قبل التقدم بطلب للحصول على شهادة ولادة للطفل[501]. تشير بعض المصادر إلى أن معظم "اليتامى" الأطفال في مصر يُعتقد أنّهم أطفال ولودوا خارج إطار الزواج[502]. كما تقدّر منظمة قرى الأطفال SOS الدولية أن 1.7 مليون طفل يتيم في مصر، وأكد أحد ممثلي دور الأيتام أن العدد يتراوح بين 3 و5 مليون[503]. بلغ عدد الأطفال المسجلين في دور الأيتام رسميًا مؤخرًا 12،500[504]، ولديهم 10000 طفل في أسر الرعاية البديلة[505]. فثمّة أكثر من 500 دار رعاية مؤسسية في مصر[506]، ومعظمها منظمات غير حكومية خاصة مسجلة تحت إشراف وزارة التضامن

---

[497] لمراجعة محمود مصطفى، تقدّر الوزارة عدد أطفال الشوارع في مصر بـ20000 وهم "بعيدون عن الواقع": منظمة غير حكومية، صحيفة ديلي نيوز مصر (20 كانون الثاني / يناير 2015) ("قدّرت اليونيسف عام 2005 أنّ مليون طفل تقريبًا يقضون معظم حياتهم في الشوارع" بينما وصل تقدير الحكومة إلى 20000)؛ عمرو حسن، مصر: بحسب الدراسة، 3 مليون طفل يعيشون في الشوارع، مدوّنة صحيفة أل أي تايمز، (11 آب / أغسطس 2011) (قدّر مسح 2011 أنّ 3 مليون طفل يعيشون في شوارع مصر). لمراجعة ريم المنشاوي، دور المنظمات غير الحكومية في معالجة أزمة أطفال الشوارع في مصر 41، 61 (2015) (رسالة ماجستير، الجامعة الأميركية في القاهرة) (تنتقد التقديرات العالية التي قدمتها بعض المنظمات غير الحكومية باعتبارها غير دقيقة، مع الإشارة إلى نقص إحصائيات حكومية واضحة لتصحيح هذا).

[498] ماجدة أ. محمد والآخرون، أسباب حياة الشوارع ونتائجها على الأطفال المشردين: اختيار أم إكراه؟ 86 مجلة الطبّ في الجامعة الأميركية في القاهرة، 1345، 1345-46 (2018).

[499] مقابلة عن بعد مع أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه

[500] المرجع ذاته، جاكلين جيبونز، الأيتام في مصر، مجلة الدراسات الآسيوية والإفريقية 40 (2005)

[501] الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين الأطفال المهاجرين واللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 40-41

[502] لمراجعة أيضًا، وجه الأطفال المحتاجين، كتيّب التبنّي (كفالة) في مصر 3 (2020)؛ (علمًا أنّ ثمّة 12500 يتيم مسّجل في مصر)؛ أميرة عبد العزيز، تقييم النظام البديل للأسر في مصر، الحاشية 438 المذكورة أعلاه، 50-63

[503] معلومات عامة عن مصر، قرى الأطفال SOS، https://www.sos-childrensvillages.org/where-wehelp/africa/egypt (آخر زيارة للموقع في 14 تشرين الثاني / نوفمبر 2021). لمراجعة أيضًا سارة الرشيحي، الأيتام المصريون ما زالوا يعانون في يومهم الوطني، موقع أهرام أونلاين (5 نيسان / أبريل 2013) (علمًا أن اليونيسف ومنظمة SOS قدّرتا العدد بـ1.7 مليون يتيم في مصر تقريبًا عام 2009).

[504] وجه الأطفال المحتاجين، كتيّب التبنّي (كفالة) في مصر 3 (2020). للمزيد من المعلومات عن الإحصائيات المتعلقة بالأيتام والمقدّمة من الحكومة المصرية، يُرجى مراجعة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واليونسف، الأطفال في مصر 2016، تحليل إحصائي، 206-208 (2017)

[505] أميرة عبد العزيز، تقييم نظام البديل للأسر في مصر، الحاشية 438 المذكورة أعلاه، 52

[506] لمراجعة أيضًا أشرف خليل، كفاح أيتام مصر لفترة طويلة بعد انتهاء الطفولة، مجلة تايمز (26 آب / أغسطس 2014) (علمًا أنّ ثمّة 450 دار للأيتام

الاجتماعي[507]. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن التبني غير معترف به إلى حد كبير أو محدود، إلا أن نظام الكفالة يخضع بموجبه الأطفال في شكل من أشكال لرعاية الكفالة[508]. يعترف برنامج "الأسرة البديلة" هذا التابع لوزارة التضامن الاجتماعي بالوصاية القانونية الدائمة إذا استُوفيت متطلبات معيّنة[509].

لوحظ عام 2012 أن "20% تقريبًا من المواليد [في الأحياء الفقيرة أو المناطق غير الخاضعة للتخطيط] ... تحدث في المنزل وأقلية صغيرة فقط... يحضره موظفون من ذوي المهارات في القطاع الصحي"[510]. وقد تزيد الولادات في المنزل بين السكان ذوي الدخل المنخفض من صعوبة الحصول على شهادة الولادة خلال فترة الخمسة عشر يومًا.

وفيما يتعلق بالأطفال الذين يعيشون في الشوارع، لا يذكر قانون الطفل ما إذا كان بإمكان الطفل الحصول بشكل مستقل على شهادة ولادة بأثر رجعي أو بديل عنها، مع والد الطفل أو والدته فقط، أو مديري المستشفى / صاحب المنزل حيث حصلت فيه الولادة، أو العمدة / الشيخ ليسمح بتسجيل ولادة طفل[511]. لذا من المحتمل أن يكون أطفال الشوارع المنفصلين عن والديهم و / أو يفتقرون إلى وثائق الهوية عاجزين عن الحصول على أي شهادة ولادة بأثر رجعي أو بديل عنها[512]. أما بالنسبة إلى البعض الآخر، فيُعتبر الوصول إلى التسجيل مرهقًا رغم الجهود الجبارة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية لتسجيل الأطفال[513]. والحال مشابه مع ممثلو وزارة التضامن الاجتماعي الذين أفادوا بالتحديات في محاولاتهم لجمع الوثائق الرسمية، وعلى سبيل المثال مثل شهادات الولادة التي من دونها يعجز الأطفال عن اللجوء إلى الملاجئ.[514] وقد لوحظ أيضًا أن العديد من أطفال الشوارع، إن لم يكن معظمهم، غير موثقين لأنهم ينتمون إلى عائلات من جيل الثاني أو الثالث ومن

---

[507] المرجع ذاته

[508] حميدو أ. ميجاهد، رعاية الكفالة الأسرية غير القرابة في مصر، 4 التبني والكفالة 391 (2017)؛ أشرف خليل، كفاح أيتام مصر لفترة طويلة بعد انتهاء الطفولة، مجلة تايمز (26 آب / أغسطس 2014). لمراجعة بشكل عام أوسانغ أسيم وجوليا سلوث نيلسون، الكفالة الإسلامية بمثابة اختيار بديل لرعاية الأطفال المحرومين من البيئة الأسرية، 14 المجلة القانونية حول حقوق الإنسان في إفريقيا 322 (2014)

[509] وزارة الخارجية الأميركية، تقرير حول الحرية الدينية لعام 2020؛ مصر، الحاشية 173 المذكورة أعلاه

[510] فقر الأطفال متعدد الأبعاد في الأحياء العشوائية والمناطق غير الخاضعة للتخطيط في مصر، اليونسف ومركز تنمية المستوطنات غير الرسمية في مصر 40 (تشرين الأول / أكتوبر 2013)

[511] مصر – الهوية القانونية، الائتلاف المعني بشؤون أكفال الشوارع، الحاشية 473 المذكورة أعلاه

[512] المرجع ذاته

[513] مواطنون غير موثقين، موقع إيجبت توداي (13 أيلول / 2013)

[514] اقتراح المشرع لوضع أطفال الشوارع في المخيمات يثير الجدل، موقع المونيتور (شباط / فبراير 2021)؛ لمراجعة أيضًا ماجدة أ. محمد والآخرين، أسباب حياة الشوارع ونتائجها على الأطفال المشردين: اختيار أم إكراه؟ مجلة الطبّ في الجامعة الأميركية في القاهرة، 1345، 1345-46 (حزيران / يونيو 2018)

دون مأوى[515]. لذا من دون وثائق، بالإضافة إلى المأوى، لن يتمكنوا من الوصول إلى الخدمات الحكومية، وعلى سبيل المثال التعليم أو التدريب المهني أو الرعاية الطبية[516].

يتعرّض الأطفال المهملون / اللقطاء الذين بشكل خاص لخطر عدم التسجيل[517]. في حين أن أولئك الذين يقدمون خيارات الرعاية البديلة للأطفال المحرومين من الأسرة، بما في ذلك خيارات الكفالة والمؤسسات، يتحملون مسؤولية تسهيل تسجيل الأطفال في رعايتهم، وتشير المصادر إلى مشاكل في هذا النظام[518]. كما لا يدرك العديد من دور الرعاية، لا سيّما المنظمات الصغيرة أو الأقل شهرة، متطلبات التسجيل و / أو تفتقر إلى القدرة على التعامل مع إجراءات العملية. إذ أشار أحد المحامين إلى أنّ على الرغم من غياب الإحصائيات، إلّا أنّه قدر بأنّ أقل من نصف جميع الأطفال في الرعاية البديلة مسجلون[519]. وفي المقابل، أشارت دراسة حديثة إلى العلاقة بين الأمهات العازبات العاجزات عن تسجيل أطفالهن وأطفالهن المهملين[520]. فتؤكد الدراسة أن عجز الأمهات غير المتزوجات عن "التسجيل رسميًا وبالتالي توفير الرعاية لأطفالهن، رغم الإطار التشريعي الذي يمكّنهن من القيام بذلك" كان سببًا جذريًا للتخلي. كما أشارت الدراسة إلى أن الحق القانوني للأمهات غير المتزوجات في تسجيل أطفالهن "ليس واسع الانتشار ويرفضه المسؤولون الحكوميون المعنيّون، مثل موظفي السجل المدني"، ما يعني "الحاجة إلى توصيل هذه المادة عبر الكيانات الحكومية المعنيّة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال رعاية الطفل وحقوق المرأة "[521].

أما في الماضي، فتضمنت الوثائق الرسمية على ما يبدو تسمية "اليتيم" في تسجيل الولادات للأطفال الأيتام التي زعمت مصادر إخبارية أنها تعرضهم للتهميش والتمييز لمدى الحياة. ومع ذلك، خضع القانون للتغيير عام 2012، ولم تُحدّد هوية الأطفال كأيتام في بطاقات الهوية الوطنية[522]. ونظرًا إلى الوصمة الكبيرة المرتبطة بوضع الأيتام، فقد كان هذا إصلاحًا تُمسّ الحاجة إليه[523].

---

[515] اقتراح المشرع لوضع أطفال الشوارع في المخيمات يثير الجدل، موقع المونيتور (شباط / فبراير 2021)؛ موقع المونيتر (شباط / فبراير 2021)؛ جيفري فليشمان، طفلة من شوارع القاهرة مع طفلها، صحيفة ألـ أي تايمز (17 شباط / فبراير 2009)

[516] لمراجعة ماجدة أ. محمد والآخرين، أسباب حياة الشوارع ونتائجها على الأطفال المشردين: اختيار أم إكراه؟ مجلة الطبّ في الجامعة الأميركية في القاهرة، 1345، 1345-46 (حزيران / يونيو 2018).)

[517] اقتراح المشرعين لوضع أطفال الشوارع في المخيمات يثير الجدل، موقع المونيتور (شباط / فبراير 2021)

[518] مقابلة عن بعد مع محامي اللجوء أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه. أميرة عبد العزيز، تقييم نظام الأسر البديلة في مصر، الحاشية 438 المذكورة أعلاه، 50-56 (نظرة عامة عن مختلف الأنماط للرعاية المقدمة للأطفال المهملين / اللقطاء في مصر

[519] مقابلة عن بعد مع محامي اللجوء أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه. أميرة عبد العزيز، تقييم نظام الأسر البديلة في مصر، الحاشية 438 المذكورة أعلاه

[520] أميرة عبد العزيز، تقييم نظام الأسر البديلة في مصر، الحاشية 438 المذكورة أعلاه، 62

[521] المرجع ذاته

[522] أشرف خليل، كفاح أيتام مصر لفترة طويلة بعد انتهاء الطفولة، مجلة تايمز (26 آب / أغسطس 2014)

[523] المرجع ذاته

2. الجماعات الدينية غير المعترف بها في مصر - البهائيون

كما ذكرنا سابقًا، يعترف الدستور المصري والحكومة المصرية بثلاث ديانات إبراهيمية، وهي الإسلام واليهودية والمسيحية[524]. وبينما تنصّ المادة 2 من الدستور المصري على أنّ الإسلام هو دين الدولة، مع حكم ينصّ على أن مبادئ الشريعة الإسلامية تشكّل المصدر الأساسي لكافة تشريعات الدولة المطبقة على المواطنين، إلّا أنّ المادة 3 تحدّد القضايا التي يجب أن تحكمها مبادئ المسيحية واليهودية[525]. كما تنصّ على أن مبادئ القوانين الطائفية للمسيحيين واليهود تشكّل المصدر الأساسي للتشريع الذي ينظم أحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية واختيارهم للسلطات الدينية[526]. وحين كانت الدساتير السابقة قد أعلنت أن الإسلام هو دين الدولة (باستثناء دستور 1958)، ظهر الالتزام الدستوري باليهودية والمسيحية ومفهوم "الديانات السماوية" لأول مرة في دستورَيْ 2012 و2014، لكنّهما رُسّخا منذ فترة طويلة في القانون المصري والأعمال[527].

يُعدّ اعتراف الدولة بالدين مهمًّا بموجب القانون المصري للحصول على بطاقة الهوية الوطنية وشهادة الزواج (وهو شرط للحصول على شهادة الولادة)، وكذلك الحق في التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية[528]. ومنذ عام 1955، تّحدّد كل طائفة قوانين الأسرة الخاصة بها بموجب الولاية القضائية للمحاكم الوطنية المصرية[529]. ثمّة ثلاث طوائف مسيحية عمليًا، وهي الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية، وطائفتين يهوديتين وهما القرائية

---

[524] دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، الديباجة. لمراجعة عبد السلام، جمهورية مصر العربية: المذكرة التمهيدية، الحاشية 37 المذكورة أعلاه

[525] لمراجعة كلارك ب. لومباردي، الأحكام الدستورية التي تجعل الشريعة "أ" أو "المصدر الأساسي" للتشريع: من أين نشأت؟ ما معناها؟ هل هي مهمّة؟، 28 مراجعة القانون الدولي في الجامعة الأميركية 733، 755 (2013). كلارك لومباردي وناثان براون، هل الدساتير التي تتطلب الالتزام بالشريعة تهدّد حقوق الإنسان؟ كيف تنسجم المحكمة الدستورية المصرية والشريعة الإسلامية وسيادة القانون الليبرالية، 21 مراجعة القانون الدولي في الجامعة الأميركية (2006)

[526] دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، المادة 2-3. بالإضافة إلى ذلك، ينصّ الدستور المصري على أن "حرية العقيدة مطلقة" و "حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأتباع الديانات الإبراهيمية حق ينظمه القانون". ويحظر الدستور التمييز على أساس الدين ويجرم "التحريض على الكراهية"، ويحظر النشاط السياسي أو تشكيل أحزاب سياسية على أساس ديني. دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، المادة 53

[526] راشيل سكوت، المواطنة والنظام العام وسيادة الدولة: المادة 3 من الدستور المصري و "الديانات السماوية المكشوفة" في أزمة المواطنة في العالم العربي 375، 388 (2017)

[527] راشيل سكوت، المواطنة والنظام العام وسيادة الدولة: المادة 3 من الدستور المصري و "الديانات السماوية المكشوفة" في أزمة المواطنة في العالم العربي 375، 388 (2017)

[528] مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية 181 المذكورة أعلاه؛ لمراجعة أيضًا المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وأوراق الهوية والزواج ومراسيم الدفن: الحقوق الأساسية التي لا تنطبق على الديانات غير المعترف بها في مصر (2018) [يشار إليها فيما يلي بالمبادرة المصرية لحقوق الإنسان وأوراق الهوية والزواج ومراسيم الدفن].

[529] لمراجعة سيباستيان الصاصر، صراع الطلاق القبطي في مصر المعاصرة، 66 مجلة البوصلة الاجتماعية 333، 335-36، (2019) ("القانون 1955/462 كان تتويجًا لعملية التأميم التي بدأت في عشرينيات القرن الماضي والتي بموجبها كانت قضايا الأحوال الشخصية لغير المسلمين، على سبيل المثال الطلاق والإعالة، وأُزيل الميراث تدريجياً من اختصاص المحاكم الدينية والمحاكم الطائفية ونقلها إلى محاكم الدولة، بينما بقي أحد الامتيازات الرئيسية في أيدي رجال الدين: الحق في إبرام عقود الزواج وتسجيلها")

والربانية؛ وتفرض هذه الطوائف بقانون الأسرة الخاص بهم في مصر[530]. ولدى التعيين أو تسجيل الهوية الدينية لوثائق الهوية، تعترف الحكومة فقط بالتقاليد الإبراهيمية كأديان. وفي حين أنّ الأقلية المسلمة في مصر على سبيل المثال الشيعة، والأقلية المسيحية على سبيل المثال البروتستانت، ليس لديهم مشكلة في تصنيف أنفسهم على أنهم مسلمون أو مسيحيون، فإن أتباعهم خارج الإسلام والمسيحية واليهودية يفعلون ذلك، ولا سيما البهائية[531].

وفي هذا السياق، لاحظ أحد الخبراء أنّ على الرغم من قلة عدد البهائيين، لأنهم لا ينتمون إلى المسلمين أو المسيحيين أو اليهود، إلّا أنّ "لا بدّ من التفكير في وضعهم حول [مشكلة] التمييز الديني في مصر ... و[يتجاوز] الحجج الدينية لمسألة المساواة في المواطنة"[532]. وبالتالي، الوضع القانوني للبهائيين في مصر "معقد للغاية"[533]. إذ يعاني بعض البهائيين في مصر بسبب جنسية غير موثقة لأن دينهم غير معترف به. ولأن الدين هو تسمية مطلوبة في وثائق الهوية المصرية، فإنهم يواجهون التمييز في الحصول على بطاقات الهوية والوثائق الحيوية، على سبيل المثال شهادات الزواج والوفاة[534].

أقام البهائيون في مصر منذ ستينيات القرن التاسع عشر عندما وصل عدد قليل من بلاد فارس بعد الاضطهاد الديني هناك[535]. لذا نشأت الديانة البهائية في إيران كحركة رسولية للإسلام الشيعي في أواخر القرن التاسع عشر قبل أن أصبحت في النهاية دينًا منفصلاً. فأعلن مؤسس بهاء الله عن نفسه نبيًا ووضع المبادئ الأساسية للدين في الكتاب البهائي المقدس أي كتاب الأقدس[536]. تأثر الكتاب المقدس المنشور باللغة العربية، بمجموعة

---

[530] سابا محمود، الاختلاف الديني في العصر العلماني، الحاشية 56 المذكورة أعلاه، 115 رقم 15. تتكون الطوائف المسيحية من طوائف متعددة لكل منها قانون الأسرة الخاص بها. ونظرًا إلى أن قضايا الأحوال الشخصية تُبلغ عن طريق الدين وليس القانون المدني، فإن عدم الاعتراف يؤثر أيضًا على القوانين التي تحكم القضايا المتعلقة بقانون الأسرة، بما في ذلك الزواج وممارسات الطلاق والعلاقات الأسرية. كما لا يُمارس الزواج المدني في مصر. المرجع ذاته

[531] المبادرة المصرية لحقوق الإنسان ومنظمة هيومن رايتس ووتش، هويات محظورة تدخل الدولة مع الحرية الدينية 1-2 (2007). على الرغم من غياب اعتراف قانوني (والتمييز ضد) الجماعات الدينية الأخرى في مصر، على سبيل المثال، لا يواجه الشيعة وشهود يهوه مشاكل التوثيق ذاتها مثل البهائيين لأنهم يعرّفون أنفسهم على أنهم مسلمون ومسيحيون، على التوالي؛ المرجع ذاته، 18، 17 ؛ لمراجعة أيضًا مقابلة عن بُعد مع أشرف روكسي، الحاشية 428 أعلاه (مع الإشارة إلى أن الشيعة لديهم حق الوصول إلى الوثائق).

[532] سابا محمود، الاختلاف الديني في العصر العلماني، الحاشية 56 المذكورة أعلاه، 149-50 ("يشكل البهائيون أقل من 1٪ من السكان، لكن وضعهم المدني والسياسي المتضارب هو مثال على الصعوبات التي ينطوي عليها التفاوض بين القانون التقليدي للعلمانيين الذي يطّلع على معظم القانون المصري، والمفاهيم والممارسات الإسلامية التي تتخلل مختلف الهيئات القانونية والإدارية للدولة."). لذا تشير المصادر إلى أن ما من مجموعة دينية أخرى في مصر تواجه الألغاز القانونية ذاتها بسبب وضعها غير المعترف بها. لمراجعة سباح محمود وبيتر دانتشين، حصانة أن تنظيم؟ تناقضات الحرية الدينية، 113 مجلة ساوث أتلانتيك كوارتلي 129، 142 (2014) [يشار إليه فيما يلي باسم محمود ودانتشين، تناقضات الحرية الدينية].

[533] راشيل سكوت، المواطنة والنظام العام وسيادة الدولة: المادة 3 من الدستور المصري و "الأديان السماوية المكشوفة" في أزمة المواطنة في العالم العربي 382 (2017)

[534] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وأوراق الهوية والزواج ومراسيم الدفن، الحاشية 528 المذكورة أعلاه. مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية 18 المذكورة أعلاه

[535] محمود ودانشين، تناقضات الحرية الدينية، الحاشية 532 المذكورة أعلاه، 131-132

[536] لمراجعة بشكل عام أوليفر شاربروت والإسلام والبهاء (2011).

متنوعة من الأديان ومن ضمنها الإسلام واليهودية والمسيحية والزرادشتية والبوذية، كما يحتوي على قوانين العبادة والعلاقات الاجتماعية وقانون الأسرة وهيكل إداري لأتباع العقيدة[537]. ويقع مركز العقيدة البهائية في حيفا في إسرائيل، ويرجع ذلك إلى أن المؤسس البهائي قد نُفي وعاش لاحقًا في عكا في فلسطين خلال الحكم العثماني[538]. كما تتراوح التقديرات الحالية بين 2000 إلى أكثر من 7000 بهاء في مصر، ومن ستة إلى سبعة ملايين منتسب في كافة أنحاء العالم[539].

وعندما كان البهائيون المصريون يتمتعون في أوائل القرن العشرين بحرية أكبر في الارتباط بدينهم وممارسته علنًا، تحركت الحكومة المصرية بحلول الخمسينيات من القرن الماضي لتعزيز سلطتها على "الهوية الدينية وغيرها من أشكال الهوية"[540]. وفي أوائل القرن العشرين، تمكّن البهائيون من إنشاء جمعية روحية محلية ومجلس وطني ودار نشر. حتى أنّ البهائيين المصريين قد التمسوا من الحكومة في عشرينيات القرن الماضي الاعتراف بهم كديانة رسمية مع قانون الأسرة الخاص بها[541]. أما في الثلاثينيات، فكان من الشائع للبهائيين أن يسجلوا أنفسهم كبهائيين في الوثائق الحكومية، وعام 1952 اعتبر مجلس الدولة أنّ من حق كل مواطن مصري "التمسك بالديانة البهائية أو حتى الارتداد"، وأن مكاتب التسجيل مطالبة بالنظر في كافة عقود الزواج المقدمة لها، حتى لو كانت قد عقدت بين بهائيين[542]. أما بحلول عام 1960، فأمّم الرئيس ناصر المحاكم الدينية وألغى الامتيازات القانونية للبهائيين، وبموجب القانون رقم 263 لعام 1960، جرّم أنشطتها، ما أدّى إلى مصادرة ممتلكات البهائيين ومعابدهم وإغلاقها[543]. وقد لوحظ أن قانون 1960 كان إلى حد كبير نتيجة سياسة عبد الناصر للأمن القومي وزيادة العداء لإسرائيل[544].

---

[537] لمراجعة سابا محمود، الاختلاف الديني في العصر العلماني، الحاشية 56 المذكورة أعلاه، 151-52 ("الدين البهائي حديث نسبيًا، وقد استوحى إلهامه من حركة بابي في القرن التاسع عشر التي وسّعت نطاقها في ظلّ قيادة ميرزا حسين علي نوري (1817-1892) المعروف بإسم بهاء الله، لدمج تعاليم من مجموعة متنوعة من الأديان، ومن ضمنها الإسلام واليهودية والمسيحية والزرادشتية والبوذية.") ؛ محمود ودانشين، تناقضات الحرية الدينية، الحاشية 532 المذكورة أعلاه، 131-132

[538] سابا محمود، الاختلاف الديني في العصر العلماني، الحاشية 56 المذكورة أعلاه، 152. بهاء الله، الموسوعة الإيرانية (2011)

[539] لمراجعة: البهائي، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، الحاشية 177 المذكورة أعلاه (تقدير نسبة البهائية في مصر)؛ لمراجعة أيضًا محمود ودانشين، تناقضات الحرية الدينية، الحاشية 532 المذكورة أعلاه، 131-132 (تقدير عدد سكان العالم من البهائيين)

[540] راشيل سكوت، المواطنة والنظام العام وسيادة الدولة: المادة 3 من الدستور المصري و "الديانات السماوية المكشوفة"، في أزمة المواطنة في العالم العربي 375، 392 (2017)

[541] المرجع ذاته

[542] المرجع ذاته، 392 (نقلاً عن جوانا بينك، دين ما بعد القرآن بين الردة والنظام العام: المفتون المصريون والمحاكم حول الوضع القانوني للعقيدة البهائية، 10 مجلة القانون الإسلامي والاجتماع 409، 422-423 2003)

[543] المرجع ذاته، 393

[544] سابا محمود، الاختلاف الديني في العصر العلماني، الحاشية 56 المذكورة أعلاه، 152. محمود ودانشين، تناقضات الحرية الدينية، الحاشية 532 المذكورة أعلاه، 132 ("نظرًا إلى التوترات الجيوسياسية الحديثة بين إسرائيل ومعظم دول الشرق الأوسط، أصبح موقعهم للمقر الرئيسي في حيفا من تهديدًا للأمن القومي للبهائيين بالنسبة إلى هذه الحكومات"

وفي هذا السياق، رُفع العديد من قضايا المحاكم خلال العقود التي اعترضت على الوضع القانوني للبهائيين، بما في ذلك قضية المحكمة العليا لعام 1975 التي أيّدت الحماية فقط لـ "أهل الكتاب". إذ قرّر مجلس الدولة عام 1977 أنّ العقيدة البهائية غير معترف بها في الشريعة الإسلامية، ما يتعارض مع النظام العام، وبالتالي "كل زواج بهائي باطل، حتى لو اشتمل على شخصين من أصل غير مسلم"[545]. لكن عام 1983، حكمت المحكمة الإدارية العليا لصالح ملتمس بهائي "الذي رفع دعوى قضائية ضدّ وزارة الداخلية لرفضها إصدار بطاقة هوية وطنية توضّح ديانته الصحيحة"، في انتهاك للمادة 46 من دستور مصر لعام 1971، ومع ذلك فقد رفضت المحكمة الإدارية العليا الاعتراف بالممارسة العامة "لأي أمر باستثناء الديانات المعترف بها"[546].

وبحلول منتصف التسعينيات، أصبحت القضية المتعلقة بوثائق الهوية أكثر حدّة بالنسبة للبهائيين عندما بدأ السجل المدني المصري في رقمنة عملية التسجيل، وبالتالي إضفاء الطابع الرسمي على شرط انتساب البهائيين وأطفالهم إلى الديانات الإبراهيمية المعترف بها[547]. أما قبل الاعتماد على الحاسوب في العمل، غالبًا ما كتب المسؤولون المحليون كلمة "بهائي" في وثائق الدولة، وتركوا خانة الدين فارغة أو تركوا شَرطة بدلاً من ذلك. وبحلول عام 2004، لم يعد هذا ممكنًا[548]. كان لدى البهائيون سابقًا بعض الطواعية في اتخاذ الترتيبات أو التفاوض مع المسؤولين المحليين، لكن هذه القنوات كانت محدودة بشكل كبير مع التحول إلى التسجيل على الحاسوب[549]. لذا عجز العديد من البهائيين الذين لم يرغبوا في التماهي مع ديانة أخرى، عن الحصول على الوثائق، وقد صودرت الوثائق للبعض منهم[550]. ومن عام 2003 حتى 2009، رفع العديد من القضايا الإدارية

---

[545] راشيل سكوت، المواطنة والنظام العام وسيادة الدولة: المادة 3 من الدستور المصري و"الديانات السماوية المكشوفة"، في أزمة المواطنة في العالم العربي 375، 393 (2017). تطبّق الحكومة المصرية الشريعة الإسلامية في الأمور المتعلقة بوثائق الهوية بوسائل مختلفة، وغالبًا ما يُطعن في تطبيقها. لتحليل الخطاب الإسلامي المتنوع بوضع البهائيين وغيرهم من غير المسلمين في التاريخ والفقه الإسلامي. المرجع ذاته، 393-397؛ لمراجعة أيضاً سابا محمود، الاختلاف الديني في العصر العلماني، الحاشية 56 المذكورة أعلاه، 149-167

[546] سابا محمود، الاختلاف الديني في العصر العلماني، الحاشية 56 المذكورة أعلاه، 156-57 (نقلاً عن قرار المحكمة الإدارية العليا "طلب إصدار بطاقة الهوية ليس نشاطًا محظورًا؛ بينما الحصول عليها هو واجب بموجب القانون، ولا يجوز للمستأنف أن يغيّر ما كتب في شهادة ولادته عن ديانة والدَيْه، وإلّا يُعتبر تزويراً، أي جريمة."). تمّ البتّ في هذه القضايا في سياق موجة كبيرة من الاعتقالات والاحتجاز للبهائيين في مصر خلال السبعينيات والثمانينيات. مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية 181 المذكورة أعلاه. أظهرت القضايا اللاحقة مجالات أخرى سمح فيها نظام المحاكم للسلطات المصرية بتقييد الحريات المدنية للبهائيين. لمراجعة مثلًا، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، تجاهل الموتى - أين ذهبت جذور "المفكرين الأحرار" ومن يؤمنون بأديان غير معترف بها؟ (كانون الأول/ ديسمبر 2021)؛ ينصّ حكم المحكمة على أنّ السلطات المحلية لا تحتاج إلى توفير مقابر لمَن لا ينتمي "للأديان الثلاثة"، موقع مدى مصر (30 كانون الأول / ديسمبر 2021).)

[547] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومنظمة هيومن رايتس ووتش، تدخل الدولة بالحرية الدينية، الحاشية 531 المذكورة أعلاه، 1-2. لوحظ أن قبل رقمنة وثائق الهوية، عندما كُتبت وثائق الهوية الوطنية يدويًا، كان البهائيون في مكتب السجل المدني المحلي مثلًا، قادرين أحيانًا على ترك خانة الديانة فارغة أو إدخال كلمة "أخرى". المرجع ذاته. 3

[548] محمود ودانتشين، تناقضات الحرية الدينية، الحاشية 532 المذكورة أعلاه، 134؛ لمراجعة أيضاً منشور وزارة الداخلية رقم 49 لعام 2004. مقابلة مع منى عرابي، الحاشية رقم 181 المذكورة أعلاه)

[549] محمود ودانتشين، تناقضات الحرية الدينية، الحاشية 532 المذكورة أعلاه، 134؛ لمراجعة أيضاً منشور وزارة الداخلية رقم 49 لعام 2004. مقابلة مع منى عرابي، الحاشية رقم 181 المذكورة أعلاه)

[550] سابا محمود، الاختلاف الديني في العصر العلماني، الحاشية 56 المذكورة أعلاه، 157-158.

التي طعنت في التمييز الذي يواجهه المصريون الذين اعترضوا على تعريف الدولة للدين[551]. وفي هذا الإطار، رفع أعضاء من الطائفة البهائية بعضًا من هذه القضايا سعياً إلى حلّ مشكلة عدم الاعتراف الإداري، ليتمكنوا من الحصول على وثائق جنسيتهم[552]. وبالتالي، قوبلت الدعوى التي اعترضت على وزارة الداخلية وإدارة الأحوال المدنية بدعوى انتهاك حقوق البهائيين في الحرية الدينية بنجاح جزئي. إذ حكمت محكمة إدارية عام 2006 لصالح عائلة بهائية، وخلصت من بين أمور أخرى، إلى أن الدين المحظور لا يلغي الوضع السياسي والمدني لأتباعه. لذا أمرت المحكمة وزارة الداخلية بإصدار بطاقات هوية عائلية تنص على الانتماء الديني للعائلة على أنهم بهائيون[553]. وحين ألغت المحكمة الإدارية العليا هذا القرار، صدر قرار لاحق عام 2008 عن محكمة العدل الإدارية الأدنى سمح للبهائيين بترك خانة الدين فارغة حتى لا يُعرّفوا عن أنفسهم بشكل غير صحيح على أنهم مسلمون أو مسيحيون[554]. وبعد ذلك، اعترفت وزارة الداخلية المصرية بحقّ أتباع الديانات "غير المعترف بها" في الحصول على وثائق الهوية الضرورية والوصول إلى الخدمات الأساسية[555]. وعليه، حصل البهائيون على حق الحصول على بطاقة هوية، لكنّ الدولة ما زالت غير معترفة بقانون الأحوال الشخصية البهائي والزواج[556].

بما أنّ البهائيين جماعة دينية غير معترف بهم، واجهوا في مصر تمييزًا مستمرًا في توثيق وضعهم بمثابة مواطنين مصريين، ما يوضح بعض العوائق المرتبطة باللوائح الإدارية في مصر وثغرات التنفيذ التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الجنسية. وعلى الرغم من المطالبات الواضحة وغير المتنازع عليها عمومًا بالحصول على الجنسية المصرية بموجب قانون الجنسية، إلّا أنّ البهائيين واجهوا على مدى عقود عقبات إدارية كبيرة أو مُنعوا من الحصول على وثائق الجنسية، ومن ضمنها بطاقات الهوية المصرية[557]. فعلى سبيل المثال، أفادت كلّ من هيومن رايتس ووتش والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية عام 2006، أنهما كانا على علم بثلاثة أطفال

[551] مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية 181 المذكورة أعلاه؛ لمراجعة أيضًا منى عرابي، التصريح بالتحول الديني في المحاكم الإدارية، الحاشية 248 المذكورة أعلاه، 69-72 (2015)

[552] منى عرابي، التصريح بالتحول الديني في المحاكم الإدارية، الحاشية 248 المذكورة أعلاه، 69-72 (2015)

[553] سابا محمود، الاختلاف الديني في العصر العلماني، الحاشية 56 المذكورة أعلاه، 157-158

[554] المرجع ذاته، 152-163 (مناقشة قرار المحكمة الإدارية العليا في القضية رقم 16834 و18971 من السنة القضائية الثانية والخمسين، الصادر في 16 كانون الأول / ديسمبر 2006، وقرار محكمة العدل الإدارية في القضية رقم 18354 من السنة القضائية الثامنة والخمسين، الصادر بتاريخ 29 كانون الثاني / يناير 2008)

[555] وزارة الداخلية، القرار الوزاري رقم 520 لعام 2009 (مصر)؛ مصر: مرسوم ينهي التحيز في الهوية ضد البهائيين ويوقف التمييز الرسمي ضد الدين "غير المعترف به"، هيومان رايتس ووتش (15 نيسان / أبريل 2009)

[556] مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية رقم 181 المذكورة أعلاه

[557] مصر: بهائي، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، الحاشية 177 المذكورة أعلاه. مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية 181 المذكورة أعلاه. منى عرابي، التصريح بالتحول الديني في المحاكم الإدارية، الحاشية 248 المذكورة أعلاه، 72 رقم 21

ولدوا من بهائيين يفتقرون إلى أي سجلات ولادة[558]. ومنذ أن أُصدر قرار المحكمة لعام 2009 الذي اعترف بحق البهائيين في الوصول إلى وثائق الهوية المصرية من دون الانتماء إلى إحدى الديانات الثلاث التي تعترف بها الدولة، (أي السماح لهم بوضع علامة شرطة تحت فئة الديانة لتأمين بطاقات الهوية المصرية)، اعتُمدت إجراءات للسماح لهم بالوصول إلى الوثائق[559]. لكن بسبب القوانين واللوائح الإدارية وتقاليد الدولة في ممارساتها، يُمنح توثيق الجنسية البهائية على أساس كل حالة على حدة وليس بطريقة موحدة. لذا يمكن عمليًا أن يقع البهائيون بين أن يكونوا موثقين *جزئيًا* وغير موثقين *تمامًا*[560].

لا يزال البهائيون الموثقون يواجهون مشاكل تتعلق بصحة المعلومات الواردة في وثائق هويتهم ومدى تقييد الأبوة لإمكانيات تعديل تلك المعلومات[561]. لذا تجدر الإشارة إلى أن قرار المحكمة لعام 2009 يفيد البهائيين الذين كانت بطاقات هويتهم السابقة مسجلة على أنهم "بهائيون" أو صُنّفوا ضمن خانة "آخرون"، لكنه لا يتناول الأفراد الذين سُجّلوا سابقًا كمسيحيين أو مسلمين[562]. وبناءً على ذلك، قد تؤثر المعلومات الواردة في وثائق التسجيل المدني التي من خلالها وُثّق البهائيون كمسيحيين أو مسلمين بناءً على توثيق الأقارب، على أهلية البهائيين للزواج ومن قد يتزوجون، نظرًا إلى عوائق قانونية واجتماعية أمام بعض الزيجات المختلطة[563]. بالإضافة إلى ذلك، البهائيون هم فقط الذين يمتلكون أدلة موثقة على أن أقاربهم حُدّدوا سابقًا من قبل الدولة كبهائيون وهم الأكثر احتمالاً أن يتم وضع علامة على بطاقات هويتهم مع علامة الشرطة (–) المستخدمة على أنها تدلّ على الانتماء البهائي بعد عام 2009. فيؤثر هذا الأمر على مجموعة فرعية صغيرة من البهائيين اليوم، ولا سيّما أفراد الجيل الثاني أو الثالث الذين تمتلك عائلاتهم وثائق تحددهم على أنهم "بهائيون" أو تصنفهم ضمن خانة "الآخرين" وليسوا مسلمين أو مسيحيين أو يهوديين قبل عملية الرقمنة في تسعينيات القرن الماضي[564]. وقد يؤدي غياب الزواج الصالح قانونيًا إلى حرمان النساء من الوصول إلى المحاكم لحلّ نزاعات

[558] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومنظمة هيومن رايتس ووتش، تدخل الدولة بالحرية الدينية، الحاشية 531 المذكورة أعلاه، 41

[559] المرسوم الوزاري رقم 520 لعام 2009، الحاشية 555 المذكورة أعلاه

[560] مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية 181 المذكورة أعلاه

[561] المرجع ذاته

[562] المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، مرفوض من العدالة، الوعود المكسورة: وضع الأقليات المصرية منذ عام 2014 18 (2019)؛ مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية 181 المذكورة أعلاه

[563] لمراجعة وزارة الخارجية الأميركية، تقرير عام 2020 عن الحرية الدينية الدولية: مصر، الحاشية 173 المذكورة أعلاه (مع الإشارة إلى العوائق القانونية أمام بعض حالات الزواج المختلط بين الأديان). تؤثر النسب العائلية للفرد البهائي والسجلات التي يحتفظ بها الفرد والتي تصف بدقة الحالة المدنية لوالديهم (بما في ذلك الانتماء الديني)، على حرية الفرد في تكوين علاقات مع الآخرين. بريد إلكتروني من منى عرابي، أستاذة مساعدة في القانون، الفكرالاجتماعي والفقه القانوني، كلية امهيرست,إلى كريستوفر كريش وسوزان أكرم ويوانا كوزموفا، المركز الدولي لحقوق الإنسان (26 تشرين الأول / أكتوبر 2021) (إقرارًا بأن كل من هذه الفروقات الدقيقة تسلط الضوء على ندرة حالات الزواج المختلط في مصر المعاصرة)

[564] بريد إلكتروني من منى عرابي، الحاشية 553 المذكورة أعلاه

الطلاق والنفقة وحضانة الأطفال، فضلاً عن حرمانهن من الحقوق الأخرى للأزواج مثل الميراث وكفالة الزوج الأجنبي[565].

كما ناقشنا سابقًا، قد يؤدي نقص شهادة زواج إلى مشاكل كبيرة في الوصول إلى وثائق تسجيل الولادة[566]. ونظرًا إلى عدم اعتراف الحكومة المصرية بالعقيدة البهائية، فلا تُعدّ شهادة زواج البهائية صالحة[567]. ونظرًا إلى أن شهادة زواج سارية وإعلان ديانة الوالدين شرط أساسي، فقد يكون من الصعب أو المستحيل التسجيل ولادة طفل[568]. وبالتالي، يُدرج بعض الآباء البهائيين كأبوين غير متزوجين في تسجيل الولادات وبطاقات هويتهم، ما يسبب مشاكل في الميراث من بين أمور أخرى (فلا يمكن للطفل أن يرث من الأب إذا لم يُعتر قانونيًا بزواج الوالديَنْ[569]). فلا يعد تسجيل الطفل المولود من والدين بوثائق فارغة أو شَرطة بدلاً من تحديد دينه مشكلة بشكل عام؛ لكن إن لم تُحدّد هوية أحد الوالدين بشكل مشابه، فيطرح الدين الذي سينتمي إليه الطفل في وثائقه إشكالية[570]. وعليه، أدّى عدم الحصول على شهادات الولادة إلى قيام بعض العائلات البهائية بمتابعة دعاواهم في المحكمة[571]. ومن يملك موارد "قادر على تقديم التماسات فردية للاعتراف بزواجه في محكمة مدنية"[572].

قد تعتمد قدرة البهائيين في الحصول على بطاقات الهوية والوثائق الضرورية الأخرى أيضًا على عوامل أخرى، ومن ضمنها (1) مكان عيش البهائي داخل البلد (في المدينة أو الريف)، و(2) وضعه الاجتماعي و(3) معارفه الاجتماعية و(4) علاقاته مع السلطات المحلية[573]. بالإضافة إلى ذلك، فإذا كان يمكن للفرد البهائي الحصول على وثائق محددة، يعتمد غالبًا على رغبة المسؤول الذي يعمل في المكتب في اليوم الذي يسعى فيه إلى تسجيل طفل أو التقدم بطلب للحصول على بطاقة هوية[574].

ونظرًا إلى أن حالة التوثيق تؤثر مباشرة على الوصول إلى الحقوق الاجتماعية مثل التعليم والتأمين الصحي والتوظيف، فيميل البهائيون الذين يملكون وثائق محدودة، إلى تحقيق نتائج أفضل بكثير من أولئك الذين لا

---

[565] وزارة الخارجية الأميركية، تقرير عام 2020 عن الحرية الدينية الدولية: مصر، الحاشية 173 المذكورة أعلاه.

[566] منى عرابي، التصريح بالتحول الديني في المحاكم الإدارية: القانون والحقوق وعدم التحديد العلماني، 17 تنوعًا جديدًا، 64، 67 (2015)؛ لمراجعة أيضًا، مصر: البهائي: المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، الحاشية 177 المذكورة أعلاه

[567] مصر: البهائي: المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، الحاشية 177 المذكورة أعلاه

[568]القانون 12 لعام 1996 بإصدار قانون الطفل المعدل بالقانون 126 لعام 2008، الحاشية 148 المذكورة أعلاه، الفصل الثاني.

[569] مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية 181 المذكورة أعلاه. المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، حالة الأقليات المصرية منذ عام 2014، الحاشية 562 المذكورة أعلاه، 18

[570] المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، حالة الأقليات المصرية منذ عام 2014، الحاشية 562 المذكورة أعلاه، 18

[571] المرجع ذاته، 18 (نقلاً عن غير متزوج وله عشرة أحفاد: الأزمة الورقية الرسمية للبهائيين المصريين، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، (5 تشرين الثاني / نوفمبر 2018)

[572] وزارة الخارجية الأميركية، تقرير عام 2020 عن الحرية الدينية الدولية: مصر، الحاشية 173 المذكورة أعلاه

[573] مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية 181 المذكورة أعلاه

[574] المرجع ذاته

يملكون أي وثائق[575]. إذ أفاد البهائيون أن الحصول على وثائق ذات الشرطة في خانة الدين – اعتمادًا على العلاقات المحلية والجغرافيا والتحيزات العامة – كان إيجابيًا كشكل من أشكال الاعتراف بالمجتمع البهائي، لكنه يمثل مشكلة كطريقة أخرى لإضفاء الطابع الرسمي على "الآخرين" في المجتمع المصري[576]. وبشكل أكثر تحديدًا، أفاد البعض أنّ الشرطة في وثائق الهوية تسمح بقدر كبير من حرية التصرف للشخص الذي يراجع مثل هذه الوثائق، سواء للبحث عن عمل أو شراء عقارات أو لتلقي المزيد من الوثائق الحكومية[577].

3. البدو والمصريون في المناطق الحدودية

يشمل السكان البدو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من العديد من المجموعات السكانية والمجتمعات المتميزة. لذا يُعدّ مصطلح "البدو" تسمية عامة، لكن هذا التقرير سيشير إلى "البدو" في مصر بمثابتهم أفراد أو مجتمعات تعرّف نفسها على أنها بدوية أو تنتمي إلى مجتمعات معترف بها على أنها بدوية في مصر[578]. وعليه، يشير هذا التعريف إلى أن العديد من الأفراد والمجتمعات الذين يعرّفون عن أنفسهم أو يحددون على أنهم "بدو" يمكن اعتبارهم من الرحل أو شبه الرحل أو الرعاة، في حين أن البعض الآخر قد لا يكون كذلك وأن ثمّة حاجة إلى مزيد من البحث لتحديد نقاط الضعف الدقيقة لسكان بدو معينين. وبينما يقاوم بعض "السكان المستقرين استيعاب البدو في الهوية الوطنية"، فإن للأفراد أو المجتمعات البدوية الأخرى علاقات متباينة مع الهوية الوطنية المصري[579].

---

[575] المرجع ذاته

[576] المرجع ذاته

[577] لمراجعة بشكل عام منى عرابي، التصريح بالتحول الديني في المحاكم الإدارية: القانون والحقوق وعدم التحديد العلماني، 17 تنوعًا جديدًا 64 (2015). تعتمد الطريقة التي يتفاعل بها أصحاب العمل أو مديرو المدارس أو أولئك الذين يبيعون ممتلكات لبهائي على الشرطة في خانة الدين على بطاقة الهوية على المنطقة التي يعيش فيها البهائي وطبقته الاجتماعية، وتختلف كل حالة على حدة. مقابلة عن بعد مع منى عرابي، الحاشية 181 المذكورة أعلاه.

[578] لمراجعة مثلًا، ويليام يونغ، الهوية الخطابية "البدوية" أم فئة علم الاجتماع؟ دراسة حالة من الأردن، 9 مجلة دراسات منطقة البحر المتوسط، 277، 278-279 (1999) (في المعجم العربي، "البدوي" هو "العربي" الذي يعيش بعيدًا عن المناطق المستقرة بشكل دائم، في (1)) مرعى موسمي يسمى البادية أو(2) أرض قاحلة (خلع) أو (3) منطقة جافة موسمياً (الصحراء) حيث تتوفر النباتات والأفراد أحيانًا فقط. علمًا أنّ أياً من هذه المصطلحات لا تعني بالضرورة أن البدو رعاة رحل، وهذا المعنى في الواقع ثانوي فقط.")؛ لمراجعة أيضًا دونالد كول، أين ذهب البدو؟، 76 أنثروبولوجيا ربع السنوية 235، 237 (2003) (علمًا أنّ اليوم، يشير مصطلح "البدو" إلى "أسلوب حياة" أقل من "هوية ". كانت الحياة ترتكز على البيئة والاقتصاد والهوية في التراث والثقافة.")؛ مقابلة عن بعد مع داون تشاتي، أستاذ فخري في الأنثروبولوجيا والهجرة القسرية، جامعة أكسفورد (5 شباط / فبراير 2021) (مع الإشارة إلى الإرث الاستعماري للمفاهيم الشرقية عن البدو والأنماط المرتبطة بها التي صنفت بها القوى الاستعمارية السكان البدو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). لمراجعة أيضًا مجموعة الأزمات الدولية، قضية سيناء المصري 22 (30 كانون الثاني / يناير 2007) (نقلاً عن أحد سكان منطقة الشيخ زويد الذي أشار إلى أن بدو سيناء "شهدوا على أربع فترات من الاحتلال: بريطاني ومصري وإسرائيلي، وعلى مدى الثلاثين عامًا الماضية، مصري مرة أخرى."). لمراجعة أيضًا جامعة بوستن والمركز الدولي لحقوق الإنسان، حملة لإنهاء انعدام الجنسية في الأردن، الحاشية 10 المذكورة أعلاه، 24 (سيشير البدون المرتبطون بالبدو في الأردن إلى عديمي الجنسية الذين لديهم أصول عربية بدوية أو شبه بدوية ويعرّفون نفسهم على أنهم بدويين، و(2) ويعيشون حياة بدوية أو شبه بدوية و / أو (3) ينتمون إلى قبائل ومجموعات بدوية أردنية معينة معترف بها")

[579] هيلاري جيلبرت، الطبيعة = الحياة: الهوية البيئية كمقاومة في جنوب سيناء، 17 من السكان البدو 40، 46 (2013) (نقلاً عن ثريا التركي ودونالد كول، الأرض والهوية بين بدو أولاد علي: الساحل الشمالي الغربي لمصر، في المجتمعات البدوية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 634، 634 داون تشاتي، 2006

يُقدر أن البدو يمثلون "أقل من 1%"[580] من إجمالي سكان مصر، أي ما يقارب 1،000،000 شخص، رغم غياب إحصاءات مؤكدة. أشارت التقديرات السابقة إلى أن "ما لا يقل عن ثلث البدو البالغين خارج المدن يملكون وثائق هوية"، لا سيما أولئك الذين يقيمون في جنوب سيناء[581]. وعلى الرغم من ألا يمكن التحقق من هذه التقديرات بسبب نقص البيانات الكمية، إلا أن عددًا من العوامل يؤدي إلى افتقار بعض البدو إلى وثائق الهوية والعيش كمواطنين غير مسجلين في مصر[582]. وبما أن عمليات المسح الوطنية والإحصاء الوطني الذي أُجري مؤخرًا عام 2017 تشمل البدو في عموم السكان، فلا تعكس البيانات الحكومية الرسمية تجارب البدو أو تفضيلات الوضع[583].

وبالعودة إلى التاريخ، نلاحظ أنّ دول عديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "أخضعت [البدو] للاستيطان والاستيلاء على الأراضي ونزع القبيلة والإهمال"[584]. إذ كثيرًا ما يُنظر إلى البدو في مصر على أنهم "بدائيون نوعًا ما أو يتطلبون حضارة"[585]. لم تنه نهاية سيطرة الإمبراطورية العثمانية على مصر السياسات العثمانية التي تهدف إلى "توطين" البدو (فمثلًا، في خمسينيات القرن التاسع عشر، خضع الكثير من أراضي مصر الصحراوية للتأميم "على أساس تعريفها بأنها أرض موات أو أرض" ميتة "(غير مزروعة)[586]. وبالكاد تغيّرت سياسات الأراضي البريطانية المتعلقة بالبدو بالكاد نحو السياسات العثمانية[587]. وبعد الاستقلال، ألغى ناصر عام 1958 "قانون القبائل لعام 1956 وأعلن أنه من الآن فصاعدًا ستتوقف جميع القبائل البدوية عن امتلاك أي هوية قانونية منفصلة"[588]، كما أن قانون ناصر 143 "عرّف كافة الأراضي الصحراوية خارج

---

[580] كارك وفرانتزمان، الإمبراطورية والولاية والبدو في الشرق الأوسط، الحاشية 167 المذكورة أعلاه، 503.

[581] هيلاري جيلبرت، "كل أمر له ثمنه". الحفظ والتنمية والبدو في محمية سانت كاترين، جنوب سيناء، 179-180 (2010) (أطروحة دكتوراه، جامعة مانشستر) (نقلاً عن مقابلة المؤلف مع موظف لدى وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة

[582] لمراجعة مثلًا، هيلاري جيلبرت، "هذه ليست حياتنا، إنها مجرد نسخة من أشخاص آخرين": البدو وثمن "التنمية في جنوب سيناء، 15 من سكان البدو 7، 26 (2011) (علمًا أن "ما من تسجيل رسمي لسكانهم، وهو على أي حال غير مسجل

[583] هيلاري جيلبرت ومحمد خضر الجبالي، ليس فاعل خير بل ثوار: تعزيز المشاركة البدوية في مصر الجديدة، 9 (جامعة القاهرة، ورقة عمل، 2012) ("مثلًا، تستند مؤشرات التنمية البشرية لجنوب سيناء إلى عينة مشتقة من مؤشر تسجيل الناخبين، وتألفت نسبة عالية منها... من المستوطنين المصريين أو العمال المهاجرين.") [يشار إليها فيما يلي بجيلبرت والجبالي، مشاركة البدو في مصر الجديدة]

[584] هيلاري جيلبرت، السكان المستبعدون، مقاربة دقيقة لبدو سيناء ضروري لتأمين المنطقة، مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط 2 (2014). لمراجعة أيضًا كارك وفرانتزمان، الإمبراطورية والولاية والبدو في الشرق الأوسط، الحاشية 167 المذكورة أعلاه، 501-404

[585] جيلبرت والجبالي، المشاركة البدوية في مصر الجديدة، الحاشية 583 المذكورة أعلاه، 2

[586]كان البدو يمتلكون مساحة كبيرة من الأراضي عبر سيناء والصحراء الغربية والصحراء الشرقية، لكنهم كانوا أقلية صغيرة من الناحية العددية. لمراجعة كارك وفرانتزمان، الإمبراطورية والولاية والبدو في الشرق الأوسط، الحاشية 167 المذكورة أعلاه 489

[587] المرجع ذاته

[588] داون تشاتي، البدو في سوريا المعاصرة: استمرار سلطة القبائل والسيطرة عليها، 64 مجلة الشرق الأوسط 29، 37 (2010)

البلدات على أنها مملوكة للحكومة"[589]. وعليه، أدّت هذه السياسات إلى جعل المجتمعات البدوية التي كانت في الغالب رعاة أو رحل تعتمد على قطاعات العمل غير الرسمية وخاصة السياحة[590].

وبسبب "الحكومة الرسمية و... النكران الدولي أو عدم الاهتمام" في تحديد المجتمعات البدوية، يفتقر العديد من البدو إلى قنوات للتعبير عن مخاوف عملية أو سياسية[591]، ما يجعل الكثيرين يعتقدون أن" عقد الدولة والمواطن لم يتحقق بشكل كافٍ"[592]. وقد أدّى ذلك إلى احتجاجات من قبل بعض المجتمعات البدوية، مثل العزازمة والقرشة في سيناء ضدّ معاملتهم من قبل الحكومة المصرية، بما في ذلك صعوبات التسجيل المدني والحصول على وثائق الهوية[593]. وقد ترجمت هذه الصعوبات إلى حالة انعدام الجنسية أو نقص الوثائق بالنسبة للعديد من البدو في سيناء[594].

ونظرًا إلى الحواجز الشائعة أمام العديد من سكان البدو في إجراءات التسجيل المدني، يواجه البدو مجموعة من الصعوبات التي تتميّز بانقسام عميق بين المدينة والريف[595]؛ ويظهر أن السكان البدو أكثر استقرارًا أو اندماجًا في المدن أو ضواحيها يواجهون عوائق أقلّ للوصول إلى وضع المواطنة الكاملة، بينما يواجه سكان الريف في مصر المزيد من الصعوبات في توثيق أوراقهم. إذ يواجه الأشخاص في المناطق الحدودية أكبر الحواجز، ويشترك في هذه الشروط عدد من المجتمعات البدوية الريفية، لا سيما في وسط مصر وشمالها. لكنّ هذا التقرير لا يغطي خصوصيات معظم المجتمعات البدوية التي تظلّ أوضاعها موضع بحث في المستقبل.

تؤثّر تحديات معيّنة، مثل الصراع القائم في شمال سيناء أو النزاعات الإقليمية في منطقة حلايب، والقضايا المشتركة بين السكان البدو وبعض المجتمعات الريفية الفقيرة في كافة أنحاء مصر، مثل الصعوبات العملية في التسجيل المدني في جنوب سيناء والحواجز على الحدود المصرية الليبية، على قدرة العديد من الأفراد

---

[589] كارك وفرانتزمان، الإمبراطورية والدولة وبدو الشرق الأوسط، الحاشية 167 المذكورة أعلاه، 495

[590] لمراجعة بشكل عام، جوزيف هوبز وجوجيو تسونيمي، التوطين البسيط: المحطات السياحية البدوية كاستجابة للجفاف في الصحراء الشرقية في مصر، 35 مجلة علم البيئة البشرية 209 (2007)

[591] هيلاري جيلبرت، البدو وثمن التنمية في جنوب سيناء، الحاشية 582 المذكورة أعلاه

[592] المرجع ذاته

[593] بريد إلكتروني من مخبر سري، منظمة غير حكومية، إلى كريستوفر كريش، المركز الدولي لحقوق الإنسان (7 تموز / يوليو 2021) (في ملف لدى المؤلف)؛ لمراجعة أيضًا هيلاري جيلبرت، الهوية البيئية كمقاومة في جنوب سيناء، الحاشية 579 المذكورة أعلاه، 51

[594] لمراجعة مثلًا، ناخبو شمال سيناء قلقون من الهيمنة الإسلامية، ديلي نيوز مصر (4 كانون الثاني / يناير 2012) (يقدر عدد البدو بـ70 ألف بدوي تقريبًا في سيناء من دون وثائق هوية)؛ لمراجعة أيضًا دان سوايل، الخلاف في الصحراء: شبه جزيرة سيناء المصرية في أعقاب الربيع العربي 29 (2015) (رسالة ماجستير، جامعة ماسي)؛ لمراجعة أيضًا عديمو الجنسية في مصر يستمرون في تلقي وعود باطلة في الحصول على الجنسية، (18 شباط / فبراير 2021) (بالإشارة إلى مشكلة انعدام الجنسية للسكان البدو في المناطق الحدودية ومناطق النزاع)

[595] وعلى سبيل المثال، أشار مصدرٌ إلى أن العديد من الأفراد البدو الذين يفتقرون إلى نموذج رسمي لتحديد الهوية "يعيشون في عمق الصحراء ولا يملكون أي أوراق ثبوتية ولا بطاقة هوية أو رخصة قيادة، ولا يذهبون إلى المدينة ويتجنبون الطرقات". بريد إلكتروني من بريد إلكتروني من مخبر سري، منظمة غير حكومية، إلى كريستوفر كريش، المركز الدولي لحقوق الإنسان (1 تموز / يوليو 2021) (في ملف لدى المؤلف)

والمجتمعات على تأمين وثائقهم. وتجدر الإشارة إلى أن الثغرات في التسجيل المدني في هذه المناطق، بما في ذلك السكان البدو، هي في الأساس نتيجة للعملية الإدارية والواقع العملي لإدارة قوانين الجنسية المصرية؛ وهذه تخضع للمزيد من الدراسة أدناه. فيسلّط هذا التقرير الضوء على السكان البدو في محيط مصر: (1) شبه جزيرة سيناء (تمت معالجة هذه المسألة بالتفصيل هنا بإسم شمال سيناء وجنوب سيناء) و(2) منطقة الحدود المصرية الليبية و (3) مثلث حلايب.

أ. شبه جزيرة سيناء

يقدّر جهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إجمالي عدد سكان شبه جزيرة سيناء بـ450000 نسمة تقريبًا[596]، وتشمل الأكثرية البدو (يقدر عددهم بين 300000 و400000 نسمة أي ما يقارب 20 عشيرة أو اتحاد بدوي)، ويتركز معظمهم في شمال سيناء[597]. يشكّل البدو ما يقارب 70٪ من إجمالي سكان شبه جزيرة سيناء[598]، وثمّة أيضًا عدد كبير من الفلسطينيين في سيناء، لكن نظرًا إلى ظروفهم الدقيقة فيما يتعلق بالجنسية، لم يُسلّط الضوء عليهم تحديدًا في هذا القسم[599]. لذا يُصعب تحديد عدد البدو العاجزين عن الوصول إلى السجل المدني، رغم أنّ مصدرًا أشار عام 2012 إلى أن ما يقارب 70000 بدوي غير مسجلين[600]. وعليه، ونتيجة للافتقار إلى البيانات الموثوقة، من المستحيل تحديد عدد البدو الذين ما زالوا يعيشون وهم غير مسجلين في كافة أنحاء شبه الجزيرة، لكن استنادًا إلى تقارير الخبراء العاملين مع المجتمعات، قد تكون النسبة مرتفعة للغاية[601].

---

[596] إحصائيات مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، https://www.capmas.gov.eg/ (آخر زيارة للموقع في 24 آب / أغسطس 2021)

[597] هيلاري جيلبرت، السكان المستبعدون، مقاربة دقيق لبدو سيناء ضروري لتأمين المنطقة، مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط 1 (2014)؛ لمراجعة أيضًا نيكولاس بيلهام، سيناء: التآكل العازل، منزل شاثام 1 (أيلول / سبتمبر 2012). وبالمقارنة، يقيم 40 ألف بدوي تقريبًا في جنوب سيناء. جيلبرت والجبالي، المشاركة البدوية في مصر الجديدة، الحاشية 583 المذكورة أعلاه، 7.

[598] المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، وضع الأقليات المصرية منذ عام 2014، الحاشية 562 المذكورة أعلاه، 22.

[599] علياء عنتر، التعرض التلفزيوني والهوية القبلية لشباب شمال سيناء، والهوية الوطنية وإدراك المخاطر، 12 مجلة الشؤون العربية المعاصرة 37، 39 (2019) (علمًا أنّ "هوية السكان الأصليين لشمال سيناء تتكون من عنصر فلسطيني يدرك تمامًا هويته وعلاقاته مع سكان غزة والضفة الغربية، وعنصر البدو الذي يدرك تراثه التاريخي في شبه الجزيرة العربية وانتمائه إلى قبائل لها فروع في فلسطين والأردن"). لمراجعة أيضًا مجموعة الأزمات الدولية، قضية سيناي المصرية 10 (30 كانون الثاني / يناير) 2007) (يقدر أن ثلث سكان العريش وحده هم من الفلسطينيين، أي ما يقارب 33000 من حوالي 100000 شخص يقيمون في العريش عام 2012، وهو رقم قد ارتفع مع نمو عدد السكان العام في العريش خلال السنوات اللاحقة)). كما يواجه الفلسطينيون مجموعة معيّنة من الحواجز التي تحول دون حصولهم على الجنسية بطرق مختلفة ومماثلة للبدو الذين يقيمون في شمال سيناء

[600] لمراجعة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واليونيسف، الأطفال في مصر 2016، إحصاء 205 (2017) (علمًا أنّ بيانات عن تسجيل الولادات في سيناء لم تتوفر عام 2014)

[601] لا بطاقة هوية ولا خدمات حكومية، إيرين (18 تموز / يوليو 2012) (نقلاً عن بكر سويلم، رئيس جمعية الجورة لتنمية المجتمع في سيناء)

i. *شمال سيناء*

يقدر عدد البدو في شمال سيناء بأكثر من 300000 نسمة[602]. إذ يُعزى نقص البيانات الكمية المتعلقة بتسجيل المواطنة أو توافر شهادات الولادة في جزء كبير منه إلى الصراع المستمر في المنطقة، ما دفع السلطات المصرية إلى إنشاء "دولة بوليسية [و] مشاريع استيطانية جماعية واقتصادية ذات اليد العاملة الكثيفة"[603]. تشير التقارير إلى أن "الجيش المصري طرد قسراً ما يقارب 100 ألف من سكان شمال سيناء" و "دمّر آلاف المنازل" في حملة استمرت بلا هوادة منذ العام 2014[604]. ترافق ذلك مع قيود على الحركة ونقص في الغذاء وآلاف الاعتقالات[605]. كما يعاني العديد من المجتمعات البدوية المحلية بسبب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان[606]. وبالتالي، أدّت نقطة الالتقاء للإقصاء الاجتماعي والتدابير الأمنية العقابية والتفاوت الاقتصادي إلى تطرف بعض البدو"، مع ما يصل إلى 15 مجموعة... ادّعت المسؤولية بانتظام عن أعمال الإرهاب والتخريب"[607]. نتيجة لذلك، تؤدي هذه الظروف إلى تفاقم نقاط الضعف التي تكمن في الإجراءات للحصول على الجنسية. وفي دراسة عن الشباب البدوي في محافظة شمال سيناء، أشارت أيلا عنتر إلى أن "بعض البدو لا يحملون أبدًا بطاقة الجنسية المصرية، ويواجه آخرون صعوبات في الحصول عليها"[608]. كما تواجه قبيلة العزازمة من البدو التي تقع في المقام الأول في منطقة تمتد على الحدود المصرية الإسرائيلية[609]، تحديّات مرتبطة بانعدام الجنسية[610]. لذا يُقدّر عدد سكان العزازمة بـ12000 تقريبًا[611]، أي ما يقارب 2000 على الجانب المصري من الحدود[612]. وعليه، لم يتمكن العزازمة من التسجيل للحصول على الجنسية المصرية. وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أنتجت الحكومة المصرية شكلاً فريدًا من التوثيق الذي يعترف بهم كأعضاء في

---

602 إيفات إدريس، تقرير مكتب الاستعلامات لبرنامج المعرفة والأدلة والتعلم من أجل التنمية، تحليل النزاع في سيناء 4 (2 آذار / مارس 2017)

603 نيكولا بيلهام، سيناء: التآكل العازل، منزل شاثام 17 (أيلول / سبتمبر 2012).)

604 هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2020: أحداث مصر لعام 2019 3 (2020)

605 المرجع ذاته

606 المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، وضع الأقليات المصرية منذ العام 2014، الحاشية 562 المذكورة أعلاه، 24 (علمًا أنّ "انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة رغم أنها ناجمة جزئيًا عن الصراع الحالي، ولا يمكن فصلها عن وضع البدو كأقلية مستبعدة يُنظر إليها بريبة من قبل الحكومة المركزية لعقود".

607 هيلاري جيلبرت، السكان المستبعدون، مقاربة دقيقة لبدو سيناء ضروري لتأمين المنطقة، مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط 2 (2014). لمراجعة أيضًا مقابلة عن بُعد مع داون تشاتي، الحاشية 578 المذكورة أعلاه (علمًا أنّ الفقر دفع بعض الأفراد البدو إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية في صراع مع الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام، وهذا الأمر ليس نادرًا للحصول على مبالغ وليس الأيديولوجية

608 علياء عنتر، التعرض التلفزيوني والهوية القبلية لشباب شمال سيناء والهوية الوطنية وإدراك المخاطر، 12 مجلة الشؤون العربية المعاصرة 37، 39 (2019)

609 بريد إلكتروني من مخبر سرّي، الحاشية 593 المذكورة أعلاه

610 ماض لا يزال حاضرًا: معالجة التمييز وعدم المساواة في مصر، صندوق الحقوق المتساوية 236 (كانون الأول / ديسمبر 2018)؛ لمراجعة أيضًا معهد شؤون انعدام الجنسية والإدماج، مسألة انعدام الجنسية بالأرقام: 2019، الحاشية 2 المذكورة أعلاه، 5؛ إفات إدريس، تقرير مكتب الاستعلامات لبرنامج المعرفة والأدلة والتعلم من أجل التنمية، تحليل النزاع في سيناء 4 (2 آذار / مارس 2017).؛ أكبر أحمد وهاريسون أكينز، لا ربيع عربي لبدو مصر، بروكنجز (15 شباط / فبراير 2012).

611 صندوق الحقوق المتساوية، ماض لا يزال حاضرًا: معالجة التمييز وعدم المساواة في مصر 236 (كانون الأول / ديسمبر 2018)

612 ناخبو شمال سيناء قلقون من هيمنة الإسلاميين، ديلي نيوز مصر (4 كانون الأول / يناير 2012)

قبيلة العزازمة، لكنها استثنتهم من الخدمات الأساسية التي تنبع من حقوق المواطنة، ما يؤكد وضعهم كمواطنين مصريين من الدرجة الثانية[613]. كما يكمن نقص في المعلومات حول ما إذا كان عدد أعضاء العزازمة قادرين على تسوية وضع جنسيتهم بشكل كامل؛ لذا تتطلب المعلومات التفصيلية الإضافية عن وضعهم مزيدًا من التحقيق.

ii. جنوب سيناء

باعتبار جنوب سيناء منطقة يغلب عليها الطابع الريفي مع نزاع مسلح أقل اتساعًا مما هو عليه في معظم شمال سيناء، يشبه الوضع فيها من بعض النواحي وضع السكان البدو في المناطق الأقل هامشًا جغرافيًا لكن المناطق الريفية في مصر على حد سواء[614]. يبلغ عدد السكان البدو في جنوب سيناء 40000 تقريبًا[615]، ويشمل "البدو من ثمانية قبائل أو اتحادات قبلية"[616]. لذا يسعى بعض الأفراد إلى سبل عيش زراعية ورعوية متنقلة، لكن الغالبية تعيش في استقرار بدرجات متفاوتة[617]. كما تتعارض مشاريع التنمية المصرية مع الادعاءات التاريخية بالأراضي من قبل العديد من السكان البدو في جنوب سيناء، ما خلق حواجز إضافية أمام الوضع الموثق للمجتمعات الريفية الفقيرة[618].

وبحسب آخر تطور مهم، أدّت اتجاهات الرعاية الصحية في جنوب سيناء إلى تسجيل غالبية الولادات في المستشفيات أي ما يقارب ثلاثة أرباع من الحالات. ونتيجة لذلك، يبدو أن معظم، وإن لم يكن جميع الأطفال البدو الذين ولودوا الآن في جنوب سيناء، بحوزتهم شهادات الولادة[619]. كما أشار أحد المحامين إلى أن القابلات يُسمح لهن الآن بإكمال عمليات التسجيل المدني[620]. لذا تُعتبر هذه الخطوة مهمة في تأكيد وضع الجنسية

---

[613] المرجع ذاته، لمراجعة أيضًا دان سوايل، الخلاف في الصحراء: شبه جزيرة سيناء المصرية في أعقاب الربيع العربي 29 (2015) (رسالة ماجستير، جامعة ماسي

[614] على الرغم من الفروقات بين شمال وجنوب سيناء من حيث مستوى الصراع، إلا أن العديد من البدو لا يزال "يعيشون في ظل وجود أمني متطفل ومستمر"، ويفتقر الكثير منهم إلى "التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي والكهرباء والمياه والعمل". هيلاري جيلبرت، الرعي البدوي الجائر وسياسة الحفاظ على البيئة: تحدي أفكار تدمير الرعي في جنوب سيناء، 160 الحفظ البيولوجي، 61 (2013)

[615] جيلبرت والجبالي، المشاركة البدوية في مصر الجديدة، الحاشية 583 المذكورة أعلاه، 7.

[616] هيلاري جيلبرت، الحفظ والتنمية والبدو بمحمية سانت كاترين، جنوب سيناء، الحاشية 581 المذكورة أعلاه، 6)

[617] جيلبرت والجبالي، المشاركة البدوية في مصر الجديدة، الحاشية 583 المذكورة أعلاه، 7.

[618] هيلاري جيلبرت، الحفظ والتنمية والبدو في محمية سانت كاترين، جنوب سيناء، الحاشية 581 المذكورة أعلاه، 13-14 (موضحًا أن "منذ الفترة ما قبل العصر الإسلامي، كان سكان سيناء الأصليون يتألفون من البدو المتنقلين. فاستولت إسرائيل عام 1967 على سيناء من مصر. وفي فترة الاحتلال التي استمرت خمسة عشر عامًا، أدى الاستيطان والتغير الاقتصادي السريع إلى تحولات جذرية بعيدًا عن سبل العيش البدوية قبل التنمية المتمثلة في الرعي شبه الرحل والبستنة والصيد وصيد الأسماك. ومنذ عام 1982، عندما استؤنفت الحكومة المصرية الكاملة، أصبح جنوب سيناء شهدت تنمية تجارية سريعة من خلال السياحة والاستثمارات الكبيرة من المانحين.")

[619] (بريد إلكتروني من مخبر سرّي، منظمة غير حكومية، الحاشية 595 المذكورة أعلاه (وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المخبر أفاد أن "ثمّة عدد كبير من النصائح في اللحظة الأخيرة للحصول على ولادة قيصرية باهظة الثمن، مع معدلات عالية مقابلة وحالات مقلقة من إبعاد النساء اللواتي يعانين من مضاعفات لتُدفع الأموال اللازمة للجراحة، ما يُعدّ تحديًا كبيرًا للعديد من البدو")

[620] مقابلة عن بعد مع أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه

للبدو من المواطنين المصريين، كما تشير معدلات التسجيل المتزايدة إلى الاتجاه نحو وضع التسجيل النظامي، وتفيد التقارير أيضًا إلى أن الأفراد البدو في جنوب سيناء يُمنحون الجنسية في حالات محددة[621]. بينما تكمن عوامل خطر مختلفة عن تلك للحصول على شهادات الولادة التي تتعلق بانعدام أشكال أخرى للتسجيل المدني. ووفقًا لدراسة أجرتها هيلاري جيلبرت ومحمد خضر الجبالي عام 2012، قدّر المؤلفون أن "30–50% من البدو [في جنوب سيناء] لا يملكون بطاقة هوية"[622]، ويقدر أن 15% من البدو في جنوب سيناء لا يزالون غير مسجلين لدى الحكومة المصرية[623]. بالإضافة على ذلك، تشير الدراسة إلى أنّ العديد من البدو "الذين ولدوا قبل بداية التنمية لم يملكوا وسيلة لتسجيل ولادة أطفالهم، والعديد ممن تمت مقابلتهم عام 2007–2008 لم يعرفوا سنهم أو عيد ميلادهم"[624].

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن عملية التسجيل للحصول على وثائق الهوية السفر لمسافات طويلة ومواجهة العديد من نقاط التفتيش الأمنية[625]. وبالتالي، تزيد قيود السفر صعوبة الحصول على وثائق الهوية؛ لذا يواجه بعض البدو مشكلة كاتش–22 أو ما يُعرف بحالة متناقضة يعجز الفرد الفرار منها بسبب الشروط المتناقضة، لأنهم "لا يستطيعون السفر من دون بطاقة هوية، لكن لا يمكنهم الحصول على بطاقات الهوية من دون السفر"[626]. وفي ظلّ عدد كبير من نقاط التفتيش الأمنية والمراقبة الشديدة في سيناء، فقد يكون التحدي في الوصول إلى مراكز التسجيل المدني على بعد عدة كيلومترات، حاجزًا لا يمكن التغلب عليه أو على الأقل رادعًا كبيرًا للتسجيل كمواطن[627]. وعليه، من المحتمل أن تواجه مجتمعات عديدة من البدو وغيرهم هذا الحاجز، لا سيّما سكان المناطق النائية المصرية والعاجزين عن الوصول بسهولة إلى المكاتب الإدارية.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ الأفراد القادرين على تجاوز هذا الحاجز يُطلب منهم استرداد وثائق الهوية وشهادات الولادة والزواج وغيرها من الوثائق التي قد يكون يعود تاريخها إلى عقود وغير خاضعة لبرنامج على الحاسوب

---

[621] لا يزال عديمو الجنسية في مصر يتلقون وعودًا باطلة بالمواطنة، موقع المونيتور (18 شباط / فبراير 2021)

[622] هيلاري جيلبرت، الهوية البيئية كمقاومة في جنوب سيناء، الحاشية 579 المذكورة أعلاه، 50 (نقلاً عن جيلبرت والجبالي، المشاركة البدوية في مصر الجديدة، الحاشية 583 المذكورة أعلاه، 7)

[623] بريد إلكتروني من مخبر سرّي، منظمة غير حكومية، إلى كريستوفر كريش، المركز الدولي لحقوق الإنسان (25 آذار / مارس 2021) (في ملف لدى المؤلف): بريد إلكتروني من مخبر سرّي، منظمة غير حكومية، إلى كريستوفر كريش، المركز الدولي لحقوق الإنسان، الحاشية 595 المذكورة أعلاه

[624] جيلبرت والجبالي، المشاركة البدوية في مصر الجديدة، الحاشية 583 المذكورة أعلاه، 18.

[625] بريد إلكتروني من مخبر سرّي، منظمة غير حكومية، الحاشية 619 المذكورة أعلاه

[626] جيلبرت والجبالي، المشاركة البدوية في مصر الجديدة، الحاشية 583 المذكورة أعلاه، 18.

[627] المرجع ذاته

وغير متوفرة تمامًا[628]. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على شيخَيْن التوقيع على هذه الوثائق للتحقق من صحتها، ما يتطلب المزيد من السفر[629]. وبغية تسجيل المواطنة، يُتوقع من بعض البدو البالغين إحضار كافة الوثائق التي بحوزتهم والتي غالبًا ما تكون قليلة إن وجدت، إلى مكتب التسجيل الحكومي حيث تم سُجّل والدهم أو جدهم في وقت تسليم سيناء من سيطرة إسرائيل، وهي عملية قد تجعل الحصول على وثائق الهوية شبه مستحيل[630].

أخيرًا، من المهم ملاحظة أن البدو في جنوب سيناء يواجهون عقبات في التسجيل بسبب نقص الموارد. إذ أدت الثغرات في التعليم إلى ارتفاع معدلات الأمية[631]. "يشير ضعف جودة التدريس وعدم الانتظام أو غياب المدارس إلى عدم ارتياد أي شخص تقريبًا إلى الجامعة، كما يكاد البدو من أصحاب المهن في جنوب سيناء أن يكونوا غير معروفين"[632]. "كما يجعل الافتقار إلى التعليم وارتفاع معدلات الأمية عملية التسجيل أكثر صعوبة. لذا يواجه البدو في جنوب سيناء معدلات بطالة عالية، و50% من العاملين تقريبًا يعيشون على "دولار أميركي واحد في اليوم تقريبًا. بينما يعاني ما يقارب ضعف عدد المصريين من البدو (81٪ مقابل 44٪) بسبب فقر الغذاء"[633]. وبالتالي، يؤدي نقص في الوصول إلى فرص العمل[634] في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي، إلى خلق عائق شديد أمام دفع الرسوم الإدارية وتكاليف السفر[635]. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون بعض السكان البدو حذرين من محاولة الحصول على الجنسية من الحكومة المصرية. لذا يُظهر رجال قبائل القرشة الذين يسلمون بطاقات هويتهم كرفض لسلطة الدولة فشل الدولة في التعامل مع بعض المجتمعات البدوية

---

[628] بريد إلكتروني من مخبر سرّي، منظمة غير حكومية، الحاشية 619 المذكورة أعلاه. في حين أن شهادة الزواج مطلوبة للحصول على شهادة الولادة، ولأي سبب من الأسباب يمنع الحصول على شهادة زواج، فقد يّسجّل الطفل على أنه ينتمي إلى شقيق الأب، وذلك للاحتفاظ بإسم العائلة. بريد إلكتروني من مخبر سري، منظمة غير حكومية، إلى كريستوفر كريش، المركز الدولي لحقوق الإنسان، الحاشية 595 المذكورة أعلاه.

[629] المرجع ذاته

[630] المرجع ذاته

[631] لمراجعة هيلاري جيلبرت، الحفظ والتنمية والبدو في محمية سانت كاترين، جنوب سيناء، الحاشية 581 المذكورة أعلاه، 179 (التنقل والأمية والشك في السلطة لضمان أن عددًا أقل من المواطنين البدو المسجلين أقلّ من عدد السكان)؛ لمراجعة أيضًا جوزيف هوبز، التحدث مع الناس في حديقة سانت كاترين الوطنية في مصر، 86 مجلة المراجعة الجغرافية 1، 15 (1996) (علمًا أن " البدويات الأميات من جميع القبائل سألن عما إذا كانت الحديقة ستساعدهن في تعليم محو أمية الكبار.").

[632] هيلاري جيلبرت، البدو وثمن التنمية في جنوب سيناء، الحاشية 582 المذكورة أعلاه، 18 (مع الإشارة أيضًا إلى أن الأطفال في المتوسط يحضرون التعليم الرسمي لمدة سبع سنوات تقريبًا)

[633] هيلاري جيلبرت، "الرعي البدوي الجائر" وسياسة الحفاظ على البيئة: تحدي أفكار تدمير الرعي في جنوب سيناء، 160 مجلة الحفظ البيولوجي 59، 61 (2013)؛ لمراجعة أيضًا مقابلة عن بعد مع داون تشاتي، الحاشية 578 المذكورة أعلاه (مع الملاحظة إلى أوجه تشابه بين قدرة سكان الريف الفقراء على الحصول على الجنسية ووثائق الهوية وقدرة السكان البدو المصريين).

[634] هيلاري جيلبرت، البدو وسعر التنمية في جنوب سيناء، الحاشية 582 المذكورة أعلاه، 7 (نقلاً عن هبة عزيز، التوظيف في مجتمع بدوي: حالة بلدة دهب في جنوب سيناء، 4 سكان الرحّال 28، 28 (2000) ("قد يطرح مسؤولو الدولة حجة... أن البدو عاجزين عن العمل، ما هو عذر لعزل البدو عن مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهم... وخلق فندق 110 في شرم الشيخ ما بين عشرة آلاف إلى ثلاثين ألف وظيفة مباشرة، ومع ذلك لم يُعرض أي منها تقريبًا على البدو")

[635] بريد إلكتروني من مخبر سري، منظمة غير حكومية، إلى كريستوفر كريش، المركز الدولي لحقوق الإنسان، الحاشية 595 المذكورة (وعلى الرغم من فرض رسوم رسمية، لا يزال يتعيّن على الناس دفع تكاليف الاستمارات والطوابع المناسبة بالإضافة إلى نفقات السفر)

المهمشة[636]. فتتضافر هذه العوامل لتجعل الوصول إلى التسجيل المدني صعبًا للغاية بالنسبة لهذه الفئة من السكان[637].

ب. الحدود المصرية الليبية والصحراء الغربية

بدو أولاد علي هم "اتحاد قبلي عابر للقوميات" في الصحراء الغربية في مصر[638]. ويمتدون عبر الحدود المصرية الليبية، ويُقدّر عددهم بـ750000 نسمة في مصر[639]. أما بشكل عام، فقد لوحظ أن أولاد علي يملكون بطاقات هوية وطنية... ويشاركون في الانتخابات الوطنية... ويُعتبرون مواطنين في الفعل والروح والهوية"[640]. وبينما تتشكل الممارسات الاجتماعية لأولاد علي "من خلال التواصل والاضطهاد عبر أراضي الدولة وسيادة الدولة"، فهم أيضًا "مواطنون مصريون [أو ليبيون] شاركوا جديًّا في التاريخ الاستعماري وما بعد الاستعمار لهذه الأمم"[641]. ومع ذلك، لا تزال الحواجز قائمة بالنسبة لبعض البدو في المنطقة بسبب العوامل المشتركة بين الأجيال والصعوبات في السفر إلى مكاتب التسجيل المدني وتسجيل الزواج العرفي.

يتجلّى أحد العوائق التي تحول دون الوضع من خلال فجوات التوثيق بين الأجيال. إذ أشارت ليلى أبو لغد عام 1986، إلى أنّ "عن قصد أو عن غير قصد، يعيش معظم الناس [من أولاد علي] خارج عن القانون، فيهرّبون ويعبرون الحدود المغلقة ويحملون الأسلحة النارية غير المرخصة ويتجنبون التجنيد الإجباري؛ كما لا يسجلون الولادات ولا يملكون أوراق الهوية ويتهربون من دفع الضرائب ويأخذون بالثأر"[642]. كما تقترح أن العديد من أولاد علي لم يكونوا مسجلين رسمياً لدى الحكومة المصرية في ذلك الوقت. وفي حين أن عملية التسجيل المدني في مصر قد تغيرت بشكل كبير منذ ذلك الحين، إلا أن بعض الأفراد ولا سيّما البالغين البدو، لا يزالون يفتقرون

---

[636] هيلاري جيلبرت، الهوية البيئية كمقاومة في جنوب سيناء، الحاشية 579 المذكورة أعلاه، 51.).

[637] بينما يركز هذا التحليل على جنوب سيناء، ثمّة الحاجة إلى مزيد من الاستقصاء لتحديد مدى المشاكل المماثلة للسكان المهمشين الآخرين في مصر، ولا سيّما البدو والمجتمعات في المناطق الريفية.

[638] توماس هوشكن، السياسة القبلية في حدود مصر وليبيا 32 (2019) (ينص على أن "الاتحاد يتكون من خمسة عشائر فرعية و64 عشيرة. العشائر الفرعية هي الأبيض (مقسمة في خروف وصنعرة) والأحمر والسنينة والعشائر وقطوعان والجيمات". تمتد أراضي أولاد علي على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط لنحو 500 كيلومتر من الحمام إلى السلوم. ...وتمتد حتى واحة سيوة في منخفض قطر". المرجع ذاته

[639] فريدريك ويري، ديفيد بيشوب، علاء الربابة، خلفية للتدخل: مصادر التوتر الحدودي المصري الليبي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (27آب / أغسطس 2014)

[640] ثريا التركي ودونالد كول، الأرض والهوية بين أولاد علي البدو: الساحل الشمالي الغربي لمصر، في المجتمعات البدوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 634، 645-646 (دان تشاتي، 2006)

[641] هوسكن، سياسة القبائل في حدود مصر، الحاشية 638 المذكورة أعلاه، 31. ثمّة أيضًا درجة من التعسف في الوثائق المطلوبة لعبور الحدود المصرية الليبية، إذ "وفقًا للوضع، يمكن لأولاد علي عبور الحدود من دون تأشيرة يوميًا أو أسبوعيًا، والتأشيرات لازمة عندما تقل أعمارهم عن 60 عامًا، ويمكنهم نقل البضائع عبر الحدود أم لا، ويُسمح لهم بالعمل في ليبيا أم لا". المرجع ذاته، 182

[642] ليلى أبو لغد، التكريم والشعر المحجبات في مجتمع بدوين 72 (الطبعة الثانية، 2016)

إلى أوراق الهوية. وهذا يترك البدو الأصغر سناً عرضة لخطر انعدام الجنسية بين الأجيال إن لم تُسجل ولادتهم أو زواج والديهم لدى الحكومة المصرية[643].

وقد لوحظت بالفعل مشاكل الحاجة إلى السفر للالتزام بمتطلبات التسجيل المدني في جنوب سيناء، لكن يتوفر القليل من المعلومات بشأن بدو الصحراء الغربية. لذا يُنظر إلى العديد من بدو أولاد علي بريبة، ويتجلى ذلك من خلال "مراقبة قوات الأمن التي أقامت نقاط تفتيش في أنحاء منطقتهم... ويتعرضون لمضايقات من قبل الشرطة والأمن في ظلّ النظام الجديد"[644]. وبالتالي، تخلق نقاط التفتيش وتكلفة السفر عوائق في التسجيل المدني، كما حصل في جنوب سيناء[645]. أخيرًا، يخلق الزواج العرفي ولا سيما في حالات الزواج عبر الحدود، مشاكل للأفراد في الحصول على شهادات الزواج[646]. وليس من الواضح إلى أي مدى تمثل هذه المشاكل في ضمان المواطنة للمجتمعات في الصحراء الغربية.

ج. مثلث حلايب

يواجه العديد من السكان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المجتمعات البدوية في منطقة حلايب، مشاكل في الحصول على الجنسية لأسباب تاريخية معقدة. إذ دخلت مصر والسودان في نزاع إقليمي حول المنطقة الحدودية لمثلث حلايب منذ مطلع القرن العشرين[647]. نصّت اتفاقية الملكية المشتركة لعام 1899 بين بريطانيا ومصر على إدارة مشتركة للسودان من قبل الحكومتين؛ ومع ذلك، فإن "حصة مصر في إدارة السودان كان في الواقع يضطلع به القنصل العام البريطاني والمستشارون البريطانيون"[648]. حددت اتفاقية الملكية

---

[643] لمراجعة مثلًا، ليلى أبو لغد، المشاعر المحجبة الشرف والشعر في مجتمع بدوين 297 (الطبعة الثانية، 2016) (علمًا أن التغييرات حدثت في مجتمع أولاد علي، إذ يعيش بعض أفراد الأجيال الشابة "في شقق أو فيلات تتضمن غسالات وتلفزيونات وسجاد، ويجدون القراءة والكتابة ويعملون كمعلمين ومهندسين وصيادلة.").

[644] المرجع ذاته، 295. لمراجعة أيضًا هوسكن، السياسات القبائلية على حدود مصر، الحاشية 638 المذكورة أعلاه، 179 (علمًا أنّ أولاد علي لم يكنوا هدفًا لعمل عسكري قاسي أو إجراءات أمنية وسرية قاسية فيما يسمى بالحرب ضد الإرهاب)

[645] جيلبرت والجبالي، المشاركة البدوية في مصر الجديدة، الحاشية 583 المذكورة أعلاه، 18. كما هو الحال في جنوب سيناء، يضرّ هيكل الاقتصاد المجتمعات البدوية: "سوق عمل ضعيف مع ارتفاع معدل البطالة بين الشباب؛ والإمكانات المحدودة للزراعة الصحراوية؛ والسياحة التي تكون في الغالب في أيدي المستثمرين المصريين من وادي النيل... وغالبًا ما يعمل مع موظفين من غير البدو... بالإضافة إلى قطاع البناء الذي يوظف أساسًا عمال موسميين ذات اليد العاملة الرخيصة في شمال مصر". هوسكن، السياسات القبائلية على حدود مصر، الحاشية 638 المذكورة أعلاه، 179

[646] لمراجعة هوسكن، السياسات القبائلية على حدود مصر، الحاشية 638 المذكورة أعلاه، 113 (تنص على أن "العرف هو قانون غير حكومي يضع إطارًا قانونيًا لحل النزاعات وإنتاج النظام للسكان الذين يعيشون على أراضي دولتين ويحملون جنسيتين مختلفتين، كما يساهم في "القانون والنظام" في العلاقات بين الدولتين. ويتجلى هذا البعد الدولي في تنظيم هجرة العمالة البدوية وغير البدوية بين مصر وليبيا، ناهيك عن التجارة والمبادلات والأعمال الإجرامية والزواج بين ليبيين ومصريين من جماعة أولاد علي"

[647] يشار إليها أيضًا باسم "حلايب"، بينما كثيرًا ما يشار إلى أكبر مدينة في شلاتين باسم "شلاتين". يعتمد هذا التقرير مصطلح "حلايب" و "شلاتين" لكنه لا يعدّل اللغة المقتبسة من المصادر التي تستخدم مصطلحات بديلة.

[648] غابرييل واربورغ، السودان، مصر وبريطانيا، 1899-1916، 6 مجلة دراسات منطقة البحر المتوسط 163، 163 (أيار / مايو 1970). خضعت مصر للحكم العثماني عام 1517 ووسعت حدودها في القرن التاسع عشر على يد محمد علي باشا بعد احتلال بعض أجزاء ما يعرف الآن بالسودان. ارتبط السودان بمصر وحكمتها الإدارة التركية المصرية. في أعقاب الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882، وقّعت بريطانيا ومصر اتفاقية الحكم المشترك التي أعلنت السيادة المشتركة على السودان في 19 كانون الثاني / يناير 1899. وعندما استقلت مصر رسميًا عن بريطانيا، احتفظت بريطانيا لنفسها بالسيطرة على السودان. فأُنهيت العلاقة القانونية بين مصر والسودان بوقف اتفاقية الملكية المشتركة في 1 كانون الثاني / يناير 1956. لمراجعة

المشتركة الحدود الإقليمية للسودان على أنها مناطق "جنوب خط العرض 22 من خط العرض"[649]. وهذه هي الحدود التي لا تزال مصر تعترف بها[650]. وبينما منذ أن "فصلت الحدود بين قبيلتي العبابدة وبشارفا"، أصدر وزير الداخلية المصري مصطفى فهمي، سلسلة من المراسيم بين عامي 1899 و1907 لاستقبال البدو[651]. لذا عُدّلت هذه المراسيم الحدود للسماح للإدارة السودانية بإدارة المناطق القبلية شمال خط عرض 22، وهذه هي الحدود التي يعترف بها السودان[652]. وبالتالي، استقل السودان عن الإدارة الأنجلو–مصرية عام 1956، وبقيت حلايب تحت السيطرة السودانية بشكل أساسي في ذلك الوقت، وفي أوائل التسعينيات، استولت القوات المصرية بقيادة الرئيس مبارك على الأرض وطردت أي قوات سودانية متبقية[653].

يبلغ عدد سكان مثلث حلايب المتنازع عليه ما يقارب 20000 إلى 27000 نسمة في منطقة تبلغ مساحتها 20000 كم^2 تقريبًا، على الرغم من أن مجموعة فرعية صغيرة فقط من هؤلاء السكان تواجه تحديات تتعلق بالجنسية[654]. ويعيش العديد من السكان البدو في المنطقة، بما في ذلك العبابدة والعتمان والبشارية والرشايدة[655]. يُعتبر البعض سودانيًا من قبل السلطات المصرية[656]. نظرًا إلى أن هذه المنطقة هي طريق هجرة متكرر للإثيوبيين والإريتريين والسودانيين وغيرهم من اللاجئين والمهاجرين في طريقهم إلى القاهرة، ثمة أيضًا قاعدة عسكرية كبيرة في أجزاء من المنطقة، ما يجعل الحركة من دون تحديد الهوية أكثر صعوبة[657].

الكثير من السكان في منطقة حلايب هم من البدو الرحل أو ينحدرون من السكان الرحل، وثمّة "علاقة اجتماعية ملموسة عبر الحدود" تتعارض مع المفاهيم القومية لمواطنة الدولة[658]. فتؤدي هذه العلاقة جزئيًا إلى صعوبات

خالد فهمي، جميع رجال الباشا، الحاشية 36 المذكورة أعلاه، 9-14؛ علي كوكون تانار، الديون السيادية والرقابة المالية الدولية: الشرق الأوسط والبلقان 1870-1914، 30-31 (2015)

649 لمراجعة هيلين ميلر ديفيس، الدساتير والقوانين الانتخابية ومعاهدات الدول في الشرق الأدنى والأوسط 62-65 (1953) (إعادة إنتاج اتفاقية المجمع السكني لعام 1899 بالكامل)

650 شريف محي الدين، الحدود المصرية السودانية: قصة الوعد الذي لم يتم الوفاء به، كارنيجي الشرق الأوسط. (11 حزيران / يونيو 2020)

651 المرجع ذاته

652 المرجع ذاته. نظرًا لاعتراف الدولتين بمنطقة حلايب على أنها منطقتهما، فإن منطقة بير الطويل المجاورة هي منطقة غير معترف بها، وقد تظل المنطقة الوحيدة الصالحة للسكن على هذا الكوكب حيث لم تؤكد أي دولة سيادتها. لمراجعة أيضًا جبينجا أدوتان، القانون الدولي والنزاعات الحدودية في إفريقيا 171 (2015).

653 شريف محي الدين، الحدود المصرية السودانية: قصة الوعد الذي لم يتم الوفاء به، الحاشية 650 المذكورة أعلاه

654 المرجع ذاته. لمراجعة أيضًا يحيا سيراغ، جامعة المستقبل في مصر، نحو مقاربة تنموية إقليمية ملائمة لتطوير منطقة حدود حلايب - شلاتين في جنوب شرق مصر 5 (أيلول / سبتمبر 2018)

655 شريف محي الدين، الحدود المصرية السودانية: قصة الوعد الذي لم يتم الوفاء به، الحاشية 650 المذكورة أعلاه؛ لا يزال عديمو الجنسية في مصر يتلقون وعودًا باطلة بالمواطنة، موقع المونيتور (18 شباط / فبراير 2021). لمراجعة أيضًا ملك جرجس، قبائل البيجا: قليل من أهل مصر والسودان، 6 حضارات 237، 238 (1956)

656 مقابلة عن بعد مع أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه

657 مايكل كولير، شمال إفريقيا، قوة مهمة الهجرة المختلطة، شروط ومخاطر الهجرة المختلطة في شمال شرق إفريقيا 29، 31 تشرين الثاني / نوفمبر 2015).

658 يحيا سيراغ، جامعة المستقبل في مصر، نحو مقاربة تنموية إقليمية ملائمة لتطوير منطقة حدود حلايب – شلاتين، الحاشية 654 المذكورة أعلاه، 5

في تسجيل الجنسية، كما لو كانت السلطات المصرية تعتقد أن الشخص مسجل أو يجب أن يكون مسجلاً في السودان، فلن تصدر له وثائق إقامة مصرية أو تعترف بما قد يملك[659]. وقد لوحظ أنّ العديد من الأفراد "يربطون أنفسهم بقبيلتهم أولًا، ويملكون بطاقة هوية مصرية وشهادة ولادة مصرية وشهادة زواج مصرية"[660]. وبالتالي، يعاني بعض الأفراد نقصًا في هذه الوثائق المصرية، بسبب المواقع في الريف وقوّة الأمن للقوات المسلحة المصرية، ويرجع ذلك إلى مزاعم السلطات المصرية بأن بعض السكان أو الأفراد سودانيون ولا ينبغي تسجيلهم[661].

تجدر الإشارة إلى أنّ الممثل الدائم للسودان أفاد أنّ مرسومًا رئاسيًا مصريًا توجّه أكثر نحو تحميل المنطقة المزيد من الطابع المصري[662]. فشكّل إحدى العناصر لهذا المرسوم افتتاحية لـ"مكتب التسجيل المدني المصري في شلاتين لإصدار وثائق شخصية مصرية، ومن ضمنها شهادات الولادة والبطاقات الهوية الوطنية"[663]. في حين أنّ العديد من الأشخاص "لم يتلقوا بعد الجنسية المصرية، لا سيّما من قبائل العجمان والرشايدة... وقد رفضت السلطات المصرية منحهم أي أوراق تثبت حقهم في الحصول على الجنسية المصرية"[664]. ولا بدّ من الإشارة أيضًا إلى أنّ على الرغم من أنّ البعض قد عجز عن التسجيل للحصول على الجنسية المصرية، إلّا أنّ عددًا غير محدد قد يتمكن من الحصول على الجنسية السودانية[665]. وعليه، لا يزال عدد كبير من الأفراد العاجزين عن التسجيل للجنسية المصرية أو السودانية بحاجة إلى التوثيق.

---

659 مقابلة عن بعد مع أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه

660 أنطوني شديد، القبائل المنسية منذ زمن طويل تقع في معارك على الحدود، موقع أسوشياتد بريس (1 آب / أغسطس 1995)

661 كولبير، الشروط والمخاطر في الهجرة المختلطة في شمال شرق إفريقيا، الحاشية 657 المذكورة أعلاه، 29، 31

662 الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، رسالة بتاريخ 17 حزيران / يوليو 2017 من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة متوجهًا إلى رئيس مجلس الأمن، U.N. Doc. S/2017/61 (20 حزيران / يوليو 2017). لم يتمكن البحث لهذا التقرير من تحديد المرسوم الذي أحاله الممثل الدائم للسودان

663 المرجع ذاته. (علمًا أنّ جوازات السفر لم تُصدر في هذا الموقع لأنها تُصدر في المدينة المصرية الغردقة)

664 عديمو الجنسية في مصر يستمرون في تلقي وعود باطلة في الحصول على الجنسية، موقع المونيتر (18 شباط / فبراير 2021)؛ لمراجعة أيضًا مهان أبو ديف، أفراد قبيلة العجمان: نذهب للحصول على الأوراق الرسمية ويجيبوننا: "أنتم سوادنيون"، موقع الوطن نيوز (27 تشرين الثاني / نوفمبر 2015)

665 مقابلة عن مع أشرف روكسي، الحاشية 428 المذكورة أعلاه

ج. سحب الجنسية

يُعدّ إسقاط الجنسية "شائعًا ومرتفعًا بوتيرة سريعة" في مصر[666]، لكنّ هذا الأمر ليس بالجديد للقانون المصري[667]، وبالنسبة إلى سحب الجنسية، يستمرّ قانون الجنسية في مصر في التمييز بين الجنسين[668]. إذ ينصّ القانون على أنّ لدى تغيير جنسية الأب، قد يخسر ولده الجنسية المصرية من دون الأخذ بعين الاعتبار جنسية الأم[669]. بينما يتعارض هذا الحكم مع التزامات مصر وفقًا للمادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، حتى وإن لم يتم الحصول على المعلومات حول مدى تطبيق هذه الأحكام عمليًا[670].

علاوة على ذلك، منحت إجراءات الأمن القومي الدولة "سلطات أكبر لفكّ الارتباط القانوني من جانب واحد مع مواطنيها على أسس تتعلق بالأمن القومي أو الإرهاب"[671]. اقترحت مصر تعديلات تسهّل عملية سحب الجنسية وتجعلها شائعة أكثر. ومن هذه التعديلات المقترحة، "سيتطلب من المواطنين المصريين الذين ولودوا بطبيعتهم عاملين في الخارج لدى حكومة أو هيئة أجنبية ترك مناصبهم فورًا" إذا طلبت مصر ذلك (إلغاء فترة السماح البالغة ستة أشهر)[672]. ويسمح اقتراح آخر بمنح الدولة "سحب الجنسية من المصريين المقيمين في الخارج والمدانين بالإضرار بأمن مصر الخارجي أو الداخلي"[673]. يسمح التعديل الثالث المقترح للدولة "بسحب جنسية المصريين المدانين" بالانتماء إلى جماعة أو جمعية أو جبهة أو منظمة أو عصابة أو هيئة من أي نوع كانت، داخل البلد أو خارجه، يهدف إلى الإضرار بالنظام العام للدولة أو تقويض نظامها الاجتماعي أو الاقتصادي

---

666 مانبي، قانون الانتماء، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 117

667 لمراجعة بارولين، المواطنة في العالم العربي، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 81-82؛ مالك، تقرير عن قانون الجنسية المصري، الحاشية 33، 2. مالك بن سلامة دبدوب، الإرث الاستعماري في الجنسية المصرية ومخاطر انعدام الجنسية، 3 تقرير انعدام الجنسية والموطنة 6، 29 (2021) (معالجة الإرث في القوانين الاستعمارية لفرنسا وبريطانيا في تصدير الإجراءات لنزع التأميم، لا سيما في حالة سوريا)؛ لمراجعة أيضًا ماثيو جيبني، التغريب والعصور ما قبل التاريخ لشرعية إخلاء السلطة/ 24 دراسات عن المواطنة 177 (2019).).

668 لمراجعة أيضًا جمعية العدالة الآن، المساعدة القانونية للمصريات والحملة العالمية للحقوق الوطنية المتساوية، تقديم مصر للتقرير الدوري الشامل للأمم المتحدة، الجلسة الثالثة والأربعون لفريق العمل للتقرير الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان، تشرين الأول / أوكتوبر – تشرين الثاني / نوفمبر 2019، https://www.equalitynow.org/egypt_upr_submission_2019 (آخر زيارة للموقع في 7 شباط / فبراير 2022)

669 القانون رقم 26 لعام 1975، الحاشية 67 المذكورة أعلاه، المادة 11

670 تُعتبر هذه الأحكام تمييزية وفقًا للمادة 9 إذ يحق للمرأة "الحصول على حقوق متساوية مع الرجل وتغيير جنسيتها وسحبها" و"فيما يتعلق بجنسية الأولاد". أكدت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة أنّ المادة 9 تفرض التزامًا لتأمين المساواة بين الرجل والمرأة في نقل الجنسية للشريك. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، التوصية العامة رقم 32، الحاشية 408 المذكورة أعلاه، ¶ 52

671 لمراجعة لورا فان واس وزهرة البرازي وديردري برينان، جميع المواطنين ولدوا متساوين، لكن بعضهم أكثر مساواة من الآخرين، 65 مجلة هولندا القانونية 414، 419 (2018) (علمًا أنّ مصر من بين عشرات الدول الأخرى التي اعتمدت مثل هذه الإجراءات). لمراجعة أيضًا محكمة مصرية ترفض قضية سحب جنسية المعارضين المدانين بالإرهاب، منظمة ميدل إيست مونيتور (15 شباط / فبراير 2021)

672 نائل شماع، مشروع الشرق الأوسط والديمقراطية والقضاء على الهوية البعيدة: مخاطر قانون الجنسية الجديد القمعي في مصر 3 (2017)؛ لمراجعة أيضًا محمد مجدي، مصر تهدف إلى تعديل قواعد إسقاط الجنسية، موقع المونيتور (2 تشرين الأول / أكتوبر 2017)؛ ولاء علي، مصري الجنسية: سُحبت واستردت وتنازل عنها، موقع إيجبت توداي (22 نيسان / أبريل 2018)

673 نائل شماع، نخاطر قانون الجنسية الجديد القمعي في مصر، الحاشية 672 المذكورة أعلاه، 3 (موضحًا أنه بموجب القانون رقم 26 لعام 1975 "لا يمكن تجريد المواطنين الطبيعيين من جنسيتهم إلا للإضرار بمصالح الأمن الخارجية لمصر (مثل من خلال التجسس). كما أن التغيير المقترح يجعل جنسيتهم عرضة للخطر إذا أُدين بأفعال تضرّ بالبلد محليًا ")

أو السياسي"[674]. وبالتالي، سيعطي هذا التعديل سلطة استنسابية كبيرة للحكومة المصرية لإسقاط جنسية أي شخص يُعتبر تهديدًا لاستقرار النظام بغض النظر عن وضعه كمواطن بالتجنس أو بالولادة[675]. فمن المتوقع أن "يوافق البرلمان على تعديل قانون الجنسية لأنه يتألف بأغلبية ساحقة من أعضاء موالين للحكومة "ووافقت المحاكم الإدارية على التعديلات. لكن لدى كتابة هذا التقرير، لم تصبح هذه التعديلات قانونًا بعد[676]. لذا يهدّد التطبيق التعسفي لهذه التعديلات أو قانون الجنسية لعام 1975، انتهاك القانون الدولي الذي يحظر الحرمان التعسفي من الجنسية[677].

1. المعارضون السياسيون والأفراد يُعتبرون تهديدًا للأمن القومي

يُقدّر عدد السجناء السياسيين بـ 70000 إلى 100000 حاليًا التي احتجزتهم الحكومة المصرية، لكن من غير الواضح عدد الأشخاص الذين احتُجزوا لأسباب سياسية أو متعلقة بالأمن القومي وجُردوا من جنسيتهم أو خضعوا لإجراءات تتعلق بسحب جنسيتهم[678]. كما أُبلغ عن سحب الجنسية المصرية عام 2014 من 800 شخص متجنس تقريبًا بما في ذلك فلسطينيين، بزعم حصولهم على الجنسية بشكل غير قانوني، وبحسب ما طالب الرئيس السيسي بالتفاصيل لحالات ما يصل إلى 13000 فلسطيني تقريبًا حصلوا على الجنسية منذ عام 2011[679]. لذا تشير هذه الإجراءات إلى أن الأحكام العامة في مصر التي تسمح بسحب الجنسية قد تُستخدم لتجريد المعارضين السياسيين وغيرهم من الفئات الضعيفة من الجنسية المصرية على نطاق واسع، بالإضافة إلى الاحتجاز أو الطرد[680].

---

[674] المرجع ذاته. لمراجعة أيضًا مالك، تقرير عن قانون الجنسية في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 17؛ جورج صادق، مصر: مشروع تعديل لقانون الجنسية، مكتبة الكونجرس (4 تشرين الأول / أكتوبر 2017) (نقلاً عن أحمد إمام، وكيل وزارة الداخلية للشؤون القانونية، "التعديل الجديد لقانون الجنسية يشكل تحديًا لتنظيم الإخوان المسلمين"، جريدة الأهرام (24 أيلول / سبتمبر 2017) (عربي)

[675] نائل شماع، مخاطر قانون الجنسية الجديد القمعي في مصر، الحاشية 672 المذكورة أعلاه، 4

[676] مالك، تقرير عن قانون الجنسية في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 17

[677] لمراجعة الحاشية أعلاه، الجزء ب. 1

[678] راجع ديل سبروسانسكي، السجناء السياسيون في مصر والمساعدات الأميركية، ممثل واشنطن لشؤون الشرق الأوسط (17 آذار / مارس 2021)؛ لمراجعة أيضًا منظمة العفو الدولية، "ما الذي يهمني إذا توفيت؟" إهمال وحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية، مؤشر منظمة العفو الدولية MDE 12/3538/2021، 13 (2021) (علمًا أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان قدّرت أن عدد النزلاء بما لا يقلّ عن 114000 في مصر إجمالاً).)

[679] جُرّدت الجنسية المصرية من 800 شخص ومن بينهم فلسطينيون، صحيفة إيجيبت إندبندت (29 تشرين الأول / أكتوبر 2014)؛ لمراجعة أيضًا نائل شماع، مخاطر قانون الجنسية الجديد القمعي في مصر، الحاشية 672 المذكورة أعلاه، 5 (علمًا أن المراجعات المحتملة لقانون الجنسية قد تُستخدم "لسحب الجنسية من آلاف الفلسطينيين الذين مُنحوا الجنسية المصرية خلال رئاسة مرسي"، لا سيما كوسيلة لاستهداف الأشخاص المزعوم ارتباطهم بجماعات مسلحة غير تابعة للدولة في شبه جزيرة سيناء أو مع حماس)

[680] مصر: تجريد ناشط من الجنسية، هيومان رايتس ووتش (11 شباط / فبراير 2021) (علمًا أن القانون رقم 26 لعام 1975 يخضع لمثل هذه الانتهاكات الحكومية لأنه "يمنح السلطات سلطة استنسابية كبيرة من دون إشراف قانوني أو مراجعة قضائية في تجريد المصريين من جنسيتهم")

يرتبط استخدام الصهيونية كأساس لسحب الجنسية ارتباطًا وثيقًا بخطاب الأمن القومي[681]. لكن من غير الواضح إلى أي مدى تُستخدم الصهيونية كوسيلة لتبرير سحب الجنسية. أشار طارق بدوي عام 2014 إلى أن البند الذي يفرض سحب الجنسية من الصهاينة "قد يكون قانونًا حبراً على ورق"، وظهرت مؤشرات قليلة على أن الحكومة المصرية أبدت اهتمامها باستخدام هذا الحكم[682].

أُبلغ عن حالات فردية لسحب الجنسية في قضايا ضد أشخاص خارج مصر، وما من تقديرات لعدد الأشخاص الذين بقوا في المنفى بسبب مخاوف من استهدافهم من قبل الحكومة المصرية، وعدد الأشخاص الذين واجهوا بالفعل سحب الجنسية. لكن في محاولة لاستهداف أولئك الذين فرّوا، جرّدت مصر المعارضين السياسيين ومن يُنظر إليهم على أنهم معارضون، من جنسيتهم (على سبيل المثال، في إحدى الحالات التي أُعلن عنها بكثافة، سحبت مصر الجنسية من الناشطة السياسية غادة نجيب في كانون الأول / ديسمبر 2020)[683]. وظهرت تقارير عام 2017 أفادت عن تأخر السفارات المصرية في تجديد جوازات السفر للنشطاء والمعارضين المقيمين في الخارج، ما يطالبهم بالعودة إلى مصر لتجديد وثائقهم[684]. لذا تعرّض مثل هذه الإجراءات الأشخاص لسحب الجنسية أثناء تواجدهم في الخارج إذا لم يعودوا إلى مصر، بالإضافة إلى الاعتقال التعسفي إذا عادوا.

لكن من المهم الإشارة في أي حال إلى أنه "يجوز دائمًا استعادة الجنسية بأمر من وزير الداخلية بعد خمس سنوات من الإلغاء" ويمكن لرئيس مصر في أي وقت أن يأمر بإعادة الجنسية للذين ألغوها"[685].

د. الفجوات في الإطار القانوني والتنفيذ المصري للاجئين البالغين والمشردين والمهاجرين

تناولت الأقسام السابقة القضايا المتعلقة بالجنسية لا سيّما فيما يتعلق بالمصريين. وبينما تنطبق الثغرات الموضحة في الجزء الرابع (أ) على اللاجئين، تكمن أيضًا ثغرات معيّنة في الحماية القانونية المتعلقة تحديدًا باللاجئين في مصر التي تم تناولها في القسم الرابع (د) أدناه. لا تملك مصر تشريعًا بشأن اللجوء وقد فوّضت

---

[681] لمراجعة مثلًا، مالك، تقرير عن قانون الجنسية في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 20-21؛ حكمت محكمة مصرية بوجوب تجريد المصريين المتزوجين من إسرائيليين من الجنسية، موقع أهرام أونلاين (8 أيلول / سبتمبر 2016) (بالإشارة إلى أن محكمة إدارية مصرية حكمت "على وزارة الداخلية تجريد المصريين المتزوجين من إسرائيليين من الجنسية المصرية لحماية الأمن القومي للبلد.")

[682] بدوي، تشريع الجنسية المصرية، الحاشية 270 المذكورة أعلاه، 281 (أُدخل هذا البند لأول مرة في القانون 1956/391 بشأن الجنسية المصرية في ذروة الصراع العربي الإسرائيلي، ونُقل إلى قانون الجنسية في جمهورية مصر العربية. عام 1958... وبينما قد لجأت السلطة التنفيذية المصرية إلى هذا الحكم في مناسبات عديدة، فإن الكاتبة على علم بحالة واحدة تم الإبلاغ عنها فقط، حيث طعنت مواطنة جُردت من جنسيتها بسبب تعاطفها مع الصهيونية على قرار السلطة التنفيذية بإبطالها الجنسية.")

[683] المصريون في المنفى يخشون فقدان الجنسية، موقع المونيتر (4 كانون الثاني/ يناير 2021). منظمة العفو الدولية، مصر: تحكيم نشط محروم من الجنسية، عديم الجنسية، مؤشر منظمة العفو الدولية: 5) MDE 12/3770/2021 آذار / مارس 2021)؛ لمراجعة أيضًا المحكمة تسحب الجنسية المصرية من الأقباط الذين يعيشون في الولايات المتحدة، موقع أهرام أونلاين (22 أيار / مايو 2011)

[684] نائل شماع، مخاطر قانون الجنسية الجديد القمعي في مصر، الحاشية 672 المذكورة أعلاه، 7

[685] بدوي، تشريع الجنسية المصرية، الحاشية 270 المذكورة أعلاه، 283. لمراجعة القانون رقم 26 لعام 1975، الحاشية 67 المذكورة أعلاه، المادة 18.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل طلبات اللجوء وتقييمها. لذا يسلّط هذا القسم الضوء على ممارسة المفوضية ووضعها، ثم يتناول الجزء الرابع (هـ) مجموعات محددة من اللاجئين الذين يثيرون القلق، ويتطرق بإيجاز إلى السكان المهاجرين الذين يواجهون العديد من التحديات نفسها من دون الحماية الإضافية التي توفرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويختتم الجزء الرابع (هـ –7) بالتطرق إلى الوضع الخاص للفلسطينيين في مصر.

1. مذكرة تفاهم بين المفوضية والحكومة المصرية

تنصّ مذكرة التفاهم بين مصر والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أنّ العودة الطوعية وإعادة التوطين تطرح حلولًا دائمة للاجئين[686]، لكنها لا تشمل الاندماج المحلي كحلّ. إذ تُصدر بطاقة هوية وتصريح إقامة قانوني للاجئين المعترف بهم من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[687]. فتعتبر الحكومة المصرية إقامة اللاجئين مؤقتة، وتصاريح الإقامة لها فترات زمنية محدودة تتطلب تجديدًا منتظمًا[688]. لذلك لا يمتلك اللاجئون مسارًا مخصصًا أو مُيسرًا للحصول على الجنسية المصرية، حتى عند حصولهم على الإقامة والتأهل لمعايير التجنس العادية من خلال الإقامة أو طرق أخرى بموجب قوانين الجنسية المصرية، مثل الزواج من مواطن مصري أو الاستثمار في البلد.

2. وثائق التسجيل في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

يكمن مصدر قلق آخر يتعلق بالاعتراف باللاجئين وطالبي اللجوء وحمايتهم في النظام المعقد لتسجيل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فالنظام صعب للغاية بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء، واعتراف المسؤولين الحكوميين بالمستندات المختلفة التي تصدرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غير متجانسة، ما يؤدي أحيانًا إلى القبض على اللاجئين وعدم منحهم الحماية التي يحق لهم الحصول عليها من خلال تسجيل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لذا لا يتوجه العديد من اللاجئين إلى المفوضية أبدًا للحصول على المساعدة لمجموعة من الأسباب. كما يجب أن يقدم اللاجئون أنفسهم إلى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شخصيًا، وبالنظر إلى حجم القاهرة فإن هذا الأمر معقد للكثيرين. لذا قد يستغرق الأمر بعض الأفراد أو العائلات يومًا كاملاً، ويطلب منهم أخذ إجازة من العمل التي قد لا يستطيعون

[686] مذكرة تفاهم بين الحكومة المصرية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (10 شباط / فبراير 1954)
[687] مقابلة عن بعد مع محامي محمد فرحات (19 تشرين الأول / أكتوبر 2020)
[688] مصر: بهائي، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، الحاشية 170 المذكورة أعلاه.

تحملها. وعليه، يعرف الكثير من اللاجئين ما هي المفوضية وما تفعله، ويخشى الكثير من أن التسجيل "كلاجئ" قد يؤثر سلبًا على قدرتهم على البقاء في مصر أو السفر من مصر إلى بلد آخر.

تصدر ثلاث وثائق أساسية عن المفوضية: ورقة بيضاء وبطاقة صفراء وبطاقة زرقاء.

- الورقة البيضاء – شهادة طالب اللجوء – هي الشهادة الصادرة للمسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذين تقدموا رسميًا بطلب للحصول على وضع اللاجئ من دون تقديم وثائق هوية صالحة[689]. وعلى عكس وثيقتين التسجيل الأخريين، لا يُمكِّن الكتاب الأبيض حامله من الحصول على تصريح إقامة في مصر[690]. الكتاب الأبيض صالح فقط لمدة ستة أشهر وقابل للتجديد، ويُصدر أحيانًا للأفراد الذين لا يحملون وثائق هوية تعترف بها وزارة الشؤون الخارجية[691]. يحتفظ طالبو اللجوء بهذا الكتاب الأبيض حتى يخضعوا لمقابلة تحديد وضع اللاجئ. وتقرّ بأن طالب اللجوء قد تسجّل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لكن حتى إجراء مقابلة تحديد وضع اللاجئ لتأكيد أهليته للحصول على الحماية الدولية، فإنها لا تمنح حامله الحق في الحصول على تصريح إقامة[692]. ونظرًا إلى أن العديد من طالبي اللجوء عديمي الجنسية الذين يحاولون التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غير موثقين، فهذه هي الوثيقة الأكثر احتمالاً التي سيحصلون عليها.
- البطاقة الصفراء هي بطاقة تسجيل طالب اللجوء وتُصدر للأشخاص المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذين تقدموا رسميًا بطلب للحصول لجوء وقدّموا وثائق هوية سارية المفعول[693]. تُمكِّن هذه البطاقة حامليها من الحصول على تصاريح إقامة شرعية في مصر وتحميهم من الاحتجاز والترحيل[694]. وهذه البطاقة صالحة لمدة ثمانية عشر شهرًا[695]. أما في الماضي، فمُنح الأفراد الذين يطلبون اللجوء في مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بطاقة

---

689 لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خدمات اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة الكبرى 2 (آب / أغسطس 2019)

690 المرجع ذاته

691 مقابلة عن بعد مع محمد فرحات، الحاشية 687 المذكورة أعلاه. الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 26-27

692 لمراجعة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة مصر في تحديد وضع اللاجئ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://help.unhcr.org/egypt/en/refugeestatus-determination-rsd (آخر زيارة للموقع في 30 كانون الثاني / يناير 2022) (شرح عملية تحديد وضع اللاجئ في مصر). الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 26-27.

693المرجع ذاته

694 المرجع ذاته

695 المرجع ذاته

صفراء[696]. وفيما يتعلّق بالأشخاص الذين يحملون وثائق هوية لكنهم دخلوا مصر بطريقة غير نظامية، فقد تُصدر بطاقة صفراء لكن ليس تلقائيًا[697]. وكما هو مذكور فيما يتعلق بالورقة البيضاء، تُصدر البطاقة الصفراء أحيانًا لمَن يقدّم هوية معترف بها وثائق من بلده الأم. في حين أنّ حاملي الأوراق البيضاء غير قادرين على الحصول على تصاريح الإقامة، يمكن لحاملي البطاقة الصفراء القيام بذلك[698].

- البطاقة الزرقاء هي بطاقة تسجيل اللاجئين وتُصدر للأشخاص المعترف بهم رسميًا كلاجئين من قبل المفوضية[699]. وتسمح هذه البطاقة لحامليها بالحصول على تصريح إقامة قانوني شرعية في مصر وهي صالحة لمدة ثلاث سنوات[700].

لا يُعدّ نظام بطاقة التسجيل محيّرًا فقط، لكن لا تُعرّف البطاقات دائمًا بشكل صحيح من قبل المسؤولين الحكوميين. فمثلًا، وعلى الرغم من أن وزارة الداخلية تعترف بالبطاقة الزرقاء وتصريح الإقامة الذي تصرح به، إلّا أن المسؤولين في وزارة القوى العاملة والهجرة التي تصدر تصاريح العمل، لا يعترفون دائمًا بالبطاقة أو يقبلونها[701]. من المفترض أن يتمكن حاملو البطاقة الزرقاء من استخدامها كبديل صالح لجوازات السفر للحصول على تصاريح العمل. لكن عندما لا تقبل الوزارة بطاقتهم، لا يتمكن اللاجئون المعترف بهم من الحصول على تصاريح عمل وإعالة أنفسهم. فيلحق نظام التسجيل ضررًا خطيرًا بعديمي الجنسية الذين لا يمتلكون عادةً الوثائق المطلوبة التي تمنحهم الحق في الحصول على البطاقات الصفراء ثم الزرقاء، لأن الأوراق البيضاء التي يتلقونها عادةً لا تمنحهم الحق في الحماية الدولية.

3. تسريع عمليات تحديد وضع اللاجئ

تشمل المخاوف الأخرى عدم منح طالبي اللجوء ذوي المطالبات المشروعة وضع اللاجئين بسبب عمليات تحديد وضع اللاجئ المعجلة أو المدمجة. إذ ينبغي على اللاجئين وطالبي اللجوء الذين لا يستفيدون من وضع اللاجئ الأولي (كما فعل العديد من السوريين واليمنيين)، ان يخضعوا لإجراءات تحديد وضع اللاجئ للتأكد

---

696 مقابلة عن بعد مع محمد فرحات، الحاشية 687 المذكورة أعلاه

697 المرجع ذاته

698 المرجع ذاته. الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 26-27

699 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خدمات للاجئين وطالبي اللجوء، الحاشية 689 المذكورة أعلاه، 2-3

700 المرجع ذاته

701 المرجع ذاته

من أنهم مؤهلون للحصول على الحماية الدولية. بينما يرجع ذلك جزئيًا إلى العدد الكبير من اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر، إذ بذلت المفوضية جهودًا لتسريع إجراءات تحديد وضع اللاجئ، وهي عملية تؤدي إلى رفض بعض طالبي اللجوء الذين لديهم طلبات لجوء مشروعة، وبالتالي تؤدي إلى فقدان الحماية من المفوضية للاجئين عديمي الجنسية[702].

4. ملفات اللاجئين المغلقة

يتعرّض اللاجئون أصحاب الملفات المغلقة أو طالبو اللجوء المرفوضون، لخطر انعدام الجنسية حتى أكثر من طالبي اللجوء المسجلين، بسبب الافتقار إلى الوضع القانوني والحماية التي توفرها المفوضية بمجرد إغلاق قضيتهم. وعلى الرغم من أنّ طالبي اللجوء الذين رُفضوا في المرحلة الابتدائية مؤهلون للطعن في القرار وإعادة النظر في طلباتهم، إلّا أنّ مجرد إغلاق ملفاتهم بعد استئناف مرفوض، لم تعد المفوضية مسؤولة عن تزويدهم بالمزيد من الخدمات القانونية أو المتعلقة بالحماية (ولا هل هم مؤهلون لإعادة التوطين)[703]. وبالتالي، تديم هذه الثغرة الأمنية وجهة نظر الحكومة المصرية بأن اللاجئين أصحاب الملفات المغلقة هم مهاجرون غير نظاميين، لذا غير مؤهلين لأي وضع قانوني وغير مدرجين في شبكة المنظمات التي توفر الحماية أو الخدمات الأساسية للاجئين[704]. لذا يؤدي البقاء في طي النسيان من دون وضع قانوني في مصر عندما لا يتمكنون من العودة إلى بلدهم الأم، إلى خطر متزايد يتمثل في ولادة أطفالهم من دون وثائق وعاجزين عن إثبات ارتباطهم القانوني بأي بلد.

لا يمكن لطالبي اللجوء الذين تم إيداعهم في ملفات مغلقة والذين لا يملكون هوية قانونية الزواج أو الطلاق أو الحصول على شهادة الولادة لأطفالهم. فلا يستطيع العديد من اللاجئين أو لا يرغبون في الذهاب إلى سفاراتهم وقنصلياتهم للمساعدة في الحصول على شهادات الولادة لأطفالهم[705]. حتى لو قرروا الاتصال بسفاراتهم وقنصلياتهم، غالبًا ما تُرفض طلباتهم للحصول على المساعدة والوثائق[706]. لذا يمنح تزويد هؤلاء الأفراد بوضع قانوني متجدد وقصير الأجل، الوقت والمسار للحصول على وثائق صالحة ويقلل من خطر انعدام الجنسية لديهم.

---

[702] نورهان عبد العزيز، البقاء على قيد الحياة في القاهرة كلاجئة مغلقة: تحديات الحماية الاجتماعية والاقتصادية 6 (معهد البيئة الدولية، ورقة عمل، آب / أغسطس 2017)

[703] المرجع ذاته

[704] المرجع ذاته

[705] المرجع ذاته

[706] نورهان عبد العزيز، بعيدًا عن الأنظار بعيدًا عن الحقوق: طالبو اللجوء المرفوضون والملفات المغلقة، الحاشية 205 المذكورة أعلاه، 30

هـ. الثغرات في حماية مجموعات محددة من اللاجئين والمهاجرين

للفجوات في الإطار القانوني المتعلق باللاجئين ومن ضمنهم اللاجئين عديمي الجنسية، مجموعة من التداعيات على اللاجئين في مصر. يتناول هذا التقرير بعض النتائج المترتبة على مجموعات سكانية معينة، لا سيما أولئك الأكثر عرضة لخطر انعدام الجنسية.

1. السوريون

ثمّة أكثر من 130000 لاجئ وطالب لجوء سوري مسجل في مصر؛ وقد يكون الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير، لأن العديد من السوريين لم يسجلوا لدى المفوضية أو السلطات المصرية. مع دخول سوريا الحرب الأهلية عام 2011، بدأ السوريون في الفرار إلى دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فارتفع عدد اللاجئين السوريين في مصر من 12800 في نهاية عام 2012 إلى العدد التقديري الحالي لعدد السكان البالغ 130 ألف شخص[707]. ونتيجة لزيادة كبيرة في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في نهاية عام 2013، أنشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مكتبًا ميدانيًا في الإسكندرية، حيث يقيم العديد من اللاجئين السوريين[708]. لذا توفر المفوضية للاجئين السوريين إمكانية تحديد وضع اللاجئ لأول مرة تمكنهم من الحصول على بعض الإغاثة والخدمات في مصر[709]. وعليه، يتعرّض السوريون مثل غيرهم من اللاجئين، لخطر انعدام الجنسية بسبب العوائق التي تحول دون الحصول على الوثائق من القنصليات والسفارات والحفاظ على الوثائق اللازمة عند انتهاء صلاحيتها. فعلى سبيل المثال، وبسبب الاستخدام الواسع النطاق للشيوخ المحليين لعقد حالات الزواج التي لا تصدر من بعدها شهادات زواج رسمية في سوريا معترف بها في مصر، يواجه العديد من السوريين صعوبة في إثبات أن زواجهم قانوني[710].

بالإضافة إلى ذلك، وبسبب قانون الجنسية السوري الذي لا يسمح للأطفال بالحصول على الجنسية من أمهاتهم السوريات، إذا ولدت امرأة سورية في مصر ولم يكتسب الطفل جنسية الأب – أو ليس لديه رابط شرعي للأب

---

[707] سياق اللاجئين في مصر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 202 المذكورة أعلاه.

[708] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مصر التحديث التشغيلي من كانون الثاني / يناير إلى شباط / فبراير 2018 2 (2018)، خطة اللاجئين الإقليمية والقدرة على الصمود واستجابة لأزمة سوريا 2021/2020 مصر (2021)

[709] ماجا جانمير، التفاوض بشأن الحماية في الاستجابة للاجئين السوريين، مؤسسة الشرق الأوسط (13 شباط / فبراير 2018)؛ لمراجعة أيضًا مقابلة عن بعد مع مخبر سرّي، منظمة غير حكومية (8 كانون الأول / ديسمبر 2020) (تفيد بأن السوريين واجهوا بشكل متكرر مشاكل في الوصول إلى السفارة السورية وتجديد جوازات سفرهم، لكن الوضع تحسن كثيرًا)

[710] مقابلة عن بعد مع محمد فرحات، الحاشية 687 المذكورة أعلاه.

– يجوز ترك الطفل من دون وثائق[711]. إذ لا ينصّ قانون الجنسية المصري على أي ضمانات ضدّ هؤلاء الأطفال من أن يصبحوا عديمي الجنسية.

2. اليمنيون

أدّى الصراع في اليمن إلى نزوح ملايين اليمنيين منذ عام 2015. فلا يزال معظم النزوح اليمني داخليًا ولا يزالون النازحون في اليمن، بينما فرّ آخرون إلى بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك مصر. ووفقًا للسفارة اليمنية في القاهرة، يعيش ما بين 500000 و700000 يمني في مصر، وهي زيادة كبيرة عن 70000 قبل 2015[712]. ومثل السوريين، وبسبب الصراع في اليمن، توفر المفوضية عمومًا للاجئين اليمنيين وطالبي اللجوء تحديدًا إجراءات أولية لوضع اللاجئ[713]. ومع ذلك، فإن العديد من اليمنيين المقيمين في مصر غير مسجلين لدى المفوضية كلاجئين أو طالبي لجوء لأن هذا يمنحهم المرونة للعودة إلى اليمن على النحو الذي يناسبهم، ما يترك العديد من اليمنيين الذين يمكن تسجيلهم كلاجئين وطالبي لجوء من دون حماية[714]. وإذا كان اليمنيون في الفئة الأخيرة عاجزين عن الالتزام بإجراءات التسجيل لأطفالهم الذين ولودوا في مصر، وعاجزين عن الوصول إلى المساعدة القنصلية لأسباب أمنية أو عملية، فيواجه أطفالهم خطر الافتقار إلى الوثائق واحتمال انعدام الجنسية.

3. العراقيون

على الرغم من أن عدد اللاجئين العراقيين الذين يزيد عددهم عن 6800 هم أقل من عدد اللاجئين الآخرين من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلّا أنّ معظم العراقيين هم من اللاجئين لفترات طويلة[715]. ثمّة مشكلة منهجية للاجئين العراقيين تتمثل في الحصول على الوثائق لتسوية إقامتهم في مصر والحصول على

---

[711] مجموعة الأدوات: فهم انعدام الجنسية للاجئين السوريين، معهد انعدام الجنسية والإدماج ومجلس اللاجئين النرويجي، http://www.syrianationality.org/index.php?id=1 (آخر زيارة للموقع في 29 كانون الثاني / يناير 2022)

[712] قبول العبسي، النضال بعيدًا عن الوطن: اللاجئون اليمنيون في القاهرة، مركز صنعاء للعلاقات العامة للدراسة الاستراتيجية. (18 كانون الأول / ديسمبر 2020) (نقلاً عن مقابلة أجراها المؤلف مع بليغ المخلافي، المتحدث بإسم سفارة الجمهورية اليمنية في مصر، القاهرة ، 6 تشرين الأول / أكتوبر 2020)

[713] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وخطة الاستجابة المصرية للاجئين وطالبي اللجوء من جنوب الصحراء الإفريقية والعراق واليمن (2020) ليس كل اليمنيين مؤهلين للحصول على وضع اللاجئ الأولي، ولا يزال يتعيّن على اليمنيين في الغالب الخضوع لتحديد وضع اللاجئ إذا كانوا قيد النظر لإعادة التوطين

[714] قبول العبسي، النضال بعيدًا عن الوطن: اللاجئون اليمنيون في القاهرة، مركز صنعاء للعلاقات العامة للدراسة الاستراتيجية. (18 كانون الأول / ديسمبر 2020) (نقلاً عن مقابلة أجراها المؤلف مع بليغ المخلافي، المتحدث بإسم سفارة الجمهورية اليمنية في مصر، القاهرة، 6 تشرين الأول / أكتوبر 2020)

[715] حالات اللجوء التي طال أمدها هي تلك التي يعيش فيها ما لا يقل عن 25000 لاجئ من نفس البلد في المنفى لأكثر من خمس سنوات متتالية. غالبًا ما يجد اللاجئون في هذه المواقف أنفسهم عالقين في حالة من عدم اليقين: في حين أنه ليس من الآمن بالنسبة لهم العودة إلى ديارهم، إلا أنهم لم يحصلوا أيضًا على الإقامة الدائمة للبقاء في بلد آخر". شرح حالات اللاجئين المطولة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://www.unrefugees.org/news/protracted-refugee-situations-explained (آخر زيارة للموقع في 9 تموز / يوليو 2021)

الخدمات[716]. ترتبط هذه المشكلة تحديدًا بالعراقيين الذين وصلوا إلى مصر بتأشيرة سياحية ثم طلبوا اللجوء في مصر. لذا يتعرّض العراقيون لخطر الترحيل لأن الحصول على تصاريح الإقامة وتجديدها قد تم تقييده[717]. ولهذا السبب، يواجه العراقيون مشاكل في العثور على سكن لائق، إذ يتردد أصحاب العقارات الذين يدركون وضعهم غير المستقر في تأجيرهم؛ فينتهي الأمر بمعظم اللاجئين العراقيين بالعيش في مساكن دون المستوى ودفع إيجارات عالية ليحصلوا على بعض الامتياز[718].

لا يسمح قانون الجنسية العراقي الذي يميّز بين الجنسين للأطفال بالحصول على الجنسية تلقائيًا من أمهاتهم العراقيات إذا ولدوا خارج البلد. كما هو الحال مع السوريين، إذا ولدت امرأة عراقية في مصر ولم يكتسب الطفل جنسية الأب – أو ليس له صلة قانونية بوالده – يُترك الطفل عديم الجنسية[719]. لا يحمي قانون الجنسية المصري هؤلاء الأطفال من انعدام الجنسية.

4. السودانيون وسكان جنوب السودان

تستضيف مصر أيضًا عددًا كبيرًا من اللاجئين وطالبي اللجوء من شمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى. ثاني أكبر عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في مصر هم من السودانيين، إذ أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد السكان يصل إلى ما يقرب من 51000 شخص، أكثر من 20000 منهم من جنوب السودان[720]. فعلى الرغم من أن السكان السودانيين العرب قد يواجهون مشاكل ثقافية أقل في التكيف واستخدام الخدمات المحلية من سكان جنوب السودان ومعظمهم من غير الناطقين بالعربية، يتعرض كلاهما لمعاملة تمييزية وكراهية للأجانب في مصر[721]. أثار طعن محمد حسن السوداني الذي يبلغ من العمر 12 عامًا، مظاهرات في القاهرة في تشرين الأول / أكتوبر – تشرين الثاني / نوفمبر 2020[722]؛ وبدورها، خلّفت هذه المظاهرات توقيف العشرات من اللاجئين والمهاجرين واعتقالهم[723].

---

716 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة الاستجابة المصرية، الحاشية 724 المذكورة أعلاه، 12

717 المرجع ذاته

718 المرجع ذاته

719 عبد الله عمر ياسين، مرصد المواطن العالمي، تقرير عن قانون الجنسية العراقي، 7 (2021)

720 720 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التحديث التشغيلي في مصر، تموز / يوليو – أيلول / سبتمبر 2021، الحاشية 197 المذكورة أعلاه

721 سامي مجدي، الفرار من الحرب والفقر، المهاجرون الأفارقة يواجهون العنصرية في مصر، موقع أسوشياتد بريس، (2 كانون الثاني / يناير 2020)؛ "يسموننا سود وقذرون": اللاجئون السودانيون في مصر محاصرون بين العنصرية والعنف، موقع سين أريبيا، (20 آذار / مارس 2018)

722زينب محمد صالح، عشرات المهاجرين السودانيين المحتجزين في القاهرة بعد الاحتجاجات، صحيفة الجارديان (12 تشرين الثاني / نوفمبر 2020).

723المرجع ذاته

وقّعت مصر والسودان عام 2004 اتفاقية الحريات الأربع التي ضمنت حرية التنقل والإقامة والعمل وملكية الممتلكات لمواطني كِلا البلدين[724]. وعلى الرغم من أن السودان يبدو أنه نفذ الاتفاقية، إلا أن مصر لم تنفذها بالكامل بحسب ما ورد[725].

أما في مصر، فمن الشائع أن تفتقر أسر المهاجرين واللاجئين من السودان وجنوب السودان إلى وثائق الهوية من أي نوع. فلا يستطيع العديد من السودانيين تسجيل ولادة أطفالهم في مصر لأسباب عديدة، منها: انعدام وثيقة لجوء أو لاجئ صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (إما لأنهم لم يسجلوا مطلقًا أو رُفض طلب لجوئهم)؛ أو لا يمكنهم الحصول على المساعدة القنصلية من بلدانهم الأصلية بسبب مشاكل أمنية؛ أو رفضت قنصلياتهم الوثائق لأنهم لا يعتبرون مواطنين[726]. لذا يعرّض أي من هذه الحواجز أطفالهم لخطر انعدام الجنسية. بالإضافة إلى ذلك، يميّز قانون الجنسية السوداني الأمهات في نقل الجنسية، فيحصل طفل الأب السوداني تلقائيًا على الجنسية عند الولادة، بينما يجب على طفل الأم السودانية تقديم طلب للحصول على جنسيتها[727].

5. إريتريون وأثيوبيون وصوماليون

ثمّة ما يقارب 36000 لاجئ وطالب لجوء إريتري وإثيوبي مسجلين في مصر[728]. ومع ذلك، قد يتزايد هذا العدد بسبب الصراع المستمر وعدم الاستقرار في منطقة تيغراي في إثيوبيا. ومجتمعات اللاجئين التي تعيش في تيغري، بما في ذلك حوالي 100000 لاجئ إريتري في أربع مخيمات للاجئين في المنطقة، تدخل مصر أيضًا[729]. ومنذ اندلاع الحرب الأهلية الصومالية وانهيار نظام سياد بري في أوائل التسعينيات، يتزايد عدد اللاجئين وطالبي اللجوء من الصومال إلى مصر، مع أكثر من 6700 لاجئ وطالب لجوء مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[730]. لكنّ تقديرات الصوماليين غير المسجلين الذين يعيشون في مصر

---

[724] اتفاقية حرية التنقل والإقامة والعمل والملكية بين مصر والسودان، مرسوم رئاسي مصري رقم 144 لعام 2004، https://manshurat.org/node/38306 (آخر زيارة للموقع في 30 كانون الثاني / يناير 2022)

[725] شريف محي الدين، الحدود المصرية السودانية: قصة الوعد الذي لم يتم الوفاء به، الحاشية 650 المذكورة أعلاه.

[726] مانبي، تسجيل الولادات والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 27.

[727] قانون الجنسية السودانية لعام 1994 وقانون الجنسية السودانية (تعديل) 2011 و2018 القسم 4 (30 كانون الأول / ديسمبر 2018)

[728] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التحديث التشغيلي في مصر، تموز / يوليو – أيلول / سبتمبر 2021، الحاشية 197 المذكورة أعلاه

[729] شينخوا، لا يزال وضع اللاجئين الإريتريين في تيغراي الإثيوبية محفوفًا بالمخاطر: الأمم المتحدة، موقع دايلي نيوز إيجبت (25 شباط / فبراير 2021)

[730] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التحديث التشغيلي في مصر، تموز / يوليو – أيلول / سبتمبر 2021، الحاشية 197 المذكورة أعلاه

أعلى بكثير لأن اللاجئين الذين لم يكونوا على اتصال بالمفوضية منذ عدة سنوات "تم إلغاء تسجيلهم" من قبل المفوضية السامية التي تغلق ملفات اللاجئين الصوماليين لأسباب مختلفة[731].

بالإضافة إلى التحديات المماثلة لتلك التي يواجهها السودانيون وجنوب السودان الذين يصلون إلى مصر من دون وثائق، يواجه الأفراد من جميع هذه البلدان عقبات محددة في الحصول على جنسية بلدهم الأم أو الحفاظ عليها. فمثلًا، تفرض إريتريا متطلبات وثائق مرهقة على مواطنيها الذين يعيشون في الخارج (على سبيل المثال، يتعيّن عليهم دفع ضرائب للدولة قبل أن يتمكنوا من الحصول على المساعدة القنصلية)، ما يمنع بعض المواطنين من الحصول على هذه المساعدة[732]. بسبب المتطلبات المرهقة لكلا البلدين والاشتباه في رعايا الدول الأخرى، غالبًا ما يجد الأشخاص المختلطون من أبوين إثيوبيين وإريتريين أنفسهم عاجزين عن الحصول على وثائق تثبت جنسيتهم من إريتريا أو إثيوبيا[733].

6. السكان المهاجرين غير اللاجئين

نظرًا إلى أن مصر كانت تاريخيًا بلد عبور ومقصد للمهاجرين الاقتصاديين بالإضافة إلى اللاجئين، فتستضيف مهاجرين بما يقدّر بـ58 دولة مختلفة، بما في ذلك العراق وسوريا واليمن وليبيا وإثيوبيا وإريتريا والصومال والسودان وجنوب السودان ودول أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[734]. العدد الدقيق للمهاجرين في مصر كما ذكرنا سابقًا، غير معروف. بالإضافة إلى كونها دولة مضيفة للمهاجرين، تعدّ مصر أيضًا واحدة من أكبر مقدمي العمالة المهاجرة؛ إذ يعيش ويعمل أكثر من ستة ملايين مهاجر مصري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيّما في المملكة العربية السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة[735].

وعلى الرغم من قلة البيانات المتاحة، إلّا أن بعض العمال المهاجرين قد يتعرضون لخطر انعدام الجنسية في مصر. إذ تشير التقارير إلى أن العمال المهاجرين غير النظاميين، لا سيما من البلدان المجاورة مثل إريتريا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، غالبًا ما يفتقرون إلى حالة موثقة في بلدهم الأم، ويواجهون انعدام الجنسية أو خطر انعدام الجنسية، لا سيّما حين يرتبط الأمر أيضًا بالحرمان من الحماية والمساعدة

[731] دراسة استقصائية عن اللجنة الأميركية للاجئين في العالم لعام 2002 - مصر، اللجنة الأميركية للاجئين والمهاجرين (10 حزيران / يونيو 2002). لمراجعة أيضًا مقابلة عن بعد مع مخبر سرّي، منظمة غير حكومية، الحاشية 709 المذكورة أعلاه (علمًا أن العديد من اللاجئين الإريتريين عاجزين عن تجديد إقامتهم في مصر)

[732] مانبي، تسجيل الولادات والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 27.

[733] لويس توماس، الجامعة الأميركية في القاهرة، مركز الهجرة القسرية والدراسات عن اللاجئين، "اللاجئون وطالبو اللجوء من أسر إريتريان - إثيوبيا المختلطة في القاهرة" (2006)

[734] إستراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لمصر (2021-2025) 3 (2021)

[735] تسورباس، مصر: الهجرة وسياسة الشتات، الحاشية 107 المذكورة أعلاه.

الدبلوماسية أو القنصلية[736]. يتجلّى التحدي الإضافي من خلال شرط إبراز تصريح إقامة يظهر الوجود القانوني في مصر. أما بالنسبة إلى المهاجرين النظاميين، فلا يُعتبر تجديد التصاريح التي تنتهي كل ستة أشهر ويستغرق تجديدها شهرين تقريبًا مهمة السهلة. إذ على الرغم من أن مصر لم تقم بترحيل من لا يملك أوراق، إلا أن غياب تصريح إقامة ساري المفعول يحدّ من حرية التنقل، ما قد يؤثر على القدرة على السفر والحصول على الوثائق من قنصلياتهم[737].

7. الفلسطينيون

تعرض الفلسطينيون لواحدة من أطول مشاكل انعدام الجنسية بين الأجيال في العالم، ونتج وضعهم في مصر عن النزوح الجماعي من فلسطين والحركة الاستعمارية الغربية والعلاقة المعقدة بين مصر والجهات الفاعلة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[738]. إذ ظهر انعدام الجنسية الفلسطينية نتيجة للاحتلال المستمر للدولة الفلسطينية والحرمان من حق تقرير المصير للفلسطينيين[739]. لذا يُنظر إلى الفلسطينيين بشكل مختلف عن غيرهم من اللاجئين عديمي الجنسية لأهداف تتعلق بهذا التقرير للاعتراف بكل من السياق الاجتماعي التاريخي الخاص بفلسطين[740]، والوضع الخاص بالفلسطينيين في القانون الدولي[741]. كما يشير بحث اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان إلى أن الفلسطينيين في مصر لا يزالون يواجهون حواجز نظامية تحول دون وضع المواطنة والحماية المتساوية، رغم الإجراءات المهمة التي اتخذتها الحكومة المصرية.

ووفقًا للقانون، يُعتبر انعدام الجنسية الفلسطينية "نتيجة مباشرة لسوء تفسير ميثاق عصبة الأمم وسوء إدارة الانتداب البريطاني وتقسيم الأمم المتحدة للوطن الفلسطيني"[742]. وبعد الحرب العالمية الأولى، قسّمت قوى

---

[736] إيروين جان بييرو، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مسؤولية الحماية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وانعدام الجنسية في مصر 7-9 (حزيران / يونيو 2013

[737] مانبي، تسجيل الولادات والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 27

[738] معهد شؤون انعدام الجنسية والإدماج، انعدام الجنسية العالمية، الحاشية 30 المذكورة أعلاه، 127

[739] المرجع ذاته

[740] لمراجعة مثلًا، عيد الفجر والنزوح والتخلص في الشرق الأوسط الحديث 183 (2010) (علمًا أن باستثناء الصليبيين الأوروبيين في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، "حافظ العرب في فلسطين على وجود مستمر بصفتهم أغلبية السكان" حتى نزوحهم الجماعي الذي بدأ في الأربعينيات). لمراجعة جون كويغلي، قضية فلسطين: منظور قانوني دولي 3-13 (2005) (معالجة إنشاء إسرائيل كدولة باعتبارها عنصر من عناصر التوسع الاستعماري في أوائل القرن العشرين)

[741] الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 27 (مع الاعتراف بأن "للاجئين الفلسطينيين وضع خاص في القانون الدولي")؛ لمراجعة بشكل عام ليكس تاكنبيرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي (النسخة الثانية، 2020)

[742] دان تشاتي، النزوح والتخلص في الشرق الأوسط الحديث 208 (2010)

الحلفاء الأراضي العثمانية السابقة فيما بينها وأدارتها من خلال سلسلة من المعاهدات مع تركيا[743]. وبموجب معاهدة لوزان لعام 1924[744]، منح مرسوم المواطنة الفلسطينية لعام 1925 الجنسية للمواطنين الفلسطينيين (أي أولئك الأشخاص الذين يُعتبرون رعايا الأتراك و"يقيمون عادة في أراضي فلسطين")[745]. فأدّى إنشاء إسرائيل من خلال حروب 1948–1967 إلى نزوح جماعي للفلسطينيين من خلال عمليات طرد ممنهجة من وطنهم[746]. اقترح قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947 تقسيم دولة فلسطينية ودولة يهودية[747]. وبعد عام، أنشأ قرار الأمم المتحدة رقم 194 عام 1948، لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة أو فلسطين (لجنة التوفيق بشأن فلسطين)، وقرّرت السماح للاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى فلسطين "بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن عمليًا، ودفع تعويضات عن ممتلكات أولئك الذين يختارون عدم العودة وخسارة أو تعويض عن الضرر"[748]. بينما رفضت إسرائيل تنفيذ بنود القرار 194، وألغت قانون الجنسية الإسرائيلي لعام 1952 الجنسية الفلسطينية بأثر رجعي، تاركةً الفلسطينيين الذين يفتقرون إلى الجنسية في دولة أخرى بلا جنسية بموجب التعريف القانوني الدولي. ومع ذلك، يعتبر الفلسطينيون تجريد إسرائيل من الجنسية أمرًا غير قانوني، وأن القانون لم يؤثر على وضعهم كمواطنين فلسطينيين[749]. لذا أعطى الاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل غالبية الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر 2012 اعترافًا قانونيًا بفلسطين، لكنه لم يغير الواقع العملي للاحتلال أو عدم القدرة على منح الفلسطينيين الجنسية من خلال التشريعات المحلية[750].

---

[743] لمراجعة سوزان أكرم، الأونروا واللاجئون الفلسطينيون، في دليل أوكسفورد لقانون اللاجئين الدولي 643، 643 (كاثرين كوستيلو، ميشيل فوستر، وجين ماك آدم 2021). لمراجعة مثلًا، معاهدة الأقليات بين القوى الرئيسية الحليفة والمرتبطة وبولندا، 28 حزيران / يونيو 1919، 225 سلسلة المعاهدات الموحدة 412)؛ لمراجعة أيضاً ميثاق عصبة الأمم، المادة 22، ¶ 1-4، 28 نيسان / أبريل 1919، عصبة الأمم.)

[744] معاهدة لوزان، المادة 30، 28 سلسلة معاهدات عصبة الأمم (1924)

[745] مرسوم المواطنة الفلسطينية (1925) الجزء الأول (1) (ا)، قانون فلسطين 1918-1925 37 (انتداب فلسطين)

[746] لمراجعة مثلًا، تسوراباس، مصر: الهجرة وسياسة الجالية، الحاشية 107 المذكورة أعلاه

[747] لمراجعة قرار الجمعية العامة 181 (II) (9 تشرين الثاني / نوفمبر 1947). لمراجعة سوزان أكرم، الجنسية الفلسطينية والجنسية "اليهودية" من معاهدة لوزان إلى اليوم، في إعادة النظر في الحالة في فلسطين 192، 198 (ليلى فرسخ، 2021) (علمًا أن القرار 181 يفتقر إلى أي طابع إلزامي، وكان بمثابة توصية تتعارض بحد ذاتها مع التفويض السابق بمنح الفلسطينيين الاستقلال)

[748] دان تشاتي، النزوح والتخلص في الشرق الأوسط الحديث 208 (2010)

[749] المرجع ذاته

[750] لمراجعة قرار الجمعية العامة 19/67، في 3-4 (4 كانون الأول / ديسمبر 2012) (يحث جميع دول الأمم المتحدة على دعم شعب فلسطين ومساعدته في إعمال الحق في تقرير المصير والاستقلال والحرية، بالإشارة إلى قرار الأمم المتحدة 132 الدول الأعضاء التي اعترفت بدولة فلسطين). تعترف 139 دولة عضو في الأمم المتحدة اليوم بدولة فلسطين. العلاقات الدبلوماسية، بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، نيويورك، http://palestineun.org/about-palestine/diplomatic-relations/ (آخر زيارة للموقع في 2 شباط / فبراير 2022). لمراجعة أيضًا ندى غندور دميري، (عدم) أهمية تصويت الأمم المتحدة في فلسطين، 3 ملاحظات موجزة، المؤسسة اليونانية للسياسة الأوروبية والخارجية (2013)

ثمّة يقارب خمسة ملايين فلسطيني إما عديمي الجنسية أو وضع جنسيتهم غامض في كافة أنحاء العالم[751]، وأكثر من نصف الفلسطينيين يعتبرون بحكم القانون عديمي الجنسية[752]. تتميز حقوق الجنسية للفلسطينيين في مصر التي تمت مناقشتها في هذا التقرير عن حق العودة[753]، إذ يستمر جميع الفلسطينيين في الدول العربية وغير العربية في الاحتفاظ بحق العودة إلى فلسطين بموجب القانون الدولي (وقرارات الأمم المتحدة)[754].

قدّر بحث عروب العبد عن الفلسطينيين عام 2008 و2009، أنّ ثمّة ما لا يقل عن 50000 إلى 100000 فلسطيني في مصر[755]، مع بعض التقارير في ذلك الوقت وصلت إلى 160000[756]. كما قدرت المصادر أن العدد الحالي للفلسطينيين في مصر قد يكون مرتفعًا إلى300000[757]. فكانت الموجة الأولى من المهجرين الفلسطينيين عبارة عن "11600 فلسطيني فرّوا إلى مصر خلال النكبة وما بعدها مباشرة"[758]. لذا طردت السلطات المصرية العديد من هؤلاء اللاجئين إلى غزة أو إسرائيل بعد إغلاق مخيمات اللاجئين المؤقتة الموجودة في القاهرة وسيناء[759]. ثم جاءت الموجة الثانية خلال حرب 1967 العربية الإسرائيلية وما تلاها، بما في ذلك عمليات طرد جماعي من غزة من قبل إسرائيل بحلول عام 1969، وكان ما يقدر بـ33000 فلسطيني يقيمون في مصر[760].

---

[751] معهد شؤون انعدام الجنسية والإدماج، انعدام الجنسية العاملي، الحاشية 20 المذكورة أعلاه، 132

[752] عاصم خليل، الجنسية الفلسطينية والمواطنة التحديات الحالية وآفاق المستقبل 28 (2007) (موضحًا أن "اليوم، يُعتبر أكثر من نصف الفلسطينيين عديمي الجنسية بحكم القانون. وينقسمون إلى ثلاث فئات: حاملو "وثيقة سفر اللاجئين" الصادرة من قبل سوريا ولبنان ومصر والعراق وبعض الدول العربية الأخرى؛ حاملو جنسيات الملاءمة - بشكل أساسي جوازات السفر الأردنية المؤقتة؛ وحاملو جواز السفر الفلسطيني الصادر عن السلطة الفلسطينية التي تُعتبر وثيقة سفر بانتظار إنشاء دولة فلسطينية كاملة").

[753] المرجع ذاته

[754] المرجع ذاته، 5. لمراجعة أيضًا سوزان أكرم، الجنسية الفلسطينية والجنسية "اليهودية"، الحاشية 747 المذكورة أعلاه، 209 (يمكن اعتبار وضع الفلسطينيين أفضل وضع "للمواطنين عديمي الجنسية"، وبالتالي فإن حق العودة يستند إلى "حقوقهم كمواطنين فلسطينيين، وليس فقط كلاجئين"). لكنّ الهدف المتمثل في "صياغة قانون الجنسية للفلسطينيين يبقى اقتراحًا معقدًا... أقرّت منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في قوانين الجنسية التي صاغتاها واعتبرتا أنهما في ظل غياب الاستقلال للاعتراف بالدولة، يبقى قانون الجنسية الفلسطيني طموحًا". المرجع ذاته 210

[755] لمراجعة عروب العبد، الفلسطينيون المنسيون: كيف يعيش اللاجئون الفلسطينيون في مصر، 20 نشرة الهجرة القسرية 29، 29 (2004) (علمًا أن في مصر "يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين بما يتراوح بين 500000 و70000")؛ لمراجعة أيضًا مقابلة مع عروب العبد، باحث رئيسي ومحقق مشارك، مركز الدراسات اللبنانية، الجامعة اللبنانية الأميركية - بيروت (11 كانون الأول / ديسمبر 2020) (يشير إلى أن في الفترة التي تم البحث فيها تقريبًا من 2007-2009، ربما كان عدد الفلسطينيين في مصر أكثر من 100000، لكن الأرقام الرسمية كانت أقل بشكل مستمر). لمراجعة أيضًا عاصم خليل، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين، الحاشية 196 المذكورة أعلاه، 1.1 (2010)

[756] مركز بديل للموارد، مسح اللاجئين الفلسطينيين والمشردين داخلياً 2016-2018: المجلد الرابع 73 (2019) [يشار إليه فيما يلي باسم "بديل"، مسح اللاجئين الفلسطينيين 2016-2018]

[757] لمراجعة مثلًا، تسورلباس، مصر: الهجرة وسياسة الجالية، الحاشية 107 المذكورة أعلاه؛ لمراجعة أيضًا مقابلة مع عروب العبد، الحاشية 755 المذكورة أعلاه (يُقدّر بشكل عام ما يقارب 400000 فلسطيني يقيمون في مصر اليوم

[758] مركز بديل، مسح اللاجئين الفلسطينيين 2016-2018، الحاشية 756 المذكورة أعلاه، 73.

[759] المرجع ذاته 73 (نقلاً عن لوري براند، الفلسطينيون في العالم العربي، بناء المؤسسات والبحث عن الدولة 43 (1991)

[760] المرجع ذاته

وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، عاد العديد من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الذين كانوا متمركزين سابقًا في مصر من لبنان، بموجب اتفاق انسحاب لعبت فيه الولايات المتحدة دور الوساطة[761]. وبحلول عام 1985، قُدر أن أكثر من 100000 فلسطيني يعيشون في مصر[762]، وأن عشرات الآلاف من الفلسطينيين في الكويت يحملون وثائق سفر مصرية، حتى لو كانوا يفتقرون إلى الإقامة[763]. وبعد حرب الخليج عام 1991، دخل مصر ما يقدر بـ70–80٪ من السكان الفلسطينيين البالغ عددهم 450000 نسمة الذين فرّوا من الكويت أو طردوا منها[764]. بالإضافة إلى ذلك، غادر مصر ما يقدر بـ45000 فلسطيني نتيجة لاتفاقات أوسلو عام 1993[765]. لذا نزح العديد من الفلسطينيين ووصلوا إلى مصر بسبب النزاعات اللاحقة؛ واعتبارًا من عام 2018، كان ما يقارب 5000 إلى 6000 لاجئ فلسطيني من سوريا يقيمون في مصر[766].

وفي هذا الإطار، حُظرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)[767]، من تقديم المساعدة للفلسطينيين في مصر، ما حدّ من توافر البيانات العامة[768]. لذا تحتفظ الأونروا بمكتب اتصال في القاهرة لكنها عاجزة عن تسجيل اللاجئين الفلسطينيين بسبب غياب تفويض رسمي في مصر[769].

والحال ذاته للعديد من الفلسطينيين العاجزين عن الوصول إلى الحماية التي قد توفرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[770]. وبموجب الإطار القانوني الدولي، فإنّ استبعاد اللاجئين الفلسطينيين من حماية الأونروا في مصر يجب أن يمنحهم الحق في الحماية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بموجب

---

761 العابد، الفلسطينيون في مصر منذ عام 1948، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 28

762 المرجع ذاته

763 المرجع ذاته، 29

764المرجع ذاته

765 المرجع ذاته، 28، 143 (بينما استُبعد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 إلى حد كبير من دعوة العودة من قبل السلطة الفلسطينية الحديثة، وتمّت دعوة الفلسطينيين الذين قدموا إلى مصر خلال أو بعد عام 1967 للعودة وعرض عليهم العمل)

766 بديل، مسح اللاجئين الفلسطينيين 2016-2018، الحاشية 756 المذكورة أعلاه، 73. لمراجعة أيضًا جامعة بوسطن، كلية حقوق الإنسان الدولية. حماية اللاجئين السوريين: القوانين والسياسات وتقاسم المسؤولية العالمية 77 (2015). ثمّة الحاجة إلى مزيد من البحث لتحديث البيانات الكمية وتوضيحها عن الفلسطينيين في مصر اليوم.)

767 ماكبرايد وكينغستون، التخفي القانوني والثورة، الحاشية 154 المذكورة أعلاه، 162 رقم 3 (موضحًا أن "الأونروا تأسست بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (IV) في 8 كانون الأول / ديسمبر 1949، لتنفيذ برامج الإغاثة والأعمال المباشرة للاجئين الفلسطينيين. وقد ساعدت أربعة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين الذين عُرّفوا على أنّهم "الأشخاص الذين كان مكان إقامتهم الطبيعي هو فلسطين منذ 1 حزيران / يونيو 1946 حتى 15 أيار / مايو 1948، والذين فقدوا وطنهم وسبل عيشهم نتيجة النزاع عام 1948.")

768 عروب العبد، اللاجئون الفلسطينيون في مصر: ما هي خيارات الخروج المتبقية لهم؟، 22مجلة اللجوء، 2-3 (2005) (مناطق عمليات الأونروا الخمس هي الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وغزة؛ الأخيرتين يشار إليهما بإسم الأراضي الفلسطينية المحتلة)

769 جامعة بوسطن، كلية الحقوق الإنسان الدولية، حماية اللاجئين السوريين، الحاشية 766 المذكورة أعلاه، 77. يتعامل المكتب التمثيلي للأونروا في القاهرة مع لاجئي فلسطين في الأمور المتعلقة بتسجيلهم لدى الأونروا. بريد إلكتروني من مخبر سرّي، جمعية غير حكومية دولية، إلى كريستوفر كريش وسوزان أكرم، مركز حقوق الإنسان الدولي (11 تشرين الأول / أكتوبر 2021)

770ماكبرايد وكينغستون، الاختفاء القانوني والثورة، الحاشية 154 المذكورة أعلاه، 162 رقم 3

اتفاقية اللاجئين لعام 1951[771]. لا يستطيع الفلسطينيون في مصر الاستفادة من حماية الأونروا، ولم تعد لجنة التوفيق حول فلسطين قادرة على توفير حماية دولية فعالة للفلسطينيين منذ أوائل الستينيات. ونظرًا إلى عجز أي وكالة دولية أخرى من توفير الحماية الدولية لهم، بموجب شروطها، لا ينبغي أن تمنع المادة 1 (د) من اتفاقية اللاجئين لعام 1951، الفلسطينيين من الحماية الدولية من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (أي لا يحصل الفلسطينيون في مصر على "حماية" أو المساعدة "من هيئات أو وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة)[772]. بينما تسمح مصر للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتحديد وضع اللاجئ على أراضيها، ولا ينطبق هذا الأمر بنفس الطريقة على الفلسطينيين[773]. أولاً، أولئك الذين لا يندرجون تحت تعريف الأونروا لـ "للاجئين الفلسطينيين" أو "نازحين" لكنهم يستوفون متطلبات اتفاقية اللاجئين... وثانيًا، أولئك الذين هم "لاجئون فلسطينيون" أو "نازحون" وفقًا لتعريف الأونروا لكنهم خارج النطاق الإقليمي لعمليات الأونروا"[774]. وفي عام 2012، ومن إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين في مصر، كان العديد منهم "حاليًا محتجزون و / أو غير مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"[775]، وثلاثون فلسطينيًا فقط تلقوا بالفعل مساعدة المفوضية[776].

تسلط هذه القضايا الضوء على أهمية التزام مصر بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لا سيّما التزامها بضمان حق الطفل الذي وُلد من أب فلسطيني يحمل الجنسية بموجب المادة 24 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 7 (1) من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة 6[777]. كما يوفر بروتوكول الدار البيضاء الملزمة به مصر، مصدرًا محددًا لحماية الفلسطينيين[778]. في عهد الرئيس ناصر، أيّدت مصر إلى حد كبير التزاماتها بموجب بروتوكول الدار البيضاء، وكان الفلسطينيون يتمتعون

---

[771] لمراجعة عاصم خليل، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين، الحاشية 196 المذكورة أعلاه، 10. لمراجعة بشكل عام، مركز بديل للموارد، إغلاق فجوات الحماية: دليل حول حماية اللاجئين الفلسطينيين في الدول الموقعة على المدعي العام 1951 (شباط / فبراير 2015)

[772] الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، الحاشية 27 المذكورة أعلاه، المادة 1 (د)

[773] جانمير وستيفنز، أنظمة اللاجئين الإقليمية: الشرق الأوسط، الحاشية 302 المذكورة أعلاه، 343؛ لمراجعة أيضًا مالكي الشرماني، هجرة اللاجئين إلى مصر: تسوية أم عبور؟ من اللاجئين الفلسطينيين تدار مباشرة من قبل الحكومة المصرية بدلاً من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد تغيرت السياسات الوطنية التي تنظم أوضاع وشؤون اللاجئين الفلسطينيين خلال العقود الماضية")

[774]الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 28 (موضحًا أن في الفئة الأخيرة، ستُطبّق شروط أخرى، وهي "[1] إنهاء تفويض الأونروا؛ أو[2] عجز الأونروا على تأمين بالحماية أو المساعدة؛ أو[3] تهديد حياة مقدم الطلب أو سلامته الجسدية أو أمنه أو حريته أو أسباب أخرى خطيرة تتعلق بالحماية؛ أو [4] حواجز عملية وقانونية و / أو أمان تمنع مقدم الطلب من (إعادة) الاستفادة من نفسه لحماية أو مساعدة الأونروا"

[775] ماكبرايد وكينغستون، الاختفاء القانوني والثورة، الحاشية 154 المذكورة أعلاه، 162 رقم 3

[776] المرجع ذاته

[777] لمراجعة الحاشية المذكورة أعلاه، الجزء الثالث، ب 2-

[778] لا توفر أدوات منظمة التعاون الإسلامي حماية قانونية محددة للفلسطينيين على غرار بروتوكول الدار البيضاء، ويركز الاتحاد الإفريقي (وفقًا لاتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969) على اللاجئين الذين ينحدرون من إفريقيا، ويبدو بشكل عام أنه يستبعد الفلسطينيين غير الفلسطينيين النازحين القادمين من دول إفريقية، ليبيا مثلًا. لمراجعة عاصم خليل، اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية، الحاشية 378 المذكورة أعلاه، 17

عمومًا "بحقوق متساوية تقريبًا" كمواطنين مصريين[779]. بينما تغيّر الوضع عام 1978 مع تحول جذري في السياسات المصرية تجاه الفلسطينيين. فتركت وفاة الرئيس عبد الناصر والتوترات السياسية بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية العديد من الفلسطينيين عرضة للخطر، و "جُردوا ببطء من حقوقهم، إلا إذا كانوا يحملون الجنسية من قبل"[780]. وتحديدًا، أدّى اغتيال وزير الثقافة المصري يوسف السباعي عام 1978، على يد فصيل أبو نضال منظمة التحرير الفلسطينية، إلى توقف العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة المصرية[781]. ظلت العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية مشحونة بعد عقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في آذار / مارس 1979[782]، ولم تعوّض مصر أبدًا الحقوق والامتيازات التي جردتها من الفلسطينيين، ولم تغير التصنيف الذي تفرضه الدولة للفلسطينيين على أنهم "أجانب"[783]. أما في الجوهر، فلم تنفذ مصر بروتوكول الدار البيضاء منذ عهد عبد الناصر، وبقيت مصر خارج الامتثال لالتزاماتها بتوفير الحقوق الأساسية للفلسطينيين، بما في ذلك الحصول على الجنسية[784].

لا تزال العملية معقدة فيما يتعلق بالحصول على الجنسية للفلسطينيين في مصر ومن ضمنهم الذين ولودوا في مصر. فكان من أهم التطورات قانون الجنسية لعام 2004 المنقح الذي يوفر وسيلة للأطفال الذين ولودوا بعد عام 2004 من والدَيْن عندما تكون الأم مصرية، للحصول على الجنسية المصرية[785]. وبالتالي، وبالنسبة إلى العديد من الشباب الفلسطينيين، قد يكون الزواج من مصرية بمثابة "وسيلة شرعية لإقامتهم في مصر"[786]. كما هو مذكور في هذا التقرير، يستمر تنفيذ قانون الجنسية لعام 2004 في تقييد الحصول على جنسية، إذ يتعيّن على المتقدمين للحصول على الجنسية "تقديم من بين وثائق أخرى، شهادات الولادة لوالدَيْن وبطاقة هوية الأم وشهادة ولادة والدها وعقد الزواج"[787].

---

[779] مركز بديل، مسح اللاجئين الفلسطينيين 2016-2018، الحاشية 756 المذكورة أعلاه، 73

[780] المرجع ذاته، 74

[781] عروب العبد، الفلسطينيون في مصر: الهوية والحقوق الأساسية وسياسات الدولة المضيفة، 28 مجلة مسح اللاجئين ربع السنوي 531، 540 (2009)

[782] المرجع ذاته

[783] المرجع ذاته، 541

[784] لمراجعة مثلًا، العبيد، الفلسطينيون في مصر منذ عام 1948، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 70.

[785] المرجع ذاته، 84 (2009) (موضحًا أن "أهمية القانون فيما يتعلق بالزواج بين الفلسطينيين المصريين في المستقبل لا يمكن المبالغة فيها. فحقيقة تطبيق القانون تلقائيًا على الأطفال الذين ولودوا بعد عام 2004 من والدَيْن مختلطين حيث تكون الأم مصرية، حاجزًا مهمًا أمام مثل هذه الحالات من الزواج")؛ لمراجعة أيضًا مانبي، المواطنة وانعدام الجنسية في إفريقيا، الحاشية 396 المذكورة أعلاه، 383 (موضحًا أن "في عام 2004، سمح تعديل لقانون الجنسية لعام 1975 لأول مرة لأبناء المصريات والرجال الأجانب بالحصول على الجنسية، وأولئك الذين ولدوا قبل أن تدخل التغييرات على القانون حيز التنفيذ (في تشرين الثاني / نوفمبر 2005) ومُنحوا الحق في التقدم بطلب للاعتراف بجنسيتهم."

[786] العابد، الفلسطينيون في مصر منذ 1948، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 84

[787] مانبي، الجنسية وانعدام الجنسية في إفريقيا، الحاشية 396 المذكورة أعلاه، 383

لكن لا يزال تطبيق قانون الجنسية لعام 2004 بأثر رجعي "فيما يتعلق بالفلسطينيين الذين ولودوا من أمهات مصريات قبل عام 2004" موضع انتقاد[788]. فحتى بعد صدور القانون رقم 154، "استمرت السلطات في رفض منح الجنسية للأطفال المولودين من أب فلسطيني وأم مصرية"، ويُقدر أنهم يشكلون ثلث الأطفال غير المواطنين الذين ولودوا من أم مصرية[789]. تنصّ المادة 2 من قانون الجنسية المصري على اكتساب الجنسية بمزيج من حق الأرض وحق الدم للأم إذا كان الأب عديم الجنسية أو غير معروف. لكنّ الأطفال الذين ولودوا في مصر من أمهات مصريات وآباء عديمي الجنسية أو مجهولين حُرموا من حقهم في أن يكونوا مواطنين مصريين إذا افترض أن آبائهم فلسطينيون. فكان المبرر الرئيسي لهذا الاستثناء الطويل القلق من أن منح الجنسية المصرية قد يهدد حق الفلسطينيين في العودة[790].

في أيار / مايو 2011، واستجابة للمنظمات غير الحكومية واحتجاجات العائلات المتضررة، أصدرت الحكومة قرارًا صريحًا بمنح الجنسية لأطفال المصريات المتزوجات من رجال فلسطينيين[791]. تشير التقارير إلى أن بعد التغييرات التي أدخلت على القانون بموجب هذا المرسوم (أي المرسوم رقم 1231 لعام 2011)[792]، مُنح الجنسية المصرية لعدد كبير، وتتراوح هذه التقارير من 17000[793] و24000[794] إلى ما يقارب 40000 فرد[795]. يبدو أن مرسوم 2011 قد نُفذ بأثر رجعي، وإن لم يكن في كافة القضايا، ما أدى إلى بعض الطعون القضائية[796]. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المتقدمين للحصول على الجنسية "تقديم من بين وثائق أخرى، شهادات الولادة للوالدَيْن وبطاقة هوية الأم وشهادة ولادة والدها وعقد الزواج"، وهو عبء ثقيل على الكثيرين[797].

---

[788] العابد، الفلسطينيون في مصر منذ عام 1948، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 84

[789] مانبي، الجنسية وانعدام الجنسية في إفريقيا، الحاشية 396 المذكورة أعلاه، 384

[790] لمراجعة ماكبرايد وكينغستون، الاختفاء القانوني والثورة، الحاشية 154 المذكورة أعلاه، 162 رقم 4.

[791] مانبي، الجنسية وانعدام الجنسية في إفريقيا، الحاشية 396 المذكورة أعلاه، 384. ماكبرايد وكينغستون، الاختفاء القانوني والثورة، الحاشية 154 المذكورة أعلاه، 162 رقم 4.

[792] لم تتمكن لجنة مركز حقوق الإنسان من الدولي من الحصول على نسخة ورقية من المرسوم رقم 1231 لعام 2011. لمراجعة مثلًا، مالك، تقرير عن قانون المواطنة في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 12

[793] محمد مصطفى شعبان، جوازات السفر: مُنحت الجنسية لـ 40 ألف أجنبي، من بينهم 15 ألف فلسطيني، بعد 2011، موقع صدى البلد (2017)

[794] محمد شومان وفاطمة الدسوقي، مدير إدارة جوازات سفر: 8000 فلسطيني حصلوا على الجنسية المصرية في عهد مرسي، موقع الأهرام أونلاين (أيار / مايو 2014

[795] بديل، مسح اللاجئين الفلسطينيين 2016-2018، الحاشية 756 المذكورة أعلاه، 73 رقم 396

[796] أحمد عبد الهادي تؤكد الإدارة العليا المساواة بين الأب والأم بسبب شذوذ الجنسية المصرية، (22 نيسان / أبريل 2017)؛ محمود الشوربجي، الإدارة العليا: يحق للفلسطينية التي ولدت من أم مصرية الحصول على جنسيتها، مصراوي (9 تموز / يوليو 2017). بينما ادعت مصادر أخرى أن مرسوم 2011 لم يُنفذ بشكل كاف للسماح باكتساب الجنسية بأثر رجعي للأطفال غير المواطنين الذين ولودوا من أمهات مصريات وآباء فلسطينيين. لمراجعة ماكبرايد وكينغستون، الاختفاء القانوني والثورة، الحاشية 154 المذكورة أعلاه، 162 رقم 3 (علمًا أن "مرسوم 2011 لم يكن بأثر رجعي وأن الأطفال الذين ولودوا قبل 2011 لم يستفيدوا من هذا التغيير"). بالإضافة إلى ذلك، فإن "عدم القدرة على تأمين وثائق الهوية لإثبات جنسية الأم، والآليات البيروقراطية غير الفعالة داخل الحكومة المصرية، ونقص نشر المعلومات في المناطق الريفية، تخلق نقاط ضعف أمام انعدام الجنسية." المرجع ذاته، 162 رقم 4

[797] مانبي، الجنسية وانعدام الجنسية في إفريقيا، الحاشية 396 المذكورة أعلاه، 383.

ينبغي على الفلسطينيين العاجزين عن أن يصبحوا مواطنين مصريين أو أن يحصلوا على الحماية من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، محاولة التأهل بموجب نظام تصريح الإقامة المصري. إذ تتجلّى عدة أنواع من تصريح الإقامة المصري التي قد يكون الفلسطينيون مؤهلين لها، وهي: (1) تصاريح الإقامة الخاصة الصادرة لمدة عشر سنوات[798]، و(2) تصريح إقامة عادية صادرة لمدة خمس سنوات[799]، و(3) تصاريح إقامة مؤقتة تصدر عادة لمدة سنة إلى ثلاث سنوات[800]، و(4) تصاريح إقامة مقدمة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تصدر لمدة ستة أشهر وقابلة للتجديد[801]. فمن غير الواضح عدد الفلسطينيين الذين يحملون كل نوع من تصاريح الإقامة، لكن التقارير تقدم بشكل عام أوصافًا لكيفية توزيعها على الفلسطينيين بناءً على شروط وصولهم إلى مصر.

يندرج الفلسطينيون في مصر في عدد من الفئات المختلفة من حيث الأهلية للحصول على وضع الإقامة[802] واعتمادًا على وقت وصولهم إلى مصر وشروط وصولهم، قد يكون لديهم تصاريح إقامة مختلفة بشكل كبير كما هو موضح في الجدول أدناه.

"يتمتع معظم اللاجئين ما بعد عام 1948 بوضع الإقامة المؤقتة التي يجب تجديدها كل عام إلى ثلاث سنوات، وتمنحهم وثيقة سفر لمدة خمس سنوات"[803]. يملك اللاجئون النازحون من نزاع 1967 "إقامة مؤقتة يجب تجديدها، ويحق لهم الحصول على وثائق سفر لمدة ثلاث سنوات"[804]. لم يتمكن الفلسطينيون من سوريا، كما هو مذكور أدناه، بشكل عام من الوصول إلى أي من هذه الأشكال من الوثائق، لكنهم حصلوا بدلاً من ذلك على تصاريح قصيرة الأجل من قبل الحكومة المصرية[805]. هذه التصنيفات المعقدة موضحة في الجدول التالي.

---

[798] عاصم خليل، اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية، الحاشية 378 المذكورة أعلاه،

[799] المرجع ذاته

[800] المرجع ذاته

[801] المرجع ذاته، 16

[802] لمراجعة أيضًا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، البيان المنقح للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المادة 1 د من اتفاقية عام 1951 6-7 (تشرين الأول / أكتوبر 2009) (مع الأخذ في الاعتبار أولاً الفلسطينيين الذين هم لاجئون فلسطينيون، بالمعنى الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (3) الصادر في 11 كانون الأول / ديسمبر 1948 وقرارات لاحقة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونتيجة للصراع العربي الإسرائيلي عام 1948، هُجّروا من ذلك الجزء من فلسطين الانتدابية التي أصبحت إسرائيل ولم يتمكنوا من العودة، والفلسطينيون لا يندرجون ضمن [الفئة السابقة من النازحين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2252 (ES-V) الصادر في 4 تموز / يوليو 1967 وقرارات الجمعية العامة اللاحقة] والذين نزحوا نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي عام 1967 من الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 ولم يتمكنوا من العودة ليقعوا في نطاق المادة 1 (د) من اتفاقية اللاجئين لعام 1951)؛ لمراجعة أيضًا عاصم خليل، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين، الحاشية 196 المذكورة أعلاه، 1 رقم 1.

[803] بديل، مسح اللاجئين الفلسطينيين 2016-2018، الحاشية 756 المذكورة أعلاه، 73.

[804] المرجع ذاته

[805] لمراجعة جامعة بوسطن، كلية حقوق الإنسان الدولية، حماية اللاجئين السوريين، الحاشية 766 المذكورة أعلاه، 77، 84؛ لمراجعة أيضًا بديل، مسح اللاجئين الفلسطينيين 2016-2018، الحاشية 756 المذكورة أعلاه، 73

أولاً، الفلسطينيون الذين وصلوا قبل عام 1948 لأسباب مختلفة. يحمل العديد من هؤلاء الفلسطينيين تصاريح إقامة "قابلة للتجديد كل خمس سنوات أو عشر سنوات إذا أمكن تقديم دليل على الإقامة المستمرة لمدة عشر سنوات"[806].
ثانياً، اللاجئون الفلسطينيون الذين نزحوا بين 1948–1956 خلال النكبة. يُرجح أن يحمل العديد من هؤلاء الأفراد تصاريح إقامة قابلة للتجديد كل خمس سنوات[807].
ثالثًا، طلاب برامج الجامعات المصرية والعاملين في القطاع العام 1954–1962. ومن المرجح أن العديد من هؤلاء الفلسطينيين يحملون تصاريح قابلة للتجديد كل ثلاث سنوات[808].
رابعًا، الفلسطينيون الذين نزحوا من غزة لأول مرة عام 1967. وبحسب شروط الدخول مصر، يحمل العديد من هؤلاء الأفراد تصاريح إقامة قابلة للتجديد كل ثلاث سنوات[809].
خامساً، ضباط عسكريون من منظمات مثل مصطفى حافظ وجيش التحرير الشعبي أو غيرهم مثل حرس الحدود الفلسطينيين. بصفتهم منتسبين للجيش المصري، مُنحوا تصاريح الإقامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد[810].
سادساً، الموظفون الفلسطينيون الذين يعملون في إدارة الحكومة المصرية. منحت هذه المجموعة باعتبارها مؤلفة من موظفين في القطاع العام، إقامة خاصة قابلة للتجديد كل ثلاث سنوات[811].
سابعاً، عائدو منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في عام 1982. بالنسبة للبعض ممن لديهم انتماء واضح للحكومة المصرية (على سبيل المثال، رؤساء الجمعيات الخيرية الفلسطينية والموظفون الدبلوماسيون...)، سُمح بامتيازات خاصة بما في ذلك تصاريح الإقامة لأن أفعالهم خدمت المصالح الحكومية السائدة[812].
ثامنًا، الفلسطينيون الذين طردوا أو اضطروا للفرار من الكويت خلال حرب الخليج عام 1991[813]. بينما كان هؤلاء الفلسطينيون يشملون اللاجئين النازحين من فلسطين بين عامي 1948–1967، فما من أمر يشير إلى أنهم عوملوا بنفس الطريقة التي عومل بها الفلسطينيون المهجرون الذين دخلوا مصر؛ وثمّة فجوة ملحوظة في البيانات الكمية لهذه الفئة[814].

[806] العابد، الفلسطينيون في مصر منذ عام 1948، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 80

[807] المرجع ذاته

[808] المرجع ذاته

[809] المرجع ذاته

[810] مقابلة مع عروب العبد، الحاشية 755 المذكورة أعلاه. بريد إلكتروني من عروب العبد، باحثة رئيسة ومحققة مشارك، مركز الدراسات اللبنانية، الجامعة اللبنانية الأميركية - بيروت، إلى كريستوفر كريش وسوزان أكرم، مركز حقوق الإنسان الدولي (28 كانون الثاني / يناير 2022)

[811] مقابلة مع عروب العبد، الحاشية 755 المذكورة أعلاه. بريد إلكتروني من عروب العبد، الحاشية 810 المذكورة أعلاه

[812] مقابلة مع عروب العبد، الحاشية 755 المذكورة أعلاه. بريد إلكتروني من عروب العبد، الحاشية 810 المذكورة أعلاه

[813] مقابلة مع عروب العبد، الحاشية 755 المذكورة أعلاه. بريد إلكتروني من عروب العبد، الحاشية 810 المذكورة أعلاه

[814] بريد إلكتروني من عروب العبد، الحاشية 810 المذكورة أعلاه

تاسعًا، الفلسطينيون النازحون من النزاعات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما من العراق وسوريا. كما هو موضح في حالة الفلسطينيين النازحين من سوريا، فإن هؤلاء الأفراد ممنوعون إلى حد كبير من الحصول على تصاريح إقامة[815].
عاشرًا، المستثمرون الفلسطينيون القادرون على إثبات أن لشركتهم رسملة سوقية تبلغ 50،000 دولار أميركي أو أكثر، ويملك الشريك المصري للشركة أكثر من 51٪ من الأسهم. يمكن لمثل هؤلاء المستثمرين الحصول على تصريح إقامة لمدة خمس سنوات[816].

بغض النظر عن تعقيدات تصريح الاقامة المصرية، تصدر الحكومة المصرية "وثيقة سفر مصرية للاجئين الفلسطينيين"، يشار إليها عمومًا بوثائق سفر اللاجئين[817]. ولهذه التعقيدات نوعان مختلفان[818]. النوع الأول مخصص للفلسطينيين الذين يحملون تصريح الإقامة المصرية ساري المفعول، ما يميز الفلسطينيين الحاصلين على إقامة عن أولئك الذين لا يملكونها[819]. تُعدّ تنظيمات إصدار والاعتراف بوثائق السفر صارمة؛ لدخول مصر مرة أخرى، يجب على اللاجئين الحاملين وثائق السفر حاملي وتصريح الإقامة المصرية ساري المفعول والذين يسافرون إلى الخارج "إما العودة إلى مصر كل ستة أشهر أو تزويد السلطات المصرية مسبقًا بإثبات التوظيف أو التسجيل الحالي في مؤسسة تعليمية في الخارج"[820]. علاوة على ذلك، لا يمكن "منح التمديد أو التجديد من خلال السفارات المصرية"[821]، وأي تأخير "قد يؤدي إلى الرفض أو الترحيل"[822]. وبالتالي، يخاطر جميع الفلسطينيين الذين يسافرون خارج مصر، بفقدان امتيازات إقامتهم إذا فشلوا في العودة في الوقت المناسب لتجديد تصاريحهم. أما الفلسطينيون الذين يحملون وثائق سفر مصرية "فليس لديهم حقوق تلقائية لمغادرة البلد أو العودة إليه، لكن ينبغي عليهم تجديد تأشيراتهم بانتظام"[823]. وإذا بقي فلسطيني خارج مصر لأكثر من ستة أشهر أو فقد الإذن بالبقاء خارج مصر (على سبيل المثال، الإذن بالالتحاق بجامعة أجنبية)، فمن المحتمل جدًا أن يفقد حقوق الإقامة ويُرفض من العودة إلى مصر[824]. وفي بعض الحالات "حتى عندما تكون الأوراق

[815] لمراجعة مثلًا، جامعة بوسطن، كلية حقوق الإنسان الدولية، حماية اللاجئين السوريين، الحاشية 766، 77
[816] بيزان عدوان، مصر - بوابة اللاجئين الفلسطينيين، بوابة اللاجئين الفلسطينيين (7 آب / أغسطس 2017) (نقلاً عن القرار رقم 344 لعام 2017)
[817] عاصم خليل، الجنسية الفلسطينية والمواطنة التحديات الحالية وآفاق المستقبل 33 (2007)
[818] العابد، الفلسطينيون في مصر منذ عام 1948، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 84.
[819] المرجع ذاته
[820] المرجع ذاته، 85
[821] المرجع ذاته
[822] المرجع ذاته
[823] عاصم خليل، اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية، الحاشية 378 المذكورة أعلاه، 84
[824] المرجع ذاته، 41-42

جاهزة، عدم التأكد بشأن ما إذا كان سيسمح بإعادة الدخول أم لا، يكفي لإيقاف الفرد عن العمل في الخارج"[825]. وبالتالي، يجعل هذا الغموض المقرون بتقارير عن سحب الجنسية من الفلسطينيين، العديد من الفلسطينيين يحاولون المغادرة مؤقتًا، حتى لو كانت وظيفتهم مؤكدة، خشية رفض عودتهم إلى مصر[826].

يتعلق النوع الثاني وثائق السفر اللاجئين بالفلسطينيين الذين يفتقرون إلى تصريح إقامة ساري المفعول في مصر، ومخصص فقط للسفر[827]. يحتفظ بهذه الوثائق محفوظة آلاف الفلسطينيين في غزة وأحفادهم[828]. ونُفذت هذه الوثائق نتيجة للعلاقة المعقدة بين مصر وغزة قبل عام 1967[829]. أدارت مصر غزة بين 1948–1967 قبل الاحتلال الإسرائيلي، ولم يُمنح الفلسطينيون من غزة الجنسية المصرية في ذلك الوقت[830]. هدفت قيود الجنسية "إلى حماية الهوية المحلية (فلسطينيو غزة) من الاندماج" بالهوية المصرية[831]. وهكذا، "أصبح الفلسطينيون في غزة بحكم الواقع عديمي الجنسية يحملون وثائق سفر مصرية؛ أصبح لاجئون فلسطينيون في لبنان وسوريا ومصر وشمال إفريقيا ببساطة عديمي الجنسية"[832]. هذا النوع الثاني من وثائق سفر اللاجئين "صدر بناءً على طلب لأي من سكان غزة"[833]. لذا من الصعب التأكد من عدد هذه الوثائق، لكن أحد التقديرات يشير إلى أن عدد الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر للاجئين والذين وصلوا بعد حرب عام 1967 هو 236307[834]. كما العديد من حاملي وثائق سفر للاجئين ليسوا في مصر، لكنهم ما زالوا في غزة أو منتشرين في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[835].

كما تعيش الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين نزحوا من بلد إقامتهم السابق بسبب الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما في الكويت والعراق وسوريا، في أوضاع عديمة الجنسية مطولة لأن أيًا من قوانين هذه البلدان لا يمنح الفلسطينيين الحق في الحصول على الجنسية أو التجنس. لقد وُثّق وضع اللاجئين

---

[825] العابد، الفلسطينيون في مصر منذ عام 1948، الحاشية 11 المذكورة أعلاه،

[826] مانبي، الجنسية وانعدام الجنسية في إفريقيا، الحاشية 396 المذكورة أعلاه، 384 ("بعد تثبيت السيسي كرئيس عبر الانتخابات، ألغت لجنة وزارية الجنسية من 800 شخص، بما في ذلك الفلسطينيين، لأسباب تتعلق بالأمن القومي على ما يبدو").)

[827] العابد، الفلسطينيون في مصر منذ عام 1948، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 84-85.).

[828] المرجع ذاته، 85

[829] لمراجعة عاصم خليل، الجنسية الفلسطينية والمواطنة التحديات الحالية وآفاق المستقبل 25 (2007) ("لم تضم مصر مطلقًا قطاع غزة أو لم تحاول ضمه. ولم تحاول استيعاب فلسطيني غزة. لذلك، ظهرت إشارة منهجية إلى الجنسية الفلسطينية في مختلف النصوص التشريعية المصرية... ورفضت مصر دائمًا منح الجنسية المصرية لأهل غزة، وتزويدهم ببساطة بوثائق السفر "

[830] دان تشاتي، النزوح والتخلص في الشرق الأوسط الحديث 218 (2010).)

[831] عاصم خليل، الجنسية الفلسطينية والمواطنة التحديات الحالية وآفاق المستقبل 4 (2007) ("وهكذا، لم تمنح مصر الجنسية المصرية لفلسطينيي غزة. وكان هذا أيضًا موقف معظم الدول العربية تجاه الفلسطينيين واللاجئين الفلسطينيين داخل حدودها: رفض التجنس غالبًا ما يبرره عزمهم على حماية حق الفلسطينيين في العودة والحفاظ على هويتهم الوطنية ")

[832] المرجع ذاته، 24

[833] العابد، الفلسطينيون في مصر منذ عام 1948، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 85.

[834] المرجع ذاته، 85

[835] قابلة مع عروب العبد، الحاشية 755 المذكورة أعلاه (تقدر أن هناك أكثر من مليون فلسطيني دوليًا يحملون شكلاً من أشكال وثائق السفر المصرية

الفلسطينيين من سوريا في مصر توثيقاً جيداً. كما هو الحال مع اللاجئين الفلسطينيين الآخرين، لم تسمح مصر للفلسطينيين الفارين من سوريا بالتسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[836]. واعتبارًا من 2014، سجلت السفارة الفلسطينية في القاهرة 5000–6000 فلسطيني من سوريا، لكنها لم تتمكن إلى حد كبير من تقديم مساعدة كبيرة[837]. أشار مصدر آخر إلى أنّ 2954 لاجئًا فلسطينيًا من سوريا في مصر تقريبًا يقعون أساسًا في المدن[838]. كما أشار هذا المصدر إلى أن نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا يفتقرون إلى وثائق إقامة سارية، وأصبح من الصعب بشكل متزايد عليهم الحصول على تصاريح إلقامة أو تجديدها بسبب التكاليف المترتبة عليهم[839]. قدمت مصر في البداية للاجئين الفلسطينيين من سوريا تأشيرات سياحية لمدة ثلاثة أشهر، مع فترة تجديد واحدة لمدة ستين يومًا[840]. ومن غير الواضح ما إذا كان الفلسطينيون النازحون من صراعات أخرى، مثل الكويت أو العراق، قد واجهوا مشاكل مماثلة في مصر.

٧. النتائج الرئيسية وجهود أصحاب المصلحة

لتداعيات انعدام الجنسية والافتقار إلى وضع المواطنة الكاملة تأثير مباشر على الوصول إلى الحقوق الاجتماعية التي توفرها الدولة المصرية. إذ يتمتع المواطنون المصريون والأجانب بمستويات مختلفة من المنافع "اعتمادًا على الحقوق التي يرغبون في ممارستها ووضعهم القانوني في البلد"[841]. بحثت الأبحاث الحديثة بدقة وصول اللاجئين إلى هذه الحقوق[842]. وعلى الرغم من إجراء تقييم شامل للروابط بين الجنسية والحقوق الاجتماعية خارج نطاق هذا التقرير، ويوضح الجزء الأول من هذا القسم بعض الآثار المترتبة على عديمي الجنسية أو العاجزين عن إثبات وضع جنسيتهم. يلخص الجزء الثاني بإيجاز بعض التقدم الذي أحرزته الحكومة المصرية والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني في مصر.

---

[836] جامعة بوسطن، كلية حقوق الإنسان الدولية، حماية اللاجئين السوريين، الحاشية 766 المذكورة أعلاه، 84

[837] المرجع ذاته. (موضحا أن "رب كل أسرة فلسطينية يتقاضى 500 جنيه")

[838] بريد إلكتروني من مخبر سرّي، منظمة دولية غير حكومية، إلى كريستوفر كريش وسوزان أكرم، مركز حقوق الإنسان الدولي (24 تشرين الأول / أكتوبر 2021) (في ملف لدى المؤلف)

[839] المرجع ذاته. (علمًا أن تكلفة إصدار تصريح الإقامة وتجديده، لا سيما بسبب التشغيل الآلي لبطاقات الإقامة مؤخرًا، أدى إلى ارتفاع الرسوم المترتبة على اللاجئين الفلسطينيين من سوريا (أي 600 جنيه مصري كل ستة أشهر)، وعدم دفع هذه الرسوم بالكامل قد يؤدي إلى غرامات. تحمل رسوم تسجيل الأطفال حديثي الولادة أيضًا تكلفة كبيرة، وهي عائق آخر أمام وضع الأطفال اللاجئين الفلسطينيين من سوريا)

[840] جامعة بوسطن، كلية حقوق الإنسان الدولية، حماية اللاجئين السوريين، الحاشية 766 المذكورة أعلاه، 85 (مع الإشارة أيضًا إلى أن من تموز / يوليو 2013 إلى تشرين الثاني / نوفمبر 2013، توقفت الحكومة المصرية عن تسليم هذه التأشيرات من دون تقديم أي تفسير

[841] بدوي، قانون الجنسية المصرية، حاشية 270 المذكورة أعلاه، 293

[842] لمراجعة بشكل عام الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه

أ. الحقوق المتأثرة

كما أظهر هذا البحث، قد تمنع الثغرات في قانون الجنسية المصري وتنفيذه، الأفراد من الحصول على الجنسية أو تصحيحها، ونقص الضمانات الكافية لمنع حدوث انعدام الجنسية في مرحلة الطفولة في أجيال من العائلات تفتقر إلى حالة الجنسية. يفتقر عديمو الجنسية في مصر إلى مفتاح الوصول إلى معظم الحقوق والحريات والخدمات التي تقدمها الدولة. وثائق الهوية في مصر إلزامية وضرورية للحصول على الحقوق الاجتماعية التي تضمنها الجنسية[843]. يلقي هذا القسم نظرة فاحصة على الوثائق المطلوبة للتسجيل في السجل المدني والحصول على الهوية والوضع القانوني وكيف يؤدي نقص التوثيق إلى عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية الضرورية للحياة اليومية. لا يمكن لعديمي الجنسية في مصر الوصول إلى الحقوق المحفوظة للمواطنين، مثل الراتب التقاعدي أو حقوق التصويت، ولا يمكنهم الحصول على العديد من الحقوق الممنوحة لغير المواطنين الذين يتمتعون بشكل ما من أشكال الوضع القانوني.

على الرغم من أن الوصول إلى أي حق معيّن يعتمد على الظروف الفردية، يقدم هذا التقرير مراجعة موجزة للقوانين المعنيّة التي تحدد الحقوق التالية: (1) التوظيف و(2) التعليم و(3) الرعاية الصحية و(4) حقوق الأرض والممتلكات و(5) الحماية من الاعتقال غير القانوني والطرد. يتناول هذا القسم أيضًا الرابط بين حال المواطنة / الجنسية للسكان الذين تمت مناقشتهم سابقًا والحقوق الاجتماعية المحددة. هذه ليست قائمة شاملة بالمنافع، كما لا تعالج الضغط النفسي الذي يعانيه عديمو الجنسية وأسرهم عندما يظلون من دون الخدمات الأساسية أو أمن الإقامة أو الوضع لأجيال. نظرًا إلى أن العديد من عديمي الجنسية ينتمون إلى خلفيات أقليات، فمن غير الواضح أحيانًا ما إذا كانت عدم القدرة على الوصول إلى أحد الحقوق ناتجة عن نقص الجنسية أو أي تمييز آخر قد يواجهه الفرد أو المجموعة أيضًا.

1. التوظيف

تضمن المادة 12 من الدستور المصري لعام 2014 الحق في العمل[844]. تنص المادة 13 أيضًا على حقوق العمال والحق في بيئة عمل آمنة[845]. ينظم العمل في مصر قانون العمل رقم 12 لعام 2003 (بصيغته

[843] مانبي، قانون الانتماء، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 87 (النسخة الثانية، تشرين الأول / أكتوبر 2010) (تنص على أن "وثائق الهوية إلزامية لجميع المصريين وضرورية للحصول على فرص العمل والتعليم وتسجيل المواليد والوفيات والاعتراف بالزواج وخدمات الدولة الأخرى، بالإضافة إلى معظم المعاملات التجارية. يرتكب الشخص الذي لا يستطيع إبراز بطاقة هوية وطنية بناءً على طلب من مسؤول تنفيذ القانون جريمة يعاقب عليها بغرامة تتراوح بين 100 و200 جنيه مصري [لدى كتابة هذا التقرير، ما يقارب 6.35-12.71 دولار أميركي]. ")

[844] دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، المادة 12 (القضاء أيضًا على العمل الجبري، إلا عند تقديم خدمة عامة لفترة زمنية محددة وبأجر عادل)

[845] المرجع ذاته، المادة 13 (بما في ذلك حظر الفصل التعسفي)

المعدلة)[846]. على الرغم من أن مصر تضمن الحق في العمل، إلا أن الحصول على عمل صعب بالنسبة للكثيرين. قُدِّر معدل البطالة الإجمالي في مصر بين 7–10.45٪ عام 2020[847]، ويُقدَّر أن حوالي 68٪ من الوظائف الجديدة للقوى العاملة في مصر هي في قطاعات التوظيف غير الرسمي[848]. كما تُعدّ وثائق الهوية الإلزامية لجميع المصريين، ضرورية للحصول عليها[849]. يكمن الفرق الرئيسي في الأهلية للعمل بموجب قوانين العمل المصرية، كما هو الحال في العديد من البلدان، بين المواطنين المصريين والمواطنين الأجانب. في عام 1978، اعتمدت مصر قانون العمل رقم 48 لعام 1978 الذي نصّ على أن "توظيف مواطني الدول العربية يجب أن يتم على أساس المعاملة بالمثل" في القطاع العام[850]. كما نص القانون على أن امتيازات خاصة يجب أن تُمنح "للأجانب المتزوجين من مصريين [وأن] أي شخص غير محدد الجنسية أقام في مصر بشكل مستمر ودائم لمدة لا تقل عن خمسة عشر عامًا يجب أن يُعطى الأولوية كما ينبغي للاجئين السياسيين"[851]. ينصّ قانون العمل رقم 851 رقم 25 لعام 1982 على أنه لا يجوز للرعايا الأجانب أن يتجاوزوا 10٪ من إجمالي عدد الموظفين في شركة معينة، ما يحمي المواطنين المصريين من المنافسة العمالية بينما يستبعد أيضًا العديد من اللاجئين من فرص العمل المحتملة[852]. ينصّ قانون العمل رقم 43 لعام 1988 أيضًا على شروط الحصول على تصريح عمل: (1) لا يمكن للموظف الأجنبي التنافس مع القوى العاملة المصرية، (2) يجب أن يكون لدى الموظف الأجنبي المؤهلات المحددة التي يحتاجها صاحب العمل، و(3) خبرة الأجنبي يجب أن يتطابق الموظف مع الوظيفة التي يُطلب من أجلها التصريح[853]. وفي الواقع، يُعامل الأشخاص الذين يعجزون عن إثبات حالة جنسيتهم مع الوثائق المطلوبة، كمواطنين أجانب، وبالتالي يتم تقييد وصولهم إلى العمل.

---

[846] لمراجعة قانون العمل رقم 12 لعام 2003 (إصدار قانون العمل) (مصر). كما صادقت مصر على عدد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم. تمنح المادة 7 من هذه الاتفاقية كافة الحقوق المنصوص عليها في الدستور المصري لمن يعتبرون عاملين مهاجرين وأسرهم.

[847] سجّل معدل البطالة في مصر 7.9٪ عام 2020، موقع إيجيبت توداي، (23 حزيران / يونيو 2021)؛ معدل البطالة الإجمالي (٪ من إجمالي القوى العاملة ((تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) - مصر، الجمهورية العربية، البنك الدولي، https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=EG (آخر زيارة للموقع في 30 كانون الثاني / يناير 2021).

[848] محمد سليمان، الاقتصاد غير الرسمي في مصر: سبب مستمر للاضطرابات، مجلة كولومبيا للشؤون الدولية (29 تشرين الأول / أكتوبر 2020)

[849] مانبي، قانون الانتماء، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 87 (الطبعة الثانية، تشرين الأول / أكتوبر 2010).

[850] عاصم خليل، اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية، الحاشية 378 المذكورة أعلاه، 47. وقد انعكس هذا لاحقًا في شرط المعاملة بالمثل في القطاع الخاص بموجب قانون العمل رقم 137 لعام 1981 (ألغي لاحقًا). لمراجعة مصر (483)، منظمة العمل الدولية، http://ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_lang=ar&p_isn=64693&p_country=EGY&p_count=483 (آخر زيارة للموقع 30 كانون الثاني / يناير 2022) (تقديم جدولة رموز العمل المصرية السارية حاليًا).).

[851] عاصم خليل، اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية، الحاشية 378 المذكورة أعلاه، 46.

[852] العابد، الفلسطينيون في مصر منذ عام 1948، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 92.)

[853] المرجع ذاته، (نقلاً عن القانون رقم 43 لعام 1988)

تظهر المشاكل المتداخلة لانعدام الجنسية ومتطلبات التوثيق وحقوق العمل بشكل جيد في حالة الفلسطينيين. يُعامل العديد من الفلسطينيين كرعايا أجانب على الرغم من إقامتهم في مصر لسنوات[854]. على الرغم من أنهم "معفون رسميًا من مبدأ عدم المنافسة مع سوق العمل المصري"[855]، إلا أن العديد من الفلسطينيين أُجبروا على العمل في القطاع غير الرسمي بسبب البيروقراطية المصرية[856]. فيما يتعلق بالفلسطينيين القادرين على الحصول على وثائق هوية كافية، فهذه مشكلة حادة بشكل خاص[857]. يضع الإطار القانوني المصري العبء على عاتق أصحاب العمل لإثبات أن توظيف فلسطيني يمكن اعتباره موظفًا أجنبيًا يفي بالمتطلبات الأخرى المنصوص عليها في قانون العمل. في الآونة الأخيرة، على الرغم من أن القرارات الوزارية السابقة "أعفت الفلسطينيين واللاجئين وعديمي الجنسية من أمور مثل متطلبات تصريح العمل وتكلفة تصريح العمل... لم يذكر القرار الوزاري الأخير رقم 2019/160 ما إذا كانت هذه الإعفاءات لا تزال سارية [مشيرًا إلى أن] فقط مواطني البلدان التي أبرمت مصر معها اتفاقية المعاملة بالمثل معفون من متطلبات التصريح ومن تكلفة تصريح العمل"[858]. هذا التغيير يجعل قدرة الفلسطينيين على الحصول على تصاريح العمل أكثر غموضًا، رغم تأثيره الذي لم يوثق بعد. لذا لم يتمكن العديد من الفلسطينيين عمليًا من الحصول على تصاريح عمل، ما يعني أنهم عاجزون عن الحصول على تصاريح الإقامة المصرية أو تجديدها، ما أدى إلى حلقة من الضعف. لاحظت الجامعة الأميركية في القاهرة تحديدًا نقاط الضعف التي يعانيها الفلسطينيون النازحون مؤخرًا من سوريا[859]. توضح هذه الحواجز التي يواجهها الفلسطينيون في مصر في الحصول على الحقوق الاجتماعية، لا سيما من دون مسار للحصول على الجنسية الذي قد يكون تأثيره أكبر بكثير على عديمي الجنسية في مصر.

2. التعليم

التعليم العام مكفول بموجب القانون المحلي المصري والتزامات مصر بموجب القانون الدولي. وبموجب المادة 19 من الدستور المصري لعام 2014، لكل مواطن الحق في التعليم[860]. التعليم الإلزامي حتى المرحلة الثانوية

---

[854] مصر: معلومات عن بطاقات الهوية الوطنية بما في ذلك الشكل؛ متطلبات وإجراءات الحصول على البطاقة، وما إذا كان يمكن الحصول على المستندات المطلوبة للتقدم بطلب للحصول على بطاقة عن طريق وكيل (2010 – حزيران / يونيو 2016)، مجلس الهجرة واللاجئين في كندا (26 أيار / مايو 2016)

[855] الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 109 (مع ملاحظة أن درجة تنفيذ هذه الإعفاءات غير واضحة).

[856] المرجع ذاته، 117؛ لمراجعة أيضًا العبد، الفلسطينيون في مصر منذ عام 1948، الحاشية 11 المذكورة أعلاه، 93

[857] مانبي، قانون الانتماء، الحاشية 32 المذكورة أعلاه، 87

[858] مارينا أندراد وآخرون، مركز السياسة الدولية من أجل النمو الشامل واليونيسف، تحسين الحماية الاجتماعية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في مصر: نظرة عامة على الممارسات الدولية 54 (2021)

[859] الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 117

[860] دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، المادة 19 (ذات المادة تجعل التعليم إلزاميًا حتى بعد نهاية المرحلة الثانوية، وتضع حدًا للإنفاق الحكومي على التعليم (أي يتطلب 4٪ من الإجمالي الناتج الوطني على برامج التعليم العام)

مجاني أيضًا للمصريين[861]. ومصر من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل التي تنص المادة 28 منها على الحق في التعليم وتكافؤ الفرص في الحصول على هذا الحق[862]. يُنظم القبول في المدرسة الابتدائية (أي من سن السادسة إلى سن الثانية عشرة) بموجب القرار رقم 154 لعام 1989 الصادر عن وزير التعليم الذي ينص على أن التسجيل يجب أن "يكون مصحوبًا بشهادة ولادة الطفل الأصلية أو نسخة رسمية عنها... وفقًا للمادة 29 من قانون الطفل المعدل"[863]. يخضع القبول في المدارس للسنوات الثلاث التالية من التعليم (التعليم الإعدادي) حتى سن الخامسة عشرة" بشرط اجتياز "التعليم الابتدائي؛ والقبول في الصف الأول من التعليم الثانوي مشروط بحيازة شهادة إتمام التعليم الإعدادي"[864]. تعتبر الفترة الأولية من التعليم الابتدائي ضرورية للالتحاق بالفترات اللاحقة من التعليم وإتمامها. ويميّز نظام التعليم المصري أيضًا بين الرعايا الأجانب والمواطنين المصريين، وكما لوحظ، لا يمكن الوصول إلى التعليم الابتدائي العام من دون شهادة ولادة سارية المفعول.

يسمح المرسوم الوزاري 24 لعام 1992 لمجموعات معينة من اللاجئين بالحصول على التعليم العام، بينما يواجه اللاجئون مشاكل خاصة في الحصول على التعليم. على سبيل المثال، واجه اللاجئون السوريون صعوبات في تسجيل الأطفال في المدارس، "بسبب افتقارهم إلى الوثائق المطلوبة"[865]. هذا وعلى الرغم من حقيقة عقد اتفاقية ثنائية بين سوريا ومصر للسماح بالاعتراف المتبادل بشهادات التعليم. بينما تفاوضت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اتفاقية للسماح للأطفال السوريين بالجلوس للامتحانات الوطنية من دون مثل هذه الوثائق، كانت الاتفاقية مشروطة بحصول والدي الطفل على إقامة سارية المفعول في مصر[866]. تشير التقارير إلى أن "الوثائق المطلوبة قد تشمل تصريح إقامة صادر عن الحكومة وشهادة الولادة جواز سفر ساري المفعول أو وثيقة هوية وطنية وشهادة مدرسية أصلية من بلد المنشأ ورسالة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر". مع ذلك، أنشأت وزارة التربية والتعليم اختبار تحديد المستوى للأطفال الذين يفتقرون إلى هذه المستندات حتى يتمكنوا من "الوصول إلى المدرسة والحصول على تصريح إقامة، بناءً

---

[861] المرجع ذاته

[862] اتفاقية حقوق الطفل، الحاشية 292 المذكورة أعلاه، المادة

[863] المعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن، حماية التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 56 (حزيران / يونيو 2016)

[864] المرجع ذاته، 56-57

[865] المرجع ذاته، 61-62. لمراجعة وانس كارلير، الفجوة التعليمية الواسعة لأطفال اللاجئين السوريين، حقوق الأطفال (2018) (مع ملاحظة أن في استطلاع أجرته منظمة الخطة الدولية عام 2015، 4٪ لم يذهبوا إلى المدرسة، بينما "56٪ التحقوا بالمدارس العامة و15٪ ارتادوا المدارس الخاصة و37٪ التحقوا بالمراكز التعليمية" وعام 2016، ذكرت المفوضية أن:" 82٪ من الأطفال السوريين اللاجئين كانوا يذهبون إلى المدرسة؛ منهم أكثر من 87٪ التحقوا من خلال نظام المدارس العامة. ")

[866] المعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن، حماية التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحاشية 863 المذكورة أعلاه، 56، 61-62

على تسجيلهم في المدرسة"[867]. يمكن لهذه المتطلبات أن تمنع العديد من الأطفال من الالتحاق بالمدرسة، وقد يكون استبدال التقييمات التعليمية لأولئك الذين يفتقرون إلى الوثائق مشكلة أيضًا، لأن الأطفال النازحين بسبب النزاع قد لا يكونون قادرين على الأداء الجيد في اختبارات التقييم ويحتاجون إلى دعم إضافي للبقاء في فئتهم العمرية، بدلاً من إعاقتهم أو منعهم من الدراسة تمامًا.

3. الرعاية الصحية

ينصّ الدستور المصري على أن "للمواطنين فقط الحق في الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية الشاملة"[868]. وبالتالي فإن التمييز الأساسي في استحقاق هذه المنافع يكون بين المواطنين وغير المواطنين[869]. فيما يتعلق بحصول غير المواطنين على الرعاية الصحية، لا يميز القانون المصري بين "حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين النظاميين على أساس وضعهم القانوني أو جنسيتهم"[870]. تجرم المادة 18 من الدستور المصري "حرمان أي شكل من أشكال العلاج الطبي لأي إنسان" في حالات الطوارئ، ما يعني أن في حالات الطوارئ، لا يمكن حرمان غير المواطنين وغير المواطنين من الوصول إلى العيادات أو المستشفيات"[871]. يُكفل للأطفال، بغض النظر عن جنسيتهم، كحد أدنى الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل[872]. وبموجب قانون الطفل المصري، "التطعيمات الإجبارية المجانية والرعاية الصحية والتغذية الأساسية والرعاية الخاصة لذوي الإعاقة" مكفولة لجميع الأطفال بغض النظر عن وضعهم القانوني، لكن من غير الواضح إلى أي مدى يمكن تقديم الرعاية الصحية عمليًا تعتمد على الوثائق[873].

تعمل مصر حاليًا على تطوير نظام تأمين صحي شامل وفقًا للقانون رقم 2 لعام 2018[874]. وليس من الواضح ما إذا كان هذا القانون سيميز على أساس الجنسية أو حالة المواطنة، أو ما إذا كان سيشمل اللاجئين والمهاجرين تحديدًا[875]. ومع ذلك، فإن مخطط التأمين الصحي المخطط له "يشمل فقط الرعايا الأجانب الذين يملكون تصريح إقامة دائمة أو مؤقتة للعمل أو السياحة أو التعليم"[876]. في الوقت الحالي، هذا المخطط غير ساري

---

[867] اليونيسف، المناهج والاعتماد والشهادات للأطفال السوريين في سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر 97 (آذار / مارس 2015)
[868] الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 173 (نقلاً عن دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، المادة 17-18
[869] المرجع ذاته، 173
[870] المرجع ذاته
[871] المرجع ذاته، (نقلاً عن دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، المادة 138)
[872] المرجع ذاته، 174
[873] المرجع ذاته، 173-174
[874] المرجع ذاته، 174
[875] المرجع ذاته
[876] المرجع ذاته، 175

المفعول، وسيُنفذ على عدة مراحل على مدى أربعة عشر عامًا[877]. بمجرد تطبيق القانون رقم 2 لعام 2018 بالكامل، سيُلغى العديد من قوانين التأمين الصحي الحالية، لكن العديد منها سيبقى ساري المفعول[878]، ومن بينها القانون رقم 79 لعام 1975 الذي ينص على تأمين العمال بموجب قانون العمل المصري و"قوانين تأمين صحي محددة للنساء اللواتي يعولن أنفسهن، وللمزارعين والعمال الزراعيين، وللأطفال في سن ما قبل المدرسة وللطلاب"[879]. يجب على الأشخاص الذين لا يندرجون في هذه الفئات "تمويل رعايتهم الطبية والعلاج اللازم بأنفسهم"[880]. نصت المراسيم الحكومية السابقة على أن "الأجانب يدفعون رسومًا للمستشفى تختلف عن المصريين"[881]، لكن من غير الواضح تحديدًا ما هي الرسوم المخصصة حاليًا للمصريين مقابل غير المواطنين، أو كيف يمكن أن يتغير ذلك في المستقبل[882].

حتى المواطنين المصريين يواجهون تحديات في تقديم المستندات المطلوبة للحصول على الرعاية الصحية. فمثلًا، أُبلغ عن بعض الحالات لبهائيين يحملون بطاقات هوية عليها شَرطة لكلمة "دين" الذين حُرموا من الوصول إلى "الخدمات العامة مثل الصحة"[883]. بما أن البهائيين يواجهون صعوبات مستمرة في "الحصول على بطاقات الهوية" وكذلك في "الاعتراف بالزواج وكفالة الإقامة الدائمة للزوج الأجنبي"، يمكن أن يواجه البالغون البهائيون وأطفالهم مشاكل في الوصول إلى الرعاية الصحية[884]. يشير تقرير إلى منع الأطفال البهائيين الذين ليس يملكون شهادات ولادة من تلقي التطعيمات من وزارة الصحة وفروعها المحلية[885]. في حالة أخرى، أشار رجل مصري بهائي إلى أن بسبب التمييز ضد البهائيين، أجبر على الزواج من زوجته (مسلمة ومواطنة مصرية) في الولايات المتحدة؛ عند عودته إلى مصر، لم يكن قادرًا على الحصول على شهادة ولادة لابنه (المولود أيضًا في الولايات المتحدة)[886]. يوضح هذا ضرورة الحصول على شهادة ولادة مصرية للحصول على الرعاية الصحية، لكن أيضًا التمييز المستمر ضد البهائيين المرتبط بوثائق هويتهم.

---

[877] المرجع ذاته

[878] المرجع ذاته، 175-176

[879] المرجع ذاته، 176

[880] المرجع ذاته، 178

[881] المرجع ذاته، 179

[882] المرجع ذاته، 179، رقم 212

[883] شهيرة أمين، مشهد الحرية الدينية في مصر الجديدة، 42 مؤشر على الرقابة 108 (2013)

[884] مالك، تقرير عن قانون المواطنة في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 16

[885] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومنظمة هيومن رايتس ووتش، تدخل الدولة بالحرية الدينية، الحاشية 531 المذكورة أعلاه، 40

[886] فارغه دانا، قانون الأسرة والمواطنة: دراسة حالة للبهائيين المصريين 25 (1 حزيران / يونيو 2014) (أطروحة ماجستير، الجامعة الأميركية في القاهرة) (في ملف بالجامعة الأميركية في القاهرة، مؤسسة المعرفة في الجامعة الأميركية في القاهرة

4. حقوق السكن والأرض والملكية

بموجب دستور 2014، يتمتع المواطنون فقط بالحق في السكن[887]، رغم حظر التمييز على أساس العرق أو العرق أو الدين[888]، وقانون الطفل يحمي حقوق السكن "لجميع الأطفال وليس المواطنين فقط"[889]. بشكل عام، ينظم القانون المدني المصري، القانون رقم 136 لعام 1981 بشأن تنظيم تأجير وبيع الممتلكات، والقانون رقم 136 بشأن العلاقة بين المستأجر والمؤجر[890]. يضمن القانون رقم 236 بشكل عام لغير المواطنين ذات حقوق الملكية التي يتمتع بها المواطنون، على الرغم من إمكانية إنهاء عقود الإيجار التي عقدها المهاجرون غير النظاميين (لا ينطبق هذا على اللاجئين أو المهاجرين النظاميين الذين يحملون تصاريح إقامة سارية)[891]. بالإضافة إلى ذلك، يُحظر على جميع الأجانب "امتلاك الأراضي الزراعية مثل الأراضي القاحلة الصالحة للزراعة والصحراء"[892]. يحظر على غير المواطنين "امتلاك الأراضي في المنطقة [المناطق] الحدودية" من دون موافقة وزير الدفاع[893]. كما يمنح قانون حالة الطوارئ في مصر "الحكومة الحق في مصادرة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة" ويسمح لها "بإخلاء الأراضي أو تطويقها من أجل الأمن القومي"[894]. منذ قانون حالة الطوارئ "ينطبق على جميع الأشخاص في مصر"[895]، ليس من الواضح ما إذا كانت حالات حرمان معينة من الممتلكات (كما في سيناء) قد تنتج عن عدم الحصول على الجنسية وحدها[896]. أنهت مصر مؤخرًا حالة الطوارئ على مستوى البلد؛ في حين أن هذا تطور مرحب به، فمن غير الواضح ما إذا كان سيكون له تأثير كبير على حقوق الملكية، ناهيك عن الحقوق المدنية الأخرى[897].

إن الحظر المفروض على امتلاك الأراضي الزراعية (بما في ذلك الأراضي القاحلة أو الصحراوية القابلة للزراعة) وحظر امتلاك الأراضي في المناطق الحدودية[898] له تأثير متباين على السكان البدو لا سيما في

---

[887] الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 210.
[888] المرجع ذاته، 210؛ دستور مصر، الحاشية 4 المذكورة أعلاه، المادة 154
[889] المرجع ذاته
[890] المرجع ذاته
[891] المرجع ذاته
[892] المرجع ذاته، (نقلاً عن المرسوم رقم 15 لعام 1963، الحاشية 185 المذكورة أعلاه، المادة 1)
[893] المرجع ذاته، 210 (نقلاً عن الأمر العسكري رقم 62 لعام 1940، الحاشية 186 المذكورة أعلاه، المادة 1 و4)
[894] المرجع ذاته، 213 (نقلاً عن القانون رقم 162 لسنة 1958 (بشأن حالة الطوارئ)، 28 أيلول / سبتمبر 1958 (مصر)
[895] المرجع ذاته، 213 (نقلاً عن المرسوم رقم 15 لعام 1963، الحاشية 185 المذكورة أعلاه، المادة 1)
[896] لمراجعة مثلًا، هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2020: أحداث مصر لعام 2019 3 (2020).
[897] مصر: إنهاء حالة الطوارئ بداية لكنها غير كافية، هيومن رايتس ووتش (26 تشرين الأول / أكتوبر 2021) ؛ فيفيان بي، قائد مصر ينهي حالة الطوارئ، ويقول إن الأمر لم يعد مطلوبًا، صحيفة نيويورك تايمز (25 تشرين الأول / أكتوبر 2021).)
[898] الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 211 (2020) (نقلاً عن المرسوم رقم 15 لعام 1963، الحاشية 185 المذكورة أعلاه، المادة 1).)

سيناء[899]. فرضت مصر قيودًا على ملكية العقارات في سيناء، ما أضرّ بالعديد من البدو الذين يفتقرون إلى "شهادات ولادة أو بطاقات هوية"[900] والذين يعجزون عن دفع رسوم تسجيل الأرض[901]. لذا بسبب الافتقار إلى شهادات الولادة ووثائق الهوية، يُترك الكثير من البدو لا سيّما البالغين، يواجهوا مصادرة الأراضي أو الممتلكات من قبل الحكومة المصرية. وقد تفاقم هذا بسبب تهجير الحكومة المصرية للمجتمعات البدوية في سيناء[902]. بالإضافة إلى ذلك، ينصّ المرسوم بقانون رقم 14 لعام 2012 بشأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء على أن المواطنين المجنسين ومزدوجي الجنسية والمصريين ذوي الوالد الأجنبي، يُحظر تملّك الأراضي والممتلكات في شبه جزيرة سيناء، ويقتضي التصرف فيها (أي بيعها) في غضون ستة أشهر[903]. يقيّد القرار الوزاري رقم 959 لعام 2012 بيع هذه الأراضي أو الممتلكات "لمواطن مصري أبواه مصريان ولا يحملان جنسية أخرى"[904]. عدّل المرسوم رقم 95 لعام 2015 هذه القوانين للسماح لغير المصريين أو مزدوجي الجنسية، ممن لهم سند ملكية أرض في سيناء "بالاحتفاظ ببعض الحقوق مثل حق الانتفاع... وسند ملكية الممتلكات غير المنقولة المقامة على الأرض" لكن بشرط أن يبقى التصرف في سند ملكية الأرض لفرد يحمل الجنسية المصرية فقط[905]. وعمليًا، بما أن "العديد من البدو هم من والدَيْن من دون سجلات هوية و / أو حصلوا على جنسية إضافية عندما غادروا سيناء أثناء الاحتلال الإسرائيلي"، إلى جانب حواجز أخرى، فقد لا يتمكنون من الامتثال لهذه اللوائح[906]. من المستحيل تلبية هذه المتطلبات للسكان عديمي الجنسية تمامًا مثل أعضاء العزازمة.

5. الحماية من الاعتقال والطرد

الحق في عدم التعرض للاحتجاز التعسفي أو الطرد غير القانوني هو معيار مقبول في القانون الدولي لحقوق الإنسان[907]. وهذا ينطبق خاصة في حالة اللاجئين وطالبي اللجوء، لا سيما في الحماية من عدم الإعادة القسرية[908]. بشكل عام، للمهاجرين غير النظاميين الحق في المعاملة الإنسانية إذا احتجزوا[909]. وللمهاجرين

---

899 لمراجعة ثريا التركي ودونالد كول، الأرض والهوية بين بدو أولاد علي: الساحل الشمالي الغربي لمصر، في المجتمعات البدوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 634، 639 (دان تشاتي، طبعة 2006) (وصف "القضية الشائكة" للأرض وملكية العقارات بمرسي مطروح

900 أميليا سميث، في ظل الحرب على الإرهاب، تقوم مصر بتطهير عرق بدو سيناء، مراقبة الشرق الأوسط (7 آب / أغسطس 2019)

901 بريد إلكتروني من مخبر سرّي، الحاشية المذكورة أعلاه 595 (علمًا أن الرسوم تختلف بحسب مكان العقار وحجمه؛ في سانت كاترين وحدها قد تتراوح بين 175-700 جنيه مصري للمتر المربع، بينما في مناطق أخرى من مصر، تكون هذه الرسوم عادة أعلى بكثير)

902 لمراجعة الجيش المصري يطلق عملية واسعة النطاق في سيناء، مراقبة الشرق الأوسط (10 شباط / فبراير 2018).

903 مالك، تقرير عن قانون المواطنة في مصر، الحاشية 33 المذكورة أعلاه، 1.

904 المرجع ذاته

905 المرجع ذاته

906 إفريم غورموس، البدو والمساحات الحدودية الواقعة بين شمال سيناء، 25 سياسة البحر المتوسط 289، 299-301 (2020)

907 لمراجعة مثلًا، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 12 تشرين الأول / أكتوبر 1984، 1465 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، 85

908 المرجع ذاته، الحاشية المذكورة أعلاه، الجزء الثالث، ب، 4

909 الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 240

غير الشرعيين الحق في إجراءات فردية (بما في ذلك الاستئناف) قبل أن يُطردوا بشكل قانوني[910]. يحظر الدستور المصري لعام 2014 التعذيب أثناء الاحتجاز، كما ينص القانون المحلي المصري على معايير أساسية للأشخاص المحتجزين. بينما يسمح القانون المصري "باحتجاز [غير المواطنين] في انتظار الترحيل"[911]. ثمّة متطلبات إجرائية أثناء السجن، رغم أن غير المواطنين يواجهون قضايا معينة في بعض الحالات لأن المحاكم "قد تحتجز مؤقتًا غير المقيمين حتى الحصول على عنوان ثابت في المحكمة المختصة" التي قد تكون مستحيلة عمليًا للعديد من اللاجئين والمهاجرين[912]. كما يحدّ قانون حالة الطوارئ بشدة من الحماية الإجرائية، لأنه يسمح باحتجاز الأفراد إذا اشتبهوا في أنهم يشكلون خطرًا على الأمن أو النظام العام في مصر، ويجوز احتجاز الأشخاص لمدة شهر واحد قابلة للتجديد من دون محاكمة[913]. كما هو مذكور أعلاه، ليس من الواضح ما إذا كان التراجع الأخير عن قانون حالة الطوارئ لعام 1958 سيضمن حماية أقوى في المستقبل[914]. علاوة على ذلك، يسمح تعديل 2014 لقانون الطوارئ للمحتجزين بتقديم شكوى ضد أمر الاعتقال، لكن فقط إذا كانوا قد تعرضوا بالفعل للاحتجاز لمدة ستة أشهر[915].

اللاجئون والمهاجرون في مصر عرضة للاحتجاز أو الطرد، لا سيما إذا كانوا عديمي الجنسية أو يفتقرون إلى وثائق الهوية. تتمتّع قلة من اللاجئين أو المهاجرين عمليًا بإمكانية الوصول الكافي إلى الحماية من انتهاكات حقوقهم. لذا قد يتعرض اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون لعقوبات جنائية أو للاحتجاز الإداري بسبب الدخول أو الإقامة أو الخروج غير المصرح به، رغم أن الاحتجاز الإداري هو الأكثر شيوعًا[916]. بينما لا تدير مصر منشآت منفصلة للاحتجاز المتعلق بالهجرة، وفقًا للمرسوم رقم 659، خُصص خمسة سجون للاحتجاز المؤقت لغير المصريين الذين ينتظرون الترحيل[917]. بحسب منظمات حقوق الإنسان، هذه الظروف لا تُحتمل

[910] المرجع ذاته، 244
[911] المرجع ذاته، 241
[912] المرجع ذاته، 241
[913] المرجع ذاته، 242 (نقلاً عن القانون رقم 162 لعام 1958 (بشأن حالة الطوارئ)، 28 أيلول / سبتمبر 1958 (مصر)
[914] لمراجعة مثلًا، مصر: إنهاء حالة الطوارئ كبداية لكنها غير كافية، هيومان رايتس ووتش (26 تشرين الأول / أكتوبر 2021)
[915] المرجع ذاته
[916] مشروع الاحتجاز العالمي. احتجاز المهاجرين في مصر: المحاكم العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان والظروف السيئة وشركاء الاتحاد الأوروبي (2018)
[917] تشمل المرافق: سجن القناطر الخيرية للرجال وسجن القناطر الخيرية للنساء وسجن الإسكندرية وسجن بورسعيد وسجن طره. مشروع الاحتجاز العالمي، الملف الشخصي لبيانات احتجاز المهاجرين في مصر 5 (2020)

في مثل هذه المرافق، بما في ذلك الاكتظاظ ونقص الرعاية الطبية، ما يؤدي إلى أمراض خطيرة بين المحتجزين[918].

يمكن أيضًا احتجاز اللاجئين إذا لم يعترف مسؤولو الدولة ببطاقات الهوية الرسمية للمفوضية على أنها تصاريح إقامة سارية، على الرغم من الإفراج عن اللاجئين المسجلين في غضون أسابيع[919]. ومع ذلك، يتعرض الأفراد غير المسجلين لفترات طويلة من الاحتجاز الإداري من دون تحديد حد أقصى لها في القانون المصري[920]. وفيما يتعلق بالمحتجزين لفترات أطول، لا تُطبق العقوبات الجنائية "بشكل منهجي"، لكن غالبًا ما يُفرض الاحتجاز الإداري إلى أن يتم ترحيل المهاجرين أو تسوية قضاياهم[921].

وسبق أن تعرضت مصر لانتقادات لترحيلها لاجئين في انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية[922]. فأُبلغ عن مئات السوريين تم ترحيلهم بعد التغيير من سياسة الباب المفتوح للاجئين السوريين إلى متطلبات دخول أكثر صرامة[923]. وفقًا لمشروع الاحتجاز العالمي، رُحّل ما يقارب 476 سوريًا أو مُنعوا من الدخول مصر في تموز / يوليو 2014[924]، وأفادت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بأن 6800 سوري اعتُقلوا واحتُجزوا من آب / أغسطس 2013 إلى أيلول / سبتمبر 2014[925]. وبين كانون الثاني / يناير وآب / أغسطس 2016، ذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن السلطات المصرية احتجزت 4600 لاجئ وطالب لجوء ومهاجر يحاولون العبور إلى أوروبا، بزيادة قدرها 25٪ عن إجمالي عدد المحتجزين في 2015[926]. أفادت

---

[918] مصر: احتجاز لاجئين سوريين وإجبارهم على العودة، هيومن رايتس ووتش (10 تشرين الثاني / نوفمبر 2013). لمراجعة أيضًا البيان الصحفي، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، يجب على الحكومة المصرية توفير رعاية صحية عاجلة للاجئين السوريين المحتجزين في مصر (25 تشرين الثاني / نوفمبر 2013)

[919] الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 245؛ مشروع الاحتجاز العالمي، احتجاز المهاجرين في مصر، الحاشية 916 المذكورة أعلاه، 7

[920] المرجع ذاته، 5، 7

[921] المرجع ذاته، 8

[922] مبادرة منظمات حقوقية تطالب مصر بإنهاء الاحتجاز التعسفي للاجئين وحقوق اللاجئين الدولية (15 آذار / مارس 2015)

[923] في 8 تموز / يوليو 2013، فرضت سياسة دخول جديدة على السوريين الذين يصلون إلى مصر الحصول على تأشيرة وتصريح أمني قبل الوصول. مصر: لا تعيدوا طالبي اللجوء إلى سوريا، هيومن رايتس ووتش (10 تموز / يوليو 2013). مشروع الاحتجاز العالمي، احتجاز المهاجرين في مصر، الحاشية 916 المذكورة أعلاه، 11. جهاد أباظة، التوظيف والاحتجاز والتسجيل: حول اللاجئين السوريين في مصر، موقع ديلي نيوز إيجيبت (7 نيسان / أبريل 2015)

[924] مشروع الاحتجاز العالمي، احتجاز المهاجرين في مصر، الحاشية 916 المذكورة أعلاه،

[925] باتريك كينجسلي، اللاجئون السوريون اليائسون يخاطرون بالجميع في محاولة للوصول إلى أوروبا، صحيفة ذا جارديان (18 أيلول / سبتمبر 2014)

[926] مأساة قارب المهاجرين واللاجئين والمغادرة غير النظامية من مصر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (23 أيلول / سبتمبر 2016)؛ لمراجعة أيضًا مشروع الاحتجاز العالمي، احتجاز المهاجرين في مصر، الحاشية 916 المذكورة أعلاه، 6-7 (مع ملاحظة أن التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي في "إدارة الهجرة" أدى إلى تكثيف الجهود لمنع المهاجرين واللاجئين من دخول أوروبا)

منظمة العفو الدولية أيضًا أن مصر رحّلت ما لا يقل عن خمسين طالب لجوء، من بينهم طفلان، من إثيوبيا وإريتريا والسودان بين كانون الثاني / يناير ونيسان / أبريل 2017[927].

يخضع أي طالب لجوء مرفوض ويتجاوز سن الثامنة عشرة للترحيل الفوري، لكن أولئك الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة أو الذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عامًا ولديهم أطفال، هم أقل عرضة للترحيل[928]. الأشخاص غير المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمن فيهم المهاجرون لأسباب اقتصادية، معرضون لخطر الاحتجاز الإداري المطول[929]. وهذا أيضًا يترك الفلسطينيين الذين لا يملكون وثيقة لاجئ صالحة أو أي شكل آخر من أشكال الجنسية المقبولة في وضع ضعيف بشكل خاص، ونتيجة لذلك "يعيش العديد من الفلسطينيين بشكل غير قانوني من دون إقامة في مصر ومعرضون لخطر السجن أو الترحيل"[930]. كما لوحظ، فقد نفذت مصر عمليات ترحيل متعددة للفلسطينيين النازحين بسبب النزاع في سوريا، بسبب انتهاك لالتزام مصر بعدم الإعادة القسرية[931].

ب. جهود أصحاب المصلحة وإنجازاتهم

كما هو موضح في هذا التقرير، اتخذ العديد من أصحاب المصلحة خطوات لمكافحة انعدام الجنسية في مصر. يلخص هذا القسم بإيجاز ويعرض بعض الجهود المهمة التي بذلتها بالفعل الحكومة المصرية والمجتمع المدني المصري والمنظمات المحلية والأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية.

1. الحكومة المصرية

اتخذت مصر عدة خطوات إيجابية للتخفيف من حالات انعدام الجنسية. إذ قدمت مصر مراجعات لقانون الجنسية عامَيْ 2004 و2011 لحالة الجنسية لآلاف الأفراد، وجسّدت الممارسات الجيدة في معالجة حالات انعدام الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[932]. يضمن تقنين الحق في منح الجنسية لأي من الوالدين في المادة 6 من الدستور المصري لعام 2014 الطبيعة الأساسية لهذا الحق على أساس غير تمييزي[933]. هذه الإنجازات مهمة للأفراد الذين سيكونون لولا ذلك عديمي الجنسية.

---

927 منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 18/2017 حالة حقوق الإنسان في العالم 155 (2018).

928 الجامعة الأميركية في القاهرة، حقوق اللاجئين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 246

929 مشروع الاحتجاز العالمي، احتجاز المهاجرين في مصر، الحاشية 1 المذكورة أعلاه، 246

930 عاصم خليل، اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية، الحاشية 378 المذكورة أعلاه، 37.

931 لمراجعة مثلًا، مصر: لا تجبر الفلسطينيين على العودة إلى سوريا، هيومان رايتس ووتش (18 كانون الثاني / يناير 2013)؛ مصر ترحل سوريين فلسطينيين إلى مناطق الصراع، موقع المونيتور (25 آب / أغسطس 2014)

932 قانون رقم 154 لعام 2004، الحاشية 145 أعلاه

933 دستور مصر، الحاشية 4 أعلاه، المادة 16؛ لمراجعة أيضاً القانون رقم 154 لعام 2004، الحاشية 145 أعلاه

كما اتخذت مصر خطوات، في الماضي والحاضر على حد سواء، لتسهيل التسجيل المدني للسكان المستضعفين. مثلًا، وقبل عام 2012، كان ضباط التسجيل المصريون يسافرون إلى منازل المجتمعات النائية في سيناء، والبدو في المقام الأول، لمساعدة الأفراد على إكمال تسجيلهم المدني، ويبدو أن هذه الخدمة لم تستمر[934]. عام 2021، افتتح وزير الداخلية أيضًا مكاتب جديدة للتسجيل المدني، وتضمنت أنظمة مؤتمتة إضافية للترجمة، وساعات ممتدة لبعض المناطق بهدف خدمة الاحتياجات العامة بشكل أفضل[935]. توفر هذه الممارسات المبتكرة وسيلة مهمة للمواطنين المصريين للوصول إلى عمليات التسجيل المدني، ويمكن تطويرها بشكل أكبر لتقليل نقاط الضعف، لا سيما بالنسبة لسكان الريف.

تعتبر الابتكارات المصرية ذات أهمية خاصة بسبب دورها كلاعب إقليمي رئيسي. كانت مصر تاريخيًا عضوًا مهمًا في جامعة الدول العربية التي يقع مقرها الرئيسي في القاهرة، ولا تزال تلعب دورًا مهمًا حتى يومنا هذا. دعمت مصر جهود التنسيق بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية لتطوير استراتيجيات إقليمية لمعالجة حالات انعدام الجنسية[936]. كانت مصر أيضًا واحدة من ثلاث دول أعضاء في جامعة الدول العربية (إلى جانب اليمن والعراق) لتأكيد نيتها في مراجعة الاتفاقية العربية للجنسية[937]. وقد نفذت مصر بالفعل بعض النتائج التي تم تحديدها في المؤتمر الوزاري لعام 2016، مثل استخدام التقنيات المبتكرة في التسجيل[938]. بصرف النظر عن جامعة الدول العربية، شاركت مصر أيضًا في نظام إعداد تقارير الاستعراض الدوري الشامل للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وسحبت العديد من التحفظات على الصكوك القانونية للاتحاد الإفريقي على مدار العقود الماضية[939]. كل هذه تطورات مهمة في معالجة انعدام الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وجهود الحكومة المصرية لمعالجة حالات انعدام الجنسية وتبسيط التسجيل المدني داخل حدودها مع الدعوة أيضًا داخل جامعة الدول العربية، جديرة بالثناء وتشكل نموذجًا للممارسات الجيدة في المنطقة.

---

[934] لا بطاقة هوية ولا خدمات حكومية، إيرين (18 تموز / يوليو 2012) (نقلاً عن بكر سويلم، رئيس جمعية الجورة لتنمية المجتمع في سيناء)

[935] وزارة الداخلية المصرية تفتح مكاتب جديدة للسجل المدني للجمهور في العديد من مراكز التسوق، صحيفة إيجيبت إنديبندت (7 آذار / مارس 2021

[936] مقابلة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 5 أعلاه

[937] المرجع ذاته

[938] المرجع ذاته

[939] مصر، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، https://www.achpr.org/states/detail؟id=16 (آخر زيارة للموقع في 28 كانون الثاني / يناير 2022

2. المجتمع المدني في مصر

لم تحدث التعديلات المهمة على قانون الجنسية لعام 1975 في فراغ، إذ كان للمجتمع المدني المصري دور حاسم في دفع التعديلات على قانون الجنسية المصري والدعوة ضد انعدام الجنسية. على سبيل المثال، واستعدادًا لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994، أنشأت أكثر من 400 منظمة غير حكومية مصرية منتدى للنقاش، وتناولت المجموعات النسائية عددًا من قضايا التمييز بين الجنسين، بما في ذلك قانون الجنسية[940]. وقد شارك محامو حقوق الإنسان في هذه الموضوعات، بما في ذلك من خلال رفع دعاوى قضائية نيابة عن الأفراد الذين يطالبون بحقوق الجنسية من خلال أمهات مصريات. كما تشكّل ائتلاف للمنظمات غير الحكومية لمراقبة تنفيذ مصر لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونظّم ورشة عمل حول موضوع الجنسية للدعوة إلى تغييرات في قانون الجنسية المصري. تبع ذلك لاحقًا احتفال بيوم المرأة في مارس / آذار 2004 تحت شعار "الجنسية حق لي وحق أسرتي"[941]. كما أصدرت هيئة مفوضي الدولة تقريرًا عن دستورية القانون رقم 26 لعام 1975، ينص على أن المادتين 2 و3 كانت غير دستوريتين، وتشير تحديدًا إلى التزامات مصر الدولية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[942]. عام 2004، رأت المحكمة الدستورية العليا أيضًا أن قانون الجنسية غير دستوري ويميز ضد المرأة على أساس الجنس، وفي 14 يوليو / تموز 2004، عدّل القانون رقم 154 لعام 2004 قانون الجنسية لعام 1975 ليشمل أولئك المولودين من أمهات مصريات بالإضافة إلى آباء مصريين بأثر رجعي[943].

كما يقدم عدد من المنظمات مساعدة مهمة للسكان المتضررين، بما في ذلك تمكين الوصول إلى الحماية الإنسانية الأساسية والخدمات وعمليات التسجيل. مثلًا، تقدم المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين واتحاد المحاماة المساعدة القانونية للاجئين والمهاجرين في مصر، بما في ذلك تسهيل الحصول على شهادات الولادة. يُنفذ هذا العمل أيضًا من خلال إحالات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[944]. عملت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في مصر منذ عام 2002 لتعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية داخل البلد، بما في

---

[940] أمل عبد الهادي، جندرة قانون الجنسية المصري، الحاشية 67 أعلاه، 42 ("عقدت اللجنة الوطنية للمرأة الحكومية مؤتمرين وطنيين للمرأة في 1994 و1995. لقد توقف المجلس القومي للمرأة عن العمل من دون أن يلاحظه أحد واستبدله المجلس القومي عام 2000 الذي عقد بدوره "المؤتمر الوطني للمرأة الأول" في عام 2001.

[941] المرجع ذاته، 46-47

[942] المرجع ذاته، 43، 48، (نقلاً عن تقرير سلطة المفوضين حول القضية 115 للسنة القضائية 19، المحكمة الدستورية 2002، 59-74)

[943] طارق بدوي وعبدالله خليل، حقوق الأجانب والحصول على الجنسية، الحاشية 210 أعلاه 13. بينما استبعد هذا التعديل الفلسطينيين، لمراجعة المناقشة حول المرسوم رقم 1231 لعام 2011 المرسوم أعلاه في الجزء الرابع، ه، 7

[944] الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 أعلاه، 63؛ المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، المبادرة الإفريقية لحقوق المواطنة، https://citizenshiprightsafrica.org/network/egyptian-foundation-for-refugee-rights/ (آخر زيارة للموقع في 7 أيار / مايو 2021).

ذلك الوصول إلى الوثائق للسكان المهمشين مثل البهائيين[945]. كانت أبحاث المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومناصرتها والتقاضي في مجال الحريات المدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الجنائية ضرورية لتنفيذ الضمانات وتوسيع الحقوق المتعلقة بالمواطنة وحماية المواطنة[946]. توفر كاريتاس مصر حماية الطفل لأطفال الشوارع والرعاية الصحية والبرامج التعليمية. يتم توفير هذه الخدمات لجميع السكان، على الرغم من أن كاريتاس تعمل أيضًا بالشراكة مع المفوضية[947]. بدأت خدمات سانت أندرو للاجئين في خدمة اللاجئين من خلال الدعم المجتمعي عام 1979، وتقدم برامج تركز على العميل في التعليم والخدمات النفسية والاجتماعية والمساعدة القانونية والتواصل المجتمعي[948].

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه بموجب القانون رقم 149 لعام 2019 (مع وجود تحسن على القانون الأكثر تقييدًا رقم 70 لعام 1970) يُحظر على المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية الانخراط في أنشطة تنتهك عددًا من الجرائم المبهمة المتعلقة الأمن القومي أو الآداب العامة أو النظام العام[949]. يعيق القانون عمل منظمات المجتمع المدني، لا سيما أن الحكومة المصرية تستخدمه لاعتقال أعضاء بارزين في المنظمات غير الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان[950]. كانت جهود المجتمع المدني المصري أساسية في الحد من حالات انعدام الجنسية ونشر القضايا المتعلقة بوثائق الحالة المدنية الموضحة في هذا التقرير. يظل المجتمع المدني المصري والمنظمات غير الحكومية المحلية في أفضل وضع لمعالجة القضايا المتعلقة بضمان وضع الجنسية وحماية حقوق الإنسان الأساسية، وينبغي دعمها في هذا العمل.

3. جهود الأمم المتحدة ووكالاتها

بموجب تفويضها مع مصر بموجب مذكرة التفاهم لعام 1954، تعمل المفوضية عن كثب مع الحكومة المصرية لتحديد وضع اللاجئ وتنفيذ تدابير لتعزيز فعالية وظائف تحديد وضع اللاجئ للمفوضية[951]. لتعزيز عملية تحديد وضع اللاجئ وتقديم خدمات الحماية للمؤهلين، تطور المفوضية أيضًا وتقدم تدريبًا متخصصًا لتحديد

[945] من نحن، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، https://eipr.org/en/who-we-are (آخر زيارة للموقع في 7 أيار / مايو 2021)؛ المبادرة المصرية للملكية الفكرية وأوراق الهوية والزواج والدفائن، الحاشية أعلاه 528

[946] المرجع ذاته

[947] معلومات عنا، كاريتاس مصر، https://www.caritas.org/where-caritas-work/middle-east-and-north-africa/egypt/ (آخر زيارة في 7 أيار / مايو 2021)

[948] مرحبًا بكم في خدمات سانت أندرو للاجئين في خدمة اللاجئين، خدمات اللاجئين في سانت أندرو، http://stars-egypt.org/ (آخر زيارة في 7 أيار / مايو 2021).

[949] لمراجعة معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط: موجز زمني: رقم القانون 149 لعام 2019 (قانون المنظمات غير الحكومية) (21 آب / أغسطس 2019)

[950] مصر: قانون جديد للمنظمات غير الحكومية يجدد القيود الصارمة، هيومن رايتس ووتش (24 تموز / يوليو 2019).

[951] سياق اللاجئين في مصر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 202 أعلاه.

وضع اللاجئ لموظفي المفوضية، وتدعم المبادرات لتحسين تقديم الخدمات[952]. كما دعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وضع إطار وطني للجوء في مصر الذي يتضمن نظام تحديد وضع اللاجئ يكون "عادلًا وفعالاً وقابلاً للتكيف... التي تنتج قرارات الجودة"[953].

تنتهج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر ثلاث استراتيجيات رئيسية لمعالجة العوائق التي تحول دون الحصول على الجنسية المتعلقة بتسجيل المواليد. أولاً، يقدم مساعدة قانونية مباشرة لطالبي اللجوء واللاجئين لتسجيل ولادة أطفالهم؛ تشمل خدمات المساعدة القانونية هذه شرح عمليات تسجيل الولادات، ومرافقة الأفراد إلى الوزارات والقنصليات، وتسهيل الحصول على الوثائق اللازمة[954]. ثانيًا، تجري المفوضية تدريبات توعوية لتقديم المشورة للاجئين وطالبي اللجوء بشأن متطلبات تسجيل الولادات، بما في ذلك الوثائق والقيود المطلوبة بعد فترة الخمسة عشر يومًا الأولى[955]. ثالثًا، أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نظام تسجيل المواليد "المبكر" في 2018[956]. يحدد إجراء التسجيل المبكر للولادات التي قد يكون فيها تسجيل المواليد إشكاليًا، أو أن عملية تسجيل المواليد "البسيطة" / الأولية غير متاحة[957]. يمكن أن يكون هذا هو الحال بالنسبة للناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي أو الأطفال المولودين خارج إطار الزواج، أو عندما لا تتوفر الوثائق بسبب مصادرتها أو عدم إحضارها إلى مصر[958].

عددت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العديد من الأولويات الرئيسية لعام 2021 بما في ذلك: "التعاون الوثيق مع السلطات المصرية للحفاظ على مساحة الحماية الحالية، وتعزيز الوصول إلى اللجوء ومنع الإعادة القسرية... وتشجيع تصاريح الإقامة الطويلة والتسوية؛ "تنسيق المساعدة للاجئين من جنسيات مختلفة من خلال "نهج لاجئ واحد"؛ و "التعاون المستمر مع جامعة الدول العربية، بما في ذلك دعم إبرام الاتفاقية العربية بشأن تنظيم وضع اللاجئين في الدول العربية ودعم صياغة اتفاقية لحماية ومساعدة النازحين

---

[952] المرجع ذاته

[953] مقابلة عن بعد مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 5 أعلاه (تشير إلى أن ثمة تحرك لتطوير إطار عمل وطني للجوء)؛ تحديد وضع اللاجئ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/en-us/refugee-statusdetermination.html (آخر زيارة في 20 أيار / مايو 2021)

[954] مقابلة عن بعد مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 426 أعلاه؛ لمراجعة أيضًا الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 أعلاه، 63

[955] مقابلة عن بعد مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مع الإشارة أيضًا إلى توزيع المعلومات حول كيفية الاتصال بالمفوضية والمنظمات الشريكة الأخرى للحصول على المساعدة القانونية، على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 جعلت نشر المعلومات من خلال تدريبات التوعية المجتمعية أكثر صعوبة)

[956] مقابلة عن بعد مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 426 أعلاه

[957] المرجع ذاته

[958] المرجع ذاته

داخليًا، من بين أمور أخرى"[959]. لدى المنظمة الدولية للهجرة أيضًا شراكات مع المنظمات التي تعمل مع المهاجرين من خلال نظام إحالة بطريقة مماثلة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما يساعد على ضمان قدرة الأطفال حديثي الولادة على الحصول على شهادة ولادة[960]. كما توفر وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل اليونيسف الحماية الهامة وتحليل البيانات لفحص حالات انعدام الجنسية في مصر.

4. المنظمات الإقليمية

جعلت جامعة الدول العربية قضايا المواطنة والجنسية مجال اهتمام رئيسي وتحاول تكوين إجماع إقليمي حول هذه القضايا. يحدد ميثاق جامعة الدول العربية ستّ مجالات للتعاون بين الدول العربية، بما في ذلك الجنسية[961]. شاركت جامعة الدول العربية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين[962]، في مؤتمرين أخيرين يركزان على حقوق الطفل والمرأة، بما في ذلك حقوق الجنسية: (1) أطفالنا ومستقبلنا: الانتماء والهوية القانونية (2016)[963]، و(2) الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق الجنسية للمرأة (2017)[964]. وقد شجعت هذه المؤتمرات على زيادة التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وإلغاء التحفظات عليها، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. لقد ناقشوا اعتماد قانون الجنسية النموذجي لتنسيق أحكام الجنسية داخل المنطقة، وتناولوا أيضًا التصديق (والمراجعة المحتملة) على اتفاقية جنسية جامعة الدول العربية (1954) من قبل دول أعضاء إضافية[965]. هذه الجهود مهمة للغاية، وعلى الرغم من أنها ستتطلب مزيدًا من التنسيق والدعوة، فإنها توفر إطارًا مفيدًا تقوده الحكومة لمعالجة حالات انعدام الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية البالغ عددها 22 دولة أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضًا. في حين أن ثمة ندرة في الصكوك القانونية لمنظمة التعاون الإسلامي لتعزيز حقوق المجتمعات عديمي الجنسية، أو أولئك المعرضين لخطر انعدام الجنسية، في اجتماعات الخبراء بين مفوضية الأمم المتحدة السامية

---

[959] تحديد وضع اللاجئ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/en-us/refugee-status-determination.html (آخر زيارة في 20 أيار / مايو 2021)

[960] الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 أعلاه، 63

[961] ميثاق جامعة الدول العربية 2 (د)، 1945، جامعة الدول العربية

[962] في أيلول / سبتمبر 2017، وقعت جامعة الدول العربية والمفوضية أيضًا مذكرة تفاهم لإنشاء إطار تعاون بشأن شؤون اللاجئين وعديمي الجنسية. جانمير وستيفنز، أنظمة اللاجئين الإقليمية: الشرق الأوسط، الحاشية 302 أعلاه، 337

[963] أطفالنا ومستقبلنا: الانتماء والهوية القانونية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين https://www.unhcr.org/en-us/regional-expertmeeting-on-belonging-and-legal-identity-in-the-arab-region.html (آخر زيارة في 30 تموز / يوليو 2021)

[964] المؤتمر العربي الأول حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة الجنسية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، البيان الختامي (1-2 تشرين الأول / أكتوبر 2017)

[965] مقابلة عن بعد مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 5 أعلاه

لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية، فقد أثيرت اتفاقية حقوق الطفل كأداة مهمة في معالجة حالات انعدام الجنسية[966]. كما أدت مراجعة ميثاق منظمة التعاون الإسلامي لعام 2008 إلى إنشاء اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المصممة لتحقيق توازن بين المعايير الإسلامية والنظام الدولي لحقوق الإنسان الذي قد يوفر منتدى إضافيًا لمناقشة حالات انعدام الجنسية[967]. بالإضافة إلى ذلك، عام 2020، طلب مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي عقد مجموعة عمل حكومية دولية لمناقشة المراجعة النهائية لاتفاقية حقوق الطفل[968]. كما مهدت الهيئة الدولية لحقوق الإنسان الطريق لمراجعة إعلان القاهرة[969]، ويهدف مكتب حقوق الإنسان وحقوق الإنسان إلى إدراج الحق في الجنسية[970].

طوّر الاتحاد الأفريقي نظامًا قانونيًا قويًا لحقوق الإنسان بعدة طرق، كما ذكرنا سابقًا، فقد طور اجتهادات قضائية مهمة بشأن الحق في الجنسية، على الرغم من استمرار وجود فجوة في معالجة حالات انعدام الجنسية[971]. أدى نقص صك قانوني مخصص لحقوق الجنسية في إفريقيا إلى مشاركة الاتحاد الأفريقي ووكالاته والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[972]. دعا القرار 234 لعام 2013 الدول الأعضاء إلى اعتماد وتنفيذ تشريعات للحد من حالات انعدام الجنسية[973]. كانت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مهتمة بشكل خاص بإعادة التأكيد على مبادئ الميثاق الأفريقي واتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بانعدام الجنسية، فضلاً عن تعزيز خدمات التسجيل المدني[974]. عام 2014، كلف القرار 277 المقرر الخاص رسميًا بوضع مشروع بروتوكول للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الجوانب المحددة للحق في الجنسية والقضاء على انعدام الجنسية في إفريقيا ("مشروع البروتوكول")، على الرغم من مشروع البروتوكول لم يفتح

---

966 المرجع ذاته

967 إيوانا سيسماس، مذكرة تمهيدية للنظام الأساسي للجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، 50 (2011)

968 القرار رقم 47/1 بشأن المسائل المتعلقة بعمل الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، منظمة التعاون الإسلامي 4 (تشرين الثاني / نوفمبر 2020)

969 محمد حسين مظفاري للحوار بين الأديان والثقافة، إيران، إعلان منظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الإنسان: تغيير الاسم أم تغيير النموذج؟ 1 (ورقة مسودة، كانون الأول / ديسمبر 2020)

970 توران كاياوغلو، إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان: الوعود والمزالق، الحاشية 304 أعلاه

971لمراجعة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الحق في الجنسية في إفريقيا، الحاشية 22 أعلاه، 3 (تنص على أن الحق في الجنسية هو حق أساسي من حقوق الإنسان، ومع ذلك "ليس محميًا حقًا في إفريقيا، لأسباب من بينها الحرمان أو الحرمان التعسفي من جنسية الأشخاص على أساس العرق والإثنية واللغة والدين والتمييز بين الجنسين وعدم الامتثال للقواعد المتعلقة بمنع انعدام الجنسية عملاً بنقل الأراضي بين الدول، وفشل العديد من الدول الأفريقية في تأكد من أن جميع الأطفال يُسجلون بشكل منهجي عند الولادة.")

972 مشروع بروتوكول للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الجوانب المحددة للحق في الجنسية والقضاء على انعدام الجنسية في إفريقيا، مذكرة توضيحية، حزيران / يونيو 2018، الاتحاد الإفريقي

973 اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، القرار رقم 234 بشأن الحق في الجنسية، 53 (نيسان / أبريل 2013).

974 المرجع ذاته

بعد للتوقيع[975]. اعتبارًا من عام 2017، أقر مشروع البروتوكول بأن لجميع الأشخاص الحق في الجنسية[976]، ألا يجوز حرمان أي شخص بشكل تعسفي من الجنسية[977]، وأن على الدول التزامًا بالقضاء على انعدام الجنسية[978]. بالإضافة إلى ذلك، تنص المسودة الحالية للمادة 5 على حماية لمنح الجنسية للأطفال، بما في ذلك بأثر رجعي. تنص المادة 6 أيضًا على عدد من السبل للحصول على الجنسية[979]، وتقر المادة 7 (1) بأن لا ينبغي استبعاد عديمي الجنسية من قوانين الإقامة أو التمييز ضدهم[980]. المادة 8 تعترف أيضًا بحقوق المجتمعات البدوية وعابرة الحدود[981]. ويبقى أن نرى ما إذا كان سيُعتمد مشروع البروتوكول من قبل الاتحاد الإفريقي في وضعه الحالي، أو ما إذا كانت مصر ستوقع عليه وتصدق عليه. ومع ذلك، سيوفر حماية كبيرة وأساسًا قانونيًا لمكافحة انعدام الجنسية في إفريقيا، وينبغي تعزيزه من قبل المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى.

VI. الاستنتاجات والتوصيات

على الرغم من التعديلات التي أدخلت على قانون الجنسية المصري والجهود المتواصلة للعديد من أصحاب المصلحة، إلّا أن هذا التقرير يسلط الضوء على العديد من السكان وعديمي الجنسية أو الذين لا يزالون يواجهون خطر انعدام الجنسية في مصر. لا يقتصر الأمر على المهاجرين واللاجئين، على الرغم من أن هؤلاء السكان يواجهون بعض المخاطر التي يمكن التعرف عليها بسهولة في الحصول على الجنسية. تساهم الصعوبات في التعامل مع قانون الجنسية المصري وعملية التسجيل المدني – الحصول على شهادات الولادة والزواج ووثائق الهوية الوطنية – في ترك بعض المواطنين المصريين من دون أمن في حالة الجنسية مقارنة بمجموعات أخرى من المواطنين المصريين القادرين على الحصول على هذه الوثائق. يواجه هؤلاء السكان مخاطر انعدام الجنسية لأنفسهم وأطفالهم.

[975] اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، القرار 277 بشأن صياغة بروتوكول للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الحق في الجنسية في إفريقيا (2014)

[976] مشروع بروتوكول للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الجوانب المحددة للحق في الجنسية والقضاء على حالات انعدام الجنسية في إفريقيا، المادة 3 (أ)، 2017، الاتحاد الإفريقي

[977] المرجع ذاته، المادة 3 (ب)

[978] المرجع ذاته، المادة 3 (ج)

[979] المرجع ذاته، المادة 6

[980] المرجع ذاته، المادة 7 (1)

[981] المرجع ذاته، المادة 8

لاحظ هذا التقرير العديد من الفجوات في البيانات الكمية والنوعية اللازمة لفهم أفضل للسكان الذين يواجهون انعدام الجنسية أو مخاطر انعدام الجنسية أو نقاط ضعف معينة في حالة التوثيق. التوصية العامة لمصر هي مراجعة سياسات التعداد وتسهيل البحث الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني بدلاً من إعاقته. على سبيل المثال، تحديد مجموعات ومجتمعات معينة تحديدًا، مثل "البدو" أو "النوبي"، في التعداد الرسمي من شأنه توضيح السكان المعينين الذين يواجهون نقاط ضعف معيّنة، ويوفر أساسًا حول أفضل السبل لمعالجتها. ستمكّن هذه البيانات أيضًا منظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل مع المجتمعات المتضررة عبر مجموعة واسعة من القضايا لتقديم مساعدة أكثر كفاءة وفعالية في الوصول إلى تسجيل الولادات وشهادات الزواج والتسجيل المدني وأشكال التوثيق الهامة الأخرى.

تشمل المشاكل التي تؤدي إلى انعدام الجنسية العديد من السكان، وترتبط بعوامل مثل الفقر والموقع الريفي والتمييز المنهجي والفرد. يتعين على الحكومة المصرية اتخاذ خطوات لتمكين الأفراد والمجتمعات الضعيفة من الحصول على وضع الجنسية. يقدم هذا القسم سلسلة من التوصيات لمعالجة بعض القضايا الإشكالية.

أ. إصلاح قانون الجنسية المصري

تعد مراجعة مصر لقانون الجنسية لعام 2004 من خلال تمرير القانون رقم 154 الذي يسمح للأطفال الذين ولدوا بعد عام 2004 من والدين عندما تكون الأم مصرية بالحصول على الجنسية المصرية، خطوة رئيسية نحو الحد من حالات انعدام الجنسية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات وتناقضات تمنع عدة آلاف من الأفراد من الاستفادة من حقهم في الحصول على وضع الجنسية. أولاً، ينبغي للحكم النهائي للمادة 15 من القانون رقم 154 لعام 2004 أن يزيل العنصر التمييزي بين الجنسين والذي يرتبط فقط بالسماح باستخدام شهادة ولادة لمولود الجديد المسجل من قبل الأم فقط لإثبات الولادة وليس لأغراض أخرى. يجب إعطاء شهادة الولادة المسجلة من قبل امرأة فقط وزنا مساويا لشهادة الولادة المسجلة تحت أي من الظروف الأخرى المذكورة في المادة 15، وينبغي توضيح ذلك صراحة في القانون.

ثانيًا، تعتبر المتطلبات المستندية للحصول على الجنسية بموجب القانون عبئًا ثقيلًا، ويجب تبسيطها والسماح بمجموعة من الوثائق لتلك التي قد يكون من الصعب الحصول عليها، خاصة في حالة غياب الأب. يجب أن يكون تقديم شهادة ولادة الأم وبطاقة الهوية كافيين، بالإضافة إلى شهادة ولادة الطفل، بدلاً من شهادات ولادة كلا الوالدين وشهادات ولادة الأجداد. هذه الوثائق الإضافية غير ضرورية لإثبات الحقائق الأساسية لجنسية الأم المصرية. يجب قبول طلبات الحصول على الجنسية في المكاتب الإدارية في كافة أنحاء مصر، وليس

فقط في المجمع في القاهرة، حيث أن البيروقراطية المركزية غارقة وبطيئة وغير مريحة إن لم يكن من المستحيل الوصول إليها من قبل عدة آلاف من الأفراد الذين يعيشون خارج القاهرة.

ثالثًا، وعلى الرغم من أن المرسوم رقم 1231 لعام 2011 كان تقدمًا رئيسيًا آخر في توسيع نطاق قانون 2004 تحديدًا ليشمل الأطفال الذين ولدوا من أب فلسطيني وأم مصرية، إلا أن تطبيقه كان غير متواصل. على الرغم من أن آلاف الأفراد قد استفادوا حتى الآن من المرسوم، إلا أنه لم يُطبق بشكل موحد، ما يتطلب من الأفراد الطعن في عدم تطبيق أحكامه في المحكمة. يجب توضيح المرسوم رقم 1231 لعام 2011 بحيث يطبق بأثر رجعي في جميع الأحوال من دون استثناء، ويجب تدريب المسؤولين والموظفين على هذا الأساس. هذه المراجعات من شأنها تبسيط إجراءات الجنسية وتوضيح وضع الفلسطينيين بموجب شروط المرسوم رقم 1231 لتوفير الحماية للأطفال الذين ولدوا قبل عام 2011.

رابعًا، يجب تعديل القانون رقم 26 لعام 1975 حتى لا يفقد الطفل جنسيته المصرية إذا تغيرت جنسية الأب. للامتثال الكامل لالتزامات مصر القانونية الدولية، يجب أن يحمي القانون المصري الجنسية المصرية للطفل بغض النظر عن التغيير الذي يحدث في جنسية أي من الوالدين، ما لم يكن هناك شك في أن الطفل لديه جنسية بديلة. ونادرًا ما يُسمح بسحب الجنسية، وفقط في الحالات التي تؤثر فيها نفس الظروف على الجنسية المصرية للمرأة مثل جنسية الرجل.

خامسًا يجب ملاحظة أن التعديلات المقترحة مؤخرًا في مصر على قانون الجنسية تنطوي على إشكالية كبيرة، سواء من وجهة نظر احتمال زيادة حالات انعدام الجنسية أو عدم توافقها مع التزامات مصر في مجال حقوق الإنسان[982]. ستمنح التعديلات سلطة استنسابية كبيرة للحكومة المصرية في سحب الجنسية من أي شخص يُعتبر تهديدًا للنظام، بغض النظر عن وضعه كمواطن متجنس أو مولود بالفطرة. لغة مشاريع القوانين المقترحة غامضة وفضفاضة للغاية وعرضة للإساءة. إذ يهدد التطبيق التعسفي لأي من هذه التعديلات، في حال تبنيها، بانتهاك القانون الدولي الذي يحظر الحرمان التعسفي من الجنسية، ويهدد بفقدان الجنسية أعدادًا لا تحصى من المصريين. نحث المشرعين المصريين على رفض هذه المقترحات.

[982] المرجع ذاته، الجزء الرابع، ج

ب- إزالة متطلبات شهادة الزواج ومؤسسة الزواج المدني

يجب على مصر إلغاء شرط شهادة الزواج، حيث إنه يمثل عائقًا رئيسيًا أمام تسجيل المواليد في مصر. قد يكون إلغاء شرط شهادة الزواج لتسجيل الولادات من أكثر الطرق فعالية لمعالجة حالات انعدام الجنسية في مصر. هذا مهم بشكل خاص في حالة الأمهات غير المتزوجات أو الأمهات اللائي لديهن أطفال نتيجة الاغتصاب. كما هو مذكور أعلاه وفي تقارير سابقة، يسمح القانون المصري نظريًا بوسائل أخرى لإثبات العلاقة، لكن عمليًا، لا تزال شهادة الزواج مطلوبة لتسجيل الولادات، حتى لو ولد الطفل بسبب الاغتصاب[983]. بالنسبة للاجئين والمهاجرين الذين سجّلوا زواجهم في بلدهم الأم، فإن شرط حصولهم على خطاب مصادقة من سفارتهم يمثل أيضًا عقبة كبيرة (أحيانًا مستحيلة) أمام تسجيل أطفالهم[984].

قد يؤدي إلغاء شرط شهادة الزواج أيضًا إلى القضاء على عنصر رئيسي يتيح التمييز على أساس الدين، كما هو الحال مع البهائيين المصريين، أو مع بعض الأفراد أو المجتمعات التي تستخدم ممارسات "الزواج العرفي". ومع ذلك، يجب على مصر أن تعالج بشكل عاجل الحاجة إلى إقامة الزواج المدني والاعتراف به. يتجاهل الاعتراف بحالات الزواج في الديانات الإبراهيمية الثلاث احتياجات ورغبات الآلاف من المواطنين المصريين الذين لا يتعاطفون مع الإسلام أو المسيحية أو اليهودية الذين لا يرغبون في الزواج في أي من هذه التقاليد الدينية، والذين لا يرغبون في التحول عن الأديان الأخرى؛ والأهم من ذلك، يؤثر على الاعتراف المدني بأعضاء الطوائف البهائية القديمة في مصر. تمتلك مصر نظامًا إداريًا وقضائيًا راسخًا يمكنه تنفيذ عملية الزواج المدني بسهولة التي من شأنها أن تكون خطوة رئيسية نحو تقليل عدد الأطفال غير الموثقين (أو الموثقين بشكل غير مستقر) من الزواج من غير الديانات الثلاث المعترف بها.

ج- تبسيط وتوحيد عمليات التسجيل المدني وتسجيل المواليد

تفرض عملية التسجيل المدني في مصر أعباءً مفرطة على اللاجئين والمهاجرين والمواطنين المصريين، لا سيما من هم من ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني وفي المناطق الريفية. يوفر التسجيل الأولي للمواليد لمدة خمسة عشر يومًا (وفقًا للقانون رقم 154 لعام 2004) إطارًا زمنيًا ضيقًا لتسجيل الولادات، ويصعب على الأفراد الوفاء بهذا الشرط إذا ولدوا خارج المستشفى وبعيدًا عن المجتمع المدني[985]. كما أنه

[983] مقابلة عن بعد مع محمد فرحات، الحاشية 687 أعلاه.
[984] مانبي، تسجيل الولادات والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب، الحاشية 11 أعلاه، 19
[985] لا بطاقة هوية ولا خدمات حكومية، إيرين (18 تموز / يوليو 2012)

مطلب صعب بالنسبة للاجئين والمهاجرين الأقل دراية بنظام التسجيل المصري. متطلبات التوثيق الإضافية المفروضة على الولادات بعد خمسة عشر يومًا تجعل هذا العبء أكبر.

أولاً، ينبغي على الحكومة المصرية تمديد شرط الخمسة عشر يوماً لتسجيل الولادات لمدة لا تقل عن سنة واحدة من دون عقوبة. وهذا من شأنه أن يفيد بشكل خاص النساء اللائي يولدن في المنزل، وإلى جانب السماح للنساء بالتسجيل وتقديم إثبات لأبوة الطفل بأنفسهن، يكون له تأثير إيجابي هائل على مشكلة أطفال الشوارع غير المسجلين. يفيد هذان التغييران المترادفان آلاف المصريين الريفيين والنساء اللواتي هجرهن أزواجهن وولد أطفالهن نتيجة الاغتصاب أو الزواج العرفي غير المسجل. يجب أن تتمتع وزارة التضامن الاجتماعي بصلاحية قبول مجموعة واسعة من الوثائق لتسجيل الأطفال الأيتام والمتخلى عنهم، بما في ذلك الشهادات المشفوعة بيمين من الشهود ووثائق الهوية لمقدمي الرعاية وما شابه ذلك. في حالة غياب دليل على عكس ذلك، يجب منح الأطفال المهجورين والأيتام وأطفال الشوارع الجنسية المصرية مع الحد الأدنى من متطلبات التوثيق. يجب تدريب المنظمات التي تقدم الخدمات والمأوى للأيتام وأطفال الشوارع على استكمال متطلبات التسجيل لعنابرهم، ومطلوب منهم القيام بذلك كجزء من واجباتهم الروتينية. يدعو المدافعون في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تخصيص سنة إلى ثلاث سنوات للسماح بتسجيل الولادات، وعلى مصر أن تقود الطريق في ذلك. على الحكومة إلغاء أي رسوم مرتبطة بعملية التسجيل لتمكين الوصول العادل، وطلب طوابع فقط من المسؤولين المعتمدين من دون أي تكلفة، وفرض غرامات على الكيانات التي تفرض رسومًا على وثائق تسجيل الولادات.

ثانيًا، تحتاج الحكومة بشكل عاجل إلى توسيع الخدمات لتمكين التسجيل المدني لسكان الريف، بما في ذلك أولئك الذين لا يستطيعون السفر لمسافات طويلة. ويشمل ذلك إعادة بدء عيادات التسجيل المتنقلة في كافة أنحاء البلد، مثل تلك التي كانت تعمل قبل عام 2012 في سيناء والتي زارت منازل البدو لمساعدتهم على التسجيل[986]. وينبغي أن يشمل ذلك إنشاء مكاتب حكومية إضافية في مناطق معينة لضمان البالغين (على سبيل المثال، البدو في المناطق النائية) الذين يفتقرون إلى حالة التوثيق الكاملة، يسهل الوصول إليها من دون أن تمنعهم نقاط التفتيش الأمنية.

ثالثًا، يجب اعتماد بروتوكول تدريب على المستوى الوطني لجميع المسؤولين الذين يتعاملون مع إجراءات الولادة والزواج والطلاق والمواطنة / التجنس من حيث المستندات المطلوبة وكيفية تسجيلهم في نظام التسجيل الوطني.

[986] لا بطاقة هوية ولا خدمات حكومية، إيرين (18 تموز / يوليو 2012)

يجب على الحكومة المصرية إجراء دورات تدريبية رسمية ومنتظمة لمعالجة المشكلة المستمرة التي لوحظت في مختلف التقارير ومن قبل الخبراء، وهي عدم الاتساق الذي يواجهه المواطنون المصريون وغير المواطنين الذين يسعون لإكمال عمليات التسجيل المدني المختلفة أو الحصول على شهادات الولادة / الزواج المعنيّة[987]. تعاني النساء اللواتي يحاولن إكمال عملية تسجيل الولادات بأنفسهن من مشاكل خاصة تفاقمت بسبب الإجراءات غير المتسقة من قبل مختلف المسؤولين. ستكون الحكومة المصرية قادرة على توفير مثل هذا الاتساق من خلال ضمان التدريب المناسب لجميع الموظفين العموميين لمساعدة الناس في استكمال عمليات تسجيل الحالة المدنية.

د- تنفيذ حملة التربية الوطنية

يجب على مصر إطلاق حملة وطنية للتوعية بعملية التسجيل المدني لمساعدة الآباء غير المطلعين على الإجراءات والمتطلبات المتعلقة بتسجيل أطفالهم. إن إجراءات التوعية هذه مهمة بشكل خاص للاجئين والمهاجرين الأقل دراية بالنظام القانوني المصري. كما ذكرنا سابقًا، تقدم خدمات المساعدة القانونية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية المصرية والمنظمات غير الحكومية الدولية (مثل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف) مثل هذه الخدمات، ومع ذلك لا يدرك العديد من اللاجئين والمهاجرين أنهم قد يطلبون المساعدة من هذه المنظمات[988]. يجب أن تتضمن حملة التوعية لشرح عملية التسجيل المدني في مصر إعلانات تلفزيونية ورسائل على شبكات التواصل الاجتماعي وكتيبات تُوزع على نطاق واسع ودعاية إعلامية أخرى لإبلاغ الجمهور بالمواعيد النهائية والتكاليف والرسوم وإجراءات تسجيل الولادات وأشكال أخرى من الأحوال المدنية. ثمة حاجة إلى خطوات إضافية للوصول إلى السكان المعزولين أو القرويين في مصر، نظرًا إلى أن بعض تنسيقات الوسائط قد تكون غير متوفرة أو غير عملية في مناطق معينة.

هـ- التجنس والمسار من الإقامة إلى المواطنة

أولاً، يجب على مصر معالجة أحكام الجنسية التمييزية. الحصول على الجنسية المصرية بالتجنس هو تقديري ويميز بين الجنسين. كما نوقش سابقًا، يسمح قانون الجنسية للأجنبيات التي تتزوج من رجال مصريين بالحصول على الجنسية بعد فترة عامين، لكنه لا يسمح للرجل الأجنبي المتزوج من مصريات بالتجنس. يجب على مصر إصلاح هذا المطلب للسماح لكل من النساء والرجال بالتجنس بناءً على التماس للزوج المصري من أجل

[987] لمراجعة مثلًا، مانبي، تسجيل الولادات والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب، الحاشية 11 أعلاه، 19، 27

[988] الجامعة الأميركية في القاهرة، الحدّ من انعدام الجنسية بين المهاجرين والأطفال اللاجئين في شمال إفريقيا: حالة مصر، الحاشية 11 أعلاه، 63

الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بعدم التمييز على أساس الجنس في منح الجنسية.

ثانيًا، يتضمن قانون الجنسية أيضًا أسس تمييزية للتجنس على أساس الأصل العرقي / الديني. تمنح أحكام التجنس مسارات مفضلة للأشخاص من أصل مصري أو عربي وللمسلمين، ما يسمح لهم بالتجنس بعد خمس سنوات من الإقامة. يمكن للأفراد الذين ليسوا من أصل مصري أو عربي أو مسلمين التقدم بطلب للحصول على الجنسية إلا بعد عشر سنوات من الإقامة. من أجل الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، يجب على مصر القضاء على التمييز العنصري أو الإثني أو الديني في قانون التجنس، وتوفير نفس المسار والعملية لجميع الأشخاص المتقدمين للحصول على الجنسية، ويفضل أن يكون ذلك لفترة الإقامة الأقصر وهي خمس سنوات.

ثالثًا، يعتبر توفير جنسية المستثمر في مصر لعام 2019 تمييزيًا أيضًا، من حيث أنه يتيح مسارًا سريعًا للتجنس لذوي الدخل المرتفع و / أو صافي الثروة، لكن ليس للآلاف من الأفراد الذين لديهم إقامة طويلة الأجل في مصر أو روابط حقيقية أخرى التي ينبغي أن تسمح لهم بالتجنس، لكن لا يمكنهم تلبية معايير توفير المستثمر. يجب أن يسمح شرط تأشيرة المستثمر في مصر بالتجنس على نفس الأساس مثل الآخرين الذين يحق لهم الحصول عليها من خلال روابط النسب أو الزواج أو الإقامة طويلة الأجل، مع شرط إقامة واحد لمدة خمس سنوات.

رابعًا، لا ينبغي أن يكون التجنس تقديريًا، بل يجب أن يكون جزءًا من عملية موحدة وغير تمييزية وقائمة على الأهلية تشرف عليها وزارة الداخلية، وتمنح لجميع الذين يستوفون المتطلبات. كما ذكرنا سابقًا، ذكر محامون وخبراء مصريون أن التجنس نادرًا ما يُمنح، حتى بالنسبة للمتقدمين الذين استوفوا جميع المتطلبات القانونية، بخلاف المولودين في مصر، من أب من أصل مصري أو من بلد عربي أو مسلم. يجب على مصر إصدار إحصائيات رسمية عن عدد التجنيسات التي تمنحها وترفضها التي لا تملكها حاليًا (أو تقدمها علنًا).

و. اللاجئون وطالبو اللجوء ووضع وحقوق الأشخاص عديمي الجنسية

أولاً، يجب أن يحق للأشخاص عديمي الجنسية تقرير وضعهم مع ضمان الحقوق والحماية. وهذا يتطلب تنفيذ الالتزامات نيابة عن الحكومة المصرية ووكالات الأمم المتحدة المكلفة بحماية اللاجئين وعديمي الجنسية، ولا سيما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. يجب على الحكومة المصرية تقنين قانون اللاجئين

ووضع إطار وطني للجوء، وهو ما أشارت إلى أنها تخطط للقيام به[989]. أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أكتوبر / تشرين الأول 2020 أن مصر بدأت في صياغة قانون للجوء، لكنها أشارت لاحقًا إلى أن الجهود تباطأت بسبب وباء كوفيد 19[990]. يجب أن يتضمن قانون اللاجئين الجديد في مصر، متى تم يُسنّ، تحديد وضع عديمي الجنسية الذي يجب أن يتمتع به جميع عديمي الجنسية واللاجئين من دون تمييز.

ثانيًا، حتى يتم وضع إطار قانوني محلي يمنح حقوقًا للأشخاص عديمي الجنسية، يجب على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحديدًا أن تدمج عملية تحديد الوضع للاعتراف بالأشخاص عديمي الجنسية، بمن فيهم الفلسطينيون في مصر. يتطلب ذلك من المفوضية إدراج تحديد وضع عديمي الجنسية في مذكرة التفاهم المبرمة معها مع مصر، ما يسمح للاجئين عديمي الجنسية وغير اللاجئين بالوصول إلى وضع معترف به دوليًا من شأنه أن يؤدي إلى التزامات الوكالة بالحماية والخدمات. مُنحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تفويضًا بالحماية الدولية للأشخاص عديمي الجنسية بموجب اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية وسلسلة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ابتداءً من عام 1995[991]. تدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو تقدم المشورة للعديد من الدول حول العالم في تنفيذ قرارات تحديد وضع عديمي الجنسية، وما من أي عائق قانوني يمنعها من دمج مثل هذه العملية في مصر.

ثالثًا، يجب على مصر تعديل موقفها المتمثل في أنها ليست دولة لجوء، لأن الحقيقة هي أن الآلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء يبقون في مصر دون احتمال حقيقي لإعادة التوطين في مكان آخر. تتطلب التزامات مصر بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951 واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 مشاركة العبء في توفير حلول دائمة للاجئين، وتقديم مزايا أكبر بشكل متزايد بمجرد الاعتراف بالفرد كلاجئ على أراضيها. على هذا النحو، يجب أن يكون لدى اللاجئين واللاجئين المفترضين وطالبي اللجوء المقفلين الذين يعيشون في مصر لسنوات، وأحيانًا لعقود، طريق للحصول على إقامة قانونية قصيرة الأجل على الأقل. يجب على مصر تعديل قوانينها لتزويد اللاجئين واللاجئين المفترضين المقيمين لأكثر من خمس سنوات بمسار للحصول على الإقامة والإقامة الدائمة والمواطنة إذا بقوا لمدة عشر سنوات. كما ناقشنا سابقًا، لا يتمتع اللاجئون الذين يخشون

[989] مقابلة عن بعد مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحاشية 5 أعلاه (تشير إلى استمرار المناقشات الداخلية حول تطوير إطار وطني للجوء)

[990] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، تويتر (20 تشرين الأول / أكتوبر، 2020 8:59 مساءً)، https://twitter.com/UNHCREgypt/status/1313479087319650306؛ مصر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التركيز العالمي: عمليات المفوضية في كافة أنحاء العالم، https://reporting.unhcr.org/egypt (آخر زيارة في 20 أيار / مايو 2021)

[991] لمراجعة مثلًا، قرار الجمعية العامة 152/50 (21 كانون الأول / ديسمبر 1995)؛ قرار الجمعية العامة 137/61 (19 كانون الأول / ديسمبر 2006) (تكليف مفوضية شؤون اللاجئين بتحديد ومنع وتقليل حالات انعدام الجنسية وحماية الأشخاص عديمي الجنسية)

التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإمكانية الوصول إلى حلول دائمة، وفي ذات الوقت يبقون من دون هوية في مصر. لا يمكنهم قانونًا الزواج أو الطلاق أو الحصول على شهادة ولادة لأطفالهم. لا يستطيع العديد من اللاجئين المغلقين الاتصال بسفاراتهم أو قنصلياتهم للحصول على شهادات ميلاد لأطفالهم. إن تزويد هؤلاء الأفراد بوضع قانوني متجدد وقصير الأجل من شأنه أن يمنحهم الوقت والمسار للحصول على وثائق صالحة ويقلل بشكل كبير من خطر انعدام الجنسية بين هؤلاء السكان.

علاوة على ذلك، بما أن الأونروا ليس لديها تفويض لتقديم المساعدة أو الحماية للفلسطينيين في مصر، فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تمنعها من تمديد ولاية الحماية الدولية لهم، سواء كلاجئين أو عديمي الجنسية. يجب تعديل مذكرة التفاهم الخاصة بالمفوضية لتشمل تحديد وضع الفلسطينيين عديمي الجنسية. إن توسيع سلطتها على الأشخاص عديمي الجنسية لتشمل تحديد أن الفلسطينيين عديمي الجنسية سيكون بمثابة تقدم كبير للحد من مشكلة الفلسطينيين عديمي الجنسية في المنطقة. يجب أن يشمل تحديد وضع عديمي الجنسية الفلسطينيين الذين نزحوا من أماكن إقامتهم السابقة خارج فلسطين مثل سوريا، أو الفلسطينيين المقيمين في مصر الذين ليس لديهم جنسية فعلية، سواء كانوا قد وصلوا من عمليات نزوح منذ عقود أو أحدث. على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاعتراف بوضع جميع اللاجئين الفلسطينيين كأشخاص عديمي الجنسية، على الرغم من أنهم يحملون الجنسية الفلسطينية (غير الفعالة)، ومنح الاعتراف والحقوق الناتجة عن هذا الوضع القانوني الرسمي لجميع الفلسطينيين الذين لا يحملون الجنسية المصرية حاليًا. أخيرًا، كما دعت وكالات الأمم المتحدة، يجب على مصر أن تنفذ بالكامل الأطر القانونية القائمة لحماية اللاجئين عديمي الجنسية وغير اللاجئين، وأن تصدق على كل من الاتفاقيتين الدوليتين 1954 و1961 بشأن انعدام الجنسية.

ز- ضمان حقوق الفلسطينيين كمواطنين عديمي الجنسية

أولاً، يجب أن تؤكد مصر أنه بموجب بروتوكول الدار البيضاء، فهي ملزمة بتأكيد الجنسية الفلسطينية والحق في العودة، لكن في نفس الوقت تحافظ على حقوق الإنسان للفلسطينيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتوفر الجنسية المزدوجة للفلسطينيين الذين يحتاجون إلى الحصول على الجنسية الفعلية في الدولة المضيفة. صدقت مصر على بروتوكول الدار البيضاء من دون تحفظ، وتشمل التزامات مصر بموجب البروتوكول الاعتراف بأن الفلسطينيين يحتفظون بجنسيتهم الفلسطينية أثناء إقامتهم في مصر. كما لوحظ في العمل السابق للجنة الدولية لحقوق الإنسان، "ظلت الجنسية الفلسطينية على حالها منذ عام 1924، على الرغم

من وضعهم عديمي الجنسية: هم مواطنون فلسطينيون عديمي الجنسية "ويجب على جميع الدول العربية التوصل إلى اتفاق" حول الآثار المترتبة على الفلسطينيين كمواطنين عديمي الجنسية، من حيث تنفيذ حقوقهم على هذا النحو"[992]. يجب على الأردن أو بقية العالم تفعيل وضع الجنسية غير المنكسر للفلسطينيين والحق في العودة إلى فلسطين.

ثانيًا، كما نوقش سابقًا، يجب على مصر أن تطبق بشكل موحد ومتسق المرسوم رقم 1231 لعام 2011 بأثر رجعي لمنح الجنسية للأطفال المولودين لأمهات فلسطينيات. هذا مرسوم مهم لأولئك الذين لن يكونوا قادرين على الحصول على الجنسية، لكن إذا لم يُنفذ بالكامل بغض النظر عن تاريخ ولادة الطفل، فهو غير كافٍ، لأنه يترك عددًا كبيرًا من الفلسطينيين البالغين غير قادرين على الحصول على الجنسية المصرية، على الرغم من أن أطفالهم قد يكونون قادرين على القيام بذلك.

ثالثًا، يجب على مصر إزالة أو تقليل الحواجز التي تحول دون الاحتفاظ بتصاريح الإقامة للفلسطينيين المسافرين خارج البلد. وقد لوحظت مشاكل كبيرة مع متطلبات التجديد الصارمة لوثائق الهوية والتصاريح للفلسطينيين الذين يحملون هذه الوثائق ولكنهم يسافرون إلى الخارج لأي سبب من الأسباب[993]. يجب أن تكون هذه المتطلبات أقل صرامة بحيث يستمر الفلسطينيون في التمتع بحرية الحركة من دون أن يفقدوا روابط إقامتهم في مصر. إن جعل متطلبات التجديد أقل صرامة سيؤدي إلى تمكين الفلسطينيين من السفر خارج مصر من دون خوف من فقدان تصاريح الإقامة والسفر المصرية، وفقًا للحقوق المنصوص عليها في بروتوكول الدار البيضاء.

رابعًا، نظرًا إلى أن الأونروا لا تعمل رسميًا في مصر، فلا ينبغي منع الفلسطينيين من حماية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومساعدتها إذا استوفوا التعريف العملي بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951 أو اتفاقية اللاجئين الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969؛ يجب أن يكون هذا هو الحال أيضًا بالنسبة للفلسطينيين المهجرين من بلدان الإقامة السابقة مثل سوريا. وقد لوحظ أن الفلسطينيين النازحين من سوريا قد مُنعوا من التماس الحماية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما ترك الفلسطينيين يعانون من عمليات نزوح متعددة في وضع هش بشكل خاص[994].

[992] جامعة بوسطن، كلية حقوق الإنسان الدولية، الحاشية حملة إنهاء انعدام الجنسية في الأردن، الحاشية 10 المذكورة أعلاه، 87
[993] عاصم خليل، اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية، الحاشية 378 أعلاه، 84
[994] جامعة بوسطن، كلية حقوق الإنسان الدولية، حماية اللاجئين السوريين، الحاشية 766 أعلاه، 85

ز. الإطار الإنساني

تؤكد المنظمات غير الحكومية والخبراء أن مصر والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفذان سياسات تميز من حيث إعطاء الأولوية لمجموعات معينة على غيرها في معالجة قضايا اللاجئين وتوزيع المساعدة الإنسانية والوصول إلى إعادة التوطين. قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمعالجة خاصة وسريعة للاجئين السوريين منذ بداية الصراع السوري. على الرغم من إدراك جميع المنظمات غير الحكومية للاحتياجات العاجلة والعاجلة للنازحين وعديمي الجنسية من سوريا، إلا أنهم يعارضون توزيع المساعدات على أساس الجنسية أو أي أساس تمييزي آخر، لأن جميع النازحين قسراً واللاجئين وغيرهم لديهم نقاط ضعف مماثلة واحتياجات ملحة.

كما هو الحال في الأردن، تحث اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان بشدة المفوضية والحكومة المصرية والمنظمات غير الحكومية على تقديم المساعدة للاجئين وعديمي الجنسية لتنفيذ نهج "لاجئ واحد" الذي من شأنه أن يوفر المساعدة لجميع اللاجئين على أساس غير تمييزي. نظرًا لأن معظم منظمات المساعدة الإنسانية التي تعمل مع اللاجئين وعديمي الجنسية في مصر تعمل من خلال عقود الشركاء المنفذين مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فهي ملزمة بسياسات الحكومة المصرية تجاه متلقي المساعدات. ثم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي التي يجب أن تصر على هذا النهج، وتضمينه في مذكرة تفاهم مع الحكومة المصرية.

بصرف النظر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يجب على المنظمات غير الحكومية الدولية التي تتلقى مساعدات دولية ولا تعتمد على عقود المفوضية أن تدمج على الفور سياسة "لاجئ واحد". لن يعالج ذلك انعدام الجنسية بشكل مباشر، لكنه سيخفف من التهميش المنهجي والفقر والضعف الذي يواجهه عديمي الجنسية والبالغون المعرضون للخطر والأطفال الذين لا يستطيعون الوصول إلى مزايا وخدمات المفوضية أو الدولة المصرية.

1. الحماية لمنظمات المجتمع المدني

كما طالبت العديد من منظمات المراقبة الدولية، يجب على مصر التوقف عن استهداف وقمع منظمات المجتمع المدني الوطنية في ظل تدابير أمنية واسعة النطاق[995]. لتخفيف حالات انعدام الجنسية، يجب أن تتمتع الجهات

[995] لمراجعة مثلًا، مصر: فرصة لإنهاء قضية صورية دامت سبع سنوات ضد منظمات غير حكومية شجاعة ، منظمة العفو الدولية (1 أيلول / سبتمبر 2021)؛ حملة مصر على المجتمع المدني ، هيومن رايتس ووتش، https://www.hrw.org/tag/egypt-crackdown-civil-society (آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022)

الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية، بالحرية للقيام بعملها دون مضايقات من قبل الدولة بسبب الأنشطة القانونية والاجتماعية المشروعة. التدابير الحالية التي تنظم وتحظر بشدة العمل المهم للمنظمات غير الحكومية المصرية، بما في ذلك الإجراءات التقييدية المفرطة ضد تلقي التمويل الأجنبي، وتثبط مساحة الحماية اللازمة لمعالجة المشاكل الهائلة التي نوقشت في هذا التقرير. في حين أن الحكومة المصرية لا تزال لديها مخاوف بشأن الأمن القومي، فإن القوانين الفضفاضة التي تفتقر إلى الإجراءات القانونية الواجبة في تطبيقها، تقوض أمن مصر، لأنها تمنع المواطنين المصريين الذين هم بأمس الحاجة إليها للمساعدة في تحسين وضعهم القانوني. تقدم المنظمات المحلية والخدمات القانونية المصرية المساعدة التي لا تستطيع الحكومة المصرية تقديمها لخدمة السكان الذين ليس لديهم القدرة على تصحيح أوضاعهم المدنية. في آلاف الحالات، قد تكون سبل الانتصاف متاحة من خلال اللجوء إلى المحاكم، لكن الوصول إلى المحاكم صعب أو مستحيل بالنسبة لمعظم الأفراد من دون مساعدة مالية أو غير ذلك من المحامين ذوي الخبرة ومنظمات المجتمع المدني.

الملحق الأول: المسرد

طالب اللجوء هو الفرد الذي: "يطالب بالحماية أو يتقدم بطلب للحصول عليها كلاجئ ولم يتلق بعد قرارًا نهائيًا بشأن طلبه"؛ أو "لم تقدم بعد طلبًا للاعتراف بوضع اللاجئ (لم تقم بعد بإضفاء الطابع الرسمي على المتطلبات الإدارية في القانون الوطني) ولكنها قد تكون مع ذلك بحاجة إلى حماية دولية"[996].

المواطنة إلى العلاقة بين الفرد والدولة. المواطنة "تمنح الفرد الحق في حماية الدولة، وتوفر أساسًا قانونيًا لممارسة العديد من الحقوق المدنية والسياسية"[997]. لأغراض هذا التقرير، تُستخدم المواطنة للإشارة إلى امتلاك وثائق هوية واعتراف الدولة كمواطن بموجب قوانينها المحلية.

التسجيل المدني هو تسجيل أحداث الحياة، بما في ذلك الولادة والزواج والطلاق والوفاة. التسجيل المدني مطلوب في مصر للحصول على وثائق إثبات الجنسية.

منظمات المجتمع المدني هي منظمات مجتمعية تعمل بشكل مستقل عن أي حكومة. قد تشمل منظمات المجتمع المدني تلك المسجلة كمنظمات غير حكومية، لكنها لا تشمل المنظمات المسجلة كمنظمات غير حكومية دولية.

الإسلامي هو الشخص الذي يُعتبر ناشط سياسي أو اجتماعي إسلامي[998].

المنظمات غير الحكومية الدولية هي المنظمات غير الحكومية التي عادة ما يكون لها مقار أجنبية، لكنها تنفذ البرمجة في عدد من البلدان المختلفة.

المهاجر هو أي شخص "يتحرك أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدًا عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن (1) الوضع القانوني للشخص؛ (2) ما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية؛ (3) أسباب الحركة أو (4) مدة الإقامة"[999].

المجمعة هو المبنى الذي يضم إدارات الحكومة المصرية في القاهرة.

---

[996] الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، مجموعة الخبراء المعنية بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليًا - التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين 22 (آذار / مارس 2018)

[997] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة لاجئي العالم: أجندة إنسانية، الفصل السادس، 1 (1997).

[998] لمراجعة الحاشية 127 المذكورة أعلاه (مقدمة موجزة لمصطلح "إسلامي" في السياق).

[999] تعريف المنظمة الدولية للهجرة لـ"مهاجر"، المنظمة الدولية للهجرة، https://www.iom.int/who-is-a-migrant (آخر زيارة في 1 حزيران / يونيو 2021)

الجنسية بموجب القانون الدولي هي "عضوية في دولة أو دولة ذات سيادة"[1000]. يُستخدم هذا التعريف في المعاهدات الدولية والإقليمية ولا يرتبط بالقوانين المحلية لدولة معينة. وخارج المعاهدات الدولية والإقليمية، تُعرَّف الجنسية عوضًا عن كونها الفكرة الشاملة للعلاقة بين الفرد والإقليم[1001].

المنظمات غير الحكومية هي منظمات غير ربحية تعمل بشكل مستقل عن أي حكومة.

لاجئو فلسطين (حسب تعريف الأونروا) هم "الأشخاص الذين كان مكان إقامتهم الطبيعي فلسطين خلال الفترة من 1 حزيران / يونيو 1946 إلى 15 أيار / مايو 1948، والذين فقدوا منزلهم وسبل عيشهم نتيجة لنزاع عام 1948 وأحفادهم. من اللاجئين الفلسطينيين الذكور، بما في ذلك الأطفال المتبنين قانونًا"[1002].

يتألف **اللاجئون الفلسطينيون** "بشكل عام من جميع الأشخاص من أصل عربي الذين نزحوا من أراضي فلسطين الانتداب البريطاني السابق، وكذلك من قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، بالإضافة إلى أحفادهم"[1003].

الجنسية غير الموثقة[1004] هو المصطلح المستخدم في هذا التقرير لوصف عملية الحصول على وثائق الهوية للأردنيين الذين، لأي سبب من الأسباب، غير قادرين على الحصول على وثائق هوية لإثبات جنسيتهم المصرية، وبالتالي يُحرمون فعليًا من الحصول على الجنسية. يشيع استخدام هذا المصطلح بالاقتران مع نظام التسجيل المدني التمييزي في مصر الذي يترك العديد من المصريين غير قادرين على تسجيل جنسيتهم.

[1000] الجنسية: القانون الدولي، موسوعة " "Encyclopaedia Britannica،
https://www.britannica.com/topic/nationalityinternational-law (آخر زيارة للموقع في 1 حزيران / يونيو 2019)

[1001] المواطنة والجنسية، مركز موارد العدالة الدولية؛ أكرم، البحث عن الحماية للاجئين عديمي الجنسية في الشرق الأوسط: الفلسطينيون والأكراد في لبنان والأردن، الحاشية 30 المذكورة أعلاه، 407.)

[1002] الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، مجموعة الخبراء المعنية بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليًا - التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين 21-22 (آذار / مارس 2018)

[1003] وزارة الهجرة ودمج خدمة الهجرة الدنماركية واللاجئين الفلسطينيين - الوصول إلى التسجيل وخدمات الأونروا والوثائق والدخول إلى الأردن في 7 (حزيران / يونيو 2020)

[1004] هانتر، مواطنون غير موثقين، الحاشية 13 أعلاه، 8.

اللاجئ المسجل مسجل إما في نظام التسجيل التابع للمفوضية أو في نظام التسجيل في الأونروا. بناءً على تفويضات كل منها، تقوم الأونروا بتسجيل لاجئي فلسطين، بينما تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل اللاجئين غير الفلسطينيين[1005].

"**حق العودة**" هو المصطلح المستخدم لوصف حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في فلسطين، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.[1006]

عديمو الجنسية، وفقًا لاتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع عديمي الجنسية، هم أولئك "الذين لا يعتبرون مواطنين من قبل أي دولة بموجب قانونها"[1007]. ولأن لبنان ليس طرفًا في اتفاقية عام 1954 المتعلقة بحال عديمي الجنسية ولا يملك تعريفًا محدّدًا لانعدام الجنسية في تشريعاته المحلية، فلا تطبق هذا التعريف على الأشخاص الخاضعين لولايته القضائية.

يشير **الدستور** إلى الدستور المصري الصادر في كانون الثاني / يناير 2014.

يشير **القانون رقم 154** إلى القانون المصري رقم 154 لعام 2004 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 26 لعام 1975 بشأن الجنسية المصرية. يعدل هذا القانون القانون المصري على وجه التحديد للسماح لكل من الآباء والأمهات المصريين بنقل الجنسية إلى أطفالهم. كما يسمح للأطفال المولودين قبل 2004 بالتقدم للحصول على الجنسية المصرية.

يشير **القانون رقم 12** إلى القانون رقم 12 لعام 1996 بإصدار قانون الطفل المعدل بالقانون رقم 126 لعام 2008. ويتضمن هذا القانون متطلبات تسجيل الطفل في الدولة المصرية.

الملحق الثاني: أصحاب المصلحة

أ. الحكومة

[1005] التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين، الحاشية 1001 أعلاه، 21-22 (آذار / مارس 2018)
[1006] قرار الجمعية العمومية رقم 194 (III)، 11 (11 كانون الأول / ديسمبر 1948)
[1007] الاتفاقية المتعلقة بوضع عديمي الجنسية، الحاشية 16 المذكورة أعلاه

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهاز المركزي في مصر المسؤول عن إجراء التعدادات والمشاركة في التحليل الديمغرافي الكمي[1008].

تشير **الحكومة** (في هذا التقرير) إلى الحكومة المصرية داخل الدولة، بما في ذلك مختلف فروعها ومكوناتها وأجهزتها، فيما يتعلق بكيفية عملها على الصعيدين المحلي والدولي.

وزارة الداخلية مسؤولة بشكل كامل عن تطبيق القانون في مصر الذي يتضمن تنظيم حدود مصر إلى جانب سلطة واسعة في إجراءات التجنس وتنظيم جوازات السفر[1009].

المجلس القومي للطفولة والأمومة هو كيان تابع لوزارة الدولة للأسرة والسكان، وقد لعب دورًا مهمًا في صنع السياسات وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالأطفال في مصر[1010].

ب. المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الإفريقي هو منظمة حكومية دولية إقليمية تضم جميع الدول الأفريقية. يتمتع الاتحاد الأفريقي بإطار قانوني قوي لحقوق الإنسان، وكان له تأثير كبير في حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة. كما أنه يشمل عددًا من المنظمات الاقتصادية الإقليمية الأصغر[1011].

جامعة الدول العربية هي منظمة حكومية دولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتكون من 22 دولة عربية. تأسست عام 1945 وتتعاون في عدد من القضايا الاقتصادية والأمنية[1012].

منظمة التعاون الإسلامي هي منظمة لعموم الإسلام تضم سبعة وخمسين دولة عضو في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا[1013].

[1008] الوكالة المركزية للتعبئة العامة والإحصاءات، https://www.capmas.gov.eg/ (آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022

[1009] التصنيف حسب الوزارات، بوابة خدمات الحكومة المصرية، https://www.egypt.gov.eg/english/info/directory.aspx (آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022)

[1010] المجلس الوطني لرعاية الطفولة والأمومة، http://www.nccm-egypt.org / (تمت آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022).)

[1011] الاتحاد الإفريقي، https://au.int / (تمت آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022).

[1012] جامعة الدول العربية، http://www.lasportal.org/Pages/Welcome.aspx (آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022)

[1013] منظمة التعاون الإسلامي، https://www.oic-oci.org / (آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022).

ج. المنظمات غير الحكومية

كاريتاس هي منظمة إنسانية دولية. لديها مراكز متعددة منتشرة في جميع أنحاء مصر تقدم خدمات صحية وتعليمية وإنسانية واستشارية؛ يتم تقديم هذه الخدمات للاجئين والمواطنين المصريين على حد سواء[1014].

المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين هي منظمة غير حكومية مصرية تقدم المساعدة القانونية للاجئين الذين يواجهون الاحتجاز أو الطرد غير القانوني، أو يعانون من جرائم في مصر، أو يحاكمون ظلما بسبب أفعال إجرامية (كما توسعت مؤخرًا للمساعدة في حالة التسجيل الشخصي)[1015].

خدمات اللاجئين في سانت أندرو هي منظمة غير حكومية تقدم عددًا من الخدمات للاجئين، بما في ذلك التعليم والخدمات النفسية والاجتماعية والمساعدة القانونية وبرامج التوعية المجتمعية[1016].

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية هي منظمة غير حكومية تقدم خدمات قانونية واسعة النطاق بما في ذلك التقاضي للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات المدنية في مصر؛ وقد شمل هذا على وجه الخصوص التقاضي بشأن الوصول إلى أنظمة التسجيل المدني[1017].

اتحاد المحاماة هي منظمة غير حكومية تقدم خدمات الحماية للاجئين، بما في ذلك ما يتعلق بحالات الطوارئ القانونية والمقابلات[1018].

د. منظمات الأمم المتحدة

منظمة العمل الدولية هي منظمة تروج لمعايير وسياسات العمل والعمل اللائق على الصعيد الدولي[1019].

[1014] كاريتاس - مصر، https://www.caritas.org/where-caritas-work/middle-east-and-north-africa/egypt (آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022)

[1015] حول المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، https://www.efrregypt.org/index.php/content؟id=53 (آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022)

[1016] برامج سانت أندرو، خدمات أندرو للاجئين، https://www.stars-austria.org/ ((آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022)

[1017] من نحن، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، https://eipr.org/en/who-we-are (آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022)

[1018] لمراجعة مثلًا، اتحاد المحاماة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، https://help.unhcr.org/egypt/en/partners/ul/ آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022

[1019] حول منظمة العمل الدولية، منظمة العمل الدولية، https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/lang--en/index.htm (آخر زيارة في 7 أيار / مايو 2021).

المنظمة الدولية للهجرة هي وكالة تابعة للأمم المتحدة تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات للمهاجرين؛ يجب تمييز عملها عن عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة وتقدم خدمات تتعلق فقط باللاجئين[1020].

تقدم **منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)** مجموعة متنوعة من الخدمات للأطفال في جميع أنحاء العالم وفي مصر. يشمل عملها البحث والمناصرة وهي مسؤولة في مصر عن تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات التعليمية والصحية[1021].

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المعروف أيضًا باسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هو المنظمة المسؤولة عن تسجيل اللاجئين غير الفلسطينيين، بهدف تقديم المساعدة الإنسانية، وحيث تكون إعادة التوطين في بلد ثالث قابلة للحياة، تحديد وضع اللاجئ الذي يتيح إعادة التوطين[1022]. من خلال ثلاثة مكاتب رئيسية في عمان وإربد والمفرق، تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الحكومة الأردنية لمساعدة وحماية اللاجئين وطالبي اللجوء[1023]. ذكرت مذكرة تفاهم 1954 بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة الأردنية أن المفوضية ستحاول إيجاد حل دائم للاجئين في الأردن، سواء كان ذلك بالعودة الطوعية إلى بلد المنشأ أو إعادة التوطين في بلد آخر[1024].

تأسست **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)** عام 1949، لتنفيذ برامج الإغاثة والعمل المباشرة للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية للمخيمات وتحسينها والتمويل الصغير والمساعدة الطارئة[1025].

[1020] المنظمة الدولية للهجرة مصر، المنظمة الدولية للهجرة، https://egypt.iom.int/ (آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022

[1021] يونيسف مصر، يونيسف، https://www.unicef.org/egypt/ (آخر زيارة في 22 شباط / فبراير 2022).)

[1022] معلومات عنا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/en-us/about-us.html (آخر زيارة في 8 أيار / مايو 2021)؛ الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، الحاشية 27 أعلاه، المادة 1

[1023] من نحن، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/jo/who-we-are (آخر زيارة في 8 أيار / مايو 2021)

[1024] ماذا نفعل، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/eg/what-we-do (آخر زيارة في 8 أيار/مايو 2021).)

[1025] من نحن، الأونروا، https://www.unrwa.org/who-we-are (آخر زيارة في 7 أيار/ مايو 2021). لا تقدم الأونروا خدمات إغاثة للفلسطينيين في مصر، وبالتالي فإن إنجازاتها لا يتم أخذها في الاعتبار بشكل مباشر من قبل هذا إعادة التعهد)